سبق لك تقريره وأورد عليه أن المقصود[1] شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام لأنها مهجورة في التعاريف وأجيب بأن أهل العربية يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على مراعاة ذلك إنما هو المناطقة ورأيت في حاشيةٍ قديمة جردت من هوَامِش نسخة تلميذ المصنف ما نصه قوله: وقيد التركيب لا حاجة إليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي وقفت عليه بخط المؤلف وقيل لا حاجة إليه أي إلى القصد اهـ كلامه لكن الذي كتب عليه أرباب الحواشي والشروح هو النسخة المشهورة. **(قوله: فاللفظ** هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة بإضافة[2] فاء الفصيحة من إضافة الموصوف للصفة، وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة[3] أي مفصحة بمعنى مبينة لأنها أفصحت عن شرط مقدر، والتقدير هنا إذا أردت معرفة كل واحد من الأمور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام فأقول لك اللفظ إلخ، وقيل: هي ما أفصحت عن مقدر أعم من أن يكون شرطا أوغيره نحو ﴿وأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت﴾[4] أي فضرب فانفجرت، ويصح[5] أن تقول: الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفي والمعنى واحد. **(قوله:في الأصل)** في محل نصب على الحال من اللفظ على رأي سيبويه، ومصدر خبر أي اللفظ حال كونه مستعملا في الأصل مصدر وإن جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المبتدإ قدرت مضافا أي وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الأصلي هو مصدر إلخ فالمراد[6] بالأصل المعنى اللغوي، ووجه كونه أصلا ظاهر؛ لأن الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية فالمعنى اللغوي أصل بالنسبة إلى المعنى العرفي

---

(١) (قوله: المقصود) قد يقال المقصود من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها كلا أو بعضا أو تمييزها عن جميع ما عداها ولا يلزم من ذلك ذكر جميع أجزائها بل اللازم جمع التعريف ومنعه ولم يعتبر أحد غير ذلك.

(٢) (قوله: بإضافة فاء) فيه مسامحة أي بإضافة فاء في فاء الفصيحة والأمر سهل.

(٣) (قوله: بمعنى فاعلة) الأولى بمعنى مفعلة كما يدل له ما بعده.

(٤) **(قوله: وأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)** التلاوة ليست هكذا لأن آية البقرة ﴿وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت﴾ وآية الأعراف ﴿وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست﴾ وآية الشعراء ﴿وأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك الحرج فانفلق﴾ لكن المحشي رحمه الله عذره في ذلك متابعته لشيخه الأمير ولعل شيخه لم يقصد التلاوة. أنبابي

(٥) (قوله: ويصح) بل هو الأوفق بالقياس.

(٦) (قوله: فالمراد) الأولى بالواو.

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعدَ حمدِ الله، والصلاةِ والسلامِ على رسول الله، محمدٍ وآله فيقول الفقيرُ حسنُ بن محمدٍ العطار الشافعي المصريُّ الأزهري، غفر الله ذنوبَه وستر عيوبه: هذه حواشٍ كنتُ جمعتُها على شرح الأزهرية فى علم النحو، وقتَ قراءتي لذلك الكتاب بالجامع الأزهر لبعض الطَّلَبة، ثم شرعتُ في نقلِها من المُسودة[1] فدَهَمَ مصرَ ما دَهمها من حادثةِ الكَفَرة الفرَنسيس، فخرجت فارًّا من مصرَ الى البلاد الرُّومية مُستصحِبا للمسودة وغيرِها من بعض كتبي، فأقمتُ بالبلادِ الرومية مُدّةً طويلةً، ثم توجهتُ إلى دمشق الشام فصادف دخولي فيها زوالَ يومِ الجمعة الثاني من شهر ربيع الأوّلِ سنةَ خمس وعشرين ومأتين وألف، فالتمسَ مني بعضُ إخواني من أهل العلم بتلك البلدة قراءةَ الكتابِ، فشرعتُ في نقل هذه الحاشية وكتابتها رجاءَ أن ينتفعَ بها إخوانُنا طلبةُ العلم، فأفوزَ بدعوةِ أخٍ صالحٍ يَنظرُ فيها، وأسألُ اللهَ أن ينفعَ بها ويَختِم لي بالإيمان ويغفرَ لي الخطايا بمَنِّه وكرمِه وهو حَسبي ونعمَ الوَكيلُ.

(قال المؤلف ﷺ **: بسم الله الرحمن الرحيم)** ابتدأ بالبسملة[2] اقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد، وعملا بالسنة قولا وفعلا أما الأول فلقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: كل أمر ذي بالٍ لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذمُ أوأقطع أوأبتر روايات وأما الثاني فلأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكتب أولا باسمك اللهم، ثم لما نزلت آية هودٍ

---

(١) **(قوله: المسودة)** قال عبد الهادي في معجم تصحيح لغة الإعلام العربي: أنه يستعمل من الافعلال (وهو المشهور على الألسنة) ومن التفعيل.

(٢) **(قوله: ابتدأ بالبسملة)** البسملة مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة إذا قال: بسم الله إلخ على ما في الصحاح وغيره أوإذا كتبها على ما في تذهيب الأزهري فهي بمعنى القول أوالكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازًا من إطلاقِ المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم صارت حقيقةً عرفيةً وهي من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمةً واحدةً، ولا يشترط فيه حفظُ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده، نعم يفهم من كلامهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عدَّ ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء العليل من طبلق بتقديم الباء على اللام إذا قال: أطال الله بقائك سبقَ قلم، والقياس طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني، ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته، ثم مراده أنه ابتدأ بالبسملة نطقاً وكتابةً أما الثاني فدليله المشاهدة وأما الأول فدليله أن من كتب شيأ تلفظ به غالبا.

صار يكتب بسم الله، ثم لما نزلت ﴿قل ادعوا الله أوادعوا الرحمن﴾ صار يكتب بسم الله الرحمن، ثم لما نزلت آية النمل[1] صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا يقتضي أنَّ البسملة ليست أولَ ما أُنزل، مع أنه نُقل عن أبي بكر التونسي إجماعُ علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتبَ السماوية بالبسملة، وأنها نزلت على آدم، ولعله إنما افتتُحت بها الكتبُ السماوية بعد ترتيبها أو أنها مفتتحة بها في نفس الأمر لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، لا أنها أولُ ما أنزل لأن أولَ ما أنزل سورةُ اقرأ، وما تقرر يفيد أنها نزلت بدون بسملة. ثم الباءُ في بسم الله إن كانت أَصليَّةً احتاجت لمتعلَّق تتعلقُ به، وهو إما فعل كأؤلف وهو مذهب الكوفيين قال ابن هشام: وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، فالجملة فعليةٌ وبسم ظرف لغوٌ متعلِّق بالفعل، والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية، وقدَّره البصريون اسما فالجملة اسمية، وهو إما مبتدأ[2] وبسم ظرفٌ لغوٌ متعلق به فمحل المجرور[3] نصب على المفعولية وقولهم: المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه، والخبر محذوف[4] والأصل ابتدائي بسم الله إلخ كائن، [5]وإما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به فمحل المجرور [6] نصب على المفعولية[7] أيضا والأصل ابتدائي كائنٌ بسم الله إلخ فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ وخبرُه محذوفان[8]، إلا أن بسم على الأول متعلق بالمبتدإ وعلى الثاني يتعلق بالخبر، وينبني على الوجهين أن حذفَ المتعلَّق واجبٌ على الثاني لعمومه[9] دونَ

---

(١) (**قوله: آية النمل**) يعني آية ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ نمل/٢٩.

(٢) (**قوله: وهو إما مبتدأ**) لوأخر إما بأن يقول وهو مبتدأ وبسم إما ظرف لغوإلخ لكان أحسن بقابلة قوله: وإما خبر إلخ الآتي .

(٣) (**قوله: فمحل المجرور**) ولا محل لكليهما على هذا التقدير بخلاف مقابله .

(٤) (**قوله: والخبر محذوف**) أي بدون ما يقوم مقامه .

(٥) (**قوله: وإما خبر**) لوقال: وإما ظرف مستقر متعلق به خبر لكان أظهر .

(٦) (**قوله: فمحل المجرور**) أي فقط أما الجار والمجرور معا فهما في محل الرفع قائم مقام الخبر.

(٧) (**قوله: على المفعولية**) أي الغير الصريحة لكائن المحذوف.

(٨) (**قوله: وخبره**) أي الخبر بحسب الحقيقة نظرا لكون الظرف مستقرا أما بالنظر للأول فظاهر .

(٩) (**قوله: لعمومه**) لكونه من الأفعال العامة .

الكلام المفيد مقدر في ما بعدها، وإنما حذف اكتفاءً بقرينة السؤال ويؤيد ذلك أنها لا تفيد وحدها بدون أن يسبقها سؤال[1]. **(قوله: وهي اللفظ)** أي العربي كما قيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت مفرداتها لمعانيها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاماً، ولا يلحقها[2] حكم الإعراب والبناء وغيرهما مما يلحق الكلماتِ العربيةَ اهـ ويؤيده أن موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا بحث له عن غيره فإن قلت: إن اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر[3] فإنه جزء منه وأما اشتماله على الإفادة والقصد فلا يظهر لأنهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لزم عليه اشتمال الشيء على صفة غيره والجواب أن المراد بهما كونه مفيدا[4] وكونه مقصودا إذ كثيراماً يعبرون بمبدء الاشتقاق ويريدون المشتق[5] كما يقال: الإنسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع أن المشتمَل عليه هوالحيوان والناطق. **(قوله: والإفادة التامة)** قيَّد الإفادة بالتامة[6] للاحتراز عن الإفادة الناقصة نحوغلام زيد وغيره من النسب التقييدية فإنه مفيد فائدة ناقصة وهي نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على الإفادة والقصد[7] من قبيل اشتمال الموصوفِ على الصفة فيعكر على ما قررناه سابقا إلا أن يجاب بأن الكلام الأول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخَطْب سهل. **(قوله: وقيد التركيب لا حاجة إليه)** أي إلى التصريح به كما

---

(١) (**قوله: أن يسبقها سؤال**) أي مثلا وإلا فقد تقع تصديقا للخبر ووعدا للطلب.

(٢) (قوله: ولا يلحقها) لعله من عطف السبب على المسبب لأن غرضهم الأهم من النحو ذلك ولا يلحق كلام العجم.

(٣) (قوله: إن اشتمال الكلام عم اللفظ ظاهر إلخ) حمل اللفظ على الملفوظ وإلا لوحمله على المعنى المصدري لكان مثل أخويه في الإشكال وعدم الظهور وقد تقدم لك أن المتعين تأويل اللفظ بالكون ملفوظا خلافا للمحشي رحمه الله تعالى ثم إن قوله: اشتمال الكلام إلخ فيه شيئ آخر وهو أن كلام المصنف يقتضي أن المشتمل هو معنى الكلام المعبر عنه بما إذا كان الضمير في قوله: اشتمل عائد على ما لا على الكلام إلا أن يقال: كلامه على حذف مضاف أي معنى الكلام أويقال: كل حكم ورد على الدال فهو وارد على المدلول إلا لقرينة. أنبابي

(٤) (قوله: كونه مفيدا) أي كون اللفظ مفيد على الإسناد المجازي أي وليس المراد به ما هو وصف المتكلم.

(٥) (قوله: المشتق) المراد به ما أخذ من المصدر لا الوصف الدال على ذات وحدث كما لا يخفى ويعلم من مثاله.

(٦) (قوله: قيد الإفادة) قد يقال الإفادة التامة لا تكون إلا تامة إذ هو إفهام معنى يحسن السكوت عليه ولعل الشارح أراد بالإفادة اللغوية وهي تكون تامة وغير تامة.

(٧) (قوله: أن اشتمال الكلام على الإفادة والقصد إلخ) بل وظهر لك مما سبق لنا أيضا أن اشتماله على اللفظ من هذا القبيل أيضا.

فيكون من قبيل اشتمال الكلّ على الأجزاء[1] كاشتمال الخمسة مثلا على كل واحد من الآحاد التي تركبت منها، وفي تصريف أشياء مذاهب، أصحها ما ذهب إليه الخليل وسيبويه وغيرُهما من المحققين[2]، أن أصلها شيأآءُ كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف[3]، فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى موضع الفاء[4] فقالوا: أشياء بوزن لفعاء وهي عندهم اسم جمع لشيء لا جمع له[5] فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة. (**قوله: لا زائدَ عليها**) أي على الثلاثة وقوله: على الصّحيح حال[6] من فاعل قولٍ محذوفٍ أي أقول حالةَ كوني جاريا على القولِ الصحيح، وهذا[7] مبني على ما ذهب إليه من أن المركبات ليست موضوعةً بل الموضوع هو المفردات وأن دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق، والتحقيق أن المركبات موضوعة وضعاً نوعيا، فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعلٍ مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل[8]، وكلِّ مبتدأ وخبره للدلالة على ثبوت الخبر للمبتدأ وهكذا، وحينئذ فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد، فإن قلت: لم لم تُحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب، فالجواب أن التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا، وأما قول الشارح: وقيد التركيب لا حاجة إليه فمعناه[9] أنه لا حاجةَ للتصريح به لأن الإفادة التامة تستلزمه وإن كان الكلام مشتملا عليه قطعا وحينئذ فليس هو مقابلَ الصحيح، وأما ما[10] زعمه ابنُ طلحةَ من أن الكلام قد يكون مفردا مفيدا كنَعَمْ الجوابيةِ فقد أجيب عنه بأن

---

(١) (قوله: على الأجزاء) أي على كل جزء وإلا لعاد الإشكال كما لا يخفى.

(٢) (قوله: من المحققين) وذهب الكسائي إلى أن وزنه أفعال فهو منصرف.

(٣) (قوله: بينهما ألف) أي وهي حاجز غير حصين لسكونها وخفائها فكأنهما اجتمعا بدون فاصل. ابن الانباري.

(٤) (قوله: إلى موضع الفاء) أراد أول الكلمة ولو قال إلى ما قبل الفاء.

(٥) (قوله: لا جمع له) تفريع على كون وزنه لفعاء لا على كونه اسم جمع كما هو ظاهر.

(٦) (قوله: حال) ويحتمل أن على متعلق بمصدر محذوف هو وعامله أي بنى بنفي الزيادة بناء على القول الصحيح.

(٧) (قوله: هذا) أي عدم الزيادة على الثلاثة.

(٨) (قوله: ثبوت معنى ذلك الفعل) أي تعلقه بالفاعل سواء كان على وجه النفي أو الإثباتفلا يخرج وضع لم يضرب زيد.

(٩) (قوله: فمعناه الخ) أي وليس معناه أنه لا حاجة إلى وجوده.

(١٠) (قوله: ما زعمه) أي المستلزم لعدم استلزام الإفادة التركيب.

الأول[1] ورُجِّحَ مذهب الكوفيين بقلة المحذوف[2] لأن المحذوف عليه كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات[3] وبأن الأصل في العمل للأفعال، وبكثرة التصريح بالمتعلَّق فعلاً كما في آية اقرأ باسم ربك، وحديثِ بسمك ربي وضعت جنبي، ثم إن كان المراد بلفظ الجلالة الذاتَ الأقدَسَ فإضافة اسم إليه حقيقية[4] وإن أريد به اللفظ فالإضافة بيانية[5] ويكون في إرجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدامٌ، والرحمن الرحيم نعتان، واشتهر فيهما بحسب الإعراب تسعة أوجه[6] جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جرِّ الأول، ويمتنع منها جرُ الرحيم مع نصب الرحمن أورفعه، واعتُرِض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى: ﴿وإنه لقَسَمٌ لوتعلمون عظيمٌ﴾ وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض بل من حيث إن في القطع ثم الإتباعِ رجوعاً للشيء بعد الانصرافِ عنه ومن حيث إن التابع أشد ارتباطا به فكيف يؤخر عن المقطوع، وجعلُ الرحمن نعتا مبنيٌّ على أن كلًّا من الرحمن والرحيم صفة مشبهة، وقيل: إن الرحمن علم بدليل وقوعه

---

(١) (**قوله: دون االأول**) أي لخصوصه.

(٢) (**قوله: لقلة المحذوف**) الأولى التعبير بالباء في هذا وما بعده لا باللام كما يدل له الثاني، ومن جملة المرجحات لمذهب الكوفيين أن الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمراري، وهو أنسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية، ولعل تخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره خلافا للصبان في رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لأن قائل البسملة لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضي على حقيقته ولم يطلب شيأ في المستقبل حتى يصح الأمر مع أن أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل هو مخبر عما هو متلبس به من البدإ بالبسملة أول فعله الشارع فيه، أومنشيء للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه إلا المضارع.

(٣)(**ثلاث كلمات**) بل أربع وهو الضمير المستتر في كائن الواقع خبرا الراجع إلى المبتدإ على الأول.

(٤) (**قوله: حقيقية**) أي لامية وليس المراد به ما يقابل اللفظية لكن إن أريد بالاسم المسمى فإن أريد به أيضا المسمى كانت الإضافة بيانية.

(٥) (**قوله: فالإضافة بيانية**) إذا لم يرد به المسمى وإلا فمن إضافة المدلول إلى الدال .

(٦) (**قوله: تسعة أوجه**) هكذا: بسم الله الرحمنِ الرحيمِ- بسم الله الرحمنُ الرحيمُ -بسم الله الرحمنَ الرحيمَ -بسم الله الرحمنُ الرحيمَ- بسم الله الرحمنَ الرحيمُ- بسم الله الرحمنِ الرحيمُ -بسم الله الرحمنِ الرحيمَ -بسم الله الرحمنَ الرحيمِ-بسم الله الرحمنُ الرحيمِ.

في القرآن كثيرا متبوعاً لا تابعا، وجرى على هذا الأعْلَمُ وابن مالك، وعلى هذا فيعرب بدلاً من لفظ الجلالة لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت، ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو، فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلافُ في تابع المجرور غيرِ البدل أهو مجرور بما جرَّ المتبوع، أوبنفس التبعية والأصحّ الأول، وعلى القولِ بأنه بدل يكون مجرورا [1] بمحذوفٍ مماثلٍ للعامل في المتبوع، لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل، وعلى أحد الأوجه المقررة سابقاً من جعل كلٍّ من الرحمن الرحيم خبرا لمبتدإٍ محذوفٍ فكل من الجملتين أعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنَفٌ استئنافا نحويا أوبيانيا واقعاً جوابَ سؤالٍ مقدرٍ، لكن هذا السُّؤالَ ليس القصدُ به طلبَ التعيين إذ المولى معلومٌ غيرُ مجهولٍ بل هو سؤال من يريد التلذُّذَ بالجواب وتعظيمَ شأنِ المسؤل عنه مع العلم به، فإن قلت: قد تقرر أن الجملَ بعد المعارف أحوالٌ، ولفظُ الجلالة أعرفُ المعارف[2] فمقتضاه أن يكون كلٌّ من الجملتين حالا على هذه القاعدة[3] فالجواب أن ذلك وإن صح لفظا[4] لكنه مَنعَ منه مانعٌ معنويٌّ لأن الحالَ وصفٌ لصاحبها قيدٌ في عاملها، والعاملُ فيهما على تقدير الحالية متعلَّق البسملة فكأنه يقول: أبدأ بسم الله في حالةَ كونه رحماناً رحيماً وليس المعنى[5] على التقييد لأن الملاحَظ البَداءَةُ باسمه تعالى مطلقا بدون التقييد بوصفٍ من الأوصاف، هذا خلاصةُ ما يقالُ هنا ولنا زيادة تحقيقٍ في هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف. **(قوله: الحمد لله)** الحمد هو الثناء[6] بالجميل على جهة[7] التعظيم لأجل جميلٍ اختياريٍّ، فعلى جهة التعظيم

(١) **(قوله: بمحذوف)** ظاهره أنه لاخلاف في كون عامل البدل المحذوفَ المماثل لعامل المبدل منه وليس كذلك بل هناك قول بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه كغيره من التوابع .

(٢) **(قوله: أعرف المعارف)** فقولهم: أعرف المعارف الضمير مرادهم بعد لفظ الجلال.

(٣) **(قوله: على هذه القاعدة)** لاحاجة إليه بعد قوله: فمقتضاه.

(٤) **(قوله: لفظا)** حيث وقعت معرفة لا تطلبها لزوما.

(٥) **(قوله: وليس المعنى إلخ)** وكون الحال لازمة بعيد لا داعي إليه.

(٦) **(قوله: الثناء)** هو الذكر بخير فقوله: بالجميل تصريح بما علم ضمنا.

(٧) **(قوله: على جهة)** على بمعنى مع وإضافة الجهة لمع بعده بيانية.

بل هو اصطلاح لُغوي كما تقدم لك، نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاحٌ لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد، ويطلق أيضا عندهم على الألفاظ المقروئة المتلوَّة كما تقدم لك، واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون مشترَكا أوحقيقة في الأول مجاز في الثاني، الذي حققه السعد الأول. **(قوله: النحويين)** جمعُ نحوي نسبة للنحو يطلق في اللغة على معانٍ، منها القصد والجهة وغير ذلك، وأما في الإصطلاح فهو علم بأصول تعرف به أحوالُ أواخر[1] الكلم إعرابا وبناء، وهذا التعريف بناءً على أن علم الصرف غيرُ داخلٍ فيه، وهو ما تعارَفه الناس فإن أردت شموله قلت بدل إعرابا وبناء: إفرادا[2] وتركيبا يعني يعلم به حالُ الكلمة في حال إفرادها ويندرج في هذا علم التصريف من إعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك، ويندرج فيه أيضا بعضُ مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لأنه يلحق الكلمةَ مفردةً متى وُجِد سببه،[3] وأما البعض الآخَر وهو ما يعرف به الإعراب فهو داخل في قوله: وتركيباً. **(قوله: أي مؤلِفٍ)** المناسب لقوله فيما بعد: وقيد التركيب لا حاجة إليه أن يفسر ما بشيء؛ فإن التأليف إما أخص من التركيب لأخذ الألفة في مفهومه وهي الملائَمة بين الأجزاء كما صرح به ابن الفواس في شرح ألفيةِ ابن معطٍ أو إن التركيب والتأليف واحد وهو ما ذكره السيد الجرجاني. **(قوله: اشتمل على ثلاثة أشياء)** [4] فيه أن المشتمَل عليه بفتح الميم هو عين المشتمِل بكسرها، فيلزم اشتمال الشيء على نفسه وهو باطل والجواب أننا نلاحظ في المشتمِل بكسر الميم مجموع الأمور الثلاثة، وفي المشتمَل عليه كلَّ جزء على حدته

(١) (قوله: أحوال أواخر) نسبة الأحوال إلى الأواخر لظهور أثرها فيها إلا فالأحوال للكلم نفسها.

(٢) (قوله: إفرادا وتركيبا) حالان من الكلم أي مفردة ومركبة أي الأحوال الثابتة لها في حال إفراد وتركيبها. وقد يقال التعريف حينئذ يشمل غير النحو أيضا كالمنطق فالظاهر التعريف إذا أريد شموله للصرف بزيادة نحو وصحة واعتلالا كما فعله الإمام السيوطي في شرحه الوجيز للألفية.

(٣) (قوله: متى وجد سببه) جرى على مذهب الزمخشري من إعراب الأسماء قبل التركيب إذا لم يوجد فيه سبب البناء، وذهب ابن الحاجب إلى أنها مبنية مطلقا حيث أخذ التركيب في تعريف المعرب.

(٤) (قوله: فيه أن المشتمل) ظاهر عبارته أنه حمل المؤلف على معنى المؤلف من اللفظ والقصد والإفادة مع أنه سيأتي منه التصريح بأن معناه المؤلف من الكلمات بل سيصرح أيضا بأن اشتمال الكلام على اللفظ والإفادة من اشتمال الموصوف على الصفة فلا شبهة في اختلاف المشتمل والمشتمل عليه لكن يبقى الكلام في اشتمال الكلام على اللفظ ويمكن الجواب عنه بأنه من اشتمال الخاص على العام فليتدبر في المقام.

مجازا [1] ويطلق الكلام في اللغة أيضا على الحدَث الذي هو التكليمُ تقول: أعجبني كلامك هنداً أي تكليمك إياها قال الشاعر:

قالوا كلامُك هنداً وَهْيَ مُصغية يشفيك قلت صحيحٌ ذاك لوكاناً

وعلى ما في النفس من المعاني قال الأخطل:

إن الكلامَ لفي الفؤادِ وإنما جُعِلَ اللسان على الفؤاد دليلا

وهل إطلاقه على هذا حقيقة أومجازٌ فيه خلافٌ، واشترط بعضهم في هذا[2] صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما إذا قام بنفسك معنى زيدٌ عالمٌ، أما إذا قام بنفسك معنى العلم أومعنى زيد وهو المعنى المعبَّر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاماً على هذا الاشتراط، فتلك مَعانٍ أربعةٌ، وإنما اقتصر الشارح على معنيين لأنهما أنسبُ بالمعنى الاصطلاحي لأن المعنى الأولَ اعتبر فيه كونُه لفظاً والمعنى الثانيَ كونُه مفيداً[3]. (**قوله: وفي اصطلاح المتكلمين**) الاصطلاح لغةً الاتفاق، واصطلاحا اتفاق طائفة على أمرٍ مخصوصٍ[4] إذا أطلق انصرف إليه، والمتكلمين جمع متكلمٍ وهم علماء أصول الدين. (**قوله: عبارة عن المعنى القائم بالنفس**) أي إن لفظَ كلامٍ عند المتكلمين إذا أطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المنزهةِ عن الحروف والأصوات القائمةِ بذاته تعالى، وإنما حملنا كلامَ الشارح على هذا المعنى لأنه هو الذي اصطلح عليه المتكلمون، أما المعنى القائم بأنفسنا الحادثُ فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وإن كان هو الظاهرَ من عبارةِ الشارح

---

(١) (**قوله: وإن كتبته فهو كلام مجازا**) أي فيه أنه ليس مكتفيا بنفسه فلا بد من أن يكون المكنوب بحيث لونطق به لكان كلاما مفيدا فائدة تامة قال بعضهم معللا لذلك لأن تسمية الكتابة كلاما لقيامها مقام الكلام وما قيل: إن هذا إطلاق مجازي لا حقيقي فينبغي أن لا يشترط فيه ما ذكر فيصح كلام المحشي مردود بأن اعتبار العلاقة يقتضي الاشتراط.

(٢) (**قوله: في هذا**) أي في إطلاق الكلام على في النفس.

(٣) (**قوله: كونه مفيدا**)أي اعتبر كونه مفيدا فالمعطوف جملة اعتبر على خبر وإلا لزم عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين وهو غير جائز.

(٤) (قوله: على أمر مخصوص) وهو كون هذا الشيئ مدلول هذا الشيئ وقوله: إذا أطلق أي الأمر لكن بمعنى الشيئ الأول وكذا الضمير في انصرف وقوله: إليه أي إلى الأمر بمعنى الشيئ الثاني وفي بعض النسخ انصرف إليهم أي إلى أهل هذا الاصطلاح والمراد بالإطلاق ذكر اللفظ مستعملا في المعنى ويحتمل أن المراد بالإطلاق عدم التقييد بنسبته لأهل ذلك الاصطلاح ويحتمل على نسخة إليهم أن المراد بالأمر استعمال شيئ في شيئ ويكون المراد بالإطلاق على هذا عدم القيد والضميران الأولأن راجعان للأمر. أنبابي

مخرج للاستهزاء[1] والسخرية[2] واختياري مخرجٌ للثناء لأجل جميلٍ غيرِ اختياري، فإنه مدح لا حمدٌ لأن المدح أعم مطلقاً من الحمد لأنه يقال: مدحت اللؤلؤةَ على صفائها ومدحت زيدا على رَشاقة قَدِّه ولا يقال: حمدتهما ومنهم من قال: إن المدح مساوٍ للحمد وما قيل في اللؤلؤة والقدِّ مولَّدٌ لا عبرة به، ودرج على ذلك صاحبُ الكشاف حيث قال: الحمد والمدح أخوان[3] وعلى هذا فالتقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز. (**قوله: على جميع الأحوال**) يصح في على أن تكون بمعنى في[4] على حد قوله تعالى: ﴿ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها﴾ والأحوال جمع حال، وهي ما عليه الإنسان من خير أوشر فالمعنى أحمد الله في جميع الأحوال التي أنا متلبس بها فلا أَغفُل عن حمده طرفةَ عين، ويصح أن يراد بالأحوال الأوقات وهو قريب مما قبله، ويحتمل أن تكون على تعليلية أي أنشئ الحمد لله باعترافي بمضمون هذه الجملة وهي قوله: الحمد لله لأجل جميع الأحوال فالتعليل[5] ليس لهذه الجملةِ المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصلِ من الاعتراف بمضمون هذه الجملة، وأل في الأحوال إن كانت للاستغراق فجميع تأكيد[6] وإن كانت للجنس فجميع تأسيس، وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والأجر أو أنه يجوز أن يُبتلى الإنسان بما هو أعظم منها فيحمد الله إذ خفف عنه الضرر وابتلاه بما هو أقل مما يجوز أن يبتلى به ونحو ذلك، وفي ذكر الأحوال وما بعده من الكلام والحروف والألفاظ وغير ذلك مما لَمَحَ به المصنف لعلم النحو براعةُ استهلالٍ، وهي أن يَذكُر المصنفُ في طالِعة كتابه ما يشعر بمقصوده، ومعنى براعة استهلال ابتداءٌ بارعٌ أي فائقٌ غيرَه من الابتدآت لكونه

---

(١) (**قوله: للاستهزاء**) أي للثناء بالجميل مع الاستهزاء وإخراجه نظرا للظاهر وإلا فالسخرية ليس ثناء.

(٢) (**قوله: والسخرية**) العطف تفسيري.

(٣) (**قوله: حيث قال: إلخ**) كون أخوان في كلامه بمعنى المترادفين هو ما قاله بعضهم وقيل: غير ذلك.

(٤) (**قوله: بمعنى في**) أي غير داخلة على المحمود عليه كما يفيده قوله: ويصح إلخ ويفيده أيضا إيراد السؤال على كونها تعليلية لا على الظرفية ولا مانع من جعلها للظرفية داخلةً على المحمود عليه بتقدير مضاف أي في مقابلة جميع الأحوال فيرد عليه أيضا السؤال والجواب على التعليلية.

(٥) (**قوله: فالتعليل إلخ**) لأن لامه جنسية أواستغراقية ولا يجوز أن يكون جميع أفراد الحمد لأجل الأحوال الثابتة للشارح ولعَمري هو تحقيقٌ لا محيص عنه وإن لم أر من صرح به.

(٦) (**قوله: فجميع تأكيد**) قد يقال: إن اللام هي المؤخرة في الكلام فهي الأليق بالتأكيد.

أشير فيه للمقصود. (قوله: **وأشهد إلخ**) أتى بها تأسِّيا به صلى الله تعالى عليه وسلم في خُطَبه ولقوله عليه الصلاة والسلام: كلُّ خطبة لي فيها تَشهُّد فهي كاليدِ الجذماء أي أَعلم وأُذعن وأُقرُّ وأَعترف.

(قوله: **أن لا إله**) أَن مخففةٌ من الثقيلةِ واسمها ضميرُ الشأن وجملةُ لا إلهَ إلا اللهُ خبرُه، ولا نافيةٌ للجنس وإلهَ اسمُها مبني معها[1] على الفتح في محل نصب، وإلا حرفُ استثناءٍ والله يصح فيه الرفع على أنه بدلٌ من الضمير المستتر في خبر لا أي موجودٌ أوممكنٌ أو أنه بدل من محل لا مع اسمها لأن محلَّهما[2] رفعٌ أي بالإبتداء عند سيبويه، ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت في معرفة ولا إنما تعمل في النكرات، ويصح فيه النصبُ على الاستثناء لا على أنه بدلٌ من اسمِ لا باعتبار محله لأن البدل على نية تكرار العامل، فيلزم عليه إعمال لا في المعرفة وهي لا تَعملُ فيها كما علمت. (قوله: **وحده**) منصوبٌ على الحال من الله أي منفرداً في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله: لا شريكَ له تأكيدٌ لأن المعنى المستفاد منه وهو نفي المشاركة في الأفعال مستفادٌ مما قبلَه، أو إن معنى وحده منفردا في ذاته وصفاته، فلا شريك له على هذا تأسيس[3].

(قوله: **المُنَزَّه**) بالرفع والنصب صفةُ الله، وكلامه نائب فاعل فهو نعت سببي، وكلامُ الله تعالى يُطلَقُ على الكلام اللفظي الذي نقرؤه ونتعبد بتلاوته، ومعنى إضافته لله تعالى أنه مخلوقٌ له تعالى ليس من تأليفات البشر[4]، وهذا الكلامُ ليس مُنَزَّها عن الألفاظ والحروف بل هو ألفاظٌ وحروفٌ، ويطلق على الصفةِ النفسيةِ القديمةِ القائمةِ بذاته تعالى التي هي إحدى صفاتِ المعاني كالعلم والإرادة وغيرهما من بقية صفات المعاني، وهذه الصفةُ هى المنزهةُ عن الحروف والألفاظ عند عامَّةِ أهل السنة خلافا للحنابلة القائلين إن كلامه النفسيَّ بحروفٍ قديمةٍ، وخلافا للمعتزلة النافين لتلك الصفة أي يَنفُون زيادتَها

---

(١) (قوله: **معها**) أي مركبا ففيه إشارة إلى أن علة البناء التركيب والصحيح أنه تضمن معنى من الاستغراقية.

(٢) (قوله: **لأن محلهما**) ففيه مسامحة والمراد أن اسمها في محل الرفع وإلا صار معنى كلمة التوحيد غير الإله موجود ولا يخفى فساده على ذي لب كما بينه الصبان.

(٣) (قوله: **تأسيس**) أي مفيد معنى لم يفهم مما قبله.

(٤) (قوله: **ليس من تأليفات البشر**) هو الفارق بينه وبين غير كلامه تعالى أعني نحوزيد قائم فإنه لوأضيف لله كان معناه أنه مخلوق لله تعالى لكن من تأليفات البشر.

وإنَّما حَملناه[1] على ما ذكر لقوله بعدُ: عبارة أي معبَّر به، والمعبرُ به عن المعاني التي سيذكرها هو لفظ كلامٍ بمعنى أنه إذا أطلق لفظ كلام عند النحاة فهم منه هذه المعاني أي اللفظ والإفادة إلخ[2] فتكون تلك المعاني مدلولةً له، ويصح أن تجعلَ أل للجنس لِماَ صرَّح به المحققون أن أل الدخلةَ على المعرَّفات للحقيقة والجنسِ أي حقيقة الكلام وماهيتُه عند اللُّغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحاة كذا لكنَّه يراد بالعبارة على هذا الوجه الثاني المعبَّر عنه وفيه تعسف[3] لمخالفته ظاهرَ قوله: عبارة عما اشتمل إلخ.

(قوله: **عند اللغويين**) [4]حالٌ من المبتدأ الذي هو الكلام على رأي سيبويه من مجيء الحال من المبتدإ وأما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه في الأصل مضافا إليه[5] إذ الأصل تفسير الكلام، فحُذفَ المضاف وأقيمَ المضاف إليه مقامه، وشرطُ مجيء الحال من المضاف إليه موجودٌ لأن المضافَ مصدر يعمل عمل الفعل، واللغويين جمعُ لُغويٍّ منسوبٌ للغة وهي لغةً اللهَجُ بالكلام أي الإسراع به، وفي الاصطلاح [6]الألفاظ الموضوعةُ للمعاني.

(قوله: **وما كان مكتفيا بنفسه**) الواوُ بمعنى أوالتي للتنويع يعني أن الكلام في اللغة يطلق على القولِ أي كلِ ما نطق به ولومفردا مهملا، وعلى ما كان مكتفيا بنفسه أي يفيد [7] الدلالةَ على المعنى المقصود وذلك كالخطوط والإشارة والعقد والنصَب وغير ذلك[8] مما يفيد معنى وليس بلفظ، وإطلاقه على المعنى الأول حقيقةٌ عند اللغويين وعلى الثاني مجاز، فعلى هذا إذا نطقت بزيد كان كلاما في اللغة حقيقةً وإن كتبته فهو كلام

---

(١) (قوله: **وإنما حملناه**) أي إنما حملنا الكلام على اللفظ دون المعنى فاللامَ للعهد دون الجنس لأن الخبر وصف للفظ لا المعنى.

(٢) (قوله: **أي اللفظ إلخ**) هذا بالنظر للمتن وأما بالنظر للشرح فالمعاني القول وما كان مكتفيا بنفسه وما ذكره المحشي.

(٣) (قوله: **وفيه تعسف**) بل لا يصح ربط قوله: عن القول إلخ به إلا أن يكون عما اشتمل إلخ بدلا من ضمير عنه.

(٤) (قوله: **حال**) أي مستعملا عندهم والأسلم كونه صفة له أي المستعل عندهم .

(٥) (قوله: **إذ الأصل**) قد يقال لا يصح حينئذ ربط قوله: عبارة إلخ به للتباين بين المبتدإ والخبر. نعم لوكانت عبارة الشرح هكذا: الكلام القول إلخ لصح ذلك.

(٦) (قوله: **الألفاظ الموضوعة**) وقد يأتي بمعنى استعمال تلك الألفاظ.

(٧) (قوله: **يفيد الدلالة إلخ**) الظاهر يفيد المعنى المقصود.

(٨) (قوله: وغير ذلك) كلسان الحال وضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان.

طريق الجزاء، [1]ومنه قوله تعالى: ﴿فأثابهم الله بما قالوا﴾ أي جَازاهم، والإثابةُ على الطاعة مُجمعٌ عليها، لكنها عند أهل السنة بمحض الفضل، وعند المعتزلة على سبيل الوجوب، ولا منافاةَ بين قوله هنا: طالبا للثواب وقولِه فيما بعدُ: جعله الله خالصا لأن معناه الخلوصُ من الرياءِ والسُمعة، وليس المرادُ خالصاً لمحض ذاته أي ذات الله لا لطلب جزاءٍ [2]كما هو المقامُ الأكملُ، وإلا تنافَى الكلامان.

(قوله: وترغيباً) منصوب على الحال فهو مؤول بالمشتق أي مُرغِّبا حال من التاء في أجبته، هذا إن جُعِلَ معطوفا على قوله: طالباً، ويصح أن يجعل مفعولا مطلقا، والتقدير ورَغّبت الطلاب به ترغيبا، فيكون من عطفِ الجمل لأن هذه الجملةَ حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبته، [3]والتقديرُ الأول أقلُّ كلفةً، والطُّلاب جمع طالب ككُتَّاب جمع كاتب. (**قوله: جَعله الله**) جملةٌ خبريةٌ لفظاً إنشائيةٌ معنًى [4]أي اجعله اللَّهم خالصا لوجهك الكريمِ غيرَ مَشُوبٍ بِرياءٍ ونحوِه مِما يُحبِط الأَعمالَ[5]. (**قوله: لوجهه**) أي ذاته، والفوز الظفَرُ بالمقصود، ولديه أي عنده، وعندَ اسم للمكان الحاضر، والمرادُ هنا القربُ المعنويّ على حدِّ قوله تعالى: ﴿قال الذي عنده علم من الكتاب﴾ وقولِه تعالى: ﴿رب ابن لي عندك بيتا في الجنة﴾. (**قوله: أنه**) أي المولى تبارك وتعالى على ذلك أي ما ذكر، من جعله خالصا وموجبا للفوز، وهمزةُ أن يجوز فيها الكسر على الاستئناف، والفتح على تقدير لام الجر التعليلية، أي وإنما طلبت منه ذلك لأنه إلخ، والقدرة صفةٌ أزلية تُؤثر في المقدورات عند تعلِّقها بها فيما لايزال. (**قوله: وبالإجابة**) جارٌّ ومجرورٌ [6]خبر مقدم وجديرٌ مبتدأ مؤخر أي حقيق لسعة كرَمه وتَفَضُّلِهِ، وتقديمُ المعمولِ إما للسجع أو لإفادة الحصر[7]. (**قوله: الكلام**) أل للعهد الحضوري أي هذا اللفظ الحاضر،

(١) (**قوله: ومنه**) من مواضع استعمال مادة الثواب بمعنى إيصال النفع على سبيل الجزاء.

(٢) (**قوله: لا لطلب إلخ**) تفسير لقوله: محض.

(٣) (**قوله: والتقدير الأول إلخ**) لكن فيه جعل المصدر حال وهو سماع لا قياس.

(٤) (**قوله: إنشائية معنى**) والحكمة في التعبير بالإخبار التفأول كأنه قد قبل الله سبحانه دعائه فأخبر عنه.

(٥) (**قوله: مما يحبط الأعمال**) أي ثواب الأعمال كما هو معلوم من موضعه.

(٦) (**قوله: خبر مقدم**) غير ظاهر والذي يظهر أنه متعلق بجدير وهو معطوف على قدير خبر إن وهو الذي يفيده قوله: وتقديم المعمول إلخ.

(٧) (**قوله: لإفادة الحصر**) أي الإضافي أي جدير بالإجابة لا رد الدعاء.

على الذات فيقولون: إن معنى كونه تعالى متكلِّما أنه يخلق الكلام في شيء لِيُسمَعَ لا أنه قام به صفةُ الكلام كما يقول أهل السنة ومَحلُّ الكلامِ [1]كُتبُ الكلام[2]. (**قوله: عن الألفاظ**) جمعُ لفظٍ على غير قياسٍ لأن فَعْلا إذا كان صحيحَ العينِ لا يَنقاس جمعُه على أفعالٍ بل الذي يَنقاس هو معتلُّ العين كما سيأتي، والمراد بالألفاظ التَلفُّظاتُ[3] جمع تلفُّظٍ وهو إخراجُ اللفظ[4] فاللفظُ أثره، وإنما أَوَّلنا بذلك ليصح تعلق قوله: بالحروف به، والمراد بالمقال المقولُ فهو مصدر بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزء في الكل.

(**قوله: محمداً**) بدلٌ من سيد أوعطف بيان[5] عليه، ومحمد علم منقول من اسم مفعولِ[6] الفعلِ المضعفِّ أي المكرر العين[7] وهو حَمّد بوزن فعَّل بالتشديد، سمي به لكثرة خصاله الحميدة أولكثرة حمد الناس له[8]، وعبده خبر أنَّ، وهو في الأصل صفة، ثم استعمل استعمالَ الأسماء، وقدمه امتثالا لما في الحديث الصحيح [9]ولكن قولوا: عبد الله ورسوله ولانه أحب الأسماء إلى الله سبحانه وتعالى وأرفعها إليه قال الشيخ أبوعلي

---

(١) (**قوله: الكلام**) أي التكلم على الصفة النفسية.

(٢) (**قوله: كتب الكلام**) أي كتب علم الكلام.

(٣) (**قوله: والمراد بالألفاظ التلفظات**) فيه أنه لا يقال: تنزه الكلام عن التَلَفُّظات إلا بتأويل وإنما يقال: تنزهت الذات عن التلفظات فالأولى أن يراد بالألفاظ الملفوظات والباء في قوله: بالحروف للملابسة من ملابسة الكل لأجزائه أوللتصوير. أنبابي (**قوله: من ظرفية الجزء في الكلّ**) أي لأن الحروف جزء المقال لأن المقال مركب من الحروف والهيئات ولك إبقاؤ المقال على مصدريته ويكون من ظرفية المتعلَّق بالفتح في المتعلق بالكسر لكن ما سلكه المحشي أظهر.

(٤) (**قوله: اللفظ**) بمعنى الملفوظ به.

(٥) (**قوله: بدل من سيد أوعطف بيان**) الأولى الاقتصار على عطف البيان لأن المقصود الأصلي ههنا إيضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز أن تكون فائدة عطف البيان ههنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام﴾ من أن البيت عطف بيان جيء به للمدح.

(٦) (**قوله: من اسم المفعول**) أي من معناه على تقدير مضاف لأن اسم المفعول هو لفظ محمد فيلزم اتحاد المنقول والمنقول.

(٧) (**قوله: أي المكرر العين**) أفاد أن ليس المراد التضعيف الاصطلاحي لأنه كون العين واللام من جنس.

(٨) (**قوله: لكثرة حمد الناس له**) أي لرجاء ذلك.

(٩) (**قوله: ولكن إلخ**) في سنن الدّارمي: عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا تطروني كما تطري النصارى عيسى بن مريم ولكن قولوا عبد الله ورسوله، قال حسين سليم أسد: إسناده صحيح اهـ

الدقاق: ليس للعبد صفة أتمُّ ولا أشرف من العبودية، ولهذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في أشرف المقامات قال تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده﴾ ﴿الحمدلله الذي أنزل على عبده الكتاب﴾ ﴿تبارك الذي نزل الفُرقان على عبده﴾ ﴿فأوحى إلى عبده ماأوحى﴾، وقد حُقِّق أن عبودية الرسول أكمل من رسالته لكونها انصرافاً من الخلق إلى الحق والرسالةُ انصرافٌ من الحق إلى الخلق[1]، ولأن العبد يتكفل مولاه بإصلاح شأنه والرسول يتكفل بإصلاح شأن الأمة، والرسول لغةً المرسَلُ وهو في الأصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر:

لقد كذَبَ الواشُونَ ما فهتُ عندهم بقولٍ ولا أرسلتهم برسولٍ[2]

فلذلك ثنى[3] وجمع وأفرد باعتبارات كما في[4] ﴿إنا رسولا ربك﴾ أي موسى وهرونَ ﴿ولقد جائت رسلنا إبراهيم﴾ وأفرد في ﴿إنا رسولُ رب العالمين﴾ أي موسى وهرون، وشرعا إنسان أوحي إليه بشرعٍ وأمر بتبليغه، والنبي إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فبينهما العموم والخصوص المطلق، وقد يطلق الرسول على أعم من ذلك قال النووي في شرح مسلم: إن الرسول يتناول جميعَ رسل الله من الملائكة والآدميين قال تعالى: ﴿الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس﴾ ولا يسمى المَلَك نبيا، فعلى هذا بين الرسول والنبي عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. **(قوله: المميزُ)** أي المفرّق بين الهدى أي الإسلام والضلال أي الكفر. **(قوله: صلى الله تعالى عليه وسلم)** جمع بين الصلاة والسلام[5] عملا بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما﴾، وخروجا من كراهة الاقتصار على أحدهما، وجملة الصلاة خبرية لفظا إنشائية معنى

(١) **(قوله: والرسالة إلخ)** وقد يقال: إن في الرسالة الانصراف إلى الحق أيضا.

(٢) **(قوله: كما في)** أوضح من هذا قوله: ألا أبلغ أبا عمرو رسولا بأنى عن فتاحتكم غني والفتاحة من المفاتحة وهي المحاكمة.

(٣) **(قوله: ثني)** أي إذا كان الموصوف مثنى.

(٤) **(قوله: كما في)** أي كتثنية وجمع باعتبار معنى المرسل. ألا أبلغ أبا عمرو رسولا بأنى عن فتاحتكم غنى

(٥) **(قوله: جمع بين الصلاة والسلام)** أي قرن بينهما في الذكر في محل واحد ولم يقتصر على أحدهما هذا هو المراد بدليل العلة الثانية وقوله: عملا بقوله تعالى إلخ فيه أنها لا تدل على الجمع المذكور.

من قدَّمت الشيءَ أي جعلتُه مقدَّما، والكسرُ أولى، وسماها مقدِّمة تشبيها لها بمقدمةِ الكتاب[1] أوالعلمِ لأنه يُستعانُ بها على غيرها من الكُتُب المُطوَّلة في هذا الفن[2]. **(قوله: الأَزهرية)** صفةٌ لمقدمة[3] وقوله: في علم العربية متعلِّق بمحذوف صفةٌ ثانيةٌ لمقدمة أي الكائنةَ في علم إلخ، والتي أَمليتها صفةٌ ثالثةٌ. **(قوله: في علم العربية)** من ظرفيَّةِ الألفاظ في المعاني[4] لأن المقدمة اسمٌ للألفاظِ والعلمَ اسم للقواعد وهي معانٍ ونِسَبٌ، ولا بُدَّ من تقديرِ مضافٍ أي بعضِ علم العربية لأنه لم يذكرْ في هذه المقدمة جميعَ علمِ العربيةِ بل بعضَ مسائلَ قليلةً جداً بالنسبة لِلْباقي، والمرادُ بعلم العربية هنا النحوُ، وقد يُطلق علمُ العربية على مجموعِ علومٍ اثنَيْ عشر، جمعتها في قولي:

نحوٌ وصرفٌ عروضٌ بعده لغةٌ ثم اشتقاقٌ وقرضُ الشعرِ إنشاءُ
كذا المعاني بيان الخط قافيةٌ تاريخٌ هذا لعلمِ العُربِ إحصاءُ

(قوله: شرحاً) مفعولٌ مطلقٌ لأشرح ولطيفاً صفةٌ له مأخوذٌ من اللطافة وهي رِقَّةُ القِوام أوكونُ الشيء شَفَّافا[5] لايحجب البصرَ عن إدراك ما ورائَه، كالزُّجاج والماءِ الصَّافي، والمراد هنا سرعةُ إدراكِ معانيه إن أخذ من المعنى الثاني، أواختصارُه إن أُخِذَ من الأول، والصفتان معا إن لوحِظَ المعنيان وهذا أولى[6]. **(قوله: فأجبته)** العطفُ بالفاء[7] يفيد التعقيبَ وعدمَ التَّراخِي لأن التأليفَ من جملة الخير المطلوبِ المبادرةُ فيه، قال تعالى: ﴿فاستَبِقوا الخَيراتِ﴾ ثم الإجابةُ يحتمل أن تكون بالقول بأن يَعِده بذلك، أوبالفعلِ بأن يشرعَ فيه. **(قوله: طالباً)** حالٌ من فاعل أجبت وهو التاء، والثواب إيصال النفع إلى العبد على

(١) **(قوله: قال بعض المحققين)** مقابل لقوله: الفاء زائدة.

(٢) **(قوله: في هذا الفن)** أي المؤلف فيه.

(٣) **(قوله: صفة)** المشهور أنها علم للمقدمة فالحق أن تكون بدلا.

(٤) **(قوله: من ظرفية الألفاظ في المعاني)** المشهور في مثله أنه على تقدير مضاف وفي إما للظرفية بأن قدر المتعلق عاما أي الكائنة في بيان علم العربية والظرفية من ظرفية الأثر للمؤثر وإما للتعليل بأن قدر المتعلّق خاصا أي لأجل بيان علم العربية.

(٥) **(قوله: لا يحجب إلخ)** صفة كاشفة عن معنى شفافا.

(٦) **(قوله: وهذا أولى)** لكونه أكثر مدحا لكن فيه استعمال المشترك في معنييه وفيه الخلاف المشهور..

(٧) **(قوله: العطف)** أي عطف جملة أجبته إلخ على جملة سئلني إلخ.

(**قوله: الغَني**) صفةٌ لمولاه فهو مجرورٌ بكسرةٍ مقدرةٍ على آخره، مَنعَ من ظهورها السكونُ العارض لأجل الوقفِ، أوإنه مرفوعٌ صفةُ العبد أي الغنيُّ بربه عن خَلْقه، والمراد الغِنَى النسبيُّ لأن الغِنَى المُطلقَ لا يكون إلا لله تعالى، وفيه من المُحسِّناتِ[1] البَديعية الطِّباقُ، وهو الْجمعُ بين وصفين متقابلين، وقوله: خالدٌ بدلٌ من العبد أوعطفُ بيانٍ لأن القاعدةَ أن نعتَ المعرفة إذا تقدَّم عليها يُعرَب بحسب العوامل، وتُعرَب المَعرِفةُ بدلاً أوعطفَ بيان على حدِّ قوله تعالى: ﴿إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ اللهِ﴾ في قرائة الجر، وقولُه: ابنُ عبدِ الله بالرفع نعتٌ لخالدٌ، وقوله: ابنِ أبي بكر بالجر نعتُ عبد الله والأزهريُّ بالرفع نعتٌ لخالد نسبةٌ للجامِعِ الأزهر. (**قوله: قد سألني**) أي طَلَبَ مِنّي، وهو مقول القول[2]. (**قوله: صلاحَه**) أي قيامَه بحقوقِ اللهِ وحقوقِ عبادِه. (**قوله: ولا تسعني مخالفته**) فيه قلب أي لا أسَع[3] مخالفتَه بمعنى لا أقدر عليها[4]، أوفيه استعارة مكنيةٌ حيث شَبَّه المخالفةَ بدار ضيقةٍ وطَوي ذكرَ المشبه به ورَمز إليه بشيءٍ من لوازمه وهو قوله: لا تسعني فهو تخييل للمكنيةِ. (**قوله: أن أشرح**) أن مصدريةٌ فمدخولُها مؤولٌ بالمصدر أي شرحاً، وهو في اللغة التوسعةُ[5] والتهيّؤ[6] قال تعالى: ﴿أفمن شَرَحَ اللهُ صَدرَه للإسلام﴾ أي وسَّعه توسيعا مَعنويا وهَيَّأه لقَبوله، وفي الاصطلاح ألفاظٌ مخصوصةٌ دالةٌ على معانٍ مَخصوصة[7]. (**قوله: مُقدِّمتي**) بكسرة الدَّال مأخوذة من قَدَّم بمعنى تَقدَّم[8] أوبفتحها

(١) (**قوله: من المحسنات البديعية**) حال من الطباق أي المحسنات المنسوبة إلى علم البديع لأنه فيه يبحث عنه.

(٢) (**قوله: مقول القول**) أي مفعول فعل مشتق من القول أوالمعنى مفعول مادة القول وهل هو مفعول به أومطلق فيه خلاف بين الجمهور وابن الحاجب فانظر المغني لابن هشام.

(٣) (**قوله: فيه قلب أي لا أسع إلخ**) هذا مبني على أن تسعني مأخوذ من الوُسع بمعنى الطاقة والمقدرة وقوله: أوأن فيه استعارة مكنية إلخ مبني على أنه من الاتساع مقابل الضيق وقوله شبه المخالفة بدار ضيقة أي بجامع عدم الرغبة في كل وعدم حصول المطالب.

(٤) (**قوله: لا أقدر عليها**) لوقال لا أطيقها.

(٥) (**قوله: وهو في اللغة التوسعة إلخ**) والمراد به هنا الكشف والإيضاح اللازمان للتوسعة وقد يقال الكشف أيضا معنى لغوي فهلا اعتبره هنا.

(٦) (**قوله: التهيؤ**) المناسب التهيئة.

(٧) (**قوله: ألفاظ مخصوصة**) أي بين بها المتن.

(٨) (**قوله: بمعنى تقدم**) أي لأن التفعيل قد يجيء بمعنى التفعل كما في قوله تعالى: بفاحشة مبنية أي مبينة وتقدم لازم لا متعد وأما نحوزيد تقدمه عمروفالظاهر كما قاله العلامة الأمير خلافا للسيد الحفني أنه من باب الحذف والإيصال والأصل تقدم عليه.

وكذا جملة السلام، فمعنى صلى الله تعالى عليه طلبٌ[1] أي ارحمه رحمةً[2] تليق بجنابه المُنيف، وسَلَّمَ عليه أي سَلِّمْهُ مما يُعَدُّ نقصا بالنسبة لمقامه الشريف زيادةً في شرفه إذ الكامل يقبل الترقي في الكمالات.

(**قوله: وعلى آله**) المراد بهم هنا أمة الإجابة؛ لأن المقام مقامُ دعاء[3] وقد يفسر الآل بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقامٍ، والمناسب لوصفهم هنا بجَعلِهم مصدرا لصحيح الأفعال التفسيرُ بأتقياء الأمة، ولا يضاف لفظ آلٍ إلا للعقلاء ممن له خَطَرٌ دينيا كان أودنيويا، ومن الثاني آل فرعون، والأصح إضافته للضمير خلافا لمن منعه[4] قال:

وانصر على آل الصليـ...ـب وعابديه اليوم آلَكْ[5]

قال الشنواني: لكنَّ الأولى إضافته للمُظهر، قيل: ولا يضاف إلى نكرة ولا إلى مؤنث، ورُدَّ الثاني بقول زهير في مطلع بعض قصائده:

عَفَا مِنْ آلِ فاطِمَةَ الجِواءُ[6]

ولا يدخل المضافُ إليه فيه[7] كفعل آل فلأن كذا إلابقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام للحسن: إنا آلَ محمدٍ لا تَحِلّ لنا الصَّدقةُ. (**قوله: الذين جعلهم الله**) صفة للآل والمصدر مكان الصدور وصحيح الأفعال من إضافة الصفة للموصوف أي جعلهم الله مَحلاً ومَنشأً

(١) (**قوله: طلب**) أي طلب الرحمة والتعظيم.

(٢) (**قوله: رحمة**) تقييد الرحمة الواقعة تفسير الصلاة مأخوذ من المقام على المشهور في بعض شروح البخاري أن الصلاة أريد بها شرعا ذلك كما أريد بها الأفعال المخصوصة.

(٣) (**قوله: مقام دعاء**) والدعاء يناسبه العموم لأنه أرجى للقبول.

(٤) (**قوله: منعه**) أي الإضافة والتذكير باعتبار المذكور أولعدم اعتبار تأنيث تاء المصدر للزومها ولا يدفع هذا أن الأولى أن يقول: منعها.

(٥) (**قوله: وانصر على آل الصليب إلخ**) قاله عبد المطلب مخاطبا للمولى سبحانه وتعالى واقفا آخذا بباب الكعبة داعيا على أبرهة وجنده لما قدم لتخريب الكعبة وهذا من جملة أبيات وهي: لاهم إن المرء يمنع رحله فامنع رحالك وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك لا يغلبن صليبهم ومحالهم أبدا محالك جروا جميع عيالهم والفيل كي يسبوا عيالك عمدوا حماك بكيدهم جهلا وما قبوا جلالك ثم إنه يرد أن الصليب ليس عاقلا فضلا عن أن يكون ذا خطر حتى يضاف إليه لفظ آل ريجاب بأن المراد فيما سبق العقلاء ولوتنزيلا ولا شك إنهم لما عبدوه وعظموه كان عندهم بمنزلة العاقل الشريف أوبأنه من باب المشاكلة.

(٦) (**قوله: عفا إلخ**) آخره فَيُمْنٌ فالقَوَادِمُ فالحِسَاءُ والجِوَاء ومابعده مواضع

(٧) (**قوله: ولا يدخل**) أي لا يشمل الآل ما أضيف إليه.

لصدور الأفعال الصحيحة أي الموافِقَةِ للشرع. (**قوله: على أصحابه**) إنما أعاد[١] الصحب وإن كان تفسيرُ الآل بأتقياءِ الأُمَّةِ يتناولهم اعتناءً بشأنهم، ولأنه[٢] ربما يُفسَّر الآل هنا بمؤمني بني هاشم والمطلب فلا يشمل الصحب[٣] فيُعترضُ عليه بعدم ذكر الصحب، وأصحاب جمعُ صحِب بكسر العين مختصرِ صاحب أومخففِ صحب بالسكون وليس جمعا لصاحب لأن فاعلا لايجمع على أَفعال ولا جمعاً لصَحْب بالسكون أيضا لأنه[٤] لا يجمع على أفعال إلا إذا كان معتلَ العين، كثوب وأثواب وبيت وأبيات ومال وأموالٍ، وقيل: إنه يجمع [٥]على أفعال كفرخ وأفراخ وقَرْءٍ وأقراء وبَغْلٍ وأبغال، نعم هو قياسي في معتل العين وقد حَقَّق بعضٌ أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد وأَشهادٍ، وحينئذ فيصح[٦] أن يجمعَ صاحبٌ على أصحاب، وصحْبٌ بسكون الحاء اسم جمعٍ لصاحب، ويجمع أيضا على صِحاب ككَعب وكعاب، وأما الصِحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدرٌ بمعنى الصُحْبة أطلقَ[٧] على أَصحابٍ مبالغةً على حدِّ زيدٌ عدلٌ وإليه ينسب الصحابي، والصاحب لغةً من بينك وبينه مواصلة ومداخلة، واصطلاحا من اجتمع به صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنا به ولوفي ظلمة ولوكان أعمى أوغيرَ مميز اجتماعا متعارَفا[٨] وإن لم يَشعُر به ولوكان من جنسِ غيرِ البشر. (**قوله: من اللَّحن**) متعلِّق بالسَّلامة وهو مخالَفةُ صوابِ الإعراب[٩] ويُطلَق على ما يشمل التوريةَ والتعريضَ وهو ليس مراداً هنا، قال صاحب الكشاف: اللحن أن تَلحَنَ بكلامِك أي تُميله إلى نَحوٍ من الأنحاء ليتفطن له صاحبك كالتَعرِيضِ والتَوريةِ قال الشاعر:

(١) (**قوله: أعاد**) أي ذكرهم وليس المراد الذكر ثانيا فإن لا يجري على الثاني.

(٢) (**قوله: ولأنه**)

(٣) (**قوله: فلايشمل الصحب**) تفريع على النفي أي الذين ليسوا من بني هاشم والمطلب.

(٤) (**قوله: لأنه**) أي لأن موازنه لا يجمع إلخ كي يصح الاستثناء.

(٥) (**قوله: يجمع**) أي مطلقا معتلا أولا.

(٦) (**قوله: فيصح**) الفاء زائدة لأن حين طرف يصح فيلزم اجتماع الطرفين.

(٧) (**قوله: أطلق**) أي المفتوح منه كالنسبة الآتية.

(٨) (**قوله: متعارفا**) بأن يكون على وجه الأرض فدخل من اجتمع به من الجن ةالأنبياء في بيت المقدّس وغيره بخلاف من اجتمع في السماء وليلة المعراج من الملائكة.

(٩) (**قوله: صواب الإعراب**) أي مخالفة إعراب كلامهم للإعراب الصواب.

ولقد لَحنتُ لكم لكيمَا تفهموا واللَحنُ يفهمه ذَوُو الْألباب[١]

وقيل للمخطئ: لاحِنٌ لأنه يَعدِل بالكلام عن الصَّواب. (**قوله: صلاةً وسلاماً**) اسما مصدرين منصوبان على الْمفعوليةِ المطلقةِ لإفادة تقويةِ العامل وتقريرِ معناه[٢] ودائمين نعتٌ لهما أي مستمِرّين باقيين، ووصفُهما بالدَّوام ظاهرٌ لأن مرجعهما[٣] للإنعام. (**قوله: وبعد**) أتى بها تأسِّيا[٤] به صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه كانَ يأتي بها في خُطَبه وهي هنا مبنيةٌ على الضم[٥] لحذف المضاف إليه ونية معناه[٦] أي بعدَ ما تَقدَّم من البسملة والحمدلة وغيرهما، وأصلها مهما يكن من شيء بعدُ، فحذفت مهما ويكن وأقيمت أما مُقامهما، ثم حُذفت أما وعوضت عنها الواوُ فهي نائبةٌ عن أما، ويصح أن تجعلَ الواو للعطف، وبعدُ معمولة ليقول، والفاءُ زائدةٌ، أي ويقول العبد الفقيرُ بعد البسملة والحمدلة إلخ قد سألني إلخ فتكون الواوُ عاطفةً لجملةِ يقول على جملةِ البسملة، أوأن الواوللْإستئناف النَحوي أوالبيانيِّ على القول بأنه يقترنُ بالواوِ وقال بعض المحققين:[٧] الفاءُ لإجراء كلمةِ الظرف مُجرى الشرط كقوله تعالى: ﴿وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديمٌ﴾. (**قوله: الفقيرُ**) أي المحتاجُ كثيراً فيكون صيغةَ مبالغةٍ،[٨] أودائمُ الفَقرِ أي الحاجةِ إلى رحمةِ ربه[٩] فيكون صفةً مشبهةً. (**قوله: إلى مولاه**) مَفعل من الوِلاية يطلق على السيّد لتوَلّيه مُؤنةَ عبده، وعلى العبد لتوليه مؤنة سيده، ولذلك قال بعضهم:

ولن يَتساوي سادةٌ وعبيدُهم على أَنَّ أَسماءَ الجميعِ مَوَالِي

(١) (**قوله: لكيما تفهموا**) أي ولا يفهم غيركم قال أبو زيد: لحنت بالفتح لحنا، إذا قلت له قولا يفهمه عنك، ويخفى على غيره.

(٢) (**قوله: لإفادة تقوية إلخ**) ظاهره أنهما تأكيد مع أن وصفهما يجعلهما نوعيينِ إلا أن يقالَ التأكيد لا ينفك عن المفعول المطلق.

(٣) (**قوله: مرجعهم**) لأن الصلاة الرحمة بمعنى رقة القلب وهي لاستحالتها على الله تعالى يراد بها أثرها وهي الإنعام.

(٤) (**قوله: تأسيا**) يفهم منه أن وبعد سنة وقال اليجوري: السنة أما بعد لأنها الواردة منه صلى الله تعالى عليه وسلم.

(٥) (قوله: الضم) أي على المشهور وإلا فيجوز التلفظ بها منصوبا لنية لفظ إلى ضاف إليه.

(٦) (**قوله: ونية معناه**) أي فقط المراد بنية المعنى فقط أن المعتبر المعنى معبرا عنه بأي عبارة كانت.

(٧) (قوله: قال بعض المحققين) مقابل لقوله: الفاء زائدة.

(٨) (**قوله: فيكون صيغة مبالغة**) لعله رد على الشنواني حيث قال الكثرة لأنه في الأصل من كسر فقار ظهره.

(٩) (**قوله: إلى رحمة ربه**) لوذكره بعد قوله: إلى مولاه لكان إشارة إلى تقدير مضاف وغير قادح في ربط إلى مولاه بالفقير كما لا يخفى على ذي قدح.

وحينئذ فليست اللام في قوله: الاسمِ للاستغراق لأنها لوجعلت له كان مفاد الكلام أن كل اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون للجنس لأن أل الجنسيةَ مدخولها الحقيقة من حيث هي نحو قولك: الرجل خير من المرأة أي حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع النظر عن الأفراد ومعلوم أن الذي يتميز بالعلامات هو أفراد الاسم لا حقيقته وأما حقيقته أعني كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فهي أمر اعتباري لا وجودَ له في الخارج وإنما الموجود أفراده كما هو شأن جميع الماهيات ولا يصح أن تكون للعهد الخارجي لأن أل التي للعهد الخارجي مدخولها فرد معين من أفراد الحقيقة [1]كقوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول﴾ أي الرسول المعهود الذي أرسل إلى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي هو فرد من أفراد مطلق الرسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهني لأن مدخولها فرد مبهم من أفراد الحقيقة كما في قوله تعالى: ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾ أي فرد ما من أفراد الذآب فهذه احتمالات أل وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا وقد يقال: إن أل للاستغراق وهو هنا عرفي لا حقيقي[2] والمعنى أن كل فرد من أفراد الاسم القابل[3] لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحينئذ فقوله: الاسم أي ما صدق عليه الاسم في الجملة. **(قوله: المميزة له)** فيه إشارة إلى أن العلامة هنا من قبيل الخاصة فتكون مطردة [4]أي كلما وجدت وجد الاسم ومنعكسة أي متى انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه أنه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسمية إذ قد تنتفي العلامة ويوجد الاسم، والجواب أن المراد أنه متى انتفى جنسها بمعنى أنه لم يوجد شيء منها أي متى كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بمرادفه انتفت عنه الاسمية فلا ينافي أنه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية لوجود علامة أخرى فإن كلامنا في جنس العلامة لا في شخصها. **(قوله: عن قسيميه)** تثنية قسيم بالياء والفرق

(١) (قوله:

(٢) (قوله:

(٣) (قوله:

(٤) (قوله:

متقدم عليه فكأنه قال: فاللفظ في اللغة. **(قوله: مصدر لفظت)** [1]أي مصدر الفعل الذي هو لفَظ بفتح الفاء، والمضارعُ يلفظ كضرب يضرب وأما التاء فهي ضمير فاعل. **(قوله: إذا طرحته)** إذا ظرف لقول محذوف، والتقدير تقول ذلك أي لفظت الشيء إذا طرحته بفتح تاء طرحته لأنه تفسير لـلفظت المقدر إسناده للمخاطب بدليل قولك: تقول بتاء الخطاب فإذا أتيت بأي بدل إذا بأن قلت: لفظت الشيء أي طرحته ضممت التاء؛ لأنه تفسير للفظت المسند للمتكلم هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم:

إذا كنيت[2] بأي فعلا تفسره فضم[3] تائك فيه ضم معترف

وإن تكن بإذا يوما تفسره ففتحك التاء أمر غير مختلف

ويصح أن تضم التاء[4] التي بعد إذا في التفسير على معنى أقول ذلك إذا طرحته فهو تفسير للفعل المسند للمتكلم. **(قوله: ثم نقل)** التعبير بثم واقع في مركزه[5] لأن عرف اللغويين أسبق من عرف النحاة فبينهما زمانٌ متراخ. **(قوله: في عرف النحاة)** أي اصطلاحهم، والنحاة جمع ناحٍ كغزاة جمع غاز اسم فاعل من نحا إذا نظر في علم النحو، وأصله ناحي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ناح. **(قوله: إلى الملفوظ)** اسم مفعول من لفظ أي الملفوظ به، ثم بين ذلك بما هو نظير له فقال: كالخلق بمعنى المخلوق فإن الخلق في الأصل مصدر خلق يخلق خلقا[6] كنصر ينصر نصرا أي أوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشيء بعد عدم [7]فإذا أطلق على المخلوق كما في

(١) (قوله: أي مصدر الفعل إلخ) أشار إلى المسامحة في إضافة المصدر إلى لفظت كما أفاده بقوله: وأما التاء.

(٢) (قوله: كنيت) أي فسرته فقوله تفسره تفسير.

(٣) (قوله: ضم) أور من ضم يَضمُّ وقوله ضم معترف مفعول مطلق تتمة للبيت وقوله فتحك التاء مبتدأ خبره أمر غير مختلف.

(٤) (قوله: يصح أن تضم التاء إلخ) أي يصح لك في التاء بعد إذا الوجهان بحسب متعلَّقها المذكور أوالمحذوف فإن كان المتعلَّق تقول فتحت التاء، وإن كان أقول ضممت التاء، ثم المعول عليه أن ما بعد أي كما قبلها فإن كان ما قبلها مضموما ضم ما بعدها أيضا وإن كان مفتوحا فتح أيضا كما في قش. أنبابي

(٥) (قوله: مركزه) أي محله اللائق به.

(٦) (قوله: خلقا) الأولى إسقاطه لأنه مذكور في جانب المبتدإ إلا أنه ذكره مجاراة لنصر ينصر نصرا.

(٧) (قوله: فإذا أطلق على المخلوق كما في قوله تعالى: ﴿هذا خلق الله﴾ فليس) لا يخفى ما فيه من شبه اتحاد الشرط

قوله تعالى: ﴿هذا خلق الله﴾ فليس المراد الخلق بالمعنى المصدري الذي هو تعلق القدرة بالمقدور على سبيل الإيجاد لأنه أمر إعتباري لا يشاهد حتى يشار إليه بهذا بل المراد أثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد أطلق المصدر الذي هو الخلق وأريد المخلوق أي الذات التي وقع[1] عليه الخلق أي الإيجاد. **(قوله: إلا أن الخلق)** استدراك على ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ[2] كالخلق بمعنى المخلوق وتنظيرِه به أنه ليس بين النظيرين فرق فأفاد بالاستدراك أنهما وإن اشتركا في النقل لكن أحدهما مجاز لغوي والآخر حقيقة عرفية. **(قوله: مجاز لغوي)** أي كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة والعلاقة هنا التعلق[3] فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلِّق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر على المتعلَّق بفتحها وهو المخلوق الذي هو اسم مفعول. **(قوله: حقيقة عرفية)** الفرق بينهما وبين المجاز اللغوي أن المعنى الأصلي لوترك واشتهر اللفظ في المعنى الذي نقل إليه بحيث لوأريد من اللفظ المعنى الأصلي احتيج لقرينة فهذا حقيقة عرفية، وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة؛ فإنها في اللغة اسم للدعاء واستعمله الفقهاء في الأقوال والأفعال المخصوصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم إذا أطلق لفظ الصلاة إلا هذا المعنى حتى إذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا لقرينة، وإن كان المعنى الأصلي لم يهجر بل متى أطلق اللفظ انصرف إليه ولا ينصرف عنه إلا بقرينة فهو المجاز اللغوي، وذلك نحوأسد فإنه اسم للحيوان المفترس في اللغة ويستعمل في الرجل الشجاع مجازا لغويا، لكنه متى أطلق بدون قرينة كرأيت أسدا فلا يفهم إلا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي فإذا أريد صرفه عن المعنى الأصلي أتي بقرينة كقولنا: رأيت أسدا في الحمام ففي الحمام قرينة صرفته عن والجزاء فالأولى أن يقول بدله: وذلك (أي بمعنى المخلوق) كما في في قوله تعالى: ﴿هذا خلق الله﴾ لأنه ليس إلخ.

(١) (قوله: وقع عليه) أي تعلق لا أنه موجود لا أنه موجود قبل الخلق فوقع عليه كضرب زيد عمرا.

(٢) (قوله: من جعل اللفظ) من ابتدائية متعلقة بقوله: يتوهم، والمبين لما هو قوله: أنه ليس بين الطرفين.

(٣) (قوله: والعلاقة هنا التعلق) أي الخاص وإلا فمطلق التعلق لا يكفي أن يكون علاقة والتعلق الخاص هنا هو السببية إن أريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل أي فعله وتأثيره لأن الإيجاد سبب لوجود الذات متصفة بالمخلوقية فهو سبب لتحقق المخلوق من حيث إنه مخلوق أوالجزئية إن أريد به المعنى المضاف للمفعول أي تأثره وكونه مخلوقا الذي هو مصدر المبني للمفعول لأنه جزء معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مخلوقة ولك أن تقول: العلاقة الحالِّية لأن هذا المعنى حال بالذات أي قائم بها أوالمجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق عليه.

بقوله: على وجه يكون إلخ من تركيبهما كلمة واحدة كما تقدم في حبذا وغلام زيد. **(قوله: ولا مدخل للحرف في ذلك)** أي في التركيب المفيد ولا ينافي هذا عده جزء من أجزاء الكلام لأنهم إنما عدوه جزء بالنظر إلى أنه يؤتى به للربط بين أجزائه على أنه قد يتوقف المعنى المراد عليه[1] في نحو هل قام زيد فإن هل أخرجت الكلام عن الخبر إلى الإنشاء وحينئذ فكونه جزء بالنظر للجملة أي جزء في الجملة بالنظر لبعض الصور[2]. **(قوله: نحو زيد في الدار)** الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مظروفا والدار ظرفا. **(قوله: إن تضرب أضرب)** اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم نسب المصنف الربط إلى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظهور أثر الحرف فيهما وهو الجزم فهذا كلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لأن المعنى إن تحقق منك الضرب تحقق مني أيضا أما نحو إن جاء زيد فهو مكرم فالربط وقع بين فعل وجملة وفي نحو جاء زيد فأكرمته للربط بين جملتين فإن الفاء صيرت الجملة الأولى سببا والثانيةَ مسببا. **(قوله: نحومررت بزيد)** فإن قلت: إن الحرف قد ربط بين الجملة أعني مررت لأنها فعل وفاعل والاسمِ وهو زيد المجرورُ فلم نسب الربط لخصوص الفعل، والجواب أن الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب إليه الربط لأن المعنى المقصود ربط المرور بزيد وذكرُ الفاعل لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه، ويوجد في بعض النسخ نحو مر بزيد بدون تاء الضمير وهي ظاهرة لاغبار عليه. **(قوله: فعلامة الاسم)** الفاء للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله: فاللفظ وهذا شروع في ذكر علامة كل من أجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراده من نحو زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقةُ الكليةُ، ثم إنما ذكره المصنف من العلامات ليس مطردا في كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه العلامات والحال أنها أسماء نحو هيهات وكيف ونزال ودراك

(١) (قوله: على أنه قد يتوقف المعنى المراد عليه إلخ) نقل عن المبرد أن يا زيد مركب من حرف وهو ألا التي للتمني واسم وهو ماء ولا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا وإنما تم الكلام بذلك حملا لعى معناه وهو أتمني ماء وهذا مناف لقول الشارح ولا دخل للحرف في ذلك إلا أن يقال: كلام الشارح مبني على غير هذه الطريقة.

(٢) (قوله:

لتقدمه وفرقة تقول: إنها اسم تغليبا لجانب الاسم الذي هو ذا لشرفة فحبذا مبتدأ وزيد خبر أو بالعكس والمعنى على هذا الأخير المحبوب الممدوح[1] أوالممدوح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدأ أوخبرا. (**قوله: نحو ذاك**) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ الشنواني من أن المغايرة بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيره هناك لا يفيد شيأً لأنا لو نظرنا إلى هذه التفرقة لزادت الأقسام فالأولى إسقاط هذا ويذكر بدله التركيب من فعلين فإنه وإن لم يوجد لا يضر ذكره لأننا بصدد التقسيم العقلي لا الواقعي فلذلك قال في اللب وشرحه: و التركيب العقلي ينتهي إلى ستة أقسام إذا لم يراع الترتيبُ اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما إذا روعي الترتيب فينتهي إلى تسعة لانقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين. (قوله:وهو قسمان) هذا بالنظر لأقل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع الاسم فقط وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أومن فعل واسم وإلا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما أومن فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيدا منطلقا أومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا أو من جملتي الشرط والجزء نحو إن قام زيد قام عمرو بناء على ما ذهب إليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزء وقال الرضي والسعد: إن الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب وتثبيته وأما القسم وجوابه نحو والله إن زيد عالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع[2] وجملة القسم لتأكيده وتثبيته. (**قوله: خبرا عن الآخر**) المراد الخبر بالمعنى اللغوي[3] وهو ما أسند لشيء وهذا المعنى هو المعبر عنه أولا بقوله: حديثا ففي العبارة تفنن واحترز

---

(١) (قوله: والمعنى على هذا الأخير المحبوب الممدوح) المحبوب تفسير لحبذا والممدوح عبارة عن زيد وهذا على كون حبذا هي المبتدأ وقوله: أوالممدوح المحبوب أي على كون حبذا خبرا مقدما وهذا معنى قوله: على الاعتبارين ولو عبر بدل الممدوح في الموضعين بزيد لكان أوضح كما لا يخفى ولما للمحشي وجه ما.

(٢) (قوله:

(٣) (قوله: المراد الخبر بالمعنى اللغوي) أي لا خبر المبتدأ وإلالم يشمل نحوأقائم الزايدان وهيهات العقيق وقوله: وهو ما أسند للشيئ مصدوق الخبر بالمعنى اللغوي هو نحوقائم مين قولك: قولك: أقائم الزيدان ونحوهيهات من قولك: هيهات العقيق.

إرادة المعنى الحقيقي وعيَّنت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع. (**قوله: ومن ثم**) من حرف جر، وثَمَّ بفتح الثاء المثلثة ظرف مكان[1] بمعنى هنا مبني على الفتح في محل جر أي ومن هنا أي ومن أجل أن اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ أي جاز استعماله في الحد أي التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قدم للحصر أي ولا يساغ استعماله في الحد إلا من أجل ما هنا. (**قوله: لأن الحدود إلخ**) تعليل للحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور كما بيناه لك، وصون الحدود عن المجاز إما واجب كما في حدود أهل المنطق أو أولوي كما في حدود أهل العربية وعلة ذلك أن المقصود من الحدود والتعاريف الكشف والإيضاح والمجاز خفي فينافي الغرض من التعريف، نعم إن اشتهر المجاز بحيث صار كالحقيقة العرفية فلا يصان[2] عنه التعريف ولذلك إذا اشتمل تعريف على مجاز يتكلفون في تصحيحه بدعوى أن المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف. (**قوله: وكان قياسه**) أي قياس اللفظ بمعنى الملفوظ أي كان حقُّه واللائق به. (**قوله: كل مطروح**) أي لا خصوص الحروف[3]. (**قوله: يطرحه اللسان**) أي والحلق والشفتان وخص اللسان بالذكر لأنه أشهر هذه الآلات الثلاث. (**قوله: من الصوت**) بيان لما يطرحه. (**قوله: بعض الحروف**) أي والحركات وإنما اقتصر على الحروف لأن الحركات لا تنفك عنها فالحركات ألفاظ، أما قول بعض النحاة أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحرف على أن سيبويه يسمي الحركات حروفا صغيرة فالضم واو صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة. (**قوله: وتلخص**) أي تحرر وهذا مشار به للتقرير السابق وهو قوله: فاللف ظ إلى هنا. (**قوله: تصرفين**) وهما النقل من المصدر إلى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاما يشمل الحروف وغيرها كالنواة الملفوظة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير

---

(١) (قوله: ظرف مكان) أي في الأصل والمراد هنا كون اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية كما يفهم من تفسيره لكن يعكره كون هنا من أسماء الإشارة الغير المنصرفة اللازمة للظرفية ولذا أول بعضهم نظيره بأن المعنى من الأمر هنا يؤيده بيانه للحصر فافهم عبارته وكن رفيق الحق لا تحد عنه.

(٢) (قوله: فلا يصان عنه) ولو على وجه الاولوية فافهم.

(٣) (قوله: لا خصوص الحروف) أي ولا خصوص ما يطرح من الفم بل ما يطرح من نحو اليد أيضا يطلق عليه اللفظ.

اللفظ وهو أحد تقارير متعددة لهم في هذا المقام، والتحقيق أن اللفظ في الأصل[1] مصدر قال في الأساس: وحقيقته الرمي من الفم[2] وأما لفظت الرحى الدقيقَ ولفظ البحر العنبرَ فمجاز لغوي[3]، ثم هو يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ إطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضَرْبِ الأميرِ أي مضروبِه في قولهم: الدينار ضربُ الأميرِ فإطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من تصرفات النحاة خلافا للمص بل إنما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لأن الملفوظ من الفم أعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت[4] فليس لهم إلا تصرفٌ واحدٌ وفي شرح الطبلاوي على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشيء[5] فراجعه. (**قوله: واستعماله**) أي اللفظِ في الحد أي في حد الكلام بمعنى تعريفه وعلل الأولوية بقوله: لأن الصوت جنس بعيد فلو أخذ في تعريف الكلام كان الحد ناقصاً بخلاف أخذ اللفظ في التعريف فإنه يكون حداً تاماً[6] وقوله: لإنطلاقه بيانٌ لكون الصوت جنسا بعيدا يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحروف. (**قوله: على ذي الحروف**) أي الصوتِ ذي الحروف وهو اللفظ وقوله: وغيرِها أي غير الحروف[7] أي غير ذي الحروف وهو الأصوات الساذجة كأصوات الطبول، وينشأ من كلام المصنف إشكالٌ وهو أن أخذ القول على هذا التقدير في تعريف الكلام أولى لأن القول خاص بالمستعمل بخلاف

(١) (قوله: في الأصل) المراد به أصل اللغة والعرف فيما بعده أيضا عرف اللغة.

(٢) (قوله: من الفم) اختار المولى الجامي قدس سره في شرح الكافية أنه موضوع لمطلق الرمي من الفم أولا وقال أرباب حواشيه هو التحقيق لئلا يلزم من استعماله في مطلق الرمي اللإشتراك أو المجاز وكلاهما خلاف الأصل.

(٣) (قوله: فمجاز لغوي) قد علمت أنه لا يلزم ذلك على أنه موضوع لمطلق الرمي.

(٤) (قوله: بالصوت) أي حقيقة أو حكما حتى لا يخرج الضمير المستتر.

(٥) (قوله: لم يتصرفوا فيه) هو المعلوم من كلام الإمام ابن مالك حيث قال في تعريف الكلمة لفظ دال إلخ أو منوي معه وأدخل بالثاني الضمير المستتر فظاهر عبارته أن اللفظ هو الصوت.

(٦) (قوله: حدا تاما) في كون اللفظ جنسا قريبا نظر يعلم من الإطلاع على كلام ابن هشام في شرح القطر وصرح به المحشي في القولة بعد هذه.

(٧) (قوله: أي غير الحروف إلخ) أي فالضمير عائد على الحروف والكلام على حذف مضاف ولك أن تقول الضمير عائد لذي والتأنيث مكتسب من المضاف إليه فإن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه التأنيث كما في قوله: وما حب الديارَ شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديار وقد يكتسب التذكير كما في قوله إنارة العقل مكسوف بطوع هو ى وعقل عاصي الهو ى يزداد تنويرا.

قبيل سبحان، ومحصله أن اسم الفعل إما اسم للّفظ أو اسم للمعنى، وبقي هنا بحث وهو أنه كيف يدعى الإجماع وقد خالف الفراء في المسئلة وهو ممن لا ينعقد الإجماعُ بدونه لأنه في الكوفيين نظيرُ سيبويه في البصريين حيث قال في كَلَّا: إنها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والجواب أن الفراء لم يحكم بأنها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحقق دخولها تحت أيِّ قسم من الثلاثة لتعارض الأدلة، وقد نص في المغني على أنها عند سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر. (**قوله: والمراد أن الكلام**) جواب عن اعتراض يرد على قوله: وأجزاء الكلام ثلاثة حاصله أن جعل الاسم والفعل والحرف أجزاءً للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك؛ فإن الكلام قد يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قائم، وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من مجموع هذه الأمور أي بعضها مجتمعة أومنفردة فمعناه أنه لا يخرج عنها، ثم هي أجزاء عرفية له فلا تنعدم حقيقته بانعدام بعضها، فلا يرد أن يقال: جعلها أجزاء يقتضي أن الكلام ينعدم بانعدامِ واحد منها؛ فإن الكل ينعدم بانعدام الجزء مع أنه لا ينعدم، نعم الكل ينعدم بانعدام الجزء الحقيقي وهذه ليست أجزاءً حقيقية، والفرق بين الجزء الحقيقي والاعتباري[1] أن الكل إذا انعدم بانعدامه كالرأس من الإنسان فهو جزء حقيقي وإن لم ينعدم بانعدامه كالشَعر والظفر فهو جزء اعتباري. (**قوله: فإن التركيب إلخ**) علة لكون الكلام يتركب من مجموعها[2] لا من جميعها. (**قوله: نحو قلما**) أصله قل وهو فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعنى النفي وكفته ما عن العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وكثرما وقصرما. (**قوله: نحو حبذا**) الراجح الذي ذكره ابن خروف وقال الأشموني: هو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا تركب في حبذا بل هي فعل ضم لفاعل فحب فعل ماض وذا فاعل وزيد في قولك: حبذا زيد مبتدأ خبره جملة حبذا والقائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول: إن حبذا برمتها فعل فزيد فاعل في حبذا زيد، وهؤلاء غلبوا جانب الفعل

(١) (قوله: والاعتباري) أي العرفي كما تقدم عنه التعبير به.

(٢) (قوله: علة لكون الكلام يتركب من مجموعها) ومحل التعليل هو الضرب الثاني والتركيب أعم من أن يجعل الكلمتان كلمة واحدة كما في حبذا أولا.

الاختصار لأنها تستعمل بلفظ واحد في حال اسنادها سواء للمذكر والمؤنث مفردا أوغيره [1] ولإفادتها المبالغةَ في المعنى فإن هيهات أبلغُ في الدلالة على البعد من بعد. **(قوله: وهذا القول)** أي قول أبي جعفر بن صابر بأن اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل والحرف. **(قوله: الإجماع)** أي إجماع النحاة والمراد بالإجماع هنا الإجماع بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الإجماع باصطلاح الأصوليين وهو اتفاق أهل الحل والعقد من الأئمة[2] في عصر على حكم من أحكام الدين ثم إن القدح بخرق الإجماع لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فإنه إنما يتم أن لو قلنا: إن الإجماع في الأمور اللغوية معتبر يتعين إتباعه [3] والمسئلة ليست اتفاقية فالأحسن في مقام الرد على ابن صابر أن يقال: إن اسم الفعل من أفراد الاسم لأن المراد بالاسم هنا ما قابَل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد في زيد قائم واسم اللفظ في زيد ثلاثي واسم الفعل كسبحان فإنه علم جنس للتسبيح أي التنزيه واسم الفعل إما مدلوله الفعل الاصطلاحي[4] فهيهات مثلا موضوع للفظ بعد على ما هو الراجح [5] أو إنه موضوع للفعل اللغوي الذي هو الحدث، فتكون هيهاتَ موضوعةً للبعد كما قاله البصريون وجرى عليه الرضي فإن قلنا بالأول فهو من قبيل زيد ثلاثي[6]، وإن قلنا بالثاني فهو من

---

(١) (قوله:) .

(٢) (قوله: من الأئمة) أي المجتهدين فإن العوام لا عبرة بوفاقهم ولا خلافهم ومن بيان لأهل وعبارة المنهاج اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه و سلم على أمر من الأمور فمن تبعيضية.

(٣) (قوله: والمسئلة) اعتراض بمنع لوجود الإجماع كما أن الأول اعتراض بتقدير وجوده ثم لا يخفى أن الإجماع ولو لغويا دليل قوي على ضعف مقابله.

(٤) (قوله: الفعل الاصطلاحي) أي باعتبار دلالته على المعنى.

(٥) (قوله:) أي على المشهور والتحقيق عند البصريين وجرى عليه الرضي كما في المحشي أنها موضوعة لمعانيها قال المولى الجامي قدس سره: الذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالَها ليس بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرفها لا أنها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة أمهل قال الشارح الرضي: وليس ما قال بعضهم أن صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه، بشيء إذ العربي القح ربما يقول: صه مع أنه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا.

(٦) (قوله: من قبيل زيد ثلاثي) التنظير ليس من كل الوجوه فإن الحكم هنا لا ينصب على المعنى بخلاف اسم الفعل فإن المراد بمدلوله اللفظ باعتبار المعنى.

اللفظ فإنه يشمل المستعمل والمهمل كزيد ودير فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظُ جنسا بعيدا وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد، وأجيب بأن القول يطلق كثيرا على الرأي والاعتقاد [1] حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق حينئذ بالمشتَرك[2] والمشتَرك لا يدخل التعريف فما ذكرنا معارض بهذا المانع، نعم لولا ذلك المانع كان أخذه في التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا ملخص ما قالوه هنا، وقد يناقش بأن القول وإن أطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال الألفاظ المشتركة في الحد إنما يكون نقصا فيه إذا لم تقم قرينة تعيّن المقصود[3]، وأما إذا قامت قرينة فإنه لا يكون نقصا خلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فإنه نقص في التعريف وإخلال به على كل حال فما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة. **(قوله: مشتمل)** بالجر صفة صوت وذي صفة لمحذوف أي حرف ذي أي صاحب مقاطع[4] أي مخارج، واشتمال الصوت على الحرف ذي المخارج من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال: الحيوان مشتمل على الإنسان بمعنى أن ذلك العام يتحقق في ذلك الخاص ويوجد فيه، والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد فيشمل ذلك الحرفَ الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه، ولوحذف الشارح لفظ مشمل بأن يقول: فإنه اسم لصوت ذي مقاطع لكان أوضحَ وأظهرَ. **(قوله: في قوة ذلك)** أي الصوت المشتمل على ذي المقاطع. **(قوله: بالقوة)** أي لا بالفعل إذ لا يمكن الإنسانَ التلفظُ بها؛ لأنها معانٍ[5] مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها، فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما، فالضمائر ألفاظ[6] حكمية لأنهم أجروا عليها ما أجروه على الألفاظ بالفعل من الأحكام

---

(١) (قوله: والإعتقاد) **عطف تفسيري.**

(٢) (قوله: **بالمشترك**) يكون مشتركا بين اللفظ والرأي.

(٣) (قوله: قرينة تعين) **والقرينة هنا شهرة كون الكلام لفظا.**

(٤) (قوله: أي حرف ذي أي صاحب مقاطع) المراد بالحرف الجنس فيشمل بالحرف الجنس فيشمل الحواحد والمتعدد سيأتي أن المراد بالمقاطع أيضا الجنس.

(٥) (قوله: معان) أي أمور معنوية.

(٦) (قوله: ألفاظ حكمية) أي أصوات حكمية كما بينه.

كالإسناد إليها وتوكيدها والعطف عليها وغيرِ ذلك من الأحكام، والحاصلُ أن اللفظ حقيقته في عرف النحاة أمران[١] الأول ذو مقاطع، والثاني ما هو في قوته فهي ألفاظ حقيقةً عند النحويين ولا ينافيه قول الشارح: فإنها ألفاظ بالقوة لأن الباء فيه سببية[٢] أي هي ألفاظ حقيقة بسبب أنها في قوة المقطع[٣]. (قوله: **ألا ترى أنها مستحضرة**) لم يقل: ألا ترى أنه ينطق[٤] بها فيقال: زيد قام هو مثلا إشارةً إلى أن المستتر لا ينطق به أصلاً وأما قول المعرِبين: إن في قام ونحوه من الأفعال ضميراً مستتراً تقديره هو، وفي تقوم ضميرا مستترا تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب[٥]، وفي الحقيقة الملفوظ به ليس عينَ ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير[٦] للتعبير به بدلا عن المستتر لضيق العبارةِ[٧] وتسهيلاً للمتعلم كما يفهمه قولهم: تقديره[٨]، فإن قلت: حيث كان الضمير المستتر لا يَظهرَ بوجهٍ مَّا فما معنى كونه تارة[٩]يكون مستتراً وجوباً وتارةً يكون مستتراً جوازاً فالجواب أن هذه تفرقةٌ اصطلاحيةٌ[١٠] ولا مشاحةَ في الاصطلاح. (تنبيه) تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآنَ فهو لفظٌ حقيقةً لكن لا يقال فيه: لفظ الله لعدم الإذن الشرعي نعم يقال: كلام الله وكلماته. (قوله: **والصوت عرض**) أي الصوت الذي هو مسمَّى اللفظ لا مطلقُ الصوت الذي هو عند أهل السنة كيفيةٌ يخلقها الله في الهواء عند تموُّجِه بسبب القرع أوالقلع، وقال كفار الفلاسفة: إن تلك الكيفية معلولة للقرع

---

(١) (قوله: أمران) أي قسمان.

(٢) (قوله: لأن الباء فيه سببية) أقرب من هذا أن يراد بقوله: فإنها ألفاظ بالقوة أغنها كذلك في اللغة وإلا فهي في الاصطلاح ألفاظ حقيقة.

(٣) (قوله: بسبب أنها في قوة المقطع) لعل الأولى في قوة ذي المقطع.

(٤) (قوله: ينطق) أي قد ينطق بها.

(٥) (قوله: محض تقريب) أي لفهم المبتدي.

(٦) (قوله: أستعير) أي أعير وليس الإستعارة الإصطلاحية المعتبر التشبيه ووجه الشبه كما لا يخفى.

(٧) (قوله: لضيق العبارة) بل لعدم العبارة.

(٨) **(قوله: تقديره) الكائن بمعنى تصويره.**

(٩) (قوله: فما معنى كونه تارة إلخ) أي بل كان يقال: إنه مستتر وجوبا دائما.

(١٠) (قوله: تفرقة اصطلاحية) أي اصطلحوا على أن الضمير المستتر جوازا هو ماكان عامله يصح أن يرفع اسما ظاهرا أوضميرا بارزا وعلى أن المستتر وجوبا هو ما كان عامله بخلاف ذلك. فتلك التفرقة إنما هي بحسب العامل لا الضميربل هو من حيث نفسه واجب الإستتار دائما.

والحرف) بدل من ثلاثة وقدم الاسمَ على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه فإنه قد يلتئم الكلام من اسمين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتأت من الفعلين كلام كما يتأتى من الاسم لكنه أحد جزئي الكلام [١]نحوضرب زيد بخلاف الحرف فإنه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام فلا يقع ركنا في الإسناد أصلا، ثم المراد أن الكلام يترك من ما صدقات الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف كزيد وضرب وفي مثلا لا أنه يتركب من هذه الثلاثة أعني لفظ اسم وفعل وحرف بل المراد من أفراد الاسم أي الأفراد التي يطلق عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل والحرف[٢].
(**قوله ولا رابع لها**) أي بالاستقراء، فحصر الكلمة في الثلاثة استقرائي[٣]، ثم قوله: ولا رابع لها ذكره وإن كان مستغنى عنه بقوله: وهي الكلمات الثلاث فإن هذه الجملةَ تفيد الحصر تمهيداً وتوطئةً لقوله: وذهب أبوجعفر إلخ.
(قوله: **اسم الفعل**) أي الماضي كهيهات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كأف بمعنى أتوَجَعُ واسم فعل الأمر كصه بمعنى اسكت، ثم إن أبا جعفر لم يسمه اسم فعل حتى يردَ عليه أن تسميته اسم فعل تبطل دعواه فلذلك قال الشارح: وسماها خالفة أي إنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره بل يقول: هو خالفةٌ على أنه قد يقال لوسماه اسم فعل لما بطلت دعواه لجواز أن يريد الاسم بالمعنى اللغوي وهو ما دل على مسمى وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضا لأن كلامنهما دل على مسماه. (قوله: **لأنه خلف عن الفعل**) علة لتسميته خالفة ومعنى كونه خلفا عن الفعل [٤]أنه يقوم مقامه في إفادة معناه فإن أسماء الأفعال إنما وضعت [٥]لتكون عوضا عن أفعالها والحامل لهم على ذلك روم

الاسم فقط وهذا هو الذي أشار إليه الشارح بقوله: فيما يأتي والمراد أن الكلام يتركب من مجموعها لا من جميعها فيكون في الكلام استخدام فإن حمل كلام المحشي على هذا صح وبهذا تعلم ما في قول بعضهم لا حاجة لإرادة الجنس مع قول الشارح يتركب من مجموعها.

(١) (قوله:) .

(٢) (قوله:) .

(٣) (قوله:) .

(٤) (قوله: في إفادة معناه) أي مباشرة كما هو الحق من أن اسم الفعل موضوع لمعنى الفعل أو بواسطة الدلالة على لفظه على أنه موضوع للفظ الفعل باعتبار دلالته على المعنى.

(٥) (قوله: لتكون إلخ) اللام للتعليل لا صلة الوضع الداخلة على الموضوع له فإنه لأسماء لفظ الفعل أو معناه.

بعض حروف المخارج الثلاثة ولينشِّط الطالبَ بذكر نفعِ العلم الذي هو ثمرةُ الطلب. (**قوله: الهِجائية**) منسوبة للهِجاء وهو والتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف، فالألفاظ التي يتهجى بها أسماءٌ مسمياتها البسيطة التي يقال لها: حروف المباني تسعة وعشرون حرفا، وقد سأل الخليلُ بن أحمد أصحابَه فقال: كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا له: نقول جيم فقال: إنما أجبتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمى وإنما يقال: جه، والمسمى هو ج فقط زيدت فيه هاء السكت. (**قوله: والألف من الحلق**) فيه تسمح لأنهما من الجوف[1]. (**قوله: من اللسان**) أي مع ما بين أصول الثنايا العُليا. (**قوله: والفاء من الشفتين**) فيه تسمح لأنهما من بطن الشفة السفلي مع أطراف الثنايا العليا. (**قوله: إذا كان السامع يجهل ذلك**) فيه ما تقدم لك فلا تغفل[2]. **تنبيهان** الأول اشترط جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فإذا قال إنسان: قام وقال آخر: زيد فليس كلاما وعليه الشيخ أبوبكر الباقلاني من أئمة الأصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه واعترضه الدماميني بما بسطه[3] ورده الحلبي فراجعه، الثاني بين الجملة والكلام عمومٌ وخصوص مطلق لأنهما مسند ومسند إليه ولو لم يفد كجملة الشرط والجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فإنها إنما ذكرت لتعيين الموصول أوالموصوف فهذه كلها يقال لها: جملة ولا يقال لها: كلام ويجتمعان في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام فهو أخص والجملة أعم. (**قوله: وكل مركب إلخ**) اعلم أن كل مركب لا بد له من علل أربع علة مادية وهي أجزائه وعلة فاعلية وهي الفاعل المركب له وعلة صورية وهي صورته وهيئته الحاصلة بعد التركيب وعلة غائية وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وكإفادة الكلام. (**قوله: وأجزاء الكلام**) المراد بها الجنس[4] فإنه قد يتركب الكلام من جزئين فقط. (**قوله: الاسم والفعل**

---

(١) (قوله:) .

(٢) (قوله:) .

(٣) (قوله: واعترضه الدماميني بما بسطه) حاصله إن هذا غير متصور بسبب إن النسبة أمر نفساني لا يتجز وقوله: ورده الحلبي حاصله أن المراد بالنسبة ارتباط الطرفين وهذا قائم بالكلام لا الحكم القائم بالنفس.

(٤) (قوله: المراد بها الجنس) فيه نظر بل إضافة أجزاء للكلام للاستغراق لأجل صحة الإخبار أي جميع الأجزاء هي هذه الثلاثة لكن الضمير قي قوله: التي يتركب منها راجع للأجزاء باعتبار الجنس الصادق بواحد إذ قد يكون التركب من

أوالقلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل، ثم إن الهواء المتكيف بتلك الكيفية يصل بها إلى صماخ الأذن فيسمع الصوت، وقد كان الأولى للشارح أن يقتصِر هنا على تعريف مطلق الصوت. (**قوله: يقوم بمحل**) صفة كاشفة لأن العرض ما قام بغيره. (**قوله: يخرج من إلخ**) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتي قبلها كل منهما في محل رفع صفةٌ لعرض[1]. (**قوله: الرئة**) بالهمزة هي عضو ذو شُعبتين، إحديهما في الجانب الأيمن ولها ثلاث شعب، والأخرى بالأيسر وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين له يجذب للقلب بانبساطه النسيم، ويُخرِج عنه بانقباضه البخارَ الدخانيَّ المحترقَ على مثال المنفاخ[2]. (**قوله: مع النفس**) بفتح الفاء[3] أي مصاحبا له من مصاحبة الصفة التي هي العرض للموصوف الذي هو النفس. (**قوله: مستطيلا**) حال من الضمير المستتر في يخرج العائد للعرض أي يخرج ذلك العرَضُ في حال كونه مستطيلا، [4]ووصفُه بالخروج وبالاستطالة والامتداد تبعا لمحله وهو النفس. (**قوله: متصلا بمقطع**) أي معتمدا عليه وخارجا منه وهذه حالٌ من ضمير يخرج أيضا لكنها حال مقدرة[5] على حد قوله تعالى: ﴿وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ وذلك لأن الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج إنما هو عند انحباسه فيه بعد ذلك، ثم إن هذا التعريف لا يشمل الألفَ اللينة الخارجة من محض الجوف[6] فإنها لم تتصل بمقطع، وأجابوا بأن فيها مقطعا مقدرا وقال بعض أشياخِنا: ولا أفهم له معنى، وأجاب بأنها نفس قوي لا مقطع له غير الجوف[7]. (قوله:بمقطع) متعلق بقوله: متصلا وقوله: من مقاطعَ جار ومجرور صفة لمقطع، وإضافة مقاطع لحروف من إضافة المحل للحالِّ؛ لأن المراد بالمقاطع المخارج والحروف حَالَّة فيها، وإضافة حروف

---

(١) (قوله: صفة لعرض) تكرار محض.

(٢) (قوله: المنفاخ) أداة لدفع الهواء على عالي الحرارة لتبريده.

(٣) (قوله: بفتح الفاء) احتراز عن ساكنها وهي بمعنى الذات أو الروح غير مرادة هنا.

(٤) (قوله: ووصفه) مبتدأ حذف خبره قبيل قوله:تبعا أي ثابت تبعا.

(٥) (قوله: حال مقدرة) فيه توقف.

(٦) (قوله: من الجوف) أي جوف الرئة لا جوف الإنسان كما تقدم منه إلا أن بالمجاز فافهم.

(٧) (قوله: غير الجوف) أي فمخرجه الجوف فيدخل في التعريف.

للحلق وما بعده من إضافة الحالّ للمحلِّ؛ لأن الحلق واللسان والشفتين هي المخارج، والتقييدُ بذلك نظرا إلى الغالب والواقعِ[1] وهو أن آلة التكلم المعهودةَ في الجملة هي ما ذكر ولوفرض أن الله تعالى وضع قوة النطق في غير هذه الثلاثة كيدٍ مثلا كما هو المنصوص في يوم القيامة ﴿وقالوا: لجلودهم لِمَ شهدتم علينا قالوا أنطقَنا الله الذي أنطق كل شيء﴾ فالوجه أن ذلك لفظٌ، وقد يقال: إنه ليس بلفظ لأنهم اصطلحوا على أن حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف ولا مُشاحةَ في الاصطلاح[2]. (**قوله: وإطلاق المقطع إلخ**) أي كما يفيده قوله: ذي مقاطع وقوله: من مقاطع حروف الحلق إلخ. (**قوله: من إطلاق الحالّ**[3]) أي اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال هنا هو الحرف مع الحركة أوالحرفان ثانيهما ساكن والمحل هو المخرج فالذي أطلق إنما هو اسم الحالِّ لا الحالُّ نفسه كما يفيد ظاهر عبارته، وبقي أن الحرف هل هو كيفية قائمة بالصوت أوهو الصوت باعتبار تلك الكيفية أومجموعها أقوال ثلاثة تعرضنا لها في تعليق الرسالة الفارسية. (**قوله: إذا المقطع إلخ**) تعليل لكون الإطلاق مجازا هذا، وقد يعترض بأنه لزم على هذا التقرير اشتمال تعريف الصوت على المجاز[4] والتعاريفُ تصان عنه، وقد يجاب بأن هذا مجاز مشهور فلا يضر اشتمال التعريف عليه. (**قوله: الموسيقي**) ضبطه شيخنا بكسر السين[5] بلا ياء بعدها، كلمة يونانية معناها الأنغام والألحان وههنا كلام يطلب من تعليقنا على شرح أشكال التأسيس في الهندسة. (**قوله: مصدر أفاد**) جعلُها هنا مصدرا ينافي ما سبق لأننا فيما سبق جعلناها صفةً للكلام أي كونَ الكلام مفيدا وما هنا يقتضي أن تكون صفة للمتكلم؛ لأن المصادر أحداث قائمة بالفاعل[6]، وقد يجاب بأن قوله: إفهام معنى[7]

(١) (قوله: والواقع) أي غالبا وعادة وإلا فقد وقع الصوت من غير الإنسان كصلاة وتسليم الحجر عليه الصلاة والسلام.

(٢) (قوله: ليس بلفظ إلخ) أي فالقيد دائمي احترازي لا غالبي.

(٣) (قول الشارح: من إطلاق الحال) قد يقال هلا جعل منقولا من المعنى اللغوي أي مكان القطع مستعارا للخروج بجامع التباعد أي كما أن المقطوع يبتعد عن المقطوع منه كذلك الخارج يبتعد عن المخرج منه.

(٤) (قوله: اشتمال تعريف الصوت على المجاز) أي وتعريف اللفظ أيضا ففي كلامه قصور.

(٥) (قوله: بكسر السين) أي بكسر القاف أيضا.

(٦) (قوله: بالفاعل) وقد اعتبر الفاعل هنا المتكلم فإن قوله من اللفظ مانع من أن يعتبر الفاعل الكلام.

(٧) (قوله: وقد يجاب بأن قوله: إفهام معنى إلخ) قد يجاب أيضا بأنه مصدر المبني للفاعل وقوله: من اللفظ بيان للمفهم

صرح به هؤلاء الأئمة[1] مع ذكرهم الفائدة قال الحلبي: الجزولي لم يصرح بالقصد إنما ذكر الوضوع، واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربي كابن الضائع. (**قوله: لما سيأتي**) أي من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال: الأصل أن تذكر في التعريف القيود ولا يكتفي بدلالة الالتزام، على أن المصنف قد صرح بما هو أخص منه أوبمرادفه سابقا حيث أوقع ما في قوله: عبارة عما اشتمل على مؤلف كما بينا ذلك سابقا. (**قوله: ولا إلى ذكر الوضع**) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب مع أن مراده أنه ليس بموجود رأسا ولا يحتاج إليه أصلا بناءً على ما يفيده قوله: لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات وحينئذ لا بد من التأويل في عبارته والمعنى ولا حاجة لذكر الوضع لأنه معدوم. (**قوله: لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات**) الصحيح عدم اختصاصه وأن المركبات أيضا موضوعة بالوضع النوعي[2] فتكون دلالتها وضعيةً لا عقليةً فمن ثَمَّ قال الشاطبي: لا بد من قيد الوضع العربي؛ لئلا يدخل الكلام الأعجمي فإنه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحا، فلا بد من إخراجه عن الحد إذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام العجمي والعربي، ثم على اعتبار قيد الوضع العربي في حد الكلام تخرج دلالة الكلام العقليةُ كما إذا قال شخص غير مشاهد: زيدقائم؛ فإن هذا الكلامَ يفيد حياة المتكلم وتلك الإستفادة بطريق العقل، ويخرج ما يفيد معنى بسبب التصحيف، فليس كلاما اصطلاحا لأن الاستفاد بطريق العقل ويخرج المفيد بالوضع غيرِ العربي. (**قوله: مثال اجتماعِ إلخ**) المثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ويرد على المصنف بحث وهو أن ما ذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف؛ لأنه عرف الكلام بأنه عبارة إلخ فكيف يَحتاج التعريف للتمثيل؛ لأن المثال إنما يكون للقواعد، والجواب أن التعريف الذي ذكره تضمن قاعدةً كليةً وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاما عند النحويين، وإنما اختار المصنف التمثيل بهذا المثال لاشتماله على

(١) (قوله: لما صرح به هؤلاء الأئمة) فيه أن الاعتماد على دلالة الاتزام لا يحسن في التعاريف كما قاله بعد لكن سيأتي الجواب.

(٢) (قوله:) .

يا ليل طل يا شوق دم * إني على الحالين صابر

لي فيك أجر مجاهد * إن صح أن الليل كافر

وخطاب الديار كقول النابغة:

يا دار مية بالعلياءِ فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو عبر النحاة بقصد اللفظ كان أوضح وأبين اهـ مع زيادة. (**قوله: ونحوهما**) كالمغمى عليه والسكران فإن جميع من ذُكر لا قصدَ عندهم؛ لزوال العقل الذي هو محلُّ القصد. (**قوله: فمهملة**) الأولى أن يقول: ثم مهملةٍ أوآخرُه مهملةٌ؛ لأن الفاء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد، وهو الإمام أبوالحسن علي بن محمد بن علي الكتامي من شيوخ أبي حيان، وأما ابن الصائغ بمهملة ثم معجمة آخرَ الحروف فهو من تلامذة أبي حيان. (**قوله: لا يشترط**) أي التصريحَ به بدليل قوله: فإنه مستفاد إلخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلَّف مفيدا أن يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا بما علم التزاما رعايةً لعدم دخول دلالة الالتزام في التعاريف، ثم إن مقتضي هذا الكلام أن ابن الضائع يقول باشتراط القصد في الكلام لكن لا يشترط التصريحَ به استغناءً عنه بالمفيد قال الحلبي: وليس كذلك ونقلَ ما يفيد خلافَه فأطال إلى أن قال: قال أبوحيان وفهم من كلامه أي ابنِ الضائع أنه لا يشترط في الإفادة قصدُ المتكلم إياها إنما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب[1] اهـ فكان على المصنف أن يسقط قوله: فإنه مستفاد من حصول الفائدة؛ لأنه يوهم أن الذي لا يشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه. (**قوله: والمتأخرون على خلاف قوله**) أي قول ابن الضائع: إن القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المصنف. (**قوله: منهم الجزولي إلخ**) أي حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد في تعريف الكلام فلوكان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم[2] لما

(١) (قوله: إنما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب) أي التركيب المفيد فيخرج بذلك كلام النائم ونحوه ولا حاجة لاعتبار القصد وليس المراد أنه لا يشترط ذلك ويكون كلام النائم ونحوه داخلا في الكلام فيسمى كلاما لما علمت من أنه لا يسمى كلاما عند ابن الضائع.

(٢) (قوله: فلوكان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم) لا يزعم ذلك كما علمت.

أي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالإفهام مصدر المبني للمجهول[1] فهو صفة للفظ حينئذ[2] فتوافق الكلامان. (**قوله: في ذلك**) أي في تفسير حسن السكوت على[3] أن كلا منهما لا زم للآخر ومن ثَمَّ قيل: إن الخلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس، [4]ومعنى حسن السكوت هو أن يأتي المتكلم بالمسند والمسند إليه مع الإسناد، وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرا لشيء آخر انتظاراً تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقية الفضلات كالحال ونحوه. (**قوله: المفرداتُ كلُّها**) ومنها المركبات الإضافية التي جعلت أعلاما كعبد الله على الراجح[5] فإن معناه إذ ذاك الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جزء هذا اللفظ[6] على جزء معناه [7] أما إذا لم يجعل علما فجزؤه الأول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب إليه وهما جزآن للمعنى وهو ذات منسوبة لله تعالى والجزء الثالث النسبة الإضافية فهو مركب [8] لا يقال: المفردات خارجة بما في قوله: عبارة عما اشتمل إلخ لأن الشارح قد أوقعها على مؤلف لأنا نقول: لا يتعين ذلك [9]لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو أن هذا بالنظر لكلام المتن في حد ذاته بقطع النظر عن حل الشارح. (**قوله: لكونها ناقصة**) وفي حكمها جملة الصلة والصفة والخبر والحال واعترض

بكسر الهاء أي أن يفهم اللفظ معنى على الإسناد المجازي كما تقدم.

(١) (قوله: للمجهول) وقوله من اللفظ بيان لفاعله كما في قوله تعالى وما توفيقي إلا بالله.

(٢) (قوله: حينئذ) لاحاجة إليه.

(٣) (قوله: على أن كلا) على متعلق بالخلاف في قول الشارح.

(٤) (قوله: ومعنى حسن السكوت إلخ) على بيان الشارح لا بد من زيادة قيد وعدم التعلق بالغير وعدم كون الاسناد معلوما للسامع حتى يمكن إخراج نحو إن قام ونحو الكل أعظم من الجزء.

(٥) (قوله: على الراجح) مقابله ما قاله بعض المناطقة من دلالة أجزاء العلم على المعاني الأصلية وإن لم تكن مقصودة وعليه المولى الفناري قدس سره في شرح إيساغوجي.

(٦) (قوله: هذا اللفظ) أي عبد الله علما.

(٧) (قوله: على جزء معناه) أي معناه المقصود فلا ينافي ما يأتي منه أن كلا من جزئي العلم الإضافي يدل على جزء المعنى.

(٨) (قوله: فهو مركب) ظاهره أن النسبة أيضا جزء من المركب وحينئذ لا يكون المركب الإضافي لفظا حقيقة لأنه مركب من اللفظ وغيره.

(٩) (قوله: لجواز إلخ) لا يخفى بعده.

بأن المركب الإسنادي لا يكون إلا مفيدا لأن الإسناد ضم كلمةٍ إلى أخرى على وجه يفيد، وأجيب أنه لم يرد بالمركبات الإسنادية ما فيه إسناد في الحال وإنما أراد بها ما يشمل ما فيه إسناد في الأصل كجملة الشرط فإنه كان فيها إسناد لكنه زال بدخول أداة الشرط ألا ترى أن إن قام زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو إن زالت الإفادة فيصدق عليه أنه مفيد بحسب الأصل. (**قوله: إما لكونها ناقصة**) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه أن إن قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو أن قيام زيد يحصل بعده أمرٌ ولا تتم الفائدة إلا بتعين ذلك الأمر بذكر الجواب. (**قوله: أولكون مضمونها إلخ**) التحقيق أن قولنا: الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم الثبوت أوالانتفاء كلامٌ؛ لأنه خبر وكل كلام فإن قلت: إن مثل هذا ليس بمفيد، فالجواب أن معنى كون الكلام مفيدا أنه بحيث يُفهَم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصلا عند السامع، قال أبوحيان كان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النحاة يجيئون بأصدق آلقضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكلُّ أكبرُ من الجزء والواحد نصف الاثنين، ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد[1] السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرق سمع إنسان فاستفاد منه شيأً ثم طرقه ثانياً وقد علم مضمونه أوّلا أنه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية، لأنه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحدُ كلاما وغيرَ كلام بحسب إفادة السامع هذا خلف اهـ قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جَعلُ مثلِ السماءُ فوقنا أو الأرض تحتنا كلاما في اصطلاح النحاة لأنهم إنما يَبحثون عن الألفاظ لأن موضوع علمِ النحو الكلماتُ العربية لا المعاني فالوجه أن كل كلام أتت كلماته في تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الإعرابية حُكِم بأنه كلام ولا اِلتفاتَ لمعناه هل هو معلوم أولا، وبهذا تَعلمُ أن الكلام الملحون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لأنه لا إسنادَ فيه واستفادة العوام بالكلام الملحون عرف حدث بينهم، نعم هو كلام لغةً لأن الكلام يطلق لغةً على كل ما نطق به ولومهملاً اهـ بتصرف

(١) (قوله: يلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذي يفيد إلخ) فيه أن كلامهم محمول الشأن فالسماء فوقنا غير كلام وإن خوطب به من انفق أنه يجهله وقام زيد كلام وإن خوطب به من علمه.

ويؤيده ما قاله المرادي لم يشترط كثيرٌ من النحاة في الكلام سوى التركيبِ الإسنادي فمتى حَصَل الإسناد كان كلاما ما ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد. (**قوله: والقصد الإرادة**) هذا تفسير لمطلق القصد أي معناه في اللغة ذلك، وأما القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعرَّف بقوله: أن يَقصد المتكلم إلخ وفيه ما مر في قوله: والإفادة مصدر أفاد إلخ فإنه قد جَعلَ القصدَ هنا صفة المتكلم وفي عبارته السابقة قد جُعلَ صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال عليه، فلا بد من تكلفٍ في تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما بأن يقال هنا: معنى قوله: يقصدَ المتكلم إفادة إلخ أي يكون الكلام بحيث[1] يصح أن يقصد به المتكلم إفادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا إلى أنه صفة للفظ كماسبق، وأشار بقوله: أيَّ سامع كان إلى أن أل في السامع للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم، ومقتضي هذا الشرط أنه إذا لم يوجد سامع بأن تكلم إنسان في خلوته بدون أن يقصد إسماعَ أحد لا يسمى الصَّادرُ عنه كلاما، قال الحلبي: وقد يُلتزم ذلك لأنه أمرٌ اصطلاحي، وقد لا يلتزم وهو الظاهر اهـ قال شيخنا إن تفسير القصد بأن يقصد المتكلم إلخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحوُ كلامِ الساهي فإن الصحيح أنه ليس كلاما اصطلاحا، وإلا فقد يكون من الإنسان كلامٌ في خلوته ولا سامعَ عنده، وقد يكون الكلام بغير قصد الإفادة كالأذكار والأوراد والاستفهام فإن القائل أزيد قائم ليس غرضُه إفادةَ السامع بل غرضُه الاستعلامُ، وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيله منزلةَ من يعقل كقوله:

أيا شجر الخابور مالكَ مورِقا * كأنك لم تجزع على ابنِ طريف

وقوله:

بالله يا ظبياتِ القاع قلن لنا * ليلاي مِنكن أم ليلى من البشر

وكخطاب الليلِ كقول امريء القيس في معلقته:

ألا أيها الليلُ الطويل ألا انجلي * بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وقول البهاء زهير:

(١) (قوله: أي يكون الكلام بحيث إلخ) فيه أن ما تقدم كون الكلام مقصودا بالفعل وهو كونه بحيث يصصح أن يقصد به المتكلم.

بل الواجب[1] العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لأن القيود في تعريف المركب وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت الشيء سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد أثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله: لأنه اسم إن ضمير الشأن وجملة قوله: لا يخلوا خبر أي إن ما صدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لا يخلو واحدٌ منها عن أن يتصف إما بالإفراد أوالتركيب والحصر في القسمين استقرائي فما ذكره من قوله: لأنه إلخ ليس دليلا لأن الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود إلى المقسم. (قوله: أويدل إلخ) حاصل ما ذكره من القيود في تعريف المركب ثلاثة أن يكون للفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالته على جزء المعنى فخرج بالقيد الأول ما لا جزء له كهمزة الاستفهام و واو العطف مثلا وبالثاني ما له جزء ولكن لا يدل على شيء كالزاي من زيد والعين من عمرو وبالثالث ما له جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبد الله علما فإن كلا من الجزئين له دلالة أما الأول فإنه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على ذات الواجب الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذينك الجزئين على شيء من معناه وهو الذات المشخص المسمى بعبد الله وحذف المصنف قيدا رابعا وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه لكن لا تكون دلالته عليه مقصودة كما إذا سمي شخص بحيوان ناطق فإن مجموع حيوان ناطق يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الأصلي وهو الحيوانية والناطقية وإن كان جزء من المسمى لأن الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الآخر الشخص لكن لا دلالة للجزئين[2] على الحيوانية والناطقية من حيث إنهما جزآ المعنى العلمي إذ لا يتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخر من حيث إنه جزء معنى ذلك الوضع الآخر ثم اعلم أن ما خرج بقيود

(١) (قوله: بل الواجب) المراد به اللإستحساني لا العقلي والشرعي.

(٢) (قوله: لكن لا دلالة للجزئين إلخ) قد تم الجواب قبل هذا عن انتقاض التعريفين بالحيوان الناطق علما ولا دخل لهذا الاستدراك في الجواب.

بينه وبين القسم بدون ياء اعتباري فهما شيء واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وأما الفرق بينه وبين المقسم بميم أوله فحقيقي وتوضيحه أن المقسم هو الأمر الكلي الصادق على الأقسام الشاملُ لها والقسم هو الأخص المندرج تحته ويقال لذلك الأخص أيضا: قسيم بالنظر لقسم آخر مندرجٍ معه تحت المقسم فهو شيء واحد يقال له: قسيم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك[1] الكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال لها: مقسم وكل من الاسم وأخويه يقال له: قسم بالنظر لاندراجه تحت الكلمة وقسيم بالنظر لكون كل واحد مباينا للآخر ومندرجا معه تحت أمرٍ كلي. (**قوله: الخفض**) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال ابن هشام في شرح العمدة: وذِكرُ الجر أولى[2] لأنه قد يدخل في اللفظ[3] على ما ليس باسم نحو عجبت من أن قمت ولأنه يتناول الجر بالحرف والجر بالإضافة زاد في تعليقته وبالتبعية وبالمجاورة وبالتوهم أي على القول بذلك واختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يدخل الجر إلا الاسم فإن قيل: كان ينبغي أن تجعل علامة الاسم مطلق الإخبار عنه لا خصوصَ الخفض فالجواب أن الإخبار عنه علامة خفية إذ الإخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض. (**قوله: وهو الكسرة**) التذكير بالنظر لمراعاة[4] المرجع وهو الخفض والأولى التأنيث مراعاة للخبر وهي الكسرة كما في بعض النسخ وتعريفه الخفض بالكسرة قصور[5] لأنه لا يشمل الخفض بالياء كما في المثنى والجمع ولا الجرَّ بالفتحة

(١) (قوله: ومثال ذلك الكلمة إلخ) لو قال: ومثال ذلك الاسم والفعل والحرف بالنظر للكلمة لكان أنسب بكون المقصود بيان حال المندرج بالنظر للمقسَم والمقابل.

(٢) (قوله: وذكر الجر أولى) ظاهره أنه أولى من الخفض وحينئذ فلا يصح التعليل بعد وعبارة الطبلاوي قال ابن هشام في شرح العمدة وذكر الجر أولى من حرف الجر لأنه قد يدخل إلخ وهي ظاهرة لكن فيها تشتيت إذ الضمير في قوله: لأنه قد يدخل إلخ عائد على حرف الجر وفي قوله: لأنه يتناول إلخ عائد على الجر وأن الأجود كما قال بعضهم التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله: ما ليلى بنام صاحبه إذ قوله: من أن قمت مدخول من فيه اسم تاويلا وهذه مناقشة غير قوية ثم إن نقل عبارة ابن هشام هنا لا يحسن إلا لواقتصر المصنف على الجر مع أنه ذكر الجر وحروفه.أنبابي

(٣) (قوله: في اللفظ) أي في الصورة قيد به لأن الجار في مثاله داخل على اسم مؤول من أن والفعل والتقدير عجبت من قيامك.

(٤) (قوله: بالنظر لمراعاة) الأولى الاقتصار على أحدهما كما فعل بعد.

(٥) (قوله: قصور) أي ذو قصور أو فيه قصور.

كما في الاسم الذي لا ينصرف، ويجاب بأن التعبير بالكسرة اقتصار على الأصل وأما غيرها فنائب عنها، ثم إن تفسير المصنف الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور: إن الإعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على أنه معنوي فالأولى أن يفسره بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها. **(قوله: تحدث)** أي في اللفظ كبزيدٍ أوفي التقدير إما للتعذر كالعصا أوللثقل كالقاضي أوللمناسبة كغلامي[1] . (قوله: عاملِ الخفض) أخذُ الخفض في تعريف الخفض موجب للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأطال شيخنا في حاشيته في رده[2] فراجعه إن شئت. **(قوله: ولا ثالث لهما)** الأولى أن يقول: ولا زائد عليهما وقد يقال: إنه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أي من الأمور الزائدة كالجر بالتبعية والتوهم والمجاورة. (قوله: على الأصح) مقابله إثبات الخفض بنفس الإضافة أوبالحرف المقدر[3] وإثبات الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة هذا حجر ضب خرب بجر خرب بمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لأنه نعت لجحر المرفوعِ على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لأنه يكثر دخولها فيه والأصح رجوع هذه الأقسام للجر بالحرف أوالاسم لأن التابع في غير البدل مجرور بما جر به متبوعُه وهو إما الحرف أوالاسم وفي البدل بحرف أو اسم مماثل لجارّ متبوعه لا بالتبعية وأن الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة في خرب ليست حركة إعراب بل حركة الإعراب وهي الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهَّم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على آخره منع من

(١) (قوله: أو للمناسبة) أي للتعذر لأجل حركة المناسبة فهو عطف على قوله: للتعذر مرادا به التعذر الذاتي لأن التقدير في نحو غلامي أيضا للتعذر كما صرح به المولى الجامي قدس سره ولو قال: للتعذر بالذات كالعصا لأن ذات الألف لا تقبل الحركة أو بعارض اشتغال محل الإعراب بحكة المناسبة للإضافة إلى الياء كغلامي لكان أوضح.

(٢) (قوله: وأطال شيخنا في رده) أي بأن التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك البر القمح لمن يعلم أن القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هنا كذلك إذ لوكان المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالخفض لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له فالحق في الجواب أن ذكر الخفض لتقييد العامل وليس جزأ من التعريف.

(٣) (قوله: بالحرف المقدر) قد يقال: تسليمه لا يستلزم الزيادة نعم هو خلاف الأصح في الإضافة.

ذكر دورا لأن علامات الاسم والفعل حروف[1] فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور وأجاب شارح اللباب[2] بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الجهة الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الجهة الأولى. (قوله: ثم اللفظ) ثم هنا للترتيب الذكري أي الإخباري لا للترتيب الزمني ومحصله أن الترتيب هنا بحسب الإخبار كأنه بعد أن فرغ من حد الكلام وبيان أجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال: وأخبركم أيضا أن اللفظ إلخ ويصح أن تكون ثم للاستئناف لأن هذا االكلام مستأنف ومنقطع عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذكري أي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع فإن المنقسم إلى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع[3] وما قاله الحلبي من أن المراد اللفظ ولومهملا فليس على ما ينبغي لأن المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة[4] فتنبه. (قوله: مفرد) بدأ به لأن هذا مقام تقسيم والمنقسم لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفراده[5] لا حقيقته ومفهومه أي الصوت المشتمل إلخ وإذا كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الكل يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على الكل الذي هو المركب تقدما طبيعيا فناسب أيضا أن يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبع. (قوله: لأنه لا يخلوا إلخ) كان الأولى أن يقول: لأنه إما أن يدل جزؤه على جزء معناه أولا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لأن هذه العبارة وهي قوله: لأنه لا يخلو إلخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي

(١) (قوله: لأن علامات الاسم والفعل حروف) فيه إن منها الخفض وليس حرفا إلا على قول سيبويه إن الحركات أحرف صغيرة ومنها أل الموصولة وياء المخاطبة وهما اسمان.

(٢) (قوله: وأجاب شارح اللباب) وحينئذ فيكون الضمير في قوله أن لا يقبل راجعا للحرف لا بعنوان كونه لفظا.

(٣) (قوله: هو اللفظ الموضوع) ولذلك قال في السلم مستعمل الألفاظ يوحد إما مركب وإما مفرد.

(٤) (قوله: في مفهوم المفرد والمركب) أما في المركب فظاهر وأما في المفرد فلأن....

(٥) (قوله: أي أفراده لا حقيقته) هذا مخالف لما رأينا في الكتب المتداولة من أن التقسيم باعتبار المفهوم حتى قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح التصريف: يستحيل إرادة الأفرادة من المقسم وكذا السمرقندي في شرح رسالة الوضع. نعم قالوا المقصود من التقسيم حصر المقسم في أفراد الاقسام ومرادهم حصر الكلي في الجزئيات فلينظر.

من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدإ وقد ظهر لك من هذه الإعراب أن الفعل وحده في محل جزم وأنه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدإ فإن دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحوصه ومه وإن قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحوتقومين ثم إن المصنف اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر أن جميع ما ذكر الناس من علامات الفعل بضعَ عشرةَ علامةً وعدها[1] هناك. (قوله: وعلامة الحرف أن لا يقبل شيأ من ذلك) أورد عليه أنه إما أن يريد بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيأ من علامات الأسماء ولا من علامات الأفعال وإما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فإن أراد الأول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وأيضا يقتضي أن المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسر جدا وإن أراد الثاني ورد عليه أن هناك ألفاظا لا تقبل شيأ من هذه العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل أسماء نحو قط في قولك: ما فعلته قط فإنها اسم ظرف لاستغراق[2] الزمان الماضي وهي لا تقبل شيأ من العلامات التي ذكرت والجواب أننا نختار إما الأول ونقول: إن هذا الكتاب موضوع للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فتسمح المصنف في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فإن المبتدي لا يستغني عنه أوالثاني وأن المعنى لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة أي بنفسه أوبمرادفه وقط مرادفة للزمان الماضي والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فإنك تقول: سافرت في زمانٍ والزمانِ، وزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض أيضا بأن في تعريف الحرف بما

(١) (قوله: وعدها) وهي تاء الفاعل وياؤه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولووالنواصب والجوازم وأحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وتغير صيغه لاختلاف الزمان قول الشارح: فإنها تدخل إلخ يتبادر منه إن الضمير راجع للام لكن المناسب لتحسن المقابلة إن الضمير راجع للباء فكأنه قال: فإن الباء مع الطلب باللام توجد وتتحقق في المضارع.

(٢) (قوله: لإستغراق) أي موضوع للزمان الماضي المستغرق جميع....

ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم[1] . **(قوله: وغلام زيد)** ههنا بحث وهو أنه قد وجدت إضافة الاسم إلى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم﴾ فإن ينفع مضاف إليه ليوم والإضافة من خصائص الأسماء وأجيب بأن المضاف إليه ليس هو الفعلَ بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وإن لم تكن أن موجودةً[2] ولا مقدرةً أي هذا يوم النفعِ فينفع وإن لم يكن اسما حقيقة فهو في حكم الاسم أو بأن الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الأغراض مثل الإضافة هنا فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم[3] . **(قوله: والتنوين)** هو في اللغة مصدر نون ينون تنوينا إذا أدخل النونَ [4] فهو في اللغة إدخال النون وأما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره المصنف بقوله: نون إلخ فتسمية هذه النون تنوينا مجاز من قبيل تسمية آلة الشيء[5] باسم ذلك الشيء هذا بحسب الأصل وقد صار الآن حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة إلخ. **(قوله: ساكنة)** خرج بهذا القيد المتحركة نحو النون الأولى في ضيفن ورعشن الأول اسم للطفيلي الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الارتعاش وقوله: تلحق الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله: وتحذف خطا خرج به نون التوكيد الخفيفةُ نحو ﴿لنسفعن﴾ و﴿ليكونن﴾ بناءً على مذهب البصريين أنها تكتب نونا [6]ولهذا حذف قيد لغير توكيد الذي زاده غيره لإخراج هذه النون [7] لما علمت أنه غير محتاج إليه لخروجها بقوله: وتحذف خطا فإن قلت: لا حاجة لذكر قيدي السكون ولحوق الآخر لأن ما خرج بهما يخرج بقوله: وتحذف خطا

(١) (قوله: بحكة التوهم) أي حركة جيء بها لأجل توهم الجار على المعطوف عليه فالإضافة لأدنى ملابسة.

(٢) (قوله: موجودة) أي لفظا بقرينة المقابلة.

(٣) (قوله: في الحقيقة) أي بحسب المعنى المراد.

(٤) (قوله: فهو إلخ) تفريع على كونه مصدر أدخل بذلك المعنى والاستلزام ظاهر.

(٥) (قوله: من قبيل تسمية آلة الشيئ إلخ) فيه أن الآلة واسطة الفعل التي يتوقف وجوده عليها كما في كتبت بالقلم فالقلم آلة ونظيره هنا اللسان لا النون فالأولى أن يقول: من تسمية المتعلق باسم المتعلق تعلقا خاصا على ما تقدم بيانه. أنبابي

(٦) (قوله: بناء على مذهب إلخ) ومن يراعي مذهب الكوفيين لا بد أن يزيد قيد لغير توكيد لإخراجها كما هو ظاهر من عبارته ونصَّ عليه الخضري.

(٧) (قوله: لما علمت إلى قوله: فإن قلت)

فالجواب (١) أن الأصل في التعريف ذكر جميع القيود صريحا وإن كان يلزم من أحدها الآخر لكن الأولى عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الالتزام(٢) . **(قوله: غالبا فيهن)** أي في الأمور الثلاثة وهي السكون (٣) ولحوق الآخر وثبوتها وصلا وإنما أتى بهذا لأجل أن يصير التعريف جامعا ولا يخرجَ بعض أفراد التنوين فالتقييد بقوله: غالبا لإدخال الصور التي ذكرها(٤) في التعريف التي أشار لها(٥) بقوله: فمن غير الغالب إلخ فلولم يقيد بغالبا لم تَدخُل فيصير التعريفُ غيرَ جامع(٦) . **(قوله: نحو محظورا انظر)** فإن قلت: لم لم يحذف التنوين هنا للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفةَ في نحو اضرب القوم مع أن كلا منهما نون ساكنة فلأي شيء أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقاء الساكنين، وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها هلا سَاوَوا بين النونين وما الفرق، فالجواب أنهم قصدوا أن يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزيةً على النون اللاحقة للفعل فأبقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيضا التنوين كالجزء(٧) من الاسم الأمكن للزومه له(٨) عند خلوّه من الإضافة واللام ونون التوكيد الخفيفةُ ليست كالجزء من الفعل(٩) لأنها غير لازمة له فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص

(١) (قوله: أن الأصل إلخ) لا يخفى على المتتبع عدم لزوم ذلك بل الذي التزموه كون التعريف جامعا ومانعا ولم يلتزم أحد فيما رأينا ولو على جهة الأولوية اشتماله على جميع الخواص نعم التزم في الحد التام اشتماله على جميع الذاتيات.

(٢) (قوله: لكن الأولى إلخ) قد يقال: ذلك بالنسبة إلى الأجزاء التي بها يتم التعريف من حيث الإدخال والإخراج لا من حيث مطلق الأجزاء من حيث التعريف.

(٣) (قوله: والسكون) قد يقال: لا حاجة لقيد غالبا نظرا للسكون بأن يراد بالسكون وضعا والحركة في الصورة التي ذكرها عارض.

(٤) (قوله: بقوله: غالبا لإدخال الصور التي ذكرها) فيه إن الصورة الثالثة ليس فيها تنوين إلا أن يقال: هو مقدر وملاحظ للدلالة على الأكنية وإن حذف من اللفظ تخفيفا.

(٥) (قوله: في التعريف) أي في بيان التعريف وإلا فالصور ليست من التعريف كما لا يخفى.

(٦) (قوله: غير جامع) أي وشرط صحة التعريف أن يكون جامعا ومانعا.

(٧) (قوله: وأيضا التنوين كالجزء إلخ) وأيضا لما ضعف أمر التنوين بعدم كتبه على صورته وقتاما قصدوا جبره بعدم حذفه.

(٨) (قوله: للزومه له) أي ولوتقديرا لئلا ترد الصورة في كلام الشارح.

(٩) (قوله: ليست كالجزء من الفعل) أي من حيث اللزوم للكلمة وإن كانت كالجزء من حيث عدم جواز الفصل بينهما وبين الفهل فلا ينافي ما قالوا من أن بناء الفعل مع المباشرة من النون لكونها من خواص الفعل التي كالجزء الخاتم .

للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾ أي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية وأنشد بيت الهزلي:

قد أترك القِرنَ مُصْفَرًا أَنَامِلُه(١).

(قوله: والسين) أي مسماها وهي س فإنها التي تدخل على المضارع لا لفظ سين وهي للدلالة على التنفيس أي التراخي والتأخر لوقوع الفعل في الزمن المستقبل وهي صيغة مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها أضيق من سوف أوزمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريون إلى الأول أخذا من قاعدة إن كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض إلى الثاني وأجاب بأن قولهم: كثرة البناء إلخ ليس مطردا. (قوله: وتاء التأنيث) أي مسماها والمراد(٢) التاء الدالة على تأنيث المسند إليه وهو فاعل الفعل (٣)كقامت هند فخرجت التاء في ربت وثمت على لغة من سكنها فإنها لتأنيث اللفظ وقوله: الساكنة أي أصالة فلا يضر تحريكها لعارض نحوضربتا ﴿وقالت امرأة العزيز﴾ ﴿وقالت أمة﴾ بالنقل(٤) وخرج بها تاء التأنيث المتحركة أصالة بحركة إعراب فإنها مختصة بالاسم كقائمة ووقاعدة أوبحركة بناء فإنها توجد في الاسم نحو لاحول ولا قوة وفي الحرف نحو ربت وثمت على ما هو الكثير في تحريكها(٥). (قوله: بالصيغة) أي بنفس الصيغة وسيأتي محترز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة موضوعة للطلب وإن استعملت في بعض الصور للإباحة أوللتهديد أونحو ذلك مجازا. (قوله: باللام) أي ظاهرة كما مثل أومقدرة نحوقوله تعالى: ﴿والوالدات يرضعن﴾ أي ليرضعن أي فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو في محل جزم لدخول لام الأمر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة

(١) (قوله:قد أترك القرن مصفرا أنامله) تمامه: كأن أثوابه مجت بفرصاد والفرصاد هو التوت الأحمر وقوله: مصفرا أنامله كناية عن الموت لأن اصفرار الأنامل يحصل به وقوله: كأن أثوابه إلى آخره أي كأن أثوابه مجت بالتوت الأحمر بسبب ما فيها من دم الجراح والتوت بمثناتين كم في الصحاح.

(٢) (قوله: والمراد) أي اللام في التأنيث للعهد والمعهود ما ذكرت.

(٣) (قوله: وهو فاعل الفعل) فيه قصور لأنه لا يشمل نائب الفاعل واسم كان.

(٤) (قوله: بالنقل) أي نقل حركة همزة أمة إلى التاء في قراءة.

(٥) (قوله: في تحريكها) في بمعنى من البيانية بيان للكثير.

خبر ويقال: قد زيد درهم برفع قد فهي مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف إليه ودرهم خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال: قدني كثيرا وقدي بحذفها قليلا أي حسبي بمعنى كافي وتقول: قدني أوقدي درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفي وفي هذه الحالة لا تفارقها النون فتقول: قدني درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفي مبني على السكون والياء ضمير المتكلم مبني على السكون[1] في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر. (**قوله: وتدخل على الماضي إلخ**) قال الشيخ أبوحيان الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أن قد حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي[2] وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل[3] أي المضارع اهـ وتكون لتقليل وقوع الفعل كما في نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقليل متعلقه كما في قوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ فإن ما نحن عليه من الأحوال بالنسبة لأفراد معلوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب والمستحيل أقل معلوماته فإن من أفرادها الواجبَ وهي صفاته تعالى وكمالاته التي لا تتناهي ونقائض هذه الكمالات مستحيلة فهي أيضا غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية إذ منه نعيم الجنان االذي لا يتناهي وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في المثالين للتحقيق أما الثاني فظاهر فإن علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الأول فإن التقليل فيه مستفاد من الصيغة أي لفظ كذوب وبخيل وليس مستفادا من قد لأنه إذا لم يحمل على أن صدور الصدق والجود قليل كان الكلام فاسدا يناقض أوله آخره لأن كذوب وبخيل من صيغ المبالغة وكل منهما يفيد الكثرة وإذا كان الكذب كثيرا لزم أن يكون الصدق قليلا وكذلك إذا كان البخل كثيرا لزم أن يكون الجود قليلا إذ لوكان كل من الجود والصدق كثيرا لما صح التعبير بكذوب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتي قد

(١) (قوله: على السكون) أي أو على الفتح.
(٢) (قوله: أن قد حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي) أي كما في قوله قد والذي رفع السماء ملكتني وتركت قلبي في هو اك معذبا وفي هذا البيت الفصل بالقسم وهو مغتفر.
(٣) (قوله: وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل) وجه ذلك إن الماضي وقع وانقضى والمضارع منتظرا لوقوع لكن قالوا إنها تكون للتوقع مع الماضي أيضا بمعنى أن الفعل الذي مضى كان متوقعا قبل الإخبار به لا أنه الآن متوقع وقد أطال في المغني الكلام على قد فراجعه.

من السكونين. (**قوله: نحو شربت ماً بالقصر إلخ**) فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه أن أصل ماء موه مأخوذ من موهت الشيء إذا طليته بفضة أوذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ماه، ثم قد تبدل الهاء همزة وهي لغة المد وقد تحذف[1] فتبقى الألف ساكنةً مع التنوين فتحذف الألف أيضا للتلخص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوينِ التي أشار إليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الألفَ والهاءَ فالتنوين هنا لم يلحق الآخرَ بل لحِق الأول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الألف[2] قد حذفت لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت فكأن الألف ثابتة وحينئذ يكون التنوين لاحقا لآخِرٍ مقدر على أنا لوسلمنا أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا توصف بكونها آخرا بمعنى أنه لا شيء بعدها خلافَ التنوين. (**قوله: وقد تحذف وصلا إلخ**) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب، وفي المغني أن الحذف هنا لازم فهو واجب[3] وحاصل هذه المسئلة أنه إذا وقع ابنٌ أوابنةٌ خلافا لابن عصفور أوبنتٌ عند قوم من العرب نعتا لعلم ومضافا لعلم آخر حذف التنوين من أول العلمين وحذف ألف ابنٍ أو ابنةٍ خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كني به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي: وقد يتوقف فيه[4] ، والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبا للأول حقيقةً فإن كان جدًّا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن فإن لم يقع لفظ ابن بين علمين نحو جائني كريمٌ ابنُ كريم أو زيدٌ ابنُ أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الألف خطا لقلة الاستعمال وكذا إن لم يقع صفة نحو زيدٌ ابنُ عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة الاستعمال أيضا، ثم إنَّ حذف الألف خطا على خلاف القياس لأن قياس الكتابة أن تكتب كل كلمة

(١) (قوله: وقد تحذف) أي الهاء لا الهمزة بدليل ما بعده ويفيده السياق أيضا.
(٢) (قوله: واعترض عليه بأن الألف إلخ) قد يدفع هذا بأن المراد بالآخر في التعريف الآخر الملفوظ به الذي لا شيئ بعده لفظا ولا تقديرا وحينئذ فمراد الشارح بالأول في قوله: وقد تلق الأول ما ليس آخرا بهذا المعنى فيكون من غير الغالب تنوين نحوقاض ويد ودم.
(٣) (قوله: فهو واجب) لعله تفسير وهو غير موجود في عبارة الشنواني.
(٤) (**قوله: وقد يتوقف فيه**) لعل التوقف لعدم كثرة الاستعمال.

بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف فحُذِف الألف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف التنوين فموجب حذفه هو موجب حذف الألف واشترط في حذف الألف أن لا يكون لفظُ ابنٍ في أول السطر لأنه إذا كان في أول السطر كان في محلٍ يبتدأ به غالبا؛ لأن القارئَ ينتهي لآخر السطر ثم يبتديء بأول السطر الذي بعده فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجب النطقُ به غالبا(١). **(قوله: وهو أقسام أربعة)** اقتصر عليها لأنها هي المختصة بالاسم والأشهر و إلا فأقسام التنوين عشرة ونحن نتم لك البقية إجمالا فنقول: الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله:

أَقِلِّي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن(٢)

السادس التنوين الغالي(٣) وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي المقيدة بالسكون نحو قوله:

قالت بنات العم يا سلمي وإنن كان فقيرا معدِما قالت وإنن(٤)

فالبيت من بحر الرجز والنون الأخيرة زائدة على الوزن السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحوقوله:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

أوللتناسب كقراءة: ﴿سلاسلًا وأغلالًا﴾(٥)

الثامن تنوين المنادى المضموم كقوله:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم: هؤلاءٍ قومك بتنوين هؤلاء العاشر تنوين الحكاية كما إذا سميتَ رجلًا بعاقلة فإنك تبقيه في حال العلمية على ما كان عليه منونًا فهو

(١) **(قوله: على غير ما يوجب النطق به غالبا)** عبارة الشنواني على ما يوجبه النطق به غالبا وحذفهم الألف وإن كان على خلاف القياس إنما كان لكونه أجرى مجرى الوصل الغالب فيه فإذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه.

(٢) (قوله:

(٣) (قوله: الغالي) من الغلو وهو الزيادة أوالقلة لقلته بالنسبة لتركه.

(٤) (قوله:

(٥) (قوله:

للمفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بأن دلالة الألفاظ على نفسها ليست مستندة إلى الوضع أصلا لوجودها في المهملات أيضا بلا تفاوت نحوجسق مركب من ثلاثة أحرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها اسما لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز الإخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعة أومهملة ودعوى أن الواضع وضع المهملات لأنفسها وضعا قصديا أوغير قصدي وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الإنصاف ومكابرة في قواعد اللغة على أن إثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده عقل ولا نقل وإنما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة(١) من أن اللفظ إذا أريد به نفسه كان علما له لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد أنه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل تحضر هي بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور اهـ فيكون الحاصل أن اللفظ إذا أريد به نفسه فهو علم له أوبمنزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملا أومستعملا لكن إجراء أحكام الاسم عليه وإثبات خواصه له يؤيد المذهب الأول وهو مذهب السعد وللسيد أن يقول: إنما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه في تأويل الاسم المفرد وإنما ذكرنا هذه العبارة هنا وإن كان فيها صعوبة للمبتدي لكنها لنفاستها وعموم نفعها وشحنا بها حاشيتنا حرصا على تقييد أوابد الفوائد فإن قلت: إن قولنا: قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والإخبار عن قد بأنها حرف وضرب بأنه فعل يفيد خلاف ذلك لأن المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا: قد حرف أي ما صدق عليه قد من الأفراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدأ فإنها اسم لإرادة لفظها وكذلك يقال في ضرب فعل فتفطن. **(قوله: قد)** أي الحرفية وإنما لم يقيدها بذلك لأنها المرادة عند الإطلاق فخرج(٢) الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب أي كاف فالأكثر في استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد مضاف إليه ودرهم

(١) (قوله: وما وقع في كلام بعض النحاة) وهو العلامة الرضي شيخ السعد التفتازاني.

(٢) (قوله: فخرج) تفريع على التفسير.

[1]قال الجلال السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدها فمن أراد الوقوف عليها فليراجعه. **(قوله: علامة الفعل)** أي ما صدق عليه هذا اللفظ من الأفراد أعم من أن تكون من أفراد الماضي كقام أوالمضارع كيقوم أوالأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الأفراد بل بعضها إذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل به وما أفعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا إذا نصبت وحب من حبذا وكفى من كفي بهند أن تفعل وقال الشاطبي إن هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم إن قوله: علامة مبتدأ وقوله: قد خبر ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبرا لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم: الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه[2] معبرا عنه بمجرد لفظه وهذا لاينافي أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه إذا ألتفت لمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما إذا لوحظ معنى الفعل أيضا فإنه لا يصح أن يخبر عنه فإن أريد لفظ الحرف فإنه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك: قد حرف تحقيق ومثله الفعل إذا أريد لفظه يخبر عنه كما في قولك: ضرب فعل ماض أي هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن الألفاظ كما أنها موضوعة لمعانيها وضعا قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هي موضوعة لأنفسها وضعا غير قصدي على ما ذهب إليه التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ أريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من أعلام الأشخاص لكونها موضوعة لشيء بعينه غير متناولة غيره وقيل: من أعلام الأجناس لكونها علما

(١) (قوله: وإلا فعلامات الاسم كثيرة) منها النداء والإسناد إليه وإضافته والإضافة إليه والإشارة إلى مسماه وعود ضمير عليه وإبدال اسم صريح وموافقة ثابت الاسمية في لفظه أومعناه ونعته وجمعه تصحيحا وتكسيره وتصغيره وتثنيته وتذكيره وتأنيثه ولحوق ياء النسبة وكونه فاعلا أومفعولا أوذا حال أوتمييزا أومستثنى أومستثنى منه أومعطوفا بلا أوعبارة عن شخص أومضمرا أوعلما أومفردا منكر أولحوق ألف الندبة وترخيمه وغير ذلك.

(٢) (قوله: أنه لا يخبر بمعناه) وهو النسبة الجزئية التي هي آلة لتعرف حال الطرفين قوله: بمجرد لفظه إقحام مجرد داعي إليه والمراد أنه لا يخبر به مرادا به معناه ولو عبر به لكان أوضح.

محكيٌّ. (قوله: تنوين التمكين) من إضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولوغيرَ منصرف فلذلك قيل: كان الأولى أن يقول: تنوين الأمكنية؛ لأن الأمكن هو المعرب المنصرف وسمي هذا التنوين أيضا تنوينَ الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير ما جمع بألف وتاء مزيدتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يُشبه الحرفَ فيبنى ولا الفعلَ فيمنع من الصرف. (قوله: نحوزيد ورجل) التنوين في زيد للتمكين اتفاقا وأما تنوين رجل ففيه اضطراب، والتحقيق أنه تنوين تمكين أيضا، والدليل على ذلك أنك إذا سميت به شخصا فإن التنوين يبقى على ما كان عليه، ولوكان ذلك التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليلٌ على أنه للتمكين، وفي الرضي أنه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتنكير وللتمكين معا فإذا سمي به تمحض للتمكين. **(قوله: تنوين التنكير)** وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة تقول: سيبويه بالتنوين إذا أردت مطلق رجل مسمى بذلك وبلا تنوين إذا أردت به معينا وهو سيبويه مثلا تلميذ الخليل بنِ أحمدَ النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه، ويلحق اسم الفعل نحوصه ومه واسمَ الصوت نحو غاق غاق سماعا، وإنما كان لحوقه لاسم الفعل سماعيا لأنه قد اختص ببعض منها دون بعض فلوكان قياسيا لدخلها كلها مع أن منها ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعنى أتعجب وبعضها يجوز فيه الأمران التنوين وعدمه كصه. **(قوله وصه)** تقول لمن يخاطبك إذا أردت سكوتا مخصوصا [1]: صه بغير تنوين وإذا أردت سكوتا مطلقا: صه بالتنوين وتقول: إيه بالتنوين إذا أردت الزيادة من حديث ما وبتركه إذا طلبت الزيادة من حديث مخصوص وتقول: صاح الغراب [2] غاق غاق بالتنوين إذا أردت صوتا ما وإذا أردت صوتا مخصوصا قلت: غاق غاق بغير تنوين

(١) (قوله: سكوتا مخصوصا) أي سكوتا معينا بأن يكون عن كلام معين، وقوله سكوتا مطلقا أي عن غير معين بأن يكون المطلوب سكوت عن كلام غير معين. قالوا ولا يحصل الإمتثال إلا بالسكوت عن جميع الكلام بأن لا يتكلم بتًّا وانظر إن شئت كلام الأمير.

(٢) (قوله: الغراب) أي غراب ما على الأول وغراب مخصوص على الثاني.

وينبغي أن يعلم أن قولهم: ما نون من اسم الفعل يكون نكرة وما لم ينون فهو معرفة مبني على القول بأن مدلول اسم الفعل المصدر الذي هو الفعل اللغوي أما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر [١] لأن جميع الأفعال نكرات[٢] وذكر الأصمعي أن العرب لا تقول إلا إيهٍ بالتنوين وأنكر ما ورد من قول ذي الرمة:

وقفنا فقلنا إيهِ عن أم سالم[٣]

قال أبوحيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك [٤]، ويحكي أنه جرى ذكر الأصمعي بمجلس أبي على الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في أيامه قال الناقل: فرأيت أبا على كالمنكر لذلك وقال للقائل: ما بلغ من أمره قال: كان يخطئ الفحول من الشعراء أنكر على ذي الرمة مع إحاطته بلغة العرب ومعانيها وفضلِ معرفته بأغراضها ومراميها في قوله: وقفنا البيت فقال أبوعلى أما هذا فالأصمعي مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد [٥] الأصمعي التي يقدم عليها بغير علم. (**قوله: تنوين المقابلة**) علة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضي هنا ونقل في التصريح عن الرضي أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم فإنها في مقابلة تنوين مفرده واستشكل هذا بأن مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون غير منون كفاطمة وأجيب بأن هذا معارض[٦] بجمع المذكر السالم فإن مفرده قد لا يكون منونا كإبراهيم وإسماعيل ونحوهما من الأسماء الممنوعة من الصرف ثم ما ذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل: هو عوض عن الفتحة نصبا ورد بأن الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضا هو

---

(١) (قوله: فلا يظهر) قد يقال لم يقل أحد أن مدلول اسم الفعل لفظه من حيث هو بل الفعل من حيث دلالته على الحدث فالمعتبر هو الحدث مطلقا.

(٢) (قوله: نكرات) أي حكما لأن التنكير والتعريف من خواص الاسم.

(٣) (قوله: وقفنا فقلنا ايه إلخ) تمامه: وكيف بتكليم الديار البلاقع.

(٤) (قوله: ذلك) أي ما أنكر الأصمعي من ترك التنوين.

(٥) (قوله: أوابد) أي مما لم يعلمه وأوابد جمع.....

(٦) (قوله: وأجيب بأن هذا معارض إلخ) وجواب المعارض والمشكل واحد وهو اعتبار الغلبة فيهما أو أن التنوين مقدر في غير المنصرف كما قال السيوطي.

التفضيل نحو الأفضل والأعلم فمعرفة اتفاقا لا موصولة فإن قلت: قد دخلت أل على الفعل الماضي كقولهم: أل فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فالجواب أن أل في الأول استفهامية وأصلها هل فأبدلت الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها، ومثل أل بدلها وهي أم عند حمير فإنهم يقلبون اللام[١] ميما وبها نطق رسول الله ﷺ فقال: ليس من امبر امصيام في امسفر كما هو مشهور. (قوله: وحروف الخفض) من إضافة السبب للمسبب أي الحروف التي هي سبب في الخفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لأنها توجِد الخفض المختص به فإن قيل: لا حاجة لذكرها فإن الخفض يغني عنها أجيب بأنه نص عليها لتدخل الأسماء المبنية[٢] نحو هذا فإن الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لأن إعراب المبني محلي فإذا قلت مثلا: مررت بهذا يكون مبنيا على السكون في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض إذا الذي في محل خفض ليس مخفوضا[٣] فلا يتناوله التعبير بالخفض[٤] فيحتاج لذكر حروف الخفض لأجله فإن قلت: قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله:

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم: ما هي بنعم الولد وقول آخر نعم السير على بئس العير ونحو ذلك فالجواب أن حرف الجر هنا دخل على اسم محذوف والأصل في الأول ماليلي بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه: (نعم الولد) ومثله على بئس العير. (خاتمة) إنما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وإلا فعلامات الاسم كثيرة

---

(١) (قوله: يقلبون اللام) فهي أل لا حرف آخر للتعريف خلاف ما يفهم من ظاهر قوله بدلها.

(٢) (قوله: أي لتدخل في الأسماء المبنية) أي ليظهر دخولها.

(٣) (قوله: ليس مخفوضا) أي ظاهرا وقوله فلا يتناله أي تناولا ظاهرا.

(٤) (قوله: فلا يتناوله التعبير بالخفض) ضمير يتناوله راجع للذي في محل خفض وقوله: والتعبير بالخفض أي بالخفض المعبر به والمراد يقوله فلا يتناوله إلخ أنه لا يوجد ويتحقق فيه الخفض المعبر به لا بمعنى تناول العام للخاص.

والمضروب أوزائدةً أي ليست معرفة ولا موصولة مقارنةً للوضع كاليسع والآن والذي أوعارضةً للضرورة نحو

وطبت النفس[1] يا قيس عن عمرو[2]

أوللشذوذ نحو ادخلوا الأول فالأول أوللمح الأصل كالحارث أوفي العلم بالغلبة كالعقبة ولوعبر المصنف بأل كان أولى لأن ما وضع على حرف بطريق الأصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال: الباء للجر ولا يقال: ب للجر وما وضع على أكثر من حرف[3] يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الألف واللام: أل ولا يقال[4]: الألف واللام وقد يعتذر عنه بأنه عبر بما هو الأشهر عند المبتدي والأقرب لفهمه وإنما اختصت أل المعرفة[5] بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام وإنما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف. **(قوله: الغلام)** هو في الأصل وصف مأخوذ من الغلمة وهي شدة الجماع لأن هذا المعنى[6] إنما يكون حالة الشباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الاسمية[7] فصار اسما كالمؤمن والكافر فإنهما بحسب الأصل وصفان لكنهما صارا[8] اسمين جامدين. **(قوله: واليقظان)** صفة مشبهة ومعناه الحذر أي دائم التنبه والتيقظ ثم إن أل في الغلام معرفة قطعا بلا خلاف وأما في اليقظان فقيل: هي كذلك وقيل: موصولة لأن أل الداخلة[9] على الصفة المشبهة موصولة وجرى عليه ابن مالك وفي شرح الطبلاوي الصحيح أن أل في الصفة المشبهة معرفة[10] وأما أل الداخلة على أفعل

---

(١) (قوله: النفس) إنما كانت زائدة لأن نفسا تمييز وهو واجب التنكير.

(٢) (قوله: وطبت النفس) البيت بتمامه: رأيتك لما أن رأيتَ وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو.

(٣) (قوله: وما وضع على أكثر من حرف) أي بطريق الأصالة كما تقدم ولوعرض له الوضع على حرف نحوق نفسك ول زيد فإنه بعبر عنه بلفظه فيقال: ق فعل أمر ول فعل أمر ولا يقال: القاف فعل أمر ولا اللام فعل أمر.

(٤) (قوله: ولا يقال) أي الوجه أن لا يقال وإلا فقوله أكثر من أن يقال.

(٥) (قوله: وإنما اختصت أل المعرفة إلخ) أي وحمل عليها الباقي.

(٦) (قوله: لأن هذا المعنى) أي لأن هذا الحال.

(٧) (قوله: ثم غلبت عليه الاسمية) أي فلذلك صح تمثيل الشارح به للاسم.

(٨) (قوله: صارا) لعله في بعض الإستعمالات وإلا فلا شبهة في استعمالهما وصفين فالتشبيه ليس من كل الوجوه.

(٩) (قوله: لأن أل الداخلة) من اللإستدلال بالكلي على الجزئي.

(١٠) (قوله: معرفة) لأن مدخول الموصولة فعل حقيقة ولا فعل يفيد معنى الصفة المشبهة من الثبوت.

ثابت في الرفع والجر ولا عوض [1] إذ ذاك وقيل: إنه تنوين تمكين ورد بأنه يثبت مع التسمية[2] كعرفات ولوكان التنوين للتمكين لزال حين التسمية لأن تنوين التمكين لا يجامع العلتين أعني العلمية والتأنيث [3] ولهذا لوسمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما فبقاؤه مع العلمية دليل على أنه ليس للتمكين. (قوله: فإنه) أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيدين أي والنون في الزيدين قائمة مقام التنوين في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم. **(قوله: نحوجوار)** أي جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل كغواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحوأعيم تصغير أعمى فإنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل إذ أصله أُعَيْمِيُ بوزن أفيعل كأدحرج ونحو قاض علما على امرأة فإنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فكل هذا وما أشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائبة [4] عن الكسرة في حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول: جاء جوار ومررت بجوار فالأول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والثاني مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وتقول في حالة النصب: رأيت جواري بظهور الفتحة ومثله بقية الأمثلة المذكورة فإن قلت: لم لم تظهر الفتحة النائبة عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر أيضا: مررت بجواري باثبات الياء منصوبة[5] كحالة النصب فالجواب أن الفتحة في حالة الجر نائبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذا ما ناب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فإنها ليست عن ثقيل بل هي أَصلِيَّة لم[6] تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر. **(قوله: ويومئذ)** قال ابن هشام:

---

(١) (قوله: ولا عوض) أي لم يترك الحركة الأصلية حتى يعوض عنها.

(٢) (قوله: رود بأنه يثبت مع التسمية) سواء كانت لمذكر أولمؤنث وفي هذا الرد نظر كما قاله المحقق لأن من ينون المسمى بجمع المؤنث السالم ينظر إلى ما قبل التسمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور بل على الحالة الأصلية كما أن من يمنعه الصرف ينظر إلى ما بعدها ومن يجره بالكسرة ولا ينون يعتبر الحالتين ولذا أسقط صاحب اللب هذا القسم ووجه شارحه بدخوله في تنوين التمكين.

(٣) (قوله: والتأنيث) إن كان علما لمؤنث فالتأنيث ظاهر وإلا فلا يظهر على لغة من يقف على تاء هذا الجمع بالهاء.

(٤) (قوله: النائبة) في قوة العلة أي لنيابتها عن الكسرة الثقيلة على الياء كما يعلم من عبارته الآتية.

(٥) (قوله: بإثبات الياء منصوبة) لعل الأولى مفتوحة لأن المنصوب هو اللفظ بأثر.

(٦) (قوله: لم تستثقل) الأولى فلم.

إضافة يوم لإذ من إضافة أحد المترادفين[١] إلى الأخر وقال الدماميني لعل الإضافة للبيان[٢] مثلهما في شجر أراك أي يوم هو وقت كذا وكذا. **(قوله: عوض عن حرف)** أي أصلي[٣] وهو الياء فأصله جواري بالياء والتنوين[٤] استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار بالتنوين بعد الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر أن المحذوف لعلة كالثابت[٥] وقد حذفت الياء هنا لعلة وهو التقاء الساكنين فتكون في حكم الثابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهي لا تجامع تنوين الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك فصار جوار بدون تنوين فخيف من أن تشبع الكسرة فتتولد عنها الياء فترجع بعد حذفها ويحصل ثقل في اللفظ[٦] بعد رجوعها فأتي بالتنوين عوضا عن الياء فهذا التنوين الموجود في جوار بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين الأصلي الموجود في أصل الصيغة قبل الحذف وهو جواري فإنه تنوين الصرف وقد زال ثم ما ذكره الشارح من أن التنوين في جوار عوض عن حرف وهو الياء مبني على القول بأن الإعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لأن سبب الإعلال قوي وهو الثقل الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لأنه المشابهة للفعل وهي غير ظاهرة وما سببه قوي أرجح مما سببه ضعيف أما على القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال فإنه يكون أصله جواري باثبات الياء بدون تنوين فيقال: استثقلت الضمةعلى الياء فحذفت

(١) (قوله: أحد الترادفين) قد يقال إذ موضوع للزمان الماضي بخلاف يوم فإنه فيه وغيره وبهذا يظهر أولوية ما للدماميني.

(٢) (قوله: للبيان) أي لامية يحصل بها البيان بناء على اشتراط الوجهين في البيانية، أو بيانية بالمعنى الإصطلاحي أي التي بمعنى البيانية بناء على عدم اشتراطه والمولى الجامي قدس سره على الأول.

(٣) (قوله: أي أصلي) وقد يكون عوضا عن حرف زائد غير أصلي نحوجندل بالتنوين عوضا عن ألف جنادل التي هي ألف الجمع كما قاله ابن مالك لكن في المغني الذي يظهر أنه تنوين صرف وهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء في نحوجوار.

(٤) (قوله: والتنوين) أي الذي هو للصرف لأن الإعلال مقدم على منع الصرف وصوّر بما هو الأصل.

(٥) (قوله: وقد تقرر أن المحذوف لعلة كالثابت) فيه رد على الأخفش القائل بأن تنوين نحوجوار تنوين تمكين فهو منصرف لأن الياء لما حذفت التحق هذا الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام منصرفين ومحصل الرد إن الياء محذوفة لعلة فهي كالثابت فهو باق على صيغة منتهى الجموع.

(٦) (قوله: ويحصل ثقل في اللفظ) أي المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا.

الضمة وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن حركة وإنما عوّض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة. **(قوله عن جملة)** المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون﴾ أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم وبالأكثر كقوله تعالى: ﴿يومئذ تحدث أخبارها﴾ فإن التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث[١] وإنما كان التنوين في إذ عوضا عن جملة لأن إذ يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف إليها إذ أتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت إذ[٢] تخلصا من التقاء الساكنين لأنها في الأصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح كما في قوله تعالى: ﴿قال فعلتها إذا وأنا من الضالين﴾. (قوله: عن المفرد) أي كلمة مفردة.[٣] (قوله: هذا هو الصحيح[٤]) ومقابله أنه تنوين عوض عن المضاف إليه المحذوف لأن الأصل في كل وبعض أن يضاف لما بعده فلما قطع عن الإضافة لدلالة ما قبله عليه عوّض عن المضاف إليه التنوين ففي قوله تعالى: ﴿قل كل يعمل على شاكلته﴾ أي كل إنسان فحذف إنسان المضاف إليه[٥] كل وعوّض عنه التنوين وقوله تعالى: ﴿تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض﴾ أي بعضهم فحذف الضمير وعوّض عنه التنوين قال الشيخ عميرة: أن التنوينهما عوض عن المضاف إليه بلا مرية إلا أنه مع ذلك تنوين صرف أي تمكين لأن مدخوله معرب[٦] فهو من القسم الأول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لأن مدخولهما مبني. **(قوله: والألف واللام)** أي ويتميز الاسم أيضا بالألف واللام أي بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة[٧] سواء كانت أل موصولة كالضارب

(١) (قوله: عن جمل ثلاث) يحتمل أن المحذوف جملة واحدة أي إذا ثبت ما ذكر.

(٢) (قوله: وكسرت إذ) أي دالها ففيه مجاز عقلي من نسبة ما للجزء إلى الكل.

(٣) (قوله: كلمة مفردة) لا يظهر فائدته.

(٤) (قول الشارح: هذا هو الصحيح) قد يقال لا يختلف المعنى مع التنوين والإضافة راجع الصبان.

(٥) (قوله: المضاف إليه) صفة لفظ إنسان وعرفت لأن كل ما أريد منه لفظه فهو معرفة.

(٦) (قوله: معرب) أي منصرف.

(٧) (قوله: والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة) احترز بذلك عن أل في نحوقولك: ألقيت وألهيت.

فلا يقبل حركة الإعراب إذ لا يتوارد أثران على شيء واحد. (قوله فتقدر فيهما) أي في الألف في المقصور وهو الفتى ونحوه والياء في المضاف إلى ياء المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث إذا كان الاسم الذي آخره ألف مصروفا أما إذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فإنك تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا ففي حالة النصب تكون أَصليَّة وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة وذهب بعضهم إلى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف وعلل ذلك بأنها إنما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بأن الثقل يتباعد عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير لأن الفعل لا يدخله الكسرة مطلقا فكذا ما أشبهه. (قوله: وتظهر الكسرة) قال ابن مالك: هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة آخر فقد ارتكب تكلفا لامزيد عليه ولا حاجة إليه قال أبوحيان: ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب (تنبيه) قد ظهر أن في المضاف إلى ياء المتكلم مذاهب أربعة الأول مذهب الجمهور أنه معرب في الأحوال الثلاثة الثاني أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب إليه ابن مالك. (قوله: واعترض) مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر في اعترض يعود لابن مالك والمعترض هو أبوحيان والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله: بأن الكسرة فتكون الباء للتصوير أي اعتراضا مصورا بأن إلخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح: وله أن يدعى إلخ أي له أن يجيب عن الاعتراض مدعيا إلخ. (قوله: كما قالوا) الكاف للتشبيه وما موصول حرفي تسبك مع ما بعدها بمصدر أي هذا إلا دعاء شبيه بقولهم: في شرب إلخ وذلك أن النحاة قالوا: إن الفعل إذا كان ماضيا وبني للمفعول فإنه يضم أوله ويكسر ما قبل آخره فأورد عليها شرب فأجابوا بما ذكر هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذي قال هذا القول هو أبوحيان بحثا من عند نفسه فليس من كلام النحاة وأما قول النحاة: يضم أول الماضي ويكسر ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب ووأكل إلخ علما بأنه لا معنى لكسر المكسور وحينئذ فالأولى أن يقال: إن الكسرة في غلامي قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد الإعراب من

تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب إذ لا واسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد أتم اتضاح لأنه مقابله وبضدها تتميز الأشياء فلذلك تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقي أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاح للمناطقة ذكره النحاة في كتبهم وخلطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبد الله علما على هذا القول مركب وعلى القول الأول مفرد ويرجح القول الثاني أنهم يقولون في مثل عبد الله: إنه مركب تركيبا إضافيا ويعربون كلا من جزئيه بإعراب ولوكان مفردا لأعرب بإعراب واحد. (قوله: والمفرد) أل للعهد الذكري أي المفرد الذي ذكر في التقسيم. (قوله: ثلاثة أقسام) من تقسيم الكلي الذي هو المفرد إلى جزئياته التي هي الاسم والفعل والحرف والحصر في الثلاثة استقرائي. (قوله: إما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل يعود إلى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر إليه وهذا المعنى هو معنى قولهم: يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة فمؤدى العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ إلى ضم غيره إليه فمعنى قولهم: ما دل على معنى في نفسه ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لضميمة. **(قوله: الثاني الحرف)** أي ما لايستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالته على معناه كدلالة في على الظرفية مثلا متوقفة على ذكر شيء آخر[1] وهو المظروف والظرف في قولك: زيد في الدار مثلا فقول النحاة: الحرف ما دل على معنى في غيره في سببية أي إن دلالته على معناه بسبب انضمام غيره إليه بخلاف الفعل والاسم فإن كلا منهما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم إليه غيره. (قوله: يدل بهيئته) أفاد كلامه أن دلالة الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه أن الفعل مركب[2] من المادة والهيئة فالمادة هي حروفه مثل ض ر ب

(١) (قوله: على ذكر شيئ آخر) المراد به الجنس فلا تهافت بينه وبين قوله وهو المظروف إلخ.
(٢) (قوله: أن الفعل مركب) وكذا جميع الكلمات فتخصيصه لما أن الكلام فيه.

في ضرب والهيئة هي الحركات والسكنات[1] وتقديم بعض الحروف على بعض فيدل الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على أن الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فإن ضرب يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض ر ب واحترز بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فإنها تكون بالأسماء كأمس وغد وغير ذلك. (قوله: الثلاثة) وهي الماضي والمستقبل والحاضر. (قوله: الثاني الاسم) أي الثاني من هذا التقسيم وهو قوله: إما أن يدل بهيئته إلخ وقوله: والأول الفعل أي الأول من هذا التقسيم. (قوله: والعناد حقيقي) العناد معناه التنافي ومعنى هذه العبارة أن قولنا[2]: الكلمة إما اسم أوفعل أوحرف قضية[3] منفصلة حكم فيها بالتنافي[4] بين أجزائها الثلاثة في الجمع أي التحقق والخلوأي الانتفاء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها في شيء واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعلا وحرفا ولا اثنان منها أيضا ولا تنتفي هذه الثلاثة بأن توجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت كلمة فهي إما اسم أوفعل أوحرف فهذه القضية نظير قولك: العدد إما زوج أوفرد إذ كل عدد لا يخلوا عن أن يكون زوجا أوفردا فلا يجتمعان في عدد ولا ينتفيان. (قوله: وقد علم بذلك) أي ببيان وجه الحصر وهو قوله: لأنه لا يخلوا إما أن يستقل إلخ. (قوله: حد) نائب فاعل[5] علم

(١) (قوله: هي الحركات إلخ) أي الصورة الحاصلة من الحركات إلخ. بدليل قوله وتقديم بعض إلخ وليس الحركات والسكنات بعينها.

(٢) (قوله: أن قولنا) أي لا قول الشارح فإن ما فيه هو تقسيم المفرد إلى المستقل وغيره الراجع إلى تقسيم الكلمة إلى الثلاثة ورجح ما قاله لأنه أوضح للمبتدي.

(٣) (قوله: قضية منفصلة) تعبير منطقي عن ما يعبر عنه النحاة بالجملة والكلام.

(٤) (قوله: حكم فيها بالتنافي إلخ) وصف كاشف بخلاف القضية المتصلة فإنها ما حكم فيها بالتلازم وتنقسم المنفصلة إلى أقسام ثلاثة أشار لها في السلم بقوله: مانع جمع أوخلوأوهما وهو الحقيقي الأخص فعلما مثال مانع الجمع فقط هذا الشيئ إما أبيض وإما أسود فلا يجتمعان ويرتفعان في نحوالأحمر ومثال مانع الخلوفقط هذا الشيئ إما غير أبيض وإما غير أسود فيجتمعان في نحوالأحمر ولا يرتفعان ومثال مانعتهما ما في المحشي ويحسن في ذلك قول بعض الأدباء مقدمات الرقيب حين غدت عند لقاء الحبيب متصلة تمنعنا الجمع والخلومعا وإنما ذاك شأن منفصلة.

(٥) (قوله: نائب فاعل) غير مضاف إلى علم من قبيل حب رمان زيد لا من قبيل فرس غلام زيد لأن نائب الفاعل بمجموعه إسم للمرفوع بعد الفعل المجهول.

المصنف أن هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكت عنه هنا في بيان ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في بيان ما تقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن تقدير الواو هنا للاستثقال. (قوله: **لأن جمع إلخ**) علة لقوله: وقدرت الواو دون الضمة هذا وقد ذهب أبوحيان إلى أن إعراب مسلمي لفظي[1] قال: لأن ذات الواو باقية وإنما تغيرت صفتها والتقدير للشيء خلو المحل من المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لأن الواو انقلبت ياء فلم تنعدم وإنما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة الخمر خلا. (**قوله: ما يقدر للتعذر**) أي ما يقدر فيه الإعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منحصرا فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما أسلفته لك في النظم. (**قوله: كالفتى**) الكاف للتمثيل أي مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لا زمة ويسمى هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء ورداء أولكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الأول أولى لأن التعليل الثاني يشمل نحو غلامي فإنه ممنوع من ظهور الحركات مع أنه لا يسمى مقصور اللهم إلا أن يقال: إن علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها. (قوله:وغلامي) أي من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا مقصورا ولا منقوصا. (قوله: جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الألف الموجودة منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر إذ أصله فتي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى. (**قوله: أن ذات الألف لا تقبل الحركة**) وذلك لأنها ساكنة لأنها ألف لينة فلوفرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزةً ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما المقدر للثقل فإن الحرف يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فإن الياء تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وما يقدر للتعذر. (قوله: اشتغل بحركة المناسبة) أي

(١) (قوله: وقد ذهب أبوحيان إلى أن إعراب مسلمي لفظي إلخ) بأن قلب ألف المثنى وواوالجمع الموجودين في حالة الرفع ياء في حالتي النصب والجر من تغيير الذات حقيقة كما تقدم وأجاب العلامة الأمير أنه لما ذهب عامل الرفع ذهب معه حرفه بالكلية بخلافه هنا فإن عامل الرفع باق والحلبي بالفرق بين المنقلب لعلة والمنقلب لغيرها.

الحرف ليتفرغ منه إليه أولما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بارد بالتنبيه عليه وقدمه. (قوله: جمع المذكر السالم المضاف إلخ) سكوته على هذا القسم مما يقدر فيه الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك إذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم إذا أضيف لكلمة أخرى[1] غير الياء نحو جاء صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فإن الواو في حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل والياء في حالتي النصب والجر كذلك والأسماء الستة إذا أضيفت إلى ما ذكر نحو جاء أبوالحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن والمثنى إذا أضيف لكن في حالتي الرفع تقدر الألف نحو جاء صالحا القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من ظهورها الثقل وأما في حالتي النصب والجر فإن الياء فيه تظهر[2] تقول: رأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فيجر وينصب بالياء الظاهرة إذ لا استثقال في ظهورها كالجمع ولأنها في جمع المذكر السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس في المثنى ما يدل عليها لوحذفت فإن ما قبلها في المثنى مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لأنه أمر عارض بسبب الإضافة لكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فإنها لعدم استثقالها بمنزلة العدم كذا أجابوا وهو في غاية الضعف. (**قوله: في حالة الرفع**) وأما في حالتي الجر والنصب فإن إعرابه فيهما لفظي لبقاء الياء التي هي الإعراب غاية الأمر أنها أدغمت في ياء المتكلم والإدغام لا يخرجها عن حقيقتها. (**قوله: أصله مسلوي**) هذا الأصل بالنظر للإضافة وإلا فالأصل الأصيل مسلمون لي حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف. (**قوله: وقلبت الضمة**) أي التي على الميم كسرة لمناسبة الياء وظاهر كلامه أنه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني حيث إختار أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بأنه إقدام على الحركة الضعيفة قبل الإقدام على الحرف القوي وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم. (**قوله: وقدرت الواو**) يؤخذ من سياق

(١) (قوله: لكلمة أخرى) أي أولها ساكن.

(٢) (قوله: فإن الياء فيه تظهر) أي محركة بالكسر وقوله: إذلا استثقال في ظهورها كالجمع وذلك أنه لوحركت الياء بالكسر في المثنى لم يلزم محذور وهو توالي الكسرتين الذي هو مستثقل بخلاف ما لوكسرت ياء الجمع فإنه يلزم المحذور وهو توالي الكسرتين بل كسرات وذلك فتحت النون في من الرجل وكسرت في عن الرجل فإن قيل هلا فتحت ياء الجمع وأبقيت قلنا إن الفتح غير مجانس للياء بل المجانس هو الكسر.

والمراد بالحد التعريف[1] وقوله: للإحاطة تعليل لكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك أنه قسم المفرد الي أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق في جميع الأقسام فيكون جنسا لأن الجنس هي الكلي الذاتي المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحدة من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لأن الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للإنسان فبضم ذلك القيد للأمر الكلي يخرج تعريف كل واحد فحد الاسم مفرد استقل بالمفهومية ولم يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة فقوله: مفرد جنس يشمل الأنواع الثلاثة وقوله: استقل إلخ فصل أخرج به الحرف وقوله: ولم يدل إلخ فصل ثان أخرج به الفعل وبقي الحد قاصرا على الاسم وحد الفعل مفرد استقل بالمفهومية ودل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة فقوله: مفرد جنس وقوله: استقل إلخ فصل أخرج به الحرف وقوله: ودل إلخ أخرج به الاسم وحد الحرف مفرد لم يستقل بالمفهومية فقوله: مفرد جنس وقوله: لم يستقل فصل أخرج به الاسم والفعل. (قوله: والقسم الأول إلخ) لما قسم المفرد للأقسام الثلاثة شرع الآن في تقسيم كل واحد منها إلى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم إلى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله: مظهر هو وما بعده يجوز فيه الجر على أنه بدل من أقسام والرفع على أنه بدل من ثلاثة أوخبر مبتدإ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك: أظهرت الشيء إذا كاشفته ولم تستتره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شيء في دلالته على معناه كان أظهر دلالة من المضمر والمبهم لأن كلا منهما يحتاج لأمر آخر ينضم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به في التقسيم. (قوله: زيد ورجل) مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق في الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد

(١) (قوله: والمراد بالحد التعريف) صرح ابن الحاجب إن الحد عند الأدباء هو المعرف الجامع المانع اهـ والفرق بين الذاتي وغيره إنما هو اصطلاح المناطقة قال العصام وبهذا تعلم أنه لا حاجة للجواب عن منع بعضهم كون ما علم حدا لجواز أن يكون المميز أوالمشترك خارجا عن حقيقة هذه الأقسام بأن حقيقة الأمور الاصطلاحية الاعتبارية هي جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر هنا داخل في مفهوم هذه الأقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها اهـ وتعلم أيضا عدم توجه اعتراض بعضهم على المحشي بأن تفسير الحد بالتعريف تفسير بالأعم مع أنه ليس بمراد.

أونكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الأسماء الظاهرة إما معرفة وإما نكرة ويتفرع عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها. (قوله: ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته سمي به اللفظ إما لأن حروفه الموضوعة له غالبا وهي التاء والكاف والهاء مهموسة[1] أي صوتها خفي لأن الهمس الصوت الخفي وإنما قيدنا بالغالب لإخراج الضمائر المنفصلة من نحوأنا وأنت إلخ لأن الضمير هنا وهو أنا وأن حرف ليس مهموسا وأما التاء ونحوها فهي ليست ضمائر وإنما هي لواحق كما سيأتي تحقيقه وإما لأن دلالته على معناه أخفى من دلالة الاسم الظاهر لأن الضمير يحتاج في دلالته على معناه إلى قرينة زائدة على اللفظ وهي التكلم أوالخطاب أوالغيبة وما هو محتاج في دلالته على معناه لشيء زائد على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضا ضميرا مأخوذ من الضمور وهو الهزال[2] لأنه في الغالب قليل الحروف إذ هو موضوع على حرف واحد أوحرفين بخلاف الاسم الظاهر فإن حق اللفظ فيه أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فأشبه الهزيل النحيف الجسم ثم تسميته مضمرا اصطلاح البصريين وأما الكوفيين فيسمونه كناية ومكنيا والثاني من باب الحذف والإيصال أي مكنيا به عن الاسم الظاهر اختصارا. (قوله: نحوأنت وهو) أي وأنا من كل ما وضع لمخاطب أوغائب أومتكلم فمدلول الضمير الذات المخاطبة أوالغائبة أوالمتكلمة فيكون قد اعتبر في مدلوله شيء آخر غير الذات وهو التكلم أوالخطاب أوالغيبة بخلاف الاسم الظاهر فإن مدلوله مجرد الذات بدون أن يعتبر معها شيء من الأوصاف إن كان جامدا كرجل أويعتبر معها وصف كما في المشتقات نحوضارب فإن موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام بها ومضروب ذات متصفة على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله ذات مع صفة

---

(١) (قوله: مهموسة) والحروف المهموسة هي حروف فحثه شخص سكت.

(٢) (قوله: مأخوذ من الضمور) فيه أنه كان يقال: حينئذ ضامرا لا ضمير فالمناسب إن الضمير مأخوذ من أضمرت على غير قياس على حد عقدت العسل فهو عقيد أي معقد فكل من ضمير ومضمر من مادة الأضمار فينئذ تعلل التسمية بكل منهما بالأمرين اللذين ذكرهما وقد يقال لـا حظ المحشي مطلق الأخذ فتفطن.

على ما ذهب إليه الشارح من أن الإعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا حاجة لتقدير هذا المضاف. (**قوله يقدر**) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الإعراب والمعنى يقدر هو أي الإعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة أونكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد جرى الصلة أوالصفة على غير من هي له فكان الواجب إبراز الضمير فيقول: وما يقدر هو وقد يجاب بأنه جرى على مذهب الكوفيين وهو أن الإبراز لا يجب إلا إذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس هنا مأمون. (قوله: حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والألف والياء. (قوله: دلو وظبي) وغزو وعدو ورعي وإنما أشبه ما ذكر الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة وأما الألف فلا يشبه الصحيح ما لحقته لأنها لا تكون إلا ساكنة وما قبلها متحرك بحركة مجانسة لها وهي الفتحة. (قوله: كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كأن يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال وأن يحصل إدغام نحو قوله تعالى: ﴿وترى الناس سكارى﴾ بإدغام أحد المثلين في الآخر على بع القرآت أوالتخفيف نحوقوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾ على قرائة من سكن الهمزة أوالحكاية نحومن زيدا جوابا لمن قال: ضربت زيدا أوالإضافة لياء المتكلم نحو غلامي أوالإتباع نحوالحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لله على قرائة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت:

في غير مقصور ومنقوص ابن إعراب اسم في سوى أحوال
إسكانه للوقف والتخفيف ثـــــــــــــم إتباعه للوالي
وإضافة للياء من متكلم وكـذاك إدغام له مع تالي.

(قوله: والذي يقدر فيه الإعراب إلخ) هذا هو القسم الثاني من المعرب وقد قسم هذا القسم أيضا إلى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم الكلام على ما يقدرفيه حرف وإن كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الإعراب بالحركة أصل والإعراب بالحرف نائب عنها لطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه

أنت امرأ من خيار الناس كلهم   تعطي الجزيل وتشري الحمد بالثمن

وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا: امرأة(١) حكي الجوهري أن من العرب من يضم الراء على كل حال فيقول: جاء امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ، وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان إحداهما فتح النون في جميع أحواله وهي قليلة والثانية إتباع حركة النون لحركة الإعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف. (قوله: فقال البصريون) جمع بصرى وهم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال: لها قبة الإسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات لكن الفتح أفصح فإن نسبت إليها جاز فتح الباء وكسرها ولا تضم الباء(٢). (قوله: حركة ما قبل الآخر إتباع) فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة وأما حركة فهي حركة إتباع وهذا هو الصحيح. (قوله: وقال الكوفيين) جمع كوفي وهم النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها: كوفة الجند لأنها اختطت فيها خطط العرب الذين هم جند الإسلام إذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه. (قوله: والمبني بخلافه)المبني مبتدأ وقوله: بخلافه الباء فيه للملابسة أي متلبس بخلافه أي بمخالفة المعرب من قبيل تلبس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد فإن النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما في بعض الأسماء قبل التركيب فإنها ليست معربة ولا مبنية نحو زيد. (قوله: وهو ما لم يتغير إلخ) هذا التعريف مبني على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما أنه لفظي فيعرف بأنه ما لحقه البناء أعني ما جيئ به لا لبيان مقتضى العامل إلى آخر التعريف وما في قوله: ما لم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع لحقه أحد النونين فهذه الأقسام كلها مبنية والحاصل أن ما خرج من أقسام المعرب يدخل في المبني إذ لا واسطة. (قوله: ما يظهر إعرابه) أي علامة إعرابه بناء

(١) (قوله: وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة) مجيئه على لغة الإتباع أيضا وإنما لم تضم الراء في حالة الرفع والجر للزوم فتح الهمزة بسبب وقوعها قبل هاء التأنيث.

(٢) (قوله: ولا تضم الباء) أي في المنسوب أي لدفع الالتباس ببصرى الشام بضم الباء مع القصر لكن في حواشي المغني وشرح التسهيل جواز الضم في المنسوب أيضا.

وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية(١) ومعنوية ليس هذا محلها. (قوله: مبهم) من الإبهام وهو الخفاء مأخوذ من أبهمت الشيء إذا أخفيته ولما كان المبهم لا يفيد معناه إلا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي الإشارة الحسية في اسم الاإشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهما أي خفيا بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن ينضم إليه شيء آخر. (قوله: نحوهذا وهذه) أي من جميع أسماء الإشارة كهؤلاء وتي وتلك وذاك فقوله: نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه ونحوهما من بقية أسماء الإشارة المفردة(٢) فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الإشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الإشارة الممثل بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير أولى ليدخل تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناوله التمثيل بل يكون الداخل تحت نحو بقية أفراد اسم الإشارة ويكون تاركا لذكر الموصول فيكون كلامه قاصرا واعلم أن ما ذهب إليه المصنف من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم إلى أن اسم الإشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس إذ لا يفتقر إلى تقدم ظاهر فيكون من قبيل الضمير ولأنه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة كوضعه والوصف به وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لأن له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر فمن حيث إنه مبني ولم يفارقه تعريف الإشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر . (قوله: لا يخلوا إما أن يصلح إلخ) هذا بيان لوجه الانحصار في الأقسام الثلاثة وحصره فيها استقرائي. (قوله: إما يصلح لكل جنس) أي يصلح لأن يستعمل في كل جنس فيه إشكال وذلك لأن الجنس هو الأمر الكلي والأمور الكلية لا وجودلها في الخارج وقد شرطوا في اسم الإشارة الإشارة الحسية فلا بد أن يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى

(١) (قوله: بفروق لفظية) منها إن المشتق معرب ويقع حالا وتمييزا ونعتا بخلاف الضمير وقوله: ومعنوية منها إن مدلول المشتق غير معين بخلاف الضمير ومنها أن المقصود من الصفة في الضمير التعيين بخلاف الصفة في المشتق ومنها إنه لا خلاف في مدلول المشتق أهو جزئي أم كلي بخلاف الضمير.

(٢) (قوله: من بقية أسماء الإشارة المفردة) الأولى عدم التقييد بالإفراد على أنه يرد التقييد تمثيله أولا بهؤلاء.

يشار إليه وما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهد والجواب أننا نقدر مضافا أي أفراد كل جنس ثم يقال: إيضا أن من الأجناس ما ليست له أفراد مشاهدة بل معقولة فلا بد من تخصيص الأفراد بكونها محسوسة مشاهدة أي أفراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الإشارة وأما بالنظر للموصولات فإنها تستعمل في المعقول والمحسوس لكن لأفرادها اختصاص ببعض الأمور كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر إليها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة. (قوله: إما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جري على اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين أولا في التقسيم ولا حجر في شيء من ذلك. (قوله:والقسم الثاني الفعل) أي مطلق الفعل حتى يصح تقسيمه للأقسام الثلاثة. (قوله: على الأصح) مقابله ما يأتي في الشرح ما ذهب إليه الكوفيين من أنه قسمان. (قوله: على الاستقبال) أي الزمن المستقبل والمراد أن يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطا نحو إن قام زيد قمت فإن المعنى متى حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهي عارضة بدليل أنه إذا عري الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان الماضي. (قوله: الثاني) أي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أي الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومقابله قولان إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب إليه أحد ثم إن دلالة المضارع عليهما بحسب الوضع فلا يرد أنه قد يتمحض للدلالة على الماضي إذا دخلت عليه لم نحولم يضرب لأن هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا إنما هو في الدلالة بحسب الوضع. (قوله: الأول الأمر) أي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الأمر وينبغي أن يعلم[1] أن دلالة فعل الأمر على الاستقبال إنما هي بحسب المأمور به وهو الحدث المطلوب إيقاعه وأما باعتبار كون

(١) (قوله: ينبغي أن يعلم إلخ) أي خلافا لما يفيده كلام الشارح من أن عطف النسق بجميع أقسامه خارج بقوله بغير واسطة.

وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخرا فكذا ما حل محله وإنما كانت لفظة عشر حالة محل النون لأن أصل اثنا عشر اثنان[1] فحذفت النون وأضيفت إلى عشر والنون في المثنى عوض عن التنوين في الاسم المفرد فعلى هذا تقول في حالة الرفع: جاء اثنا عشر مرفوع بالألف لأنه مثنّى[2] وعشر عوض عن التنوين[3] ورأيت اثني عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **(قوله: بسبب عامل)** متعلق بقوله: تغير والعامل ما به يتقدم أي يتحقق ويتحصل المعنى المقتضى أي الطالب للإعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فإنها تقتضي النصب وهذا النصب إنما يحتمل ويتحقق من نفس العامل نحورأيت زيدا ووضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى الذي يقتضي الإعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق في العامل بين أن تكون ملفوظا به كجاء في قولك: جاء زيد أومقدرا كما في هل زيد قام فإن زيد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا مقدر أويكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتداء في المبتدإ والتجرد في الفعل المضارع فإن العامل الرفع في المبتدإ نفس الابتداء والرفع في المضارع نفس التجرد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا. **(قوله: يقتضي)** الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة لعامل أي يطلب ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية أونصبه الذي تقتضيه المفعولية أوجره الذي تقتضيه الإضافة وهي إيصال الفعل لما بعده ولوحكما ليدخل عامل الجر الزائد. (قوله: واختلف في امرئ وابنم) في امرئ لغتان إحداهما إتباع عينه وهي الراء للامه وهي لغة القرآن قال تعالى: ﴿إن امرؤ هلك﴾ هذه اللغة هي محل الخلاف، الثانية فتح الراء على كل حال والإعراب على الهمزة حكاها الفراء وأنشد:

(١) (قوله: لأن أصل اثنا عشر اثنان) أي أصل اثنا من اثنا عشر وقوله: أضيفت إلى عشر إلخ أي الصقت بعشر وليس المراد الإضافة الحقيقة كما تقدم لك.

(٢) (قوله: لأنه مثنى) فيه إنه ملحق بالمثنى.

(٣) (قوله: وعشر عوض عن التنوين) أي بواسطة كونه عوضا عن النون في المثنى كما يدل عليه أول كلامه وكذا يقال فيما بعد.

أشبه به من الخصي لأن الخصي ذكر حقيقة. (قوله: فالمعرب) الفاء للفصيحة أي إذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك: المعرب إلخ. (قوله: ما تغير آخره) ما إما أن تكون اسما موصولا أي الذي فجملة تغير آخره صلة لا محل لها من الإعراب وإما نكرة بمعنى شيئ فالجملة في محل رفع صفة لما الواقعة خبرا عن قوله: المعرب وعلى كل تقدير فمصدوق ما الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين أي نون التوكيد خفيفة كان أوثقيلة ونوالنسوة والمعنى المعرب اسم متمكن أوفعل مضارع حال من النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الإعراب معنوي وهو تغيير آخر الكلم بسبب العامل أما على القول بأنه لفظي المفسر بأنه أثر ظاهر أومقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن أوالفعل المضارع الخالي من النونين فيفسر المعرب باسم قام به الإعراب الذي هو نفس الحركة أوالحرف وقوله: تغير آخره أي تغيرت صفته كالانتقال من الرفع للنصب للجر فإن صفة الحرف الأخير تتغير ظاهرا وهذا في الإعراب الظاهر أو تقديرا كالإعراب المقدر في نحو الفتى فإن الآخر تقدير تقديرا أو تغير ذاته حقيقة كما في المعرب بالحروف فإن جمع المذكر يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ففي الانتقال لحالة النصب تتغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديرا وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم والمثنى فإن واو الجمع وألف التثنية صارا علامتين للإعراب أيضا بعد أن كانتا علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الآخر هنا تقديرا. (قوله: حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء كان ذلك الآخر آخرا حقيقة أوكان آخرا مجازا أي حكما وإنما عبر بمجازا لمشاكلة قوله: حقيقة فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح إرادته[1] لكنه يحتاج لتكلف لا يخصنا. (قوله: كآخر يد) فإن أصلها يدى بوزن فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الآخر حكما ألف اثنا عشر لأن عشر حالة محل النون[2] القائمة مقام التنوين

---

(١) (قوله: ويصح إرادته) أي بأن يقال: شبه دال يد بمعنى الآخر بجامع أن كلا منهما لا حرف بعده في اللفظ واستعير لفظ آخر من معناه الحقيقي لهذا المعنى المجازي وهو دال يد.

(٢) (قوله: لأن عشر حالة محل النون إلخ) هذا التعليل لا ينتبح إلا الآخرية لا أنها حكمية وهذا أسقط الحلبي حكما.

الأمر من قبيل الطلب الذي هو من أقسام الإنشاء فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فإن الانشاء زمنه حاضر والحاصل أن فعل الأمر باعتبار دلالته على الطلب يدل على الحاضر لأن الانشاء ما قارن مدلوله التلفظ به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لأن زمن الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشارح في وجه الحصر تعريف كل واحد من الأفعال الثلاثة للإحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل ولعله إنما سكت عن بيان ذلك هنا كما بينه في تقسيم المفرد إلى أقسامه الثلاثة لأن الغرض هنا بيان هذه الأقسام على وجه الأجمال لانسياق التقسيم إليها فذكرها هنا استطرادي وسيأتي التعرض لها تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ما سيأتي له. (قوله: لا يعمل شيأ) من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعني أنه يلزم من اشتراكه بين الأسماء والأفعال عدم العمل ثم المعنى أن هذا حقه وشأنه فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فإنهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول: ما زيد قائما ولا رجل حاضرا مع أنهما مشتركان بين الأسماء والأفعال. (قوله: نحوهل) ويقال فيها أل بإبدال الهاء وهي حرف استفهام لطلب التصديق[1] بخلاف الهمزة فإنها لطلب التصور. (قوله: وإنما تكون هل مشتركة إلخ) اعترضه الشنواني بأنه لا حاجة لهذا لأن هل بالنظر لذاتها مشتركة[2] والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر عارض. (قوله: فتختص به) أي بالفعل وفي التعبير بلفظ التخصيص نظر إذ دخولها على الفعل المقدر ليس بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهي لودخلت على الفعل الصريح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم أنها مشتركة بين الأسماء والأفعال أوهم هذا جواز إعراب زيد من هل زيد قام

(١) (قوله: لطلب التصديق) أي لا غير فتقول هل قام زيد وهل زيد أخوك إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والإخوة له ولا تقول هل عندك زيد أوعمرووهل قام زيد أوبكر وهل زيد أخوك أوخالد طالبا بذلك التصور والتعيين قوله: فإنها بطلب التصور أي أوالتصديق فتقول طالبا للتصديق أقام زيد وأزيد أخوك وطالبا للتصور والتعيين أعندك زيد أم عمروواقام زيد أم عمرو.

(٢) (قوله: لأن هل بالنظر لذاتها مشتركة) أي إن هل في ذاتها يصح أن تدخل على اسم ليس بعده اسم وقوله: أمرعارض أي نشأ من وجود الفعل في حيزها كما إن اختصاصها بالاسم أمر عارض وهو عدم وجود فعل في حيزها فكان الأولى للشارح أن يقول بدل هذه العبارة وإنما تكون داخلة على الاسم إذا لم يكن في حيزها فعل فإن كان في حيزها فعل كانت داخلة عليه تقديرا نحوهل زيد قام .

مبتدأ فنبه بقوله: فإن كان في حيزها فعل إلخ على أن هل في هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين حينئذ إعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها بالفعل أن أصلها أن تكون بعنى قد وقد مختصة بالفعل فإن قلت: إذا كانت في الأصل بمعنى قد فمقتضاه أن لا تدخل على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد أخوك وأجيب بأنها تطفلت على همزة الاستفهام في إفادتها للاستفهام فصح دخولها على ما ذكر كالهمزة وذلك لأن أصلها أهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها وقد جائت على الأصل في قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ أي قد أتى وقد يراد بالاستفهام بها النفي نحوقوله تعالى: ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ أي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان هذا وقد أنكر طائفة منهم أبوحيان مجيئها بمعنى قد قال لم يقم على ذلك دليل واضح وإنما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لا تفسير إعراب ولا يرجع إليهم في مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشري: إنه معناها أبدا وإن الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك: إنه معناها إذا قرنت بالهمزة. (قوله: فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ وجملة هل زيد قام مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدأ على رأي سيبويه وفاعل خبر والمعنى فزيد حالة كونه في هذا التركيب فاعل أوالجار والمجرور صفة بناء على مذهب الجمهور المانعين وقوع الحال من المبتدأ والمعنى فزيد الكائن في هذا التركيب إلخ واعلم أن مذهب سيبويه أنه لا يلي هل في نثر الكلام إلا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيدا ضربته[١] بالضمير ومثله بالأولى هل زيدا ضربت بدونه وخالفه الكسائي لكن قال بعضهم: إن هذا التركيب أي دخولها على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة وحينئذ فقول الشارح: فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح لا لأنه حسن شائع. (قوله: فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجر أي إن حق ذلك المختص وشأنه ذلك فلا ينافي أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كأل المعرفة في نحو الرجل أويعمل العمل الغير الخاص كإن فإنها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولم تعمل العمل المختص بالحروف وهو

(١) (قوله: فلا يجوز هل زيدا ضربته إلخ) أي بل هو تركيب فاسد.

الاسم قسمان معرب ومبني) ثم للترتيب الإخباري أوالاستئناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبني كلاهما اسم مفعول مشتق من الإعراب والبناء وقد تقرر أن معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لأن المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكل الذي هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب أن يتكلم أولا[١] على الإعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبني وقد يجاب بأن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبني وأن المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبني فالتفت لما هو المقصود واعلم أن الإعراب يعترى الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فإنه يوجد قبل التركيب مع العامل فإن سبب البناء وهو مشابهة الاسم للحرف وصف للمبني لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالإعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسلا علاقته الأول أي يصلح لأن يصير معربا عند التركيب مع العامل. (قوله: ولا ثالث لهما) أي للمعرب والمبني فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له إما الإعراب أوالبناء فقول القائل: الاسم إما معرب وإما مبني منفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كقولك: العدد إما زوج وإما فرد. (قوله: خلافا) مفعول مطلق عامله محذوف أي أخالف خلافا أوحال من محذوف تقديره أقول: ذلك خلافا أي مخالفا أوذا خلاف وهذا مقابل لقوله: ولا ثالث لهما. (قوله: إلى ياء المتكلم) نحوغلامي. (قوله: ليس معربا) لعدم ظهور الإعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء وذهب قوم إلى أنه مبني لإضافته إلى مبني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم والصحيح الذي عليه الجمهور أنه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديرا. (قوله: فلذلك) أي لأجل كونه ليس معربا ولا مبنيا فاسم الإشارة راجع لقوله: ليس معربا ولا مبنيا. (قوله: سموه خصيا) قيل: إن الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة فالأولى أن يسمى خنثى مشكلا وفيه أن الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا إذ لا يخرج عن كونه ذكرا أوأنثى في الواقع وقد يقال: إنه لما لم يدرَ حال الخنثى أهو ذكر أوأنثى كان المضاف إلى ياء المتكلم

(١) (قوله: وفكان المناسب أن يتكلم أولا إلخ) أي والمصنف قد عكس ذلك .

المزجي مع أنها ليست معربة لأن الأشهر فيها البناء أما على أنها تعرب إعراب ما لا ينصرف فيشملها لا يقال: يراد بالإعراب الإعراب ولومحليا وهي معربة محلا لانا نقول: الإعراب المحلي لا يقال: إنه على الجزء الثاني. **(قوله:كقام زيد)** فلو جعل علما كشاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان مبنيا وحكي على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر:

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر تحلب

وإعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف إليه لا تنكحونها إن قرئ بضم التاء مضارع أنكح كان متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والهاء ضمير مفعول أول وبني مفعول ثان منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشاب قرناها مضاف إليه مبني على السكون في محل جر وإن قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو الهاء فبني منادى أي يا بني منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف إليه وقوله: تصر وتحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبني للمفعول وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فلوسمي به حكي على ما كان عليه وبني وما ذكرناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا، وهناك إعراب آخر وهو إعرابها إعراب المحكي[1] فنحو جاء زيد إذا سمي به يعرب بحركات مقدرة على آخره في الأحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تأبط شرا وشاب قرناها إلا أنك في شاب قرناها[2] تقول: منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية وذلك لأنه قبل جعله علما مرفوع[3] بالألف لأنه مثنى. **(قوله: ثم**

---

(١) (قوله: وهو إعرابها إعراب المحكي) ه ذا هو الحق وقال البن الصائغ إنه لا معرب ولا مبني بل هو محكي .

(٢) (قوله: إلا أنك في شاب قرناها إلخ) لك أن تعتبر آخر المركب بتمامه وآخره مبني على السكون بحسب الأصل فتبقيه الآن على سكونه حكاية لحاله الأصلي وتقدر الإعراب على الألف الأخيرة كما تقدره على الفتى .

(٣) (قوله: وذلك لأنه قبل جعله علما مرفوع إلخ) أي وليس الإعراب على المضاف إليه وهو لفظ ها لأنه بمنزلة النون التي في المثنى التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد والإعراب إنما هو على ما قبل التنوين فكذا ما قام مقامه ولوبالواسطة ويؤخذ من هذا أن الإعراب في برق نحره إنما على الراء لا على الضمير المشاف إليه لأنه بمنزلة التنوين فحرر.

الجر. (قوله: وفي السماء رزقكم) الجار والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدأ مؤخر والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على رزق وجملة توعدون من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة ما والعائد محذوف، تقديره توعدون وفي معناها الظرفية أي إن الرزق الذي هو بمعنى المطر هنا مظروف في السماء وأطلق عليه الرزق مجازا مرسلا من إطلاق المسبب الذي هو الرزق وإرادة سببه وهو المطر. (قوله: فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجزم والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافي أنه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين وسوف أويعمل العمل الغير الخاص كأَنْ؛ فإنها مختصة بالأفعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذي هو الجزم بل النصب. (قوله: لسموّه) أي علوّه وارتفاعه وعلل العلوّ بقوله: بالإخبار به وعنه أي بسبب إلخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائلين بأن الاسم مشتق من السموّ وهو العلوّ أما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من السمة[1] وهي العلامة فيعلل تسميته اسما بأنه علامة على مسماه، لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه[2] لكون الفعل والحرف أيضا علامة على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين. (قوله: وسمي الفعل) أي الاصطلاحي نحوضرب يضرب واضرب. (قوله:وهو المصدر) بناءً على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف في قوله باسم أصله أي باسم مدلول أصله؛ لأن الفعل الذي هو الحدث مدلول المصدر كما أنه لابد من تقدير مضاف في قوله لأن المصدر هو فعل الفاعل أي دال فعل الفاعل إذ المسمى مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث، ومحصله أن هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لأن مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لأن الفعل لغة ما حدث

---

(١) (قوله: من السمة) أي فعل السمة لأن الاشتقاق عندهم من الأفعال.

(٢) (قوله: لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه إلخ) أي وإن واجب عن هذا بأن علة التسمية لا تقتضي السمية وبأنهما لما كانا لا يدلأن وحدهما لعدم استقلال معناهما كأنهم ليسا علامة أما الحرف فظاهر وكذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه لأن فهم النسبة المعينة يتوقف على ذكر فاعل معين.

عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمي به جميع معناه. (قوله: ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه طرفا هو أنه ليس يقع في أول الكلام أوآخره كما يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر أي إنه لم يقع ركنا من الإسناد وإنما يؤتى به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد أنه كان يقول: أجيز أن أسميها أي الكلمات الثلاث كلها أسماء لأن كل واحد اسم لما دل عليه وأجيز أن اسميها كلها أفعالا لأنها صادرة عن المتكلم وأجيز أن أسميها كلها حروفا لأنها قطع من الكلام متفرقة. (قوله: والمركب إلخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسيميه وهو المركب فقسمه أيضا إلى ثلاثة أقسام والمنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعرف بما سبق وهو ما دل جزئه على جزء معناه لأنا لو أردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم إذ قد جعل من من جملة الأقسام هنا التركيب المزجي وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لأنه مفرد بمقتضى التعريف السابق ويدخل في القسم الأول هنا وهو المركب الإضافي الأعلام الإضافية كعبد الله مع أنها من قبيل المفرد بمقتضى التعريف السابق وحينئذ فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن أن ينطق به الإنسان دفعة واحدة[1] فهذا التقسيم جار على التفسير الثاني الذى نقلنا ذلك سابقا في تعريف المركب والمفرد ونبهناك على أن اصطلاحهم جار عليه وأن الأول اصطلاح المناطقة فظهر أن أل في المركب هنا ليست للعهد. (قوله: ثلاثة أقسام) يرد عليه المركب من حرفين كإنما أومن حرف واسم نحو يا زيد أومن حرف وفعل نحو ما قام ويرد عليه أيضا المركب التوصيفي نحوالحيوان الناطق والرجل العاقل والجواب أن المركب التوصيفي ملحق بالمفرد وما قبله من الأقسام إذا سمي به حكى كالمركب الإسنادي لأنه حينئذ يكون مزجيا والمزجي لا يكون غالبا إلا علما وأما المركب من فعلين فلا يصح أن يورد هنا لأنه غير واقع وكلامنا في أقسام المركب الواقعة فإن قلت: لا ورود لهذا السؤال أصلا لأنه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب في الأقسام الثلاثة فالجواب أن الاقتصار عليها في التقسيم مفيد للحصر لأن الاقتصار في معرض البيان مفيد له فلو كان ثم قسم رابع لذكره

(١) (قوله: فالمراد هنا ما لا يكمن أن ينطق به الإنسان دفعة واحدة) المناسب أن يقول كما سبق له ما يتلفظ به مرتين فأكثر بحسب العرف.

فالحصر هنا ليس مأخوذا من العبارة[1] بل من القرائن والسياق. (قوله: ملازم حالة واحدة) وهي الجر بالنسبة للمضاف إليه والسكون بالنسبة للتنوين. (قوله: على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف إليه والتنوين وقد يجعل المركب الإضافي علما وهو كثير[2] فيبقى على إعرابه الأصلي قبل العلمية. (**قوله: كبعلبك**) اسم لبلدة بالشام مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد[3] فبك بمنزلة تاء التأنيث مما قبله. (**قوله: وهي الفتح**) أي فيما هو مختوم بتاء التأنيث كعائشة والمركب المزجي ويرد عليه أن من المركب المزجي ما لا يفتح فيه آخر الجزء الأول نحومعدي كرب فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب أنه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم تقبل الياء الحركة مطلقا فسكنت للتخفيف وفي إعرابه أوجه ثلاثة الأول ما ذكره الشارح وهو إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح الثاني أن يعرب إعراب المتضايفين فيضاف الجزء الأول للثاني ويكون الإعراب مقدرا في الأحوال الثلاثة على آخر الجزء الأول وهو الياء والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور وأما ظهور الفتحة حالة لنصب على الياء نحو رأيت معديكرب فخلاف المشهور الثالث بناؤه[4] ولزومه حالة واحدة تشبيها له بخمسة عشر فيكون إعرابه في الأحوال الثلاثة محليا. (**قوله: والإعراب على الجزء الثاني**) لأنه آخر المعرب حقيقة انتقل إليه مما قبله لما صار كالجزء والمراد بالإعراب إعراب ما لا ينصرف فيرفع بالضمة وينصب وجر بالفتحة من غير تنوين العلمية والتركيب لأن هذا القسم غالبا لا يكون إلا علما وحينئذ فوصفه بالتركيب[5] إنما هو بإعتبار أصله المنقول عنه وإلا فهو الآن من قسم المفرد لأنه لا شيء من الأعلام يدل على جزء معناه ثم لم يشمل هذا الأعلام المختومة بويه نحو سيبويه وعمرويه وخالويه فإنها من المركب

(١) (قوله: فالحصر هنا ليس مأخوذا من العبارة إلخ) فيه نظر لأن أل في المركب للجنس فيستفاد الحصر من العبارة خصوصا والمرجح اعتبار مفهوم العدد.

(٢) (قوله: وهو كثير) أي لأن الأكثر في الأعلام الكنية وهي كل مركب إضافي صدر باب أوأم.

(٣) (قوله: وبك اسم صاحب البلد) كذا في الحلبي والطبلاوي وقش لكن في كلام غيرهم إن بك اسم شخص كان يبعد هذا الصنم.

(٤) (قوله: الثالث بناؤه) أي على فتح الجزء الأخير وأما سكون الجزء الأول معدي كرب وفتح الجزء الأول في نحوبعلبك فليسا سكون بناء وفتح بناء بل بنية.

(٥) (قوله: وحينئذ فوصفه بالتركيب إلخ) تقدم له أن المراد التركيب النحوي لا المنطقي فلا حاجة لهذا.

يجعل ما كان قسما من الشيء قسيما له. (قوله: تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد أثره الذي هو التغير وذلك لأن القائم بالكلمة إنما هو التغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلوأبقى التغيير على معناه الأصلي لم يصح تعريف الإعراب به لأنه يلزم عليه وصف الشيء بصفة غيره لأن الإعراب وصف للكلمة كالتغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير إما وصف آخر الاسم أو في ذاته كما تقدم قال: الرضي ولا يقال: إن التعريف غير جامع لأن التغيير في نحومسلمان ومسلمون ليس ليس في الآخر إذ الآخر هو النون وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونات. (قوله: المتمكن) أي المعرب فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذي شابه الحرف فإنه مبني نحو هذا والذي. (قوله: والفعل) بالجر عطفا على الاسم أي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من النونين وأما إذا باشرته إحدى النونين فإنه يكون مبنيا وعن أبي طلحة أنه مع نون الإناث معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم بإعرابه أيضا وإن باشرته نون التوكيد. (قوله: لفظا أوتقديرا) حال من تغيير أي حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به أومقدرا والمراد التلفظ بداله أوتقديره لأن التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله: بعامل الباء فيه للسببية متعلقة بتغيير وقد تقدم تفسير العامل. (قوله: وأنواع الإعراب أربعة) اعترض ذلك أبوحيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمي لأنه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك في النوعية مع الوجودي فإذا ليست أنواع الإعراب أربعة وقد ذهب إلى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني روي عنه أنه قال: الجزم ليس بإعراب إنما هو عدم الإعراب. (قوله: رفع) على القول بأن الإعراب لفظي هو الضمة وما ناب عنها أما على أنها معنوي فهو تغيير مخصوص وعلامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي. (قوله: على النفي) أي تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أي لم يوجد من زيد إحسان. (قوله: بنصبه على التعجب) فما تعجبية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه

غير تبدل ولا شك في ثبوت المغايرة بالاعتبار حينئذ. (قوله: وما تقدر للاستثقال) عطف على قوله: ما تقدر للتعذر أي وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والصلة أوالصفة في الموضعين أي في قوله: تقدر للتعذر وقوله: تقدر للاستثقال قد جرت على غير من هي له فكان الواجب إبراز الضمير بأن يقول: تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة والكسرة وأما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك: وتظهر فيه الفتحة. (قوله: كالقاضي) من كل اسم معرب آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفا كالقاضي أوغير منصرف كجوار إلا أنه في جوار تقدر الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها نائبة عن ثقيل فأعطيت حكمه وسمي هذا القسم منقوصا لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو الضمة والكسرة أولنقص لامه أي حذفها لأجل التقائها ساكنة مع التنوين في نحوجاء قاض إذ أصله قاضي بوزن فاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار قاض فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر وأما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول: رأيت قاضيا. (قوله: نحوجاء القاضي) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى: ﴿لا ينحكها إلا زان أومشرك﴾ فإن زان فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل إذ أصله زاني بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاض. (قوله: ومررت بالقاضي) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الأول على الياء الموجودة وفي الثاني على الياء المحذوفة ثم إعلم أن خلافَ ما قاله المصنف من ظهور الفتحة إما ضرورةٌ أوشاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم: في تقدير الفتحة أعط القوس باريها بسكون الياء وقوله:

ولوأن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وأجازه أبوحاتم السبحستاني في الاختيار وقال: إنه لغة فصيحة وخرج عليه قرائة من قرأ ﴿من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾ (١) بسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة

(١) (قوله: أهليكم) بسكون الياء أي مع ثبوت الألف جمع تكسير مفرده أهل وأما القرائة الأخرى وهي أهليكم بحذف الألف وسكون الياء فلا شاهد فيها لأنه جمع مذكر سالم منصوب بالياء وحذفت النون واللام للإضافة .

أوالكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب[1]. (قوله: والمبني قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف[2] نحو يا زيدان فإنه مبني على الألف ويا زيدون فإنه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لأن بنائه عارض بسبب النداء أو تركبه مع لا وكلامه في المبني أصالة[3] فلا يرد هذا القسم. (قوله: ما تظهر فيه حركة البناء) أي حركة للبناء بناء على أن البناء معنوي أوحركة هي البناء بناء على أنه لفظي. (قوله: فالذي تظهر فيه حركة البناء) أي من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة وترك التمثيل للمبني على السكون نحو كم الذي هو القسم الرابع من المبنيات لأن كلامه لم يشمله لكونه في خصوص المبني على حركة وإنما اقتصر على المبني على الحركة لأنه قسم المبني قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر في بناء الأسماء فترك التعرض للمبني على السكون لصحة تقسيمه ولوذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى. (قوله: بالبناء على الفتح) أي على علامته وهي الفتحة وكذا يقال في نظائره وإنما أولنا بما ذكر لأن أين ليست مبنية على نفس الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والأمر سهل وإنما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام إن كانت استفهامية أوحرف الشرط إن كانت شرطية وكان البناء على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخفتها لأنها أقرب إلى السكون. (قوله: وأمس) بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الأيام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو أنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وإنما كانت أصلا لأن الجر مختص بالأسماء والأصل أن يدل عليه بالكسرة

(١) (قوله: كما جاء قليلا في أشعار العرب) من ظهور الضمة قوله: لعمرك ما تدرى متى أنت جائي ولكن أقصى مدة العمر عاجل ومن ظهور الكسرة قوله: يوافين الهو ى غير ماضي ويوما تيى منهن غولا تغولا.

(٢) (قوله: وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف) أي وهو لا يكون إلا ظاهرا.

(٣) (قوله: وكلامه في المبني أصالة) فيه نظر ظاهر لأن بناء القسم الثاني في كلام المصنف عارض فإن ضم المنادى المقدر عارض بسبب النداء فكان على المصنف أن يذكر هذا القسم.

والكوفيين يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا. (قوله: ولثقلهما) أي الضم والكسر لم يدخلا فيه أي في الفعل ويؤخذ منه أن الضمة في ضربوا ليست ضمة بناء بل للمناسبة وأن الفعل مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه. (قوله: نحوكم وأين) كل منهما اسم استفهام. (قوله: نحوقم وبان) الأول فعل أمر مبني على السكون والثاني فعل ماض مبني على الفتح. (قوله: لم وإن) بشديد النون لأن الأول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح. (قوله: والإعراب على القول بأنه لفظي إلخ) في إعرابه ما سبق في قوله: والبناء إلخ ولفظي نسبة للفظ بالمعنى المصدري أي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الإعراب إلى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فإن أبقينا اللفظ على معناه الاسمي أعني الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الإعراب إلى العام وهو اللفظ مطلقا أعم من أن يكون تلك الحركات أوغيرها والقول بأنه الإعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لأن الإعراب إنما هو لتمييز المعاني والتمييز إنما يحصل بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أوقدمه لطول **الكلام** على تعريفه باعتبار أنه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاحي وأما معناه لغة فهو مصدر أعرب الشيء إذا غيره أوحسنه أو أبأنه إلى غير ذلك من المعاني. واعلم أن الإعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعريف المصنف لا يشمله وقد يقال: قوله: ولوتقديرا أراد به ما ليس لفظيا فيشمل الإعراب المحلي أيضا. (قوله: ما جيء به) أي أتي به المتكلم واللام في قوله: لبيان للتعليل متعلق بجيء وقوله: من حركة إلى آخره متعلق بجيء أيضا وهو بيان لما والمعنى أن الإعراب نفس الحركة وهي الضمة والفتحة والكسرة أوما ناب عنها من حركة أخرى أوحرف وهو الواو والألف والياء والنون التي أتى بها العامل أوالسكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبوحيان على قول أكثر النحاة أوحذف بأنه يكفي أن يقال: أوحذف لأن الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب إذا أدخلت الجازم قلت: لم يضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو لم يذهبا فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا

ضمير مستتر يعود على ما جيء به أي وليس الأثر الذي جيء حكاية ولا نقلا إلخ فإن هذه الحركات الأربعة لا تسمى إعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن لا تكون تلك الحركة للمناسبة أويكون السكون للوقف وللتخفيف فخرج الضمة في ضربوا فإنها للمناسبة والفعل مبني على فتح مقدر كما تقدم ونحو جاء زيد بالسكون فإنه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها العارض لأجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء للتخفيف فإن حركة البناء مقدرة فجميع ما ذكر لا يسمى إعرابا ولا بناء. (قوله: من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله من زيد بالجر جوابا لمن قال: مررت بزيد وبالرفع أيضا جوابا لمن قال: جاء زيد ووجهه في الأخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل الحكاية التي فيها جاء حينئذ فتقدر ضمة الرفع حالة جعله خبرا فثبت لك أن الحركات الثلاث تقدر في المحكي. (قوله: بكسر الدال) فالحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع فالكسرة التي على الدال ليست كسرة إعراب لكون العامل لا يقتضيها لأن العامل لا يقتضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لأن الاسم معرب وكذا يقال في البقية. (قوله: وأنواع البناء) المراد بالأنواع هنا الأقسام لا الأنواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطقة وهذه أنواع للبناء مطلقا سواء كان لفظيا أومعنويا فعلى أنه لفظي يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالألف في زيدان والواوفي زيدون وعلى أنه معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا القول في أنواع الإعراب. (قوله: ضم) أي نوع من اللزوم الذي وصفت الكلمة المبنية به يدل عليه بالضم فتكون هذه الأقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على أنه معنوي أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضي: وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية بنائية كانت كضمة حيث أولا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضا كقول المصنف: يعني ابن الحاجب بالضمة رفعا

والجزم مختص بالأفعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة ضدا للسكون والأصل أن يتخلص من الشيء بضده ومحل بناء أمس إذا اجتمع فيها شروط ستة الأول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذي قبل يومك الذي أنت فيه أوقبله على ما سبق لك الثاني أن لا يعرف بأل الثالث أن لا يضاف الرابع أن لا يكسر كأموس الخامس أن لا يصغر كأميس السادس أن لا يستعمل ظرفا نحو اعتكفت أمس فإن تخلف شرط من هذه ما عدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير فإنه يكون معه مبنيا.

(قوله: وحيث) بنيت لتضمنها حرف الشرط إن كانت شرطية أولا فتقارها إلى الجملة افتقارا لازما إن كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا من التقاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهي قبل وبعد وأسماء الجهات الست سميت غايات لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية وآخرا في النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول: جاء زيد بعد عمرو فتحذف عمرا وتقول: بعد بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث أيضا عليه تشبيها بها ووجه الشبه أن حيث قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقها أن تضاف إليه كسائر وأخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد والتزم إضافتها للجملة وعلة بناء الغايات على الضم الفرق بين حركة إعرابها وحركة بنائها لأن الضم ليس حركة لها حالة الإعراب فجعل حركة لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلالتقاء الساكنين وعلى الفتحة للتخفيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكي ابن الدهان أن بني أسد يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكى الكسائي أن بني فقعس يعربونها مطلقا فهذه إحدى عشرة لغة[1] وقرئ شاذا ﴿سنستدرجهم من حيث لا يعلمون﴾ إما على لغة من يكسرها أومن يعربها جرا أومن يعربها مطلقا. (قوله: نحوالمنادى) ومنه اسم لا المفرد المبني قبل دخول لا عليه نحو لا سيبويه في الدار بتنوين سيبويه قبل دخول لا وإنما اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لأنها لا تعمل إلا في نكرة أما إذا لم ينون فإنه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا. (قوله: المبني قبل النداء نحو يا سيبويه) فسيبويه مبني قبل دخول

(١) (قوله: فهذه إحدى عشرة لغة) أي حاصلة من ضم هاتين اللغتين للتسع التي في كلام الشارح وبقي لغتان سكون التاء مع إثبات الألف وحذفها.

حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكأنه ضمن الاسم معنى الواو وقيل: إن علة بناء سيبويه مشابهته لاسم الصوت فهو مبني لكونه أشبه المبني. (قوله: ويا حذام) أي ونحوه من كل علم لمؤنث جاء على فعال سواء كان آخره راء كوبار وحضار أم لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تاء التأنيث وكان على حركة للتخلص من السكونين وكانت خصوص الكسرة لأنها الأصل في التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في سيبويه. (قوله فإنك تقدر فيه) أي في هذا القسم المبني الضمة فسيبويه منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ومثله حذام والدليل على أن حركة البناء مقدرة في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التابع للمنادى ولذلك قال المصنف: يظهر أثر ذلك أي التقدير. (قوله: بالرفع) أي في العالم الذي هو نعت سيبويه. (قوله: إتباعا) حال من الرفع أي حالة كون الرفع تابعا أومفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير فتتبع ذلك إتباعا. (قوله: لمحله) أي محل الاسم المنادى لأن المنادى في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدر الذي نابت عنه يا والتقدير في نحو يا زيد أدعو زيدا وقضية تقديم الرفع على النصب أرجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح ابن الأنباري النصب قائلا إن الحمل على الموضع أي المحل هو الاختيار عندي لأن الأصل في وصف المبني هو الحمل على الموضع ويؤيده ما قاله النيلي في شرح الكافية أن النصب على الحمل هو القياس كما في سائر المبنيات. (قوله: لا يجوز اتباعها) لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها إياها. (قوله: بخلاف العارضة) أي الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء أي فإنه يجوز اتباعها وعلة الجواز أنها أشبهت حركة الإعراب من حيث إنها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما أن حركة الإعراب تدخل مع دخول العامل وتزول بزواله. والحاصل أن كلا من الكسرة والضمة المقدرة في نحو يا سيبويه حركة بناء لكنهم جوّزوا الإتباع[1]في الحركة المقدرة التي اجتلبها العامل وهي

(١) (قوله: لكنهم جوّزوا الإتباع إلخ) أي فالحركة في العالم في قولك: يا سيبويه العالم بالضم حركة إتباع لا حركة إعراب لأن عامل المتبوع لا يقتضي الرفع بل إنما يقتضي النصب فيكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة الإتباع

معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل نسبة الجزئي للكلي لأن المعنى أمر كلي يشملالبناء وغيره وإنما قدم البناء على الإعراب لقلة الكلام على أنواعه. (قوله: لزوم آخر الكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمل ما لم يختلف أصلا كلزوم كم للسكون وهؤلاء للكسر أويختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحواختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى فإن اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدر فهي متغير تقديرا وقوله: حالة واحدة مفعول للمصدر الذي هو لزوم المضاف لفاعله وهو آخر الكلمة وقوله: لغير عامل جار مجرور حال من اللزوم قيل: وكان الأولى حذفه لأن أثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجاب بأن هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الأصل في القيود. (قوله: ولزوم هؤلاء)إنما بنيت هؤلاء وبقية أسماء الإشارة لكونها أشبهت الحرف شبها تضمنيا لأن تضمنت معنى وهو الإشارة وحق ذلك المعنى أن يؤدى بالحرف لكنهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه. (قوله: وعلى القول بأنه لفظي)عطف على القول بأنه معنوي أي والبناء على القول بأنه لفظي ما جيء به إلخ فما جيء خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجيء فعل ماض مبني للمجهول وبه نائب الفاعل أي جاء به الواضع أو وجد في آخر الكلمة المبنية والأحسن من هذه العبارة أن يقال: ما لزمته الكلمة من شبه الإعراب لأن التعبير بما جيء به يوهم أن البناء أمر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما. (قوله: لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جيء به لبيان مقتضى العامل فإنه إعراب وقوله: من شبه الإعراب بيان لما جيء به وشبه بفتح الشين والباء أو بكسر فسكون بمعنى المشابهة وبيانه أن المشابهة وبيانه أن الحركة في أمس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في بزيد وإنما الفارق بينهما أن حركة بزيد جيء بها لمقتضى العامل فهي حركة إعراب وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة في الصورة فإن حركة البناء صورتها ولفظها كحركة الإعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أي أمر اقتضاه العامل وطلبه من رفع أونصب أوجر أو أوجزم وكأنه قال البناء ما يشبه الإعراب في كونه حركة أوحرفا أوسكونا أوحذفا وفي كونه في آخر الكلمة. (قوله: وليس حكاية) اسم ليس

عام في جميع حروف الجر فإنها كلها مفتقرة إلى المجرور والعامل فالأحسن أن يقال: إن حركة الذال حركة إتباع للميم والساكن حاجز غير حصين لا يمنع من الإتباع قال الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ. (قوله: من الحروف الجارة) يجر بها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحوما رأيته منذ يوم الجمعة فتكون منذ حينئذ بمعنى من وتارة يكون حاضرا نحوما رأيته منذ يومنا فتكون بمعنى في ومذهب الجمهور أن مذ محذوفة النون وأصلها منذ وليستا كلمتين أصليتين مستقلتين فإن كان اسما ورفع بعدها اسم زمان فإن كان ماضيا نحوما رأيته منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وإن كان الزمان حاضرا نحوما رأيته منذ شهرنا فهي بمعنى جميع المدة. (قوله: فإنها اسم) أي مبتدأ أوخبر تقول: ما لقيته منذ يومان فإن جعلتها مبتدأ فالتقدير أن مدة عدم اللقاء يومان وإن جعلتها خبرا فالتقدير بيني وبين لقائه يومان وإسناد الرفع إليها في قول المصنف: الرافعة ينبغي أن يراد بها الواقعة مبتدأ لأنها تكون رافعة للخبر حينئذ أما منذ الواقعة خبرا فليست رافعة وإن كانت اسما لأن الخبر مرفوع بالمبتدأ لا رافع له اللهم إلا على القول بأن كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف عليه بل يخرج على الراجح من أن المبتدأ رافع للخبر[1] وحينئذ يراد بمنذ في كلامه منذ الواقعة مبتدأ لأنه قد قيدها بكونها رافعة وقيل: إن منذ ليست رافعة لشيء فليست مبتدأ ولا خبرا بل هي ظرف[2] مضاف للجملة بعدها ويومان فاعل بفعل محذوف أي انتهى اللقي[3] منذ مضى يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج إليه وبقي فيها من الأوجه غير ما ذكر[4]. (قوله: والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ وقوله: لزوم خبر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ومجيء الحال من المبتدأ لأنه في الأصل مضاف إليه أي وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه

(١) (قوله: على الراجح مأن المبتدأ رافع للخبر) أي وليس الخبر رافعا للمبتدإ فلعل الكلام على حذف لفظ فقط وكان الأولى أن يقول على الراجح من أن الخبر ليس رافعا للمبتدإ لأن ما ذكره متفق عليه.

(٢) (قوله: بل هي ظرف) أي للنفي المأخوذ من ما فما عي العاملة في منذ لما فيها من معنى النفي.

(٣) (قوله: أي انتهى اللقي) عبارة الحلبي أي انتفى اللقي وهي أولى وبعد ذلك ظهور المعنى يحتاج لتأويل.

(٤) (قوله: وبقي فيها من الأوجه غير ما ذكر) من الأوجه أن يومان خبر لمبتدإ محذوف وتلك الجملة صلة للذال من منذ لأنها ذوالطائية تركبت مع الابتدائية وصمنت الميم إتباعا وحذفت الواووالتقدير من الزمان الذي هو يومان.

الضمة دون حركة البناء الأصلية وهي الكسرة لما أن الأولى وإن كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها أشبهت حركة الإعراب من جهة أنها تطرأ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الإعراب نون المنادى المفرد معها كقوله:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

وقوله: أمحمد ولأنت خير نجيبة في قومها والفحل فحل معرق
ما كان ضرك لومننت وربما مَنَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقد ألغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله:

يا هؤلاء اخبروا سائلكم ما اسم له لفظ وموضعان
ولا يراعي لفظه في تابع والموضعان قدير أعيان

وقد لمح للجواب في اللغز بقوله: يا هؤلاء فإنه من أفراد المسئلة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة[1] والنصب الذي هو محل المنادى. (قوله: ونحوه) وذلك كدخول لا فتقول في تابع اسم لا: لا سيبويه ظريف بالفتح إتباعا للفتح المقدر وظريفا بالنصب إتباعا للمحل فإن اسم لا في محل نصب وظريف بالرفع نظرا لمحل لا مع اسمها لأن محلهما معا رفع بالابتداء عند سيبويه ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ به. (قوله: معرب) قدمه لشرفه والإعراب في الفعل على خلاف الأصل لأن الأصل فيه البناء والاسم بالعكس. (قوله: ولا ثالث لهما) أي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرةً أوغير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء المتكلم والصحيح أنه مبني إذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب إذا لم تكن مباشرة وسيأتي ذلك. (قوله: اتفاقا) منصوب على نزع الخافض أي بالاتفاق أوعلى الحال من المبني الذي هو المبتدأ على رأي سيبويه أي حالة كون بنائه متفقا عليه. (قوله: لأنه الأصل في البناء) الجار والمجرور متعلق بالأصل

فكان المناسب للشارح أن يعبر بالضم بدل الرفع وقوله: دور حركة البناء الأصلية أي فلم يجوزوا الإتباع فيها أي إتباعا نحويا بنعت ونحوه فهذا غير الإتباع السابق في نحوالحمد لله بكسر الدال .

(١) (قوله: ومراده بالموضعين الضمة المقدرة) تسميته موضعا تسامح إذ هذا تقديري لا محلي وموضعي ولوكان الجواب عن اللغز باسم لا المبني قبل النداء من جهة أنه له موضع نصب موضع رفع على رأي سيبويه لكان ظاهرا.

وهو في اللغة ما بني عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان أحسن ما يراد منها هنا الراجح والمعنى لأن البناء على السكون هو الراجح في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد الإعراب والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الأصل فيه السكون تحقيقا للتضاد وأيضا البناء ثقيل للزومه حالة واحدة والسكون خفيف فناسب أن يكون الأصل فيه ذلك ليحصل التعادل. (قوله: في وقوعه) متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر وإلا ففي الحقيقة أن الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لأن الصلة لا تكون إلا جملة فما ذكره من المواضع الأربعة مسلم فيما عدا الموصول فإن الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة فتدبر. (قوله: والأمر مبني) أي على السكون إن كان صحيح الآخر أونائبه وهو الحذف إن كان معتل الآخر كما سيأتي. (قوله:وذهب الكوفيون) مقابل للقول الأصح الذي هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وما ذكروه خلاف الأصل الذي هو بناء الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه سيما مع مزيد التكلف. (قوله: مقدرة) حال من لام الأمر وفي نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة أنها غير ملفوظ بها. (قوله:وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أي في حالة الوقف وهو جواب عما يقال: إن الالتباس مرفوع لأن المرفوع محرك الآخر بالضمة والمجزوم ساكن الآخر فلا التباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولوفي صورة[1]. (قوله: ثم أتي بهمزة الوصل) فإن قلت: هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغنى بذلك عن همزة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لأجل المحافظة على صيغة المضارع إذ لوحركت لرجع للماضي[2]. (قوله: توصلا) مفعول لأجله من قوله: أتي أي لأجل

(١) (قوله: ولوفي صورة) وهي حالة الوقف.
(٢) (قوله: إذ لوحركت لرجع للماضي) أي لوحرك بالفتحلالتباس بالماضي المبني للفاعل في نحوأجمل من جمل ولوحرك بالضم لالتباس الماضي المبني للمفعول في اضرب ولا يناسب التحريك بالكسر لأنه ليس من أوزان الفعل ما هو مكسور الأول وأيضا يلزم عليه توالي كسرتين في نحواضرب وهو مستثقل كما تقدم.

للإعراب فلو أعربت الحروف لكان إعرابها ضائعا والحاصل أن الحرف غني عن الإعراب لأنه له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يحتاج لأن يميز بالإعراب بخلاف الاسم فإن المعاني الواردة عليه إنما تتميز عن بعضها بالإعراب لكونها تستفاد من التركيب. (قوله: بالنسبة إلى البناء) وأما بالنسبة إلى غير ذلك فلها تقسيمات أخر كتقسيمها إلى مختص ومشترك وإلى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجر وما يعمل النصب إلى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصنا هنا. (قوله: وهو الأصل) أي في كل لا أنه الأصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم. (قوله: ليت) بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت نفس الفتحة للخفة. (قوله: من الحروف الناسخة) حال من ليت لأنه قد أريد بها لفظها فتكون اسما معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة[1] ومعنى كونها ناسخة أنها مزيلة رفع المبتدإ[2] من النسخ وهو الإزالة لأن الحروف الناسخة وهي إن وأخواتها التي منها ليت تنصب المبتدأ وترفع الخبر نحوليت الحبيب حاضر. (قوله: جير) بنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف. (قوله: من الحروف الجوابية) يقال فيه: ما قيل في قوله: من الحروف الناسخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت إليه لأنه يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فإذا قال القائل: هل زيد عندك فالجواب بنعم أوجير وقد تفتح الراء قال في المغني جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا وفي الجني الداني جير بكسر الراء وفتحها والكسر أشهر. (قوله: لشبهها بالغايات) علة لكون البناء على خصوص الضمة وأما علة كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات أن كلا من منذ والغايات مفتقر في أداء معناه إلى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف إليه ومنذ مفتقرة للمجرور والعامل لكن هذا التعليل وإن صح ليس خاصا بمنذ بل هو

(١) (قوله: كما هو القاعدة) فيه نظر بل هذه القاعدة مسلمة في الجمل فيقال: هي بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات وأما في الظروف أوالجار والمجرور فبعد النكرة صفة وبعد المعرفة يصح جعله حالا إن قدر المتعلق نكرة وصفة إن قدر المتعلق معرفة.
(٢) (قوله: أنها مزية رفع المبتدإ) ورفع الخبر أيضا على كلام البصريين لأنها تحدث فيه.

واسم التاء نفسها حرف لأنها تاء التأنيث فبسبب تحركها جازت أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله: به استتر الضمير صفة لفعل فإن فعل الأمر ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا. (قوله: والحروف كلها مبنية) إن جعلت أل في الحروف للاستغراق فكل تأكيد وإن جعلت للجنس[١] فهي تأسيس أي إن كل حرف من الحروف مبني لأن الأصل فيها البناء فلا يسأل عن علة بنائها[٢] نعم ما بني منها على خلاف السكون يعلل كما سيذكره المصنف فإن قلت: قد أعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر:

ألام على لوّ ولوكنت عالما بأذناب لوّ لم تفتني أوائله

فقد جرت لو بعلى وهي حرف فالجواب أن لو هنا أريد لفظها وقد تقرر أن الكلمة متى أريد لفظها صارت اسما سواء كانت حرفا أوفعلا فالكلمات كلها متساوية في إرادة لفظها وإنما يفترق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وأمثال هذا كثيرة كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحوذلك. (قوله: لأنها لا يتوارد عليها إلخ) الضمير في إنها يعود للحروف ويتوارد أي يتداول وما في قوله: ما تفتقر إلخ واقعة على معان وقوله: في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة وأكثر النسخ لأنها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالته فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه العبارة بأن يجعل الضمير في دلالته راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والإيصال أي دلالتها عليه فحذف الضمير الأول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار والمعنى أن علة إعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض إلى الإعراب فالفاعلية مثلا إنما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية بالرفع امتازت عنها بالنصب ونحو ذلك ومعلوم أن هذه معان تركيبية يدل عليها بمجموع المركب وأما الحروف فهي وإن دلت على معان متعددة كمن فإنها تكون للابتداءوللتبعيض وغيرذلك لكن هذه المعاني المدلولة للحرف للحروف تسمى معاني الأفرادية لا تفتقر

---

(١) (قوله: وإن جعلت للجنس) أي قي ضمن الأفراد كلا أوبعضا.

(٢) (قوله: فلا يسأل عن علة بنائها) أي كل فرد منها وما ذكره الشارح بقوله: لأنها لا يتوارد عليها إلخ فهو تعليل لبناء نوع الحروف وتوجيه له.

التوصل للنطق بالساكن الذي هو الضاد. (قوله: ثم المعرب) أل فيه للعهد الذكري لتقدم مدخولها صريحا في قوله: والفعل قسمان معرب ومبني وقوله: فالمعرب الفعل المضارع وهو المراد هنا. (قوله ما يظهر إعرابه) أي علامة إعرابه بناء على أن الإعراب معنوي أويبقى الكلام على ظاهره بناء على أن الإعراب لفظي الذي هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور. (قوله:وما يقدر) ما اسم موصول أونكرة واقعة على قسم ويقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الإعراب فقد جرت الصفة أوالصلة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتعذر أوللثقل وتعرضه بعد لما يقدر للثقل وللتعذر في الحركة يقتضي عدم إتصاف هذا التقدير بشيء من التعذر أوالثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للثقل إذ النون قد حذفت لتوالي الأمثال وتوالي الأمثال ثقيل لا متعذر. (قوله: الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واوجماعة أوياء مخاطبة فإن اتصل به واحد مما ذكر كان إعرابه بالحروف وإنما زدنا هذا الشرط أخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التمثيل قاصرا إذ يكون القسم شاملا للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب بالحركات. (قوله: والذي يقدر إعرابه قسمان) بقي قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحولم يكن الذين كفروا وإنما لم يذكره لأن التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتي. (قوله فالذي يقدر فيه حرف) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا ما حذف منه النون تخفيفا نحوقول الشاعر:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

(قوله: إذا أكد بالنون) أي الثقيلة فإنه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ والفعل المضارع إنما يبنى إذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة له فإن لم تباشره كالأمثلة التي سيذكرها أعرب. (قوله: نحو لتبلون) فعل مضارع مبني للمجهول والواو ضمير نائب فاعل وهذا مثال للمتصل به واو الجماعة ولتبلوان مثال للمتصل به ألف الاثنين

ولتبلين مثال للمتصل به ياء المخاطبة. (قوله: أصله) أي بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة وأما قبل التوكيد فأصله تبلوون بوزن تنصرون بواوين الأولى لام الفعل لأنه مضارع بلا يبلو من الابتلاء وهو الاختبار والتجربة والواو الثانية واوالجماعة. (قوله: ثلاث نونات) النون الأولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لأن نون التوكيد الثقيلة مشددة والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد. (قوله: تحركة الواو الأولى) وهي لام الفعل وقوله: وانفتح ما اقبلها أي استمر على فتحه وما ذكره المصنف غير متعين إذ لك أن تقول أيضا: استثقلت الضمة على الواوالأولى فحذفت فالتقى ساكنان الواو الأولى والواوالثانية فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين. (قوله: فاجتمع ساكنان) وهما الألف المنقلبة عن الواو وواوالجماعة. (قوله: لالتقاء الساكنين) أي للتخلص منه[1]. (قوله: ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال) وهي النونات الثلاث واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات في نحو النساء جنن في الماضي ويجنن في المضارع وأجيب بأن في كل من المثالين نونين من نفس الكلمة ونونا زائدة وهي نون ضمير جمع النسوة وذلك لأن جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجنن فعل مضارع مسند له أيضا فأصله قبل دخول نون الضمير جنن وأما تبلونن فإن النونات الثلاث فيه زوائد كما علمت والثقل إنما يحصل بالزائد دون الأصلي فقد ظهر الفرق بين المثالين. (قوله: واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من ساكنان الذي هو فاعل اجتمع. (قوله: فحركت الواو بالضمة) دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وإنما لم تحرك نون التوكيد الأولى لأنها مدغمة في الثانية والمدغم لا يكون إلا ساكنا فلم يمكن تحريكها إذ لوتحركت انفك الإدغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين. (قوله: تحذف) أي الواو (قوله لعدم ما يدل عليها) أي لعدم وجود ما يدل على الواو وهو خصوص الضمة فإن قلت: هلا حذفت النون المشددة فالجواب أنه جيء بها لغرض وهو التوكيد فلوحذفت فات ذلك الغرض. (قوله: يجب قلبها ألفا) أي عملا بمقتضى القاعدة السابقة. (قوله: لا اعتداد بها) أي في إعلال الكلمة وتغييرها. (قوله: أصله) أي بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلوان. (قوله: لتبلوانّ) بثلاث نونات زوائد الأولى نون الرفع والثانيتان

[1] (قوله: أي للتخلص منه) هذا التقدير لا يحتاج إليه إلا إذا اعتبر أن العلة غائية متأخرة في الوجود فلا تأمل.

فإن ظاهره أن إن حرف توكيد ونصب فيقال: حينئذ كيف رفعت إن الاسم وهو هند وأي موجب لحذف التنوين فيها[1] وجوابه أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد والأصل إوإين حذفت النون لأن الأمر من الأفعال الخمسة يبنى على حذف النون فصار وأى ثم حذفت الواومن فعل الأمر حملا على المضارع فصار إئي فحذفت الهمزة الأولى استغناء عنها فصار إي ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار إن وهند منادى مبني على الضم في محل نصب أي يا هند فحرف النداء محذوف والمليحة نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لأن المنادى في محل نصب أومفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أوصفة لموصوف محذوف أي عدي يا هند الخلة أوالحالة الحسناء و وأي مفعول مطلق لقوله: إن أي عدي وعد ومن اسم موصول مضاف لوأى وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله: أضمرت ووفاء مفعول أضمرت ثم إذا وقع قبل هذا الفعل وهو إه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد أي عد بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتحريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من فعل الأمر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت وألغز بعضهم بقوله :

في أي لفظ يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة

وقد ألغزت فيما إذا نقلت حركة الهمزة للتاء في نحوقالت زيد[2] بقولي:

نحاة العصر ما حرف إذا ما تحرك جاز أجزاء الكلام

به التحريك قام مقام فعل به استتر الضمير على الدوام

وحل اللغز أن الحركة التي تحت التاء قائمة مقام فعل الأمر وفاعله المستتر فيه فهي فعل

[1] (قوله: وأي موجب لحذف التنوين فيها) إن كان استفهاما إنكاريا أي لا موجب لحذف التنوين فلا يصح ذلك إذ منع هند من الصرف هو الأحق عند الجمهور وأن قال أبوعلى الأفصح الصرف وإن كان استفهاما حقيقيا عن الموجب هل هو بناؤه أوالعلتان الفرعيتان صح لكنه خلاف الظاهر وبقي أيضا من الأمور التي تشكل على جعلها للتوكيد عدم ذكر الخبر وعدم وجود ناصب لوأي ولعل المحشي ترك ذلك لإمكان تقدير الخبر أي واعدتني بالوصل وتقدير.

[2] (قوله: في نحوقالت زيد) أي يا زيد أي لا في نحوقل بالخير يا زيد لأن اللام من قل ليست حرفا من حروف المعاني التي هي من أجزاء الكلام بل حرف من حروف المباني.

نحو أكرمت واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض وإنما ضم مع الواو في نحوضربوا طلبا للمشاكلة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم إلى أنه إن اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني على السكون وإن اتصل به واوالجماعة بني على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فإن أردت تخريج كلامه على الطريقة الأولى الراجحة قيدت الفتح في قوله: مبني على الفتح بالظاهر أي إن الماضي يبنى على الفتح الظاهر إذا لم يتصل به إلخ أي مدة عدم اتصال ما ذكر به وإلا بأن اتصل به بني على فتح مقدر. (قوله: فإنه مبني على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب أوتقديريا كاضرب الرجل فإنه مبني على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الأمر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد فإن باشرته بني على الفتح نحواضربن واضربن. (قوله: والثاني كاغز واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف إذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فإن اتصلت به نون النسوة بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين وإن باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحواغزون واخشين وارمين وبقي ههنا مسئلة دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض الأفعال من فعل الأمر الإعلال حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الأمر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى وأى كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعه يئي وأصله يوئي كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوّتيها الفتح والكسرة وحذفت الضمة التي على الياء للثقل فصار يئي وفعل الأمر منه إه بهاء السكت وأصله أوئي كارمي فحذفت الياء لأن الأمر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو حملا لحذفها هنا على حذفها في المضارع فصار إإ حذفت همزة الوصل استغناء عنها فصار إه وألحقت به هاء السكت لأجل الوقف وأما في الوصل فتحذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو :

إن هند المليحة الحسناء وأي من أضمرت لخل وفاء

نون التوكيد. (قوله: لتوالي النونات) أي الزوائد الثلاث ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان ألف الاثنين ونوالتوكيد الأولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وإن كانت هنا ضميرا فهي اسم وفي المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لأجل التخلص من التقاء السكونين بل اغتفر التقاء السكونين هنا لأنه يجوز في مواضع منها إذا كان الأول حرف علة قبله حركة من جنسه والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الألف لأنها لوحذفت التبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الأولى من نوني التوكيد لأنها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لأنه جيء بها لغرض وهو التوكيد فحذفها ينافي ذلك الغرض ولم تقلب الواو ألفا مع أنها تحركت وانفتح ما قبلها لأنها لوقلبت ألفا لزم التقاء الساكنين الألف المنقلبة عن الواو وألف الاثنين. (قوله: أصله لتبلوينن) أي بعد التوكيد وأما قبله فأصله لتبلوين بوزن تنصرين. (قوله: وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) أي عملا بمقتضى القاعدة. (قوله: فحذفت الألف) وإنما خصت بالحذف دون الياء مع أن التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لأن الألف جزء من الكلمة بخلاف الياء . (قوله: فحركت الياء) أي ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وإنما خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحركات قبلها وهي الكسرة وإنما لم تحذف النون المشددة لأنه جيء بها لغرض وحذفها ينافي ذلك الغرض ويأتي في الياء هنا ما تقدم في الواومن السؤال والجواب المذكورين في كلام المص. (قوله: لتوالي النونات) وأما إذا حذفت لا لتوالي الأمثال بل للجازم فإنها لا تقدر ﴿ولا يصدنك﴾ ﴿ولا تتبعان﴾ ﴿فإما ترين﴾ أصل الأول قبل التوكيد ودخول الجازم يصدونك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واوالجماعة والنون الأولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لدلالة[1] الضمة قبلها عليها فصار يصدنك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم

(١) (قوله: ثم حذفت الواولدلالة إلخ) قد يقال: التقاء الساكنين في نحوهذا مغتفر كما سبق إلا أن يقال: معنى اغتفاره أنه لا يجب التخلص منه بل يجوز ويجوز اهـ أمير.

أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما الألف والنون المدغمة لا جائز أن تحذف الألف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض الذي جيء بها لأجله ولا يمكن تحريك النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة لأنها واجبة الإدغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى واغتفر هنا التقاء السكونين كما في لتبلوان، وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأيين بهمزة مفتوحة بعد الراء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فياء ساكنة بوزن تمنعين فالراء فاء الكلمة والهمزة عينها والياء الأولى لامها نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء الأولى وسكون الثانية، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لأنها جزء كلمة فصار ترين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو إن الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون فصار إما ترى بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما ياء المخاطبة والنون المدغمة وحذف أحدهما متعذر فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة، وفيه ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والإعراب في هذه الأمثلة الثلاثة لفظي لأنه يحذف النون للجازم لا تقديري وإن النون حذفت لتوالي الأمثال كالأمثلة الثلاثة التي ذكرها المص. (قوله: ما تقدر) ما موصولة أونكرة موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعذرا منصوب على التمييز أومفعول لأجله وجملة تقدر الفعل وضميره صفة أوصلة جرت على من هي له ومثله يقال في قوله وما تقدر استثقالا ومما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كما في قول القائل:

ونهنهت[1] نفسي بعدما كدت أفعله

بفتح اللام والأصل أفعلها[2] فحذفت الألف اعطباطا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة

(١) (قوله: ونهنهت إلخ) صدره فلم أرمثلها خباسة واجد أولم أرمثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرهما التي كان أراد نهبها وقوله: خباسة بضم الخاء المعجمة أومغنم ونهنهت أي زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها.

(٢) (قوله: والأصل أفعلها إلخ) وقيل: إراد بعد ما كدت أن أفعله فحذف أن وأبقى عملها.

إلى اللام بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهي مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل أوسكن آخره للإدغام نحويضرب بكر فإن يضرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الإدغام ولم يعترض المصنف لهذا لأن التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضي وكلامه في التعذر الذاتي والفرق بينهما أن الأول التعذر فيه لمانع بحيث لو أزيل ذلك المانع ظهرت الحركة وأما الثاني فإن التعذر فيه غير منفك إذ الألف في يخشى مثلا دائما ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات لا يزول. (قوله: وهو ما في آخره ألف) لوحذف في لكان أخصر وأوضح لأن الألف نفس الآخر لا أنها في الآخر فزيادة لفظة في تحوج للتكلف. (قوله: فإنه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لأن كلا من الواو والياء حرف ثقيل وتحريكه بالضمة يزيده ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل. (قوله: وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضي الله عنه :

أرجووآمل إن تدنومودتها وما أخال لدينا منك تنويل

وقول الشاعر:

ما أقدر الله[1] أن يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول

فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم ﴿أويعفو الذي بيده عقدة النكاح﴾ بسكون الواو. (قوله: إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله: مبني على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه وبالتحرك الساكن نحو ضربا فإنه في هذه الأمثلة يبنى على الفتح الظاهر وما ذكرناه من أن الفتحة في ضربا فتحة بناء هو الصحيح لأنه حيث حصلت بها المناسبة فتكون حركة البناء مقدرة وإنما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة في نحوضربت وحمل عليه

(١) (قوله: ما أقدر الله إلخ) تمامه من داره الحزن ممن داره صول ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحطبشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين العبد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد الغرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شواهد العيني.

باعتبار المعنى كما أجيب به عن التأنيث المعنوي يقال: حينئذ يصح أيضا أن يكتسب لفظ حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزينب فالفرق بينهما تحكم، والجواب أننا في حائض في حائض راعينا الأصالة ولم نلتفت لاكتساب اللفظ التأنيث وفي زينب لا حظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب بأن هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست عللا باعثة فلا يحتاج فيها لطلب المرجح إذ ليست أحكاما عقلية وإنما هي علل تلتمس لأحكام لفظية ونحن في ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع إليه آخرا فإن العرب صرفت حائضا ومنعت صرف زينب فنتبع ذلك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الإمكان. (قوله: كما مثلنا) أي كتمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف أي متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فإنه زائد على الثلاث فالحرف الزائد قائم مقام التلفظ بتاء التأنيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث منع من الصرف ولوسمي به رجل كما إذا سميت رجلا بزينب، ومعنى كون التأنيث معنويا حال تسمية المذكر به أنه باعتبار الأصل أي قبل جعله علما للمذكر مستعمل في المؤنث. (قوله: أوتحرك الوسط) أي يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر علما لجهنم. (قوله: أوالعجمة) أي مع كونه غير محرك الوسط. (قوله: كحمص) علم أعجمي على بلد والعجمة هنا مقوية للتأنيث المعنوي فيصير بها بمنزلة التأنيث اللفظي فإن قلت: في حمص أيضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة فالجواب أن شرط منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم تعتبر بل اعتبر التأنيث، وبقي أنهم يجعلون العلمية علة معنوية مع أن الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى وأجيب بأنه لما كان لا معنى لعلمية اللفظ إلا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية. (قوله: أوالنقل) أي مع كونه غير أعجمي فهذا النقل يلحق التأنيث المعنوي باللفظي. (قوله: فإن تخلف شرط من هذه الشروط) أي لم يوجد واحد منها وقد كان الأوضح أن يقول: كما قلنا. (قوله: وجمل) بضم الجيم وسكون الميم. (قوله: قاومت) وخرج عن أمثاله باعتبار أنه يقل وجوده في العادة. (قوله: على الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف إليه والمعنى أيّ شيء في زيد حسن. (قوله: برفع تشرب على الاستئناف) أي تجعل الواوللاستئناف وتشرب مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي متوجها على أكل السمك. (قوله: وبنصبه على المصاحبة) فالواو واو المعية وتشرب منصوب بأن مضمرة بعد واوالمعية وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبا لشرب اللبن فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما. (قوله على النهي) فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حرك لا تأكل أيضا لذلك. (قوله: فزيدا اسم منصوب) الفاء للحكاية وزيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه. (قوله: اختصاص الاسم بالخفض) الباء داخلة على المقصور يعني أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه إلى الضم والفتح. (قوله: من الحدث والزمان) أورد عليه أن بعض الأسماء أيضا أيضا مدلوله مركب كاسم الفاعل فإنه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على أنه موضوع للزمن بل معناه أنه لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث إنما يكون في الزمان الحال وبقي أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لأن الواضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالحدث فمعنى ضارب ذات اتصفت بالضرب ولا مخلص عن هذا السؤال على كلام الشارح نعم يتخلص عنه بما قاله المحققون أن مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت أجزائه أكثر فهو أثقل وبعضهم علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسأل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال: من ضرب ولمن ضرب ومتى ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه **الأسئلة** إذ المراد منه الدلالة على المسمى فقط. (قوله:

ولهذه الأنواع الأربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والأنواع بدل من هذه والأربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله: أعني أي أقصد وإنما عبر بالهمزة لأنه يحكي عن نفسه لأن المتن له فلذلك لم يقل: يعني والعلامات جمع علامة وهي لغة الأمارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من الحروف والحذف. (قوله: تعرف بها الأنواع الأربع وتتميز بها عن أنواع البناء) أي تعرف أنواع الأربعة المتقدمة بهذه العلامات الأصول والعلامات الفروع وتتميز هذه الأنواع بهذه العلامات عن أنواع البناء والتميز ليس إلا باختلاف التعبير فيقال في الإعراب: رفع ونصب وجر وجزم وفي البناء ضم وفتح وكسر وسكون فالأربعةالأول علامات الإعراب والأربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع شيأ واحدا وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة وحركة الإعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فإن قلت: حيث كانت ألقاب الإعراب هي الرفع والنصب إلخ كان القياس أن يقال: عند الكلام على الإعراب على مذهب البصريين المفرقين بينها وبين ألقاب البناء بدل ضمة رفعة وبدل فتحة نصبة إلخ والجواب أن هذا الإطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما أن الحركة المسماة بذلك شيء واحد كما علمت أما الكوفيين فلا يفرقون بين حركات البناء والإعراب وعليه فلا تسمح في الاستعمال. (قوله: وعلامة رفعه الضمة) هذا جري على القول بأن الإعراب معنوي أما على أنه لفظي فيقال: ورفعه الضمة فإن الضمة نفس الإعراب ولما كانت العبارة الأولى مولوفة تداولتها الألسن على كلا القولين. (قوله: ولها مواضع) أي لتلك العلامات الأربع الأصول مواضع أي كلمات تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع في تفصيلها بقوله فأما الضمة إلخ. (قوله: الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الستة فإن هذه المذكورات إعرابها بالحروف كما سيأتي. (قوله: جا زيد والفتى) أي والقاضي وهذا فالقاضي مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبني على السكون في محل رفع. (قوله: مقدرة في الفتى) وأما نحو جاء فتى فإنه مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثل جاء

بمعنى احترق منع من الصرف وعفان إن أخذ من العفة منع أو من العفونة صرف وحيان إن أخذ من الحياة منع أومن الحين بفتح الحاء سكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلوأبدلت من النون الزائدة لاما كأصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصلان[1] منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه. (قوله: كعمران) وغطفان اسم لقبيلة وأصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم. (قوله: فإن فيه العلمية) أي الشخصية ومثلها العلمية الجنسية في نحو رقبان[2] فإنه علم جنس لدابة أصغر من الحنفساء على قدر الدينار مرتفعة الظهر ولها ستة أرجل تتولد في الأماكن الندية. (قوله: فإن فيه العلمية) فإنه علم لبلد بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة. (قوله: والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة المعنوية فهي العلمية. (قوله: والتأنيث لفظا ومعنى) أي من جهة اللفظ بأن تلحقه علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم تقلب في الوقف هاء كالتاء في فاطمة ومن جهة المعنى بأن يكون علما لمؤنث. (قوله: أومعنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوي. (قوله: لرجل) أما لوكان علما لامرأة فإنه يكون من القسم الأول. (قوله: وهو تأنيث معنوي) أي يرجع للمعنى والعلمية أيضا علة معنوية فلم يتحقق حينئذ في هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما للمعنى كما تقدم في حائض فأي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع كما صرف حائض مع كونه مثله، وأحسن ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث بوصف تبعا لمعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الأصل للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة هذا التحمل، ولما كان ذلك التأنيث المعنوي ضعيفا عن التأنيث اللفظي احتيج إلى تقويته فشرط أن ينضم إليه واحد من الأمور الأربعة التي ذكرها الشارح ليتقوى به ويلتحق بالتأنيث اللفظي في تأثيره منع الصرف فإن هذه الأمور التي شرط مصاحبة واحد منها له تزيده ثقلا فإن الحركة أثقل من السكون والعجمة أثقل من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمؤنث يحصل فيه ثقل باعتبار أن الشيء في غير محله يستثقل، وبقي بحث آخر وهو أنه إذا صح اكتساب اللفظ التأنيث

(١) (قوله: تصغير أصلان) نقل المحقق في التصريح أنه تصغير أصيل والأصيل كما في القاموس العشي.
(٢) (قوله: في نحورقبان) بضم الراء كما هو مضبوط بالقلم في خط المؤلف.

الإسناد للسبب وقيل: الدال على التأنيث هو الألف الأولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤمث أفعل ومؤنث فعلان فإن الأول مؤنثة مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف ألف التأنيث بالمد حقيقي لا تجوّز فيه وقيل: هما معا للتأنيث. (قوله: كصحراء) هي الفلاة أي الأرض الواسعة والجمع الصحارى بفتح الراء وكسرها والصحراوات. (قوله: لأنه تأنيث لازم وإنما كان لازم) وإنما كان لازما لأن ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال فهي كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فإنها مقدرة الانفصال فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حَمْرٌ بل الألف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا فإنه قد تحذف التاء ويقال: ضارب. (قوله: تأنيث آخر)أي فكأنه أنث مرتين وفي كلامه هنا ما سبق في قوله: فكأنه جمع مرتين فالأولى أن يقال: إن العلة الفرعية اللفظية هي لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة على التأنيث قاله الشنواني. وفي شرح اللب للسيد أن الألف تكون سببا كالتاء ولزومها كالكلمة من حيث أن الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهما تأنيثان أحدهما لفظي وهو نفس الألف والثاني معنوي وهو لزومها. (قوله: مع العلمية) أي سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة أوجنسية كأسامة لأن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية التي منها الصرف وعدمه. (قوله: وزيادة الألف والنون) من إضافة الصفة للموصوف أي الألف والنون الزائدتان لأن العلة هي الألف والنون الزائدتان لا نفس زيادتهما وقوله: المضارعتين أي المشابهتين وبين الشارح وجه الشبه بأمرين الأول قوله: لأنهما في بناء إلخ الثاني قوله: وأنهما لا تلحقهما التاء وإنما خص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع أنهما مشابهتين للمقصورة أيضا لظهور المشابهة فيها فإن قلت: لم كانت زيادة الألف والنون محتاجة لعلة أخرى معها في منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كألف التأنيث وجوابه أن ألف التأنيث مستلزمة لعلة أخرى معنوية بخلاف الألف والنون وإنما قيدها بالزيادة احترازا عن غير المزيدتين[١] وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما كحسان فإن أخذ من الحسن صرف وإن أخذ من الحس بفتح الحاء وهو القتل يقال: حس البرد الجراد أي قتله منع من الصرف وشيطان إن أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أومن شاط

(١) (قوله: احترازا عن غير المزيدتين) نحو طحان وتبان أي بياع التبن فإن الأول من الطحن والثاني من التبن.

قاض فإنه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة منع من ظهورها الثقل وقد ألغز بعضهم في ذلك بقوله: ما معرب إعرابه قدر في حرف ذهب، من ذلك قوله تعالى: ﴿وجنى الجنتين دان﴾ فجنى اسم بمعنى المجني أي المتناول من ثمار الشجر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر والجنتين مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله داني فعل به ما فعل بقاض وقد تقدم. (قوله: وهو ما تغير فيه بناء واحده) العبارة ركيكة والأفصح أن يقول: ما تغير فيه الجمع عن المفرد لأن الذي يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم يدخله تغير وقد تؤول عبارته بأن المعنى ما تغير فيه بناء واحده عن حالته قبل الجمع فلاحظ تغير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التكسير إما حقيقي أوتقديري فالأول منحصر في ستة جموع لأن التغير إما بالزيادة عن المفرد نحوصنو وصنوان لأكثر من اثنين لأن هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعا والفرق بينهما إنما هو بالإعراب فصنوان مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون فيها وأما في حال كونه جمعا فإنه يعرب بحركات ظاهرة على النون أوبالنقص عن المفرد نحو تخمة وتخم أوبتبديل الشكل نحوأسد وأسد أوبالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبديل الشكل كرسول ورسل أوبالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحوغلام وغلمان والثاني له أمثل منها نحو فلك فإنه يستعمل مفردا وجمعا بصيغة واحد قال الله تعالى: ﴿في الفلك المشحون﴾ فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير إليه مفردا في المشحون إذ التقدير هو وقال تعالى ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾ فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع وهو النون في وجرين فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغيير تقديري فتجعل الحركة في فلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن ونحو هجان يقال للواحد والجمع من الأبل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة في هجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في جراح وقس عليه نظائره. (قوله: وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين وما واقعة على مفرد ومعنى

جمع[1] أي تحققت جمعيته فالمعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بألف وتاء مزيدتين وبهذا التقدير يندفع ما أورد هنا ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم: الجمع بالألف والتاء لكان أسهل وأظهر لأن مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل والصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الأول بسكون الراء والثاني بضمها ونحو ذلك وقد يجاب بأنه من باب تغليب الأكثر على الأقل إذ الأكثر في هذا الجمع أن يكون مفرده مؤنثا والجمع سالما قال في شرح اللب جمع المؤنث السالم ما ألحق بآخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات أومذكر كدريهمات وسواء كان لم يغير بناء واحده كما ذكرنا أوغير نحو غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة. (قوله: اسما كان أوصفة) اسما خبر كان مقدم عليها وقوله: أوصفة معطوف عليه واسم كان ضميره مستتر فيه يعود على جمع المؤنث السالم[2] والمعنى أن مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل للأول بقوله: الهندات وللثاني بالمسلمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله: فإن كان علما إلخ ولم يستوف أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه ينقاس في خمسة أمور الأول ذوالتاء الا شفة[3] وشاة وأمة فلم تجمع هذا الجمع استغناء عنه[4] بجمعها جمع تكسير على شفاه وشياه وإماء. الثاني علم المؤنث كإحذام ووبار ونحوهما عند من بناها لأن الجمع يناقض البناء أما على القول بإعرابه إعراب ما لا ينصرف فإنه يجمع فيقال: حذامات ووبارات. الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لأنه ملحق بالصفة إذ مفاده الوصف بالصغر كجمع دريهم على دريهمات. الخامس اسم جنس لمؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرافات أوألف كبهما

(١) (قوله: وما واقعة على مفرد ومعنى جمع إلخ) محصل ما قيل هنا أنا إن أوقعنا ما على مفرد المحل المعنى إلى أن مفرد هذا الجمع تكون الضمة علامة لرفعه ويلزم التكرار لدخوله في الاسم المفرد وعدم عد جمع المؤنث السالم وجعل بعض القسم قسما آخر وعدم صحة الإخبار في قوله: وهو ما جمع لزم تحصيل الحاصل في قوله: جمع الجواب أنا نختار الثاني ومعنى جمع تحققت جمعيته وهذا تعلم ما في كلام المحشي من الخلل.

(٢) (قوله: يعود على جمع المؤنث السالم) الأولى أن الضمير راجع للمؤنث الذي هو مفرد هذا الجمع.

(٣) (قوله: إلا شفة) زيد امرأة وأمة بتشديد الميم.

(٤) (قوله: استغناء عنه إلخ) هذه حكمة لا يلزم اطرادها وإلا لورد أن هندا تجمع جمع مؤنث مع أنها تجمع أيضا جمع تكسير.

يرجع إلى المعنى. (قوله: ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم لقلة الكلام عليه. (قوله: وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والصيغة هي الهيئة أي الحركات والسكنات، وأما المادة فهي الحروف التي تركبت منها الكلمة، والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة أي هيئة منتهى الجموع أي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة منحصرة في مفاعل ومفاعيل. (قوله: منتهى الجموع) أي الصيغة التي انتهى الجمع لها ولم يتجاوزها. (قوله: بعد ألف تكسيره) أي الألف التي حدثت في جمع المفرد جمع تكسير. (قوله: حرفان) أي أولهما مكسور لفظا كمساجد أو تقديرا كدواب فإن أصله دوابِب أدغم أحد المثلين في الآخر. (قوله: مساجد) ومنابر ومراتب وأكالب جمع أكلب جمع كلب، وأما نحوملائك وصيارف وصياقل فإن تجرد من التاء منع من الصرف وإن لحقته كملائكة صرف. (قوله: أوسطها ساكن) خرج نحوملائكة وفراعنة وصياقلة فإنها مصروفة لمشاكلة هذه الجموع للآحاد كطواعية وكراهية. (قوله: وقناديل) أي وأناعيم جمع أنعام جمع نعم بفتحتين وهي الإبل. (قوله: استأثر) أي اختص وعلل ذلك بقوله: لأنه بمثابة جمعين أي بمنزلتهما لأن عدم جمعه مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكأنه جمع مرتين، واعترض بأن شرط المنع من الصرف اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما لشيء واحد وهو اللفظ فالأولى ما قاله بعضهم في علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة في الآحاد وعدم مجاوزة الجمع لها وانتهاؤها عندها علة ترجع للمعنى. (قوله: كذكرى) مصدر ذكر بمعنى تذكر. (قوله: كرضوى) بفتح الراء علم لفرس أوجبل بالمدينة المشرَّفة والنسبة إليها رَضَوِيّ قاله الجوهري. (قوله: كجرحى)جمع جريح كمريض ومرضى وقتيل وقتلى. (قوله: فتقلب هي) أي الألف الثانية همزة كراهة اجتماع ألفين وإنما قلبت هي دون الأولى لتطرفها فهي محل التغيير ولم تحذف لفوات ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الأولى لئلا يفوت المد فالهمزة بدل من ألف التأنيث والممدود هو الألف الأولى وحينئذ فوصف ألف التأنيث بأنها مدودة فيه تجوز باعتبار أنها السبب في حصول المد فهو من قبيل

من جهتين وبني الاسم إذا أشبه الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن المشابهة للفعل في أمر عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قويةٍ بخلاف المشابهة للحرف فإنها قوية لكونها ذاتية فإن قلت: لم أعطي الاسم حكم الفعل ولم لم يعط الفعل حكم الاسم مع أن المشابهة حاصلة بينهما فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو خاص به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فإن قلت: لم لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فإن الاسم لم يشبه الفعل لفظا[١] مع ضعف الفعل في البناء فإن قلت: لم لم يعط الاسم بهذه المشابهة عمل الفعل قلت: لأنه لا يتضمن معنى الفعل الطالبَ للفاعل والمفعول اهـ من الشنواني. (قوله: مختلفتين) صفة ثانية لعلتين وقوله: مرجع إحداهما اللفظ إلخ بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد أن هاتين العلتين إن رجعتا للفظ فقط كأجيمال أوللمعنى فقط كحائض أوللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم صرف الاسم، وبيان ذلك أن الأول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا والثاني فيه فرعية التأنيث والوصفية معنى، والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتحقير. (قوله: تقوم مقام الفرعيتين) أي في إفادة الثقل. (قوله: وهو عند البصريين) القائلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير هو عائدة على العلة الفرعية وذَكّره مراعاة للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولو راعى المرجع لأنث. (قوله: عند الكوفيين) القائلين باشتقاق المصدر من الفعل. (قوله: كالمفرد) الأولى حذف الكاف لأنه مفرد حقيقة لدلالته على شيء واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض الأسماء المشتقة على الزمان فهي عارضة لا اعتداد بها، وقد يجاب عن المصنف بأنه زاد الكاف لمشاكلة قوله: في الفعل كالمركب. (قوله: كالمركب) الكاف هذه في موقعها لأن الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به في كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كأنه مركب، وتجرد بعض الأفعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد. (قوله: وهو احتياجه) أي افتقار الفعل إلى الفاعل ليتم الكاف والاحتياج

(١) (قوله: لم يشبه الفعل لفظا) أي بيح يكون لفظ الاسم كلفظ الفعل بل أشبهه من جهة اشتماله على فرعيتين إلخ وقوله: مع ضعف الفعل في البناء أي بالنسبة للحرف ولذلك لم ينفك البناء عن الحرف وانفك عن الفعل في بعض أفراده.

اسم لبنت وعفرى اسم وبشرى وصحراء ومن قبيل الجنس المختوم بالألف ووصف المؤنث كحبلى وحبليات وهذه يشترط فيها أن يجمع مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلاء أفعل فلا يقال في حمراء: حمراوات وفعلى فعلان كسكرى فلا يقال: سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسماوات وحمامات واصطبلات وبنات وأخوات بخلاف أبيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لأن تائه أصلية في مفرده وقد نظم بعض ما أشرت إليه بعضهم بقوله :

وقسه في ذي التا ونحوذكرى ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

قوله: بلا شرط أما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أوجرد منها كهند وأما العلم المذكر فإن كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات. (قوله: فشرطه أن يكون مذكره إلخ) فخرج بهذا نحوحمراء وسكرى فإن مذكر الأول أحمر وهو لا يجمع على أحمرون ومذكر الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرانون وقد أشرنا لهذا في الكلام السابق بقولنا: أن لا تكون الصفة من باب فعلاء أفعل ولا من باب فعلى فعلان أي أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد التي مذكرها على وزن أفعل كحمراء وأحمر وسوداء وأسود ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى فإن مذكرها سكران. (قوله: كمسلمون) تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور . (قوله: فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف: وهذه هي نسخة المؤلف قال: ووقفت على نسخ عديدة منها وإن لم يكن له مذكر فشرطه أن يكون بدون لا، وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا . (قوله:كحائض) هذا مثال للمنفي فلا يقال في جمع حائض بدون تاء: حائضات أما ما فيه التاء كحائضة فإنه يجمع هذا الجمع فيقال: حائضات والفرق بين حائض وحائضة أن الأولى بمعنى ذات أهلية للحيض فلو قصد تجدد الحيض لها في أحد الأزمنة الثلاثة أتي بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم الذي يجمع بالألف والتاء إما صفة أوغير صفة فإن كان صفة فإما أن يكون له مذكر أولا فإن كان فإما أن يجمع بالواو والنون أولا فإن جمع كمسلمون في مؤنثه مسلمات وإن لم

يجمع المؤنث لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل إذ جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر وقد انتفى الأصل فانتفى الفرع فلا يقال: حمراء وحمراوات كما لا يقال: أحمرون ولا سكرانات كما لا يقال: أحمرون ولا سكرانات كما لا يقال: سكرانون ولذلك قالوا: الفضليات حيث قالوا في المذكر الأفضلون وإن لم يكن له مذكر هل هو مجرد من علامة التأنيث أولا فإن لم يكن مجردا منها جمع نحو حبليات وإن كان مجردا كحائض وطامث وطالق لم يقل فيه طالقات ولا حائضات. (قوله: المعرب) أي المجرد من النونين أي ولم يتصل به واوالجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فإن إعرابه حينئذ يكون بثبوت النون والكلام هنا في إعرابه بالحركات. (قوله: فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاء للحكاية ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة هلى آخره منع من ظهورها ضمة الحكاية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا ومرفوعان خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى. (قوله: مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي قوله تعالى: ﴿وترى الناس سكارى﴾ بإدغام أحد المثلين في الآخر فإن الفتحة على الناس مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لأجل الإدغام. (قوله: جمع التكسير) أي ولوغير منصرف كمصابيح ومساجد لأن الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فإنه يخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف وقيد به في حالة الجر فيما بعد. (قوله: المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما غير المنصرف وهو ما أشبه الفعل نحو مساجد ومصابيح فإنه يجر بالفتحة. (قوله:يعوذون) يتحصنون. (قوله: ويرفقون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف والأسارى بضم الهمزة أفصح من فتحها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير مأخوذ من الإسار بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الأسير أورجله. (قوله: جمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لأنه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت في مبحث التنوين أن تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين وقوله: باقيا على جمعيته حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه إذا لم يبق على جمعيته بأن انسلخ عن الجمعية وسمي به فإن فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله: فإن زال معنى الجمعية منه إلخ قال الشيخ

الاسم فكما قلت إن زيدا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك إذا قلت: إن الزيدين يقومان لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فإذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فإذا قلت لن يقوما أولم يقوما ما لا يقدر لن قائمان ولا لم قائمان فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضمة مقدرة في الميم وأما في النصب فتحة مقدرة وأما في الجزم فسكون الميم تقديرا أهـ حذف. (قوله: على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو أوالألف أوالياء وتلك الحركة مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. (قوله: بألف وتاء) الباء للسببية فذكر قوله: مزيدتين لمزيد التوضيح فإن جعلت الباء للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فإن قيل الذي جمع بألف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لأنه ليس جمع مؤنث سالما فإن جعلت ما في قوله: ما جمع إلخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أي الجمع الذي جمع أي تحققت جمعيته وحصلت بالألف والتاء. (قوله: مزيدتين) خرج بزيادة الألف نحو قضاة وغزاة فإن الألف فيهما منقلبة في الأول عن ياء وفي الثاني عن واو والأصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أبيات وأموات فإن التاء فيهما أَصلِيّة فليس ذلك من جمع المؤنث. (قوله: وعلامة نصبه الكسرة) [1]وجوّز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الأصل حكي الكسائي سمعت لغاتهم بفتح التاء. (قوله: في الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينوّن تنوين تمكين[2] بناء على أن الصرف هو تنوين التمكين كما هو رأي المحققين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة لأنه لا يوجد بدونه لكونهما أخوين في الاختصاص بالاسم وعدمِ وجودهما في الفعل وقيل: الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل: هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر تابعا في السقوط للتنوين قال أبوحيان: وهذا اختلاف لا طائل تحته. (قوله: وهو ما) اسم موصول بمعنى الذي أونكرة موصوفة بمعنى شيء فأشبه صلة أوصفة وما واقعة على اسم مفرد أوجمع تكسير. (قوله: في علتين فرعيتين) فإن قلت: لأي شيء احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة الفعل

(١) (قوله: وجوز الكوفيون) أي مطلقا وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة كمثال المحشي. قاله في الهمع

(٢) (قوله: وجوز الكوفيون)

النفي لاستغراق الأفراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين:

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا   مستغرقا في النفي نلت الأملا.

(قوله: ومقابله أنه يعرب بضمة مقدرة على ما قبل الألف وفتحة أوكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن هذه الحركات التي قبل الألف والياء أتي بها لمناسبتهما فتقدر حركة الإعراب حينئذ وقيل: غير ذلك من الأوجه. (قوله: المكسور ما بعدها) وقد تفتح كما في قوله:

على أحوذ بين استثقلت عشية

بفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوذيين مثنى أحوذي وهو خفيف المشى وأراد به الشاعر جناح القطاة. (قوله:المفتوح ما بعدها) أي للخفة المناسبة لثقل الجمع وقد تكسر النون كما في قوله:

عرفنا جعفرا وبني أبيه   وأنكرنا زعانف آخرين

بكسر نون آخرين وهو بفتح الخاء جع آخر بفتحها بمعنى مغاير. (قوقوله: تكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كتضربون أومقدرة كما تقدم من الأمثلة السابقة وهي لتبلون إلخ كما تقدم شرحه. (قوله: في الأفعال الخمسة) ويقال لها: الأمثلة الخمسة للموصوف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها. (قوله: هذا هو المشهور) ومقابله ما ذكره الشارح. (قوله: وقيل علامة رفعها) قائلها الأخفش كما نقله في التسهيل قال أبوحيان في شرحه: هذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبوجعفر أحمد بن عبد النور الما لقي صاحب كتاب وصف المباني في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي أن الإعراب مقدر في الأحرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامي وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الإعراب في تلك الحروف كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم قيل له: فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال: ما معناه هذه النون إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام

الشنواني: ولاضرورة لهذا القيد أي قوله: باقيا إلخ لأن الكلام في جمع المؤنث السالم وأما إذا جعل علما صار مفردا نعم يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله. (قوله: بأن جعل علما) تصوير لزوال معنى الجمعية[1] منه أي أن معنى الجمعية منه وهي الدلالة على الآحاد يزول إذا جعل علما لشيء فإنه ينسلخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية الأعلام ليس له دلالة إلا على مجرد الذات. (قوله: جاز فيه الصرف) أي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين[2] وذلك لأن التنوين فيه حال الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين ونوّن تنوين الأعلام المنصرفة وهو تنوين التمكين ثم إن ركاكة عبارة الشارح لا تخفى لأنه أفاد هنا أنه في حال جعله علما يجوز فيه الصرف أي التنوين وعدمه ثم قسم كلا من هذين القسمين إلى قسمين[3] فقال فعلى الصرف يخفض إلخ وعلى منع الصرف إلخ وأما قوله: فعلى الصرف يخفض إلخ وعلى منع الصرف إلخ وأما قوله: فعلى الصرف يخفض إلخ فقد أخذ فيه التنوين وهو معتبر في المقسم فذكره مستدرك للإضمار بأن يقول: يخفض معه وأما قوله: وتركه فزيادته مخلة لأنه يصير المعنى فعلى الصرف أي التنوين يخفض بالكسر مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لأن الكلام مرفوض في حالة التنوين وأما قوله: وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فقوله: بلا تنوين زيادة مستدركة لأن الغرض أنه في حالة عدم التنوين الذي هو معنى قوله: وعلى منع الصرف أي ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول: جاز إعرابه إعراب المنصرف وإعراب غير المنصرف فعلى الأول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثاني يخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن فيها حذف مضاف والأصل مع بقاء التنوين وتركه أي ترك بقائه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس راجعا لنفس التنوين لكن هذا الجواب في غاية البعد فإنه لا دليل على تقدير ذلك المضاف. (قوله:فعلى الصرف يخفض بالكسرة مع التنوين) أي

(١) (قوله: تصوير لزوال معنى الجمعية) الأظهر أنه سبب له فالباء لسببية لا للتصوير.

(٢) (قوله: أي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين) الأولى تفسير الصرف بمطلق التنوين سواء كان للتمكين أوللمقابلة لأن التنوين على اللغة الأولى من اللغات الثلاثة الآتية ليس تنوين تمكين بل مقابلة كما صرح به المحشي بعد.

(٣) (قوله: ثم قسم كلا من هذين القسمين إلى قسمين) فيه نظر وذلك أنه لم يقسم القسم الثاني إلى قسمين بل قسم الأول فقط.

يعرب إعرابه الأصلي حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية والتأنيث لما أنه تنوين مقابلة في حالة الأصل فاستصحب في حالة العلمية أيضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث إنما هو تنوين التمكين وهذا هي اللغة الفصحى. (قوله: وتركه) ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لأن قصد العلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لا يجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لا يجر بالكسرة لكنه جر بها نظرا لحالته الأصلية وهي حالة الجمعية. (قوله:يخفض بالفتحة بلا تنوين) أي فيعرب إعراب ما لا ينصرف نظرا لحالة العلمية بدون التفات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك في كلامهم وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس:

تنوّرتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر عالي

فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتح مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية. (قوله: في الفعل المضارع) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد. (قوله: الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واوجماعة أويا مخاطبة فإنه يجزم حينئذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتمادا على التمثيل. (قوله: وأما العلامات الفروع) مقابل لقوله: فأما العلامات الأصول ثم تلك الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف ذلك وإنما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما أن الواو والألف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل: إن الحركات الثلاث أصول لها وقيل: هي فروع عنها وإن كان التحقيق أن كلا منهما أصل كما أشار لذلك الجعبري بقوله:

وثلاثها أصل لأحرف مدها واعكس والأعدل أنهما أصلان

وقوله: وثلاثها أي الحركات الثلاثة أصل لأحرف مدها وهي الواو والألف والياء وأما جارية على المشهور لأن هذا الوجه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومقابل المشهور أقوال منها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الألف للتعذر وبقي أوجه أخر لا يسعها المقام. (قوله: في المثنى) اسم مفعول من ثنيت الشيء إذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة وحد المثنى هو لاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أوياء على مفرده فخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على اثنين ما دل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكلبتان بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة وخرج بقيد فقط ما دل على أكثر من اثنين وهو الجمع فإنه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالته على أكثر منهما ومنه زوج وشفع لأنه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة ألف أوياء كلا وكلتا فإن دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لا من الألف لأن الألف في الأول أَصليَّة منقلبة عن ياء هي لام الكلمة وألف الثاني للتأنيث كألف حبلى والتاء عوض عن لام الكلمة وخرج بقولنا: على مفرده ما لا مفرد له نحو اثنان واثنتان ويشترط في المثنى أيضا أن يكون له ثان في الخارج ليخرج نحوقمران تثنية شمس وقمر على سبيل التغليب ومثله الأبوان للأب والأم والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا كله من قبيل الملحق بالمثنى حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نكرة فالعلم إذا أريد تثنيته نكر وقد أشار بعضهم إلى هذه الشروط بقوله:

شرط المثنى أن يكون معربا ومفردا منكرا مركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وأن يكون موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله: مماثل أي له ثان في الخارج فنحو قمران للشمس والقمر من باب التغليب وقولو: لم يغن عنه غيره أي لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته ومن ثم لم يقولوا: سواآن استغناء بسيان تثنية سي بمعنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعريب ونحوهما مما يلزم

إنما يعرف الفضل من الناس ذووه

فشاذ هذا كلها في ذو المذكورة هنا التي بمعنى صاحب وأما ذو الطائية فهي مبنية على السكون في الأحوال الثلاثة لأنها اسم موصول بمعنى الذي تقول: جائني ذوقام ورأيت ذوقام ومررت بذوقام أي الذي قام وبعضهم أعربها إعراب ذو بمعنى صاحب. (قوله: وهنوك) اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كالمال والتراب والدقيق وغير ذلك وقيل: اسم لما يقبح التصريح به وقيل: اسم للفرج خاصة. (قوله: بشرط أن تكون) أي هذه الأسماء. (قوله: مفردة) فإن ثنيت نحو أبوان أوجمعت جمع تكسير كآباء أوتصحيح كأبون أعربت إعراب ما ذكر. (قوله: مكبرة) فلوصغرت كأبي أعربت بالحركات الظاهرة. (قوله: مضافة) فلو أفردت نحو جاء أب وأخ أعربت إعراب المفرد كلها تقطع عن الإضافة سوى ذو و وفو بالواو فإنهما لا يستعملان إلامضافين. (قوله: لغير ياء المتكلم) شرط في الشرط الذي هو الإضافة أي يشترط أن تكون تلك الإضافة لغير ياء المتكلم بأن تضاف لضمير المخاطب كما مثل المصنف أوضمير الغائب نحو أبوه أوضمير المتكلم غير الياء نحو ﴿وأبونا شيخ كبير﴾ أوللاسم الظاهر نحو جائني أبو زيد ورأيت أبا زيد ومررت بأبي زيد فإن أضيفت لياء المتكلم نحو جاء أبي أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها تضاف لياء المتكلم ما عدا ذو فإنها إنما تضاف لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد معجمة فعين مهملة أن لا تلحقها ياء النسبة فإن لحقتها أعربت بحركات ظاهرة نحوجاء أبوي ورد هذا الشرط بأنها في حالة النسبة خرجت عن الأسماء الستة لأن المنسوب غير المنسوب إليه والذي أعرب بالحركات هو المنسوب للأب وليس واحدا من الأسماء الستة فالحق أنه لا حاجة لهذا الشرط. (قوله: في لغة قليلة) راجع لهنوك أي وأما أشهر لغاته وأفصحها فإنها يعرب بحركات ظاهرة نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك:

أب أخ حم كذاك وهن   والنقص في هذا الأخير أحسن

(قوله: على المشهور)مرتبط بقوله: وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك أشار لها في النيابة. (قوله: أمثلتها) على حذف مضاف أي أمثلة ما تنوب فيه. (قوله:وينوب عن السكون واحدة) أنث بالنظر لكون الموصوف مؤنثا أي علامة واحدة تلك العلامات حذف حرف العلة وحذف النون كما سيأتي. (قوله: في جمع المذكر السالم) وهو ما دل أكثر من اثنين بزيادة واو أوياء على مفرده الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لمذكر عاقل أوصفة له فخرج ما لم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما لرجل مثلا وما دل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو أولو بمعنى أصحاب فإن مفرده ذو بمعنى صاحب وبالمجعول علما أوصفة أسماء الأجناس نحو عالمون وأهلون ووابلون فإن مفرد الأول عالم بفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني أهل وهم الأقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وأرضون وسنون جميع هذه الأمور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في إعرابه. (قوله: اسما كان) اسما خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكر في قوله: جمع المذكر أفاد به تعيم مفرد هذا الجمع أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أوصفة ويشترط في العلم أن يكون لمذكر عاقل خاليا من التاء ولو لغير تأنيث كعلامة معربا ليس مركبا فإن أردت أن تجمع من اسمه مبني أومركب تركيبا مزجيا أتيت بجمع ذو في المذكر وبجمع ذات في المؤنث فتقول: جاء ذووسيبويه وذوو برق نحره وذوات حذام وأما المركب الإضافي فإنه يجمع صدره ويضاف لعجزه نحوجاء عبد الله وجاء غلام زيد وجوّز الكوفيين جمع الجزأين نحو غلام وزيدين واشترط في العلم أن يكون منكرا أي يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحوفلان ولا يجمع العلم باقيا على علميته فإذا أريد جمعه فلا بد من تنكيره بأن يراد شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد ألغز البدر الدماميني في ذلك مخاطبا لعلماء الهند بقوله:

أيا علماء الهند لا زال فضلكم   مدى الدهر يبدو في منازل سعده

ألم بكم شخص غريب لتحسنوا   بارشاده عند السؤال لقصده

وها هو يبدي ما تعسر فهمه   عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده   لحكم فلم ترض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا   منعتم ثبوت الحكم إلا بفقده
وهذا العمري في الغرابة غاية   فهل من جواب تنعمون برده

وأجاب بعض الفضلاء بقوله:

أيا من على أفراس أفكاره غدا   يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا   يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية   لجمع على نهبح المثنى وحده
فلما رأوا تعريف ذاك محققا   أبوا جمعه إلا بإثبات ضده
ويدفع ذا الأشكال أن شيوعه   لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لإقدام حاذق   عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ومحصل الإشكال أن العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير في تحققه ومحصل الجواب أن العلمية ليست شرطا[1] حتى يتحقق التنافي بل هي من قبيل المعد بضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد فإنه يتوقف عليها الوصول للمقصد وعند الوصول إليه تنعدم ولا توجد معه وظهر أن إطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين المعد في توقف المطلوب على كل ولا يصح أن تكون العلمية شرطا حقيقيا لأن الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمعكما علمت والحاصل أن كلا من المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشيء لكن

(١) (قوله: ومحصل الجواب إن اعلمية ليس شرطا إلخ) فيه إن هذا ليس محصل الجواب المشار إليه في الأبيات السابقة بل هو جواب آخر منظور فيه إلى أن المشروط فيه الشرطان شيئ واحد هو الجعية لا شيآن كما هو الجواب الأول وبعد ذلك لا حاجة لهذا كله لأن اشتراط العلمية ليس لذاتها وهو التشخص حتى تنافى الجمع بل لأجل أن تحصل الوصفية تأويل وذلك أنهم قالوا إن دلالة الواوعلى الجمعية إنما هو بالأصالة في الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها إلا ما شابه الفعل معنى وصحة وإعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لأنه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقي الأسماء فالعلمية لم تشترط إلا من حيث كون العلم وصفا تأويلياوالوصفية التأويليةموجودة لم تزل وهي المشروطة في الحقيقة.

الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد لا الشرط. (قوله: أوصفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ليست من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو صبور ولا وصفا لمذكر لا مؤنث له نحوأكمر وآدر لعظيم الكمرة وهي كمرة الذكر والادرة وهي كبر الاثنين فلا يقال: أكرمون وآدرون. (قوله: نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة له فقوله: فالزيدون المسلمون فاعل إلخ فيه تسمح ظاهر لأن الفاعل هو الزيدون وأما المسلمون فصفة له. (قوله: هذا هو المشهور) المشار إليه إعراب الجمع بالحروف أي رفع جمع المذكر السالم بالواو هو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجر بكسرة مقدرة على الياء في حالة الجر وينصب بفتحة مقدرة عليها أيضا في حالة النصب وهناك أعاريب أخر[1] أصحها ما ذكرناه وإنما رفع هذا الجمع بالواو ولأنها تقع ضمير الجمع نحو يضربون ولأن الجمع أقل دورانا في الكلام من المثنى فجعل الثقيل وهو الواو للتقليل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضا عن التنوين في المفرد وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بأنه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك[2] وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع. (قوله: وحموك) بكسر الكاف بناء على أن الحم قريب الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له: ختن بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من أن الحم يطلق على أقاريب الزوجة أيضا يجوز فتح الكاف. (قوله: وذومال) أشار بإضافتها لمال إلى شرطها وهو أنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر نكرةً كان كما مثل أومعرفة نحو الله ذو المغفرة يرحمنا وأما إضافتها للضمير كما في قول الشاعر:

(١) (قوله: وهناك أعاريب أخر) منها أنه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الواو كما إنه منصوب بفتحة مقدرة ومجرور بكسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها ضمة ما قبل الواووكسرة ما قبل الياء ورد الوجه الذي ذكره المحشي بأنه لوكان الإعراب على الحروف المذكورة لظهرت الفتحة على الياء والوجه الذي ذكرناه بأن الإعراب لا يكون إلا آخرا .

(٢) (قوله: وقيل غير ذلك) من الغير أنها زائدة عوضا عن الحركة والتنوين ومنها أنها زيدت لدفع توهم الإضافة في نحومررت ببنين كرام والإفراد نحومررت بالمهتدين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه.

عن الجمهور وقيل: ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبني كما تقدم ذلك. (قوله: نحولتبلون) ولتبلوان ولتبلين فإن هذه الأمثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال وإعرب الفعل مع نون التوكيد هنا لأنها لم تباشره إذ قد فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة في الأول وألف الاثنين في الثاني وياء المخاطبة في الثالث. (قوله: ولا تتبعان فإما ترين) هذان المثالان فيهما الفعل معرب لفظا أيضا لأن النون لم تباشره ففي الأول الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والألف فاعل والمثال الثاني فصلت فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون أيضا وقد تقدم تصريف هذه الأمثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينه وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى: ﴿ ولا يصدنكم﴾ فإنه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد واوالجماعة فإنها حذفت لالتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكنها مقدرة. (قوله: أن يقبل) مدخول أن في تأويل مصدر خبر علامة أي علامة الأمر قبول إلخ. (قوله: وأن يدل) عطف على أن يقبل أي والدلالة فهو في تأويل مصدر وأخذ منه أن علامة فعل الأمر مركبة من أمرين فمتى انتفيا أو واحد منهما فليس فعل أمر كما أشار لذلك المصنف ثم معنى دلالته على الطلب أن يكون الفعل موضوعا لها وإن استعمل في غيرها كالإباحة ثم لا بد أن تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو ﴿لينفق ذوسعة﴾ فإن الدلالة على الطلب هنا مستفاد من لام الأمر. **(قوله: إن كان صحيح الآخر)** أي ولم تباشره نون توكيد ولم يتصل به واوجمع أوألف اثنين أوياء مخاطبة فإن باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو اضربن واضربن وإن لحقته واوالجماعة أوألف الاثنين أوياء المخاطبة فإنه يبنى على الحذف كما سيصرح به. (قوله: أويبنى على حذف الآخر إن كان معتل الآخر) محله ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فإن اتصلت به نون النسوة بني على السكون كالصحيح نحواغزون واخشين وارمين أوباشرته نون التوكيد فإنه يبنى على الفتح نحوأغزون واخشين وارمين ومحله أيضا ما لم يكن من الأفعال الخمسة وإلا بني على حذف النون اغزوا واخشيا وارميا ونحو ذلك. (قوله: وارم) مبني على حذف الياء

أي قابلت فكأنه لم يوجد فيه إلا علة واحدة. (قوله: نظرا إلى وجود الفرعيتين) أي ولم ينظر لفقد شرط تأثيرهما فإن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء وإلا منع الصرف نحوهنيدة. (قوله: بالوجهين) فدعد الأول مصروف والثاني ممنوع من الصرف. (قوله: لم تتلفع) البيت من بحر المسرح وأجزائه مستفعلن مرتين وآخر الشطر الأول قوله: مئزرها ودعد أول الشطر الثاني، وإعرابه لم حرف جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله: تتلفع وفضل مضاف ومئز مضاف إليه والهاء مضاف إليه ودعد فاعل منوّن مصروف ولم حرف جازم، وتسق فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الألف وأصله تسقى بالألف فلما دخل الجازم حذفها لأنه مضارع معتل ودعد بترك التنوين نائب الفاعل وفي العلب جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع علبة وهي إناء من خشب وتشرب فيه أعيان العرب كذا في الحلبي وفي الصحاح العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى أن دعدا هذه ليس لها فضل أي زائد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الأواني وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الأعيان[1] لأن التلفع بفضل المئزر والشرب في تلك الأواني من عادة الأعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة نفي لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لأنها انتقال من الملزوم إلى اللازم والحاصل أن المعنى الحقيقي ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفي علوّ المنزلة والرفعة. (قوله: ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل بأن يكون مختصا به أوغالبا فيه وأولى به أما ما يختص بالاسم أويغلب فيه أويكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف. (قوله: كشمر) ومثله خضم بمعجمتين علم لرجل وعثر[2] لواد بالعقيق وبذر لماء من مياه العرب فإن هذه كلها أفعال نقلت إلى الاسمية إذ هذا الوزن مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الأفعال المضاعفة قال النيلي

---

(١) (قوله: وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الأعيان إلخ) فالمقصود من البيت الذم ويحتمل أن المقصود منه المدح وذلك لما نقله المحقق عن شيخه السيد من أن المعنى أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية.

(٢) (قوله: عثر) بالثاء المثلثة كما في قول كعب بن زهير: وخادر من ليوث الأسد مسكنه ببطنِ عثَّرَ غيلٌ دونهُ غيلُ والخادر وأسد خادر مقيم في عرينه داخل في الخدر.

إما شمر فمختص بالفعل لأن مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه للتكثير وللتعدية وهما من خواص الفعل. (قوله: وشرط الوزن) أي شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف. (قوله: لكونها تدل) أي دائما في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم أي دائما بل قد تدل فالأول كالهمزة في أفعل التفضيل فإن بسببها دلت الصيغة على المفاضلة نحوأكرم تقول زيد أكرم منك وأفضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في أبيض وأسود. (قوله: كأحمد) علم لم يتسم به أحد قبل نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قيل: أربعة عشر وقيل خمسة عشر. (قوله: والعدل) هو قسمان تحقيقي وتقديري فإن كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف كمثنى فإنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فإنه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا عشار إذا سمي بواحد من هذه الصيغ فإنه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيقي فإن لم يوجد للعدل دليل بل حَمل على ارتكابه والقول به المنعُ من الصرف بأن وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فإنه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع عن المعدول عنه. (قوله: كعمر) أي وسحر إذا أريد به سحر ليلة بعينه فإنه معدول عن السحر معرفا بال لما أن سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل على التعيين فحقه أن تدخل عليه أل المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته على التعيين بكونه معدولا عما فيه أل. (قوله: عن عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه إلى عمر لما أن صيغة عمر هذه وهي فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فإنهما معدولان عن غادر وفاسق فإن ورد فعل مصروفا كأدد علمنا أنه غير معدول لما أنا إنما نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ إلى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما ثبت من قاعدة أن المنع من الصرف إنما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم قولنا: في السحر أنه يراد به معين إذا لم يرد ذلك فحينئذ يكون نكرة ويصرف لزوال التعيين وأدد جمع أدة وهي فعلة من الود وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة

قال: وقد يجاب بأنها فيهما نون الإناث استعيرت لجمع الذكور وحينئذ فالمراد بنون النسوة نون الإناث الموضوعة لهن وإن استعملت في غيرهن مجازا. (قوله: يبنى على السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل فيرجع إلى أصله الذي هو البناء لما علمت أن إعرابه ليس بطريق الأصالة. (قوله: لأن المضارع إلخ) علة لحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وإنما كان المضارع فرعا عن الماضي لأن المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلأن المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم إن قول المصنف حملا إلخ يفيد أن علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هي الحمل على الماضي المتصل بها وقد سبقه بهذا التعليل ابن مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضي أن الماضي إنما بني لاتصاله بالنون المذكرة وليس كذلك لأن الماضي مبني مطلقا اتصلت به النون أولا فإن كان تعليلا لخصوص البناء على السكون فغير محتاج إليه لأنه جاء على الأصل فلا يعلل على أنا لوسلمنا أنه يعلل فلا يأتي هذا التعليل إلا إن قلنا: إن الماضي مع ضمير الرفع المتحرك يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الأولى له حذف هذا التعليل ويعلل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة إلى إعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الإعراب فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا. (قوله: فإنه يكون مبنيا) وعلة بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجه بها قال الرضي: فإن قيل: لما امتزجا فهلا أعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين على ما قبله قلت: لأن الاسم أصل في الإعراب والفعل فرع فحوفظ على إعراب الاسم بحسب الإمكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الأفعال فضعفت مشابهته للاسم. (قوله: فإن لم تباشره) أي في اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو في التقدير بأن فصل بينهما فاصل مقدر. (قوله: كان معربا على الأصح) وذلك لانتفاء علة البناء وهو تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الأصح أنه معرب مطلقا أي باشرته النون أم لا وذهب قوم منهم الأخفش إلى بنائه مطلقا ونقله الرضي

من المثالين مبني على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. (قوله: فأصله) غزووا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واوضمير الجماعة وهي الفاعل. (قوله: فحذفت) أي الضمة وإن شئت قلت: تحركت الواووالياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا فالتقى ساكنان إلخ. (قوله: الفعل المضارع) من المضارعة وهو المشابهة سمي بذلك لأنه أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص وقبوله لام الابتداء وجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته ولهذا الشبه أعرب دون بقية الأفعال ورد هذا ابن مالك بأن ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضي أما الأول والثاني فإنك إذا قلت: ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده فإذا أدخلت قد فقد تخصص وأما الثالث فلأن الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام إذا وقع الماضي جوابا للو، وأما الرابع فليس بمطرد ولوسلم فالماضي أيضا يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضي لإعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال: وهذا أولى من قولهم: إنما أعرب لمشابهته للاسم في الأربعة المذكورة. (قوله: أن يقبل) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن علامة أي علامة المضارع التي يتميز بها عن الماضي والأمر قبول لم وإنما آثرها على غيرها من العلامات لأنها أشهر عوامله ولأن لها امتزاجا به بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كالجزء منه. (قوله: نون النسوة) قال ابن هشام: التعبير بنون الجمع أولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله:

يمرون بالدهنا[1] خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

أوعلامة كقوله:

يعصرن السليط أقار به[2]

(١) (قوله: بالدهنا) تمد وتقصر لكن يتعين الثاني هنا لأجل الوزن وهو موضع ببلاد تميم وقوله: خفافا جمع خفيف صفة مشبهة وقوله: عيابهم جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب وقوله: من دارين موضع يؤتى منه بالطيب وقوله: الحقائب جمع حقيبة وهي وعاء يجعل فيها الرجل زاده ثم إن كان المراد من العباب والحقائب واحدا فلا حذف وإن كان المراد من كل غير ما أريد بالآخر كما هو مقتضى التفسير السابق ففي البيت احتباك.

(٢) (قوله: يعصرن السليط أقار به) فالنون علامة الجمع وأقار به فاعل فيكون جاريا على لغة أكلوني البراغيث والسليط هو الزيت وكل دهن ينخذ من حب كما في القاموس.

ونقل بعد الجمع وسمي به فليس معدولا. (قوله: والعجمة) وهي فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك يستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية العرب نحو اسمعيل باللام والنون وإبراهيم وابريسم ومنها مجيئها في كلامهم غير منصرفة نحو ابليس إذ لوكان عربيا لانصرف لأن العلمية وحدها لا تمنع الصرف ومنها نقل الأئمة ومنها أن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قج وجق وجلق علم على دمشق وكمنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص والصولجان[1] والكاف والجيم كاسكرجة وليس في أصول العرب اسم فيه نون بعدها راء[2] نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره أن كل رباعي الأصول أوخماسيها متى خلا عن بعض حروف الذلاقة[3] الستة فهو أعجمي وهو الراء والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعهما قولك: من لب فر ولا يرد نحو يوسف من حيث إنه أعجمي مع أنه لم يخل عما ذكر لأن العلامة لا يشترط انعكاسها. (قوله: في اللغة الأعجمية) بأن تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو ابراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته علما فممنوع من الصرف على الأصح وقيل: يجب صرفه وعليه جرى الجمال بن هشام وذلك نحوقالون في اللغة الرومية من أسماء الأجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في أول أحواله علما ومن ثم لقب به عيسى روايه نافع لجودة قرائته أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله فيروز ولجام. (قوله: والزيادة على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا بياء التصغير فإنه يصرف. (قوله: كإبراهيم) فيه ست لغات إبراهيم إبراهام إبراهوم إبراهم بلا ياء مثلث الهاء وأسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا محمدا وصالحا وشعيبا وهود وكل

(١) (قوله: والصولجان) بفتح الصاد واللامالمحجن وجمعه صوالجة.

(٢) (قوله: اسم فيع نون بعدها راء إلخ) الذي في الأشموني أن من العلامات تبعية الراء للنون في أول كلمة نحونرجس وتبعية الزاي للدال نحومهند ثال يس وقد تبدل زايه سينا وقيد في الهمع تبعية الزاي للدال بكونها في آخر الكلمة فلعل قول المحشي ولا راء بعد دال كهند از تحريف.

(٣) (قوله: متى خلا عن بعض حروف الذلاقة) المناسب حذف بعض عبارة الأشكوني ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسي.

اسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الأربعة لفقد العجمة فيها وسوى نوح ولوط وشيث فإنها وإن كانت أعجمية إلا أنه تخلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهي الزيادة على ثلاثة أحرف وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى أربعة فإنها عربية وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وأسماء الشهور مصروفة الأجمادى الأولى وجمادي الثانية فممنوعان من الصرف لألف التأنيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة الألف والنون وصفر ورجب إذا أريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل الأول معدول عن الصفر والثاني عن الرجب فإن لم يرد بهما معين صرفا وقد نظمت ما ذكر فقلت:

وكل أسماء النبيين العلا * في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعا ستسردا * هو د شعيب صالح محمد
أسماؤهممصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا لفقد علة في الأول * وفقد شرط عجمة فيمن ولي
واستثن من أسماء[1] أملاك السما[2] * رضوان ثم مالك[3] المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسمائهم منسوبة نلت الأرب[4]
واحكم لرضوان[5] بمنع الصرف * حكم الجميع[6] والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة[7] * مع علم[8] وفي السوى بالعجمة

(١) (قوله: واستثن من أسماء إلخ) أي استثن هؤلاء الأربعة من أسماء ملائكة السماء المحكوم عليها بأنها أعجمية ولم يذكر هذا الحكم في النظم إسارة إلى غلمه واتضاحه.
(٢) (قوله: أملاك السما) الإضافة على معنى في.
(٣) (قوله: ثم مالك) ممنوع من الصرف لضرورة النظم.
(٤) (قوله: نلت الأرب) أي المقصود يحتمل الإخبار والإنشاء.
(٥) (قوله: لرضوان) مصروفة لضرورة النظم أوغير مصروف ودخله الطي وهو حذف الرابع الساكن.
(٦) (قوله: حكم الجميع) أي جميع ما بقي من أفراد المستثنى منه لا جميع ما صاحبه في الاستثناء لأنه مصروف.
(٧) (قوله: لكنه بعلة الزيادة) استدراك لدفع ما يتوهم من قوله: حكم الجميع من أن منع الصرف في رضوان للعلمية والعجمة مع أنه فاسد لكونه عربيا.
(٨) (قوله: مع علم) أي علمية.

أن يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب إليه بعض ويحتمل أنه يسكن للتخفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المصنف لقوله: بعد فإنه يضم للمناسبة. (قوله: كراهة توالي إلخ) أي لفظا نحوضربت أوتقديرا نحوسرت وقلت إذ الأصل سيرت وقولت قلب كل من الواو والياء ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم حذف كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتلبت الضمة في قاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة في سين سرت دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت وأكرمت فعلة سكونه إجراء علة تسكين الآخر في جميع الأفعال الماضية طردا للباب. (قوله: فيما هو كالكلمة الواحدة) أي إنهم يكرهون توالي أربع متحركات في كلمة واحدة أوفيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لأنهما لشدة التلازم بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالكلمة الواحدة إذ لا تلازم بينهما ولذلك سكنت باء ضرب إذا أسند للفاعل في ضربنا وفتحت في اتصاله مع المعمول في ضربنا زيد واعترض بأنا نجد أربع متحركات في الكلمة كشجرة وبقرة وأجيب بأن تاء التأنيث وحركتها في نية الانفصال لأنها زائدة على أصل الكلمة للتأنيث فليس الفعل معها[1] كالكلمة الواحدة. (قوله: ضربت) هذه الأمثلة على ترتيب قوله: ولا فرق في الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم إلخ. (قوله: فإنه يضم) يحتمل أنه يبنى على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح أنه يضم للمناسبة كما قال المصنف ففتحة البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما إذا اتصل به[2] ألف اثنين نحوضربا فقيل: إن الفتحة الموجودة فتحة المناسبة وفتحة البناء مقدرة والراجح أن الفتحة الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة. (قوله: وأما نحوغزوا إلخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله: فإنه يضم، ومحصل السؤال أنه قد فتح الحرف الذي قبل الواو في نحوغزوا إلخ ومحصل الجواب أنه لم يخرج من القاعدة لأن المراد بضم ما قبل الواو لفظا أوتقديرا وفي نحوعزوا ما قبل الواو ضم تقديرا فكل

(١) (قوله: فليس الفعل معها) الصواب فليس الاسم معها.
(٢) (قوله: وسكت عن حكم ما إذا اتصل به إلخ) أي لم يذكرهبخصوصه وإلا فهو داخل في عموم قوله: وحكمه أن يفتح آخره إلخ.

وما عدا وما خلا وليس في الاستثناء ولا ترد هذه المذكورات لأنها تقبل التاء في الأصل والعبرة به لا بالعارض. (قوله: لأن الاسم) علة لمحذوف والتقدير وإنما ميزوا بين الفاعل المذكر والمؤنث بهذه التاء مع أن كلا من الفاعلين متميز عن الآخر قال أبوحيان: ولحقت التاء الفعل وكان حقها أن لا تلحقه لأن المعنى الذي جائت له ليس للفعل بل هو في الفاعل وهو التأنيث لكنه لاتصاله كجزء منه فجعلت الدلالة على التأنيث فيه ولأن تأنيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المؤنث والمذكر في لفظ واحد نحو ربعة وصبور لأن المؤنث قد يسمى بمذكر وبالعكس فاحاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تأنيث الفاعل أوما جرى مجراه من أول وهلة نحو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الاختيار ولا يكون في أكثر الألسن فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء ويتكلمون على العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى: ﴿فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي﴾ فأشار بلفظ المذكر لأنه حكي قول إبراهيم عليه السلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث فحكي قوله على لغته اهـ ولا يخفى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام إنما تكلم بالعبرانية بعد مفارقة نمرود والقصة كانت قبل مفارقته وكان لسانه إذ ذاك سريانيا فليحرر. (قوله: أن يفتح آخره) أي يبنى على الفتح لفظا كضرب أوتقديرا كدعا وقوله: للتخفيف علة لكون البناء على خصوص الفتحة وأما علة بنائه على الحركة فقد تقدم في كلامه. (قوله: ودربج) بدال فراء مهملتين فباء موحدة فجيم فسره الشارح بمعنى لان بعد صعوبة وفي الصحاح دربجت الحمامة لذَكَرها خضعت له وطاوعته وكذلك دربج الرجل إذا طأطأ رأسه وبسط ظهره. (قوله: ما لم يتصل به إلخ) مرتبط بقوله: وحكمه أن يفتح إلخ. (قوله: ضمير رفع متحرك) فإن أسند لظاهر أواتصل به ضمير نصب نحوضربك وضربنا أواتصل به ضمير رفع ساكن نحوضربا فإنه لا يسكن في هذه الأحوال لعدم توالي أربع متحركات إلخ. (قوله: فإنه يسكن) ويحتمل

وإلا فالفاعل في بعض تلك الأمور قد يكون مؤنثا نحوحبذا هند على القول بأن حبذا بتماه فعل وهند فاعل كذا قيل وقد يقال: المراد بتذكير الفاعل عدم الدلالة على تأنيثه بحيث لا تلحق التاء الفعل وإن كان مؤنثا.

واصرف لأسماء الشهور ما عدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى * لألف التأنيث ع المراد
ورجب مع صفر إن عينا * فامنعهما الصرف وإلا نونا
والمنع فيهما أتي للعدل * مع علمية فحز للفضل

(قوله:فيروز ولجام) الأول اسم جنس لجوهر معروف كالياقوت والثاني اسم لما يجعل في فم الدابة. (قوله: لفقد الشرط الأول) وهو استعماله في اللغة الأعجمية علما. (قوله: وشتر) كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أوبديار بكر وفي نسخة بدل وشتر شيث. (قوله: لفقد الشرط الثاني) وهو الزيادة على ثلاثة أحرف لأن اللغة الأعجمية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وإنما لم تؤثر العجمة هنا في المنع من الصرف مع سكون الوسط[1] كما أثرت العلمية[2] فيما في منع صرف المؤنث الساكن الوسط لأن العجمة سبب ضعيف إذ هي أمر معنوي[3] فلم تعتبر مع سكون الوسط وأما التأنيث فإن علامته مقدرة وتظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الوسط وأن لا يعتبر كما سبق في جواز المنع من الصرف وعدمه في الثلاثي الساكن الوسط فإنه قد اعتبرت العجمة في حمص وماه وجور مع سكون الوسط فلم لم تعتبر ههنا والجواب أن اعتبارها فيما سبق تقوية للتأنيث المعنوي والعلمية لئلا يقاوم سكون[4] الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها مقوية سببا آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا. (قوله: يجوز فيه الصرف وعدمه) قال في المساعد والجمهور على تحتم الصرف. (قوله: متحتم المنع) لقيام حركته مقام الحرف الرابع قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي محرك الوسط لكن الأكثر الصرف ويفرق

(١) (قوله: في المنع من الصرف مع سكون الوسط إلخ) وكذلك العجمة مع تحرك الوسط لا توجب المنع من الصرف كما أثر التأنيث وجوب منع الصرف مع التحرك لضعفها وقد أفاد ذلك في القولة بعد.

(٢) (قوله: كما أثرت العلمية) المناسب كما أثر التأنيث المعنوي بدليل ما بعده.

(٣) (قوله: إذ هي أمر معنوي) أي ليس لها علامة ملفوظة أومقدرة وليس المراد أنها ترجع إلى المعنى لأنها وصف للفظ فيقال لفظ أعجمي.

(٤) (قوله: لئلا يقاوم سكون إلخ) أي حتى يسقط اعتبار احدى العلتين وكأنه لك يوجد إلا علة واحدة فهذا كله منفي باعتبار العجمة مقوية للتأنيث المعنوي.

بينه وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوي أقوى من العجمة لأن له علامة مقدرة بخلاف العجمة. **تنبيه** قد علمت مما سبق أن ابليس اسم أعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقيل: هو عربي مشتق من الإبلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه بأنه لا نظير له في الأسماء العربية ورد بأن له نظائر في العربية كإحليل وإكليل وغيرهما وقيل شبه بالأسماء الأعجمية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فإنه وإن كان مشتقا من الإبلاس إلا أنه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا بمن أطلقه الله عليه فكأنه دخيل في لسان العرب فهو علم مرتجل. (قوله: أوالوصف) قال في شرح اللب وهو كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لأن معرفة حال كل شيء متأخرة عن ذاته. (قوله: والعدل التحقيقي) قال الرضي: ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فإن عمر مثلا لو وجدناه منصرفا فلم نحكم قط بعدوله عن عمر بل كان كأدد. (قوله: كأخر) بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فإذا قلت: مررت بزيد ورجل آخر معناه أحق بالتأخر من زيد في الذكر لأن الأول قد اعتني به في التقدم في الذكر قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الرضي: معنى آخر في الأصل أشد تأخرا وكان في الأصل معنى جائني زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولا فلا يقال: جائني زيد وحمار آخر ولا امرأة أخرى. (قوله: مقابل آخرين) بالجر صفة آخر ومعنى المقابلة أن أخر مفرده أخرى مؤنثة فهو جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر المذكر الذي هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن أخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين بكسر الخاء فإنه مصروف لانتفاء العدل وذلك لأن مفرد أخر هذا أخرى بمعنى آخرة مقابلة للأولى ومذكرها آخر بكسر الخاء مقابل أول كما في قوله تعالى: ﴿قالت أولاهم

وظهرلنا هنا لغز لطيف لم أسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا معمول فصل بين عامله وإعراب عامله وشرط إعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه وبين إعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اخصرته فقلت:

يا أيها النحوي بين لنا * ما معرب قد خالف المعربات

الفصل بالمعمول شرط أتي * في حالة الإعراب عند الثقات

(قوله: وتجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظما ونثرا لغير جازم وناصب فقد قرئ ﴿ساحران تظاهرا﴾ بتشديد الظاء أصله تتظاهران فإدغمت التاء في الظاء وساحران خبر مبتدأ محذوف أي أنتما ساحران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون وقال الشاعر:

أبيت أسرى تبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

بالذال المعجمة أي شديد الرائحة ولا يقاس على هذا شيء من ذلك في الاختيار

باب علامات الأفعال

أقرب الوجوه وأحسنها في الإعراب أن يكون باب خبر مبتدإ محذوف أي هذا باب إلخ. (قوله: تاء التأنيث) من إضافة الدال للمدلول كما يؤخذ من قوله: وتدل إلخ. (قوله: الساكنة) أي أصالة فلا يضر تحريكها لعارض ك﴿قالت امرأة العزيز﴾ و﴿قالتا آتينا طائعين و﴿قالت أمة﴾ بالنقل وإنما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل. (قوله: تأنيث فاعل ذلك الفعل) أي الاسم الذي أسند إليه[1] الفعل فدخل نائب الفاعل[2] نحوضربت هند وهذه التاء تلحق الماضي متصرفا كان نحو قامت هند أوغير متصرف نحوليست هند قائمة وسواء كانت للفاعل الشخصي كما مثل أوالجنسي نحو نعمت المرأة هند أوالمجازي نحوبئست المدينة ما لم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل[3] نحو أفعل في التعجب وحبذا

---

(١) (قوله: أي الاسم الذي أسند إليه إلخ) أي فهو مجاز من إطلاق الخاص وإرادة العام.

(٢) (قوله: بائب الفاعل) أي ونحوكاسم كان.

(٣) (قوله: ما لم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل) لعل الأولى ما لم يلتزم تذكيره فعل ذلك الفاعل أي عدم الإتيان فيه بالتاء

قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه الكلمات الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة حقيقة فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اهـ قال الشنواني فأفاد أنه يقال لها: أسماء تثنية كما يقال: اسماء جمع. (قوله: جمع المذكر السالم وما ألحق به)ومنه عشرون وأخواته إلى تسعين وهي أسماء مفردة وزعم بعضهم أنها جموع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وبنون وأبون وأخون وهنون وذوون لأنها غير أعلام ولا مشتقات قال ابن مالك: ولوقيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبوحيان: ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه وجمع أب وأخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فم: فون وفين قال أبوحيان: وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع وقيل جمع عالم ومنه سنون وبابه من جمع ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق بجمع المذكر السالم جموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله: ﴿نحن الوارثون﴾ و﴿القادرون﴾ و﴿الماهدون﴾ ولا يقاس عليه الراحمون ولا الحكيمون لأن أسمائه تعالى توقيفية. (قوله:الأسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن فو لامه هاء وأصله فوه بفتح الفاء وإسكان الواو بوزن فعل بفتح الفاء وهو ما عليه سيبويه والخليل وذهب الفراء إلى أنه وزنه فعل بضم الفاء. (قوله: خاصة) هو من المصادر التي جائت على فاعلة كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص التثنية بنيابة الألف عن الضمة خصوصا على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد، ولا يجوز أن يكون حالا لأنك تقول: جائني الرجال أوالزيدون خاصة. (قوله: وقدم) أي المصنف ففيه تجريد فإن قرئ بالبناء للمفعول فلا تجريد. (قوله: حرفا بحرف) حال بتأويل متساويا. (قوله: ترفع بثبوت النون) علل ذلك بأنه لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذي بعدها لم يمكن ورود الإعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى يمتنع الإعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشابهتها للواو في الغنة قال بعض شيوخنا:

لأخراهم﴾ فأخرى هذه تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والفرق بين آخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأخرى التي بمعنى آخرة التي هي مؤنث آخر بكسر الخاء أن الأولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها أمثالها في وصف واحد تقول: عندي بعير وآخر وآخر وهكذا وعندي ناقة وأخرى وأخرى وهكذا وأما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها في وصف واحد. (قوله: من قوله تعالى) من بمعنى في أي الواقعة في قوله تعالى. (قوله: فإنه) أي أخر الممنوع من الصرف صفة لأيام وقوله: معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضي أن توصف أيام بآخر بفتح الهمزة المفرد لكونه أفعل التفضيل مجردا عن الإضافة وأل فعدل عن ذلك ووصف بأخر جمع أخرى فإن قلت: أن أخر وقع صفة لأيام ومفرده وهو يوم يوصف بفتح الخاء بأخرى فالجواب أن اليوم لما كان مما لا يعقل أجرى مجرى المؤنث فوصف بأخرى ثم وصف جمعه بأخر الذي هو جمعها وإلا فلوكان المفرد آخر لما صح جمعه على أخر فجمعه على أخر دليل على أن المفرد أخرى، ثم ما ذكره الشارح من أن أخر معدولة عن آخر قيل: إنه التحقيق وقيل: إنها معدولة عن أخريات قال الشنواني: وهو الصحيح لأن أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث آخر وقد جمع بالواو والنون فحق أخرى أن تجمع بالألف والتاء لأن ما جمع مذكره بهما جمع مؤنثه بالألف والتاء فعدل عن أخريات إلى أخر وقيل: إنهما معدولة عن الأخر لأنه من باب أفعل التفضيل فأصله أن يقرن بأل إذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل به عما فيه أل إلى المجرد عنها وأعطي ما لا يعطى غيره إلا مقرونا بأل. (قوله: بفتح الخاء) الذي هو أفعل تفضيل أصله أخر بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية ألفا للتخفيف وهو في الأصل بمعنى أشد تأخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احترازن آخر بكسر الخاء فإنه مقابل أول وليس أفعل التفضيل. (قوله: فإن قياس أفعل التفضيل إلخ) تعليل للمعدول. (قوله: ولوكان موصوفة مؤنثا أومثنى أوجمعا) حاصله أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة لزمه التذكير والإرادة بكل حال تقول: هو أفضل وهي أفضل وهم أفضل وهن أفضل وإذا كان معرفابالألف واللام لزمه مطابقة ما قبله

في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول: هو الأفضل وهي الفضلى وهما الأفضلأن وهم الأفضلون وهن الفضليات والفضل فكان القياس أن يقال: مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر ولكنهم قالوا:[1] أخرى[2] أخر[3] وآخرون[4] وآخران[5]قال الله تعالى: ﴿فتذكر إحداهما الأخرى﴾ ﴿فعدة من أيام أخر﴾ ﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم﴾ ﴿فآخران يقومان مقامهما﴾ وإنما خص النحويون آخر بالذكر لأن في آخر وزن الفعل وفي أخرى ألف التأنيث وهما أوضح من العدل وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب. (قوله: فإن مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فإن مؤنثه ندمى لا ندمانة أما ندمان من المنادمة فإن مؤنثه ندمانة فيصرف وأشار المصنف بالمثال إلى القسم الذي يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما ما لا مؤنث له أصلا لا على وزن فعلى وعلى وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فممنوع من الصرف على الأصح إلحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الأصح أنه يصرف الحا قاله بما مؤنثه على وزن فعلانة فإن هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى الأصح يكون الشرط في منع صرف فعلان أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء كان له مؤنث على وزن فعلى أولا مؤنث له فدخل القسم الثاني وهو ما لا مؤنث له أصلا وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول[6]. (قوله: بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية) أي فإنها تكون في فعلان

---

(١) (قوله: ولكنهم قالوا إلخ) أي فيقتصر على ما سمع ويوجه بأنه معدول ولذلك لحنوا من قال كائن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب لعدم السماع لكن أجيب عن هذا التلحين بأن محل لزوم الإفراد والتذكير إذا أريدالمفاضلة وأما إذا لم ترد كما في البيت فلا.

(٢) (قوله: أخرى) أي في المفرد المؤنث.

(٣) (قوله: وأخر) أي في جمع المؤنث.

(٤) (قوله: وأخرون) أي في جمع المذكؤ.

(٥) (قوله: وآخران) أي في المثنى.

(٦) (قوله: وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول) أي أخذا من المثال والظاهر أن كلام المصنف جار على القول الأول الذي هو الأصح لأن قول الشارح فيما والثاني عدم قبولها التاء إلخ شامل لما لا مؤنث له كرحمن والاعتماد على عموم الشرط أولى من الاعتماد على التخصيص المأخوذ من المثال على أن المثال لا يخصص.

متعددة. (قوله: بالحركات الثلاث) أي وجودا وعدما ليشمل السكون ولوصرح به كان أولى (قوله: بالحروف) أي الأربعة وجودا وعدما ليشمل الحذف. (قوله: فالذي يعرب بالحركات) أي بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله: بالحروف أي بجنسها. (قوله: وما حمل عليه)كأولات في قوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل﴾ فكان فعل ماض والنون اسمها وهي ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع جعل إعرابه كإعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حملوا أولوا على جمع المذكر السالم حملوا أولات على جمع المؤنث وقد ألغز بعض شيوخنا في نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله:

يا من لنحو يعاني ويا رقيق المباني

في القلب كسرة نابت عن فتحة يا معاني

هذا لعمرى عجيب وفيه قلب العيان

وأجيبت عنه فقلت:

يا مفرد العصر يامن حوى جميع المعاني

أبديت لغزا بديعا يزرى عقود الجمان

هذا مؤنث جمع بالجر ينصبه عاني

(قوله: إذا لم يتصل به نون الإناث)قال أبوحيان: المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معها مقدر في الحرف. (قوله:وما ألحق به) ويلتحق به خمسة ألفاظ الأول والثاني كلا وكلتا لكن بشرط أن يضافا لضمير نحوجاء كلاهما وكلتاهما فلوأضيفا لظاهر إعربا بالحركات المقدرة على الألف نحوجاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هي الصحيحة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركات المقدرة على الألف أضيفا لظاهر أومضمر، الثالث والرابع والخامس اثنان واثنتان وثنتان فإنها تعرب إعراب المثنى أضفتها لظاهر أومضمر أولم تضفها اهـ

ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية عن الإبدال أما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم فإنه يكون قياسيا ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة لأن الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الإبدال فقول المصنف: ثم دخل الجازم قيد في حذف حرف العلة أي إن شرطه أن يكون الإبدال قبل دخول الجازم. (قوله: وتركه) أي ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر. (قوله: بناء) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أوعلى المفعول له أي لأجل البناء. (قوله: على الاعتداد بالإبدال وعدمه) لف ونشر مرتب لأن الاعتداد بالإبدال علة للحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف والحاصل أن الإبدال إن كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف وإن كان قبله جاز الحذف إن اعتدينا بالإبدال وجاز عدمه بناء على عدم الاعتداد به. (قوله: ألف اثنين أو واوجمع) ويكونان ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وغيرَ ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة أكلوني البراغيث. (قوله: أوياء مخاطبة) ولا تكون إلا ضميرا نحوأنت تقومين يا هند. (قوله: هذا) أي كون الجزم بحذف النون هو المشهور. (قوله: بحركات مقدرة) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. (قوله: أيضا) مصدر آض بالمد إذا رجع وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا. (قوله: لا غير) لا نافية للجنس وغير اسمها مبني على فتح مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وإنما بنيت غير على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه تشبيها لها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات. (قوله: علامة نصبها كلها حذف النون) وأما ثبوت النون في قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل أن تكون أَنْ غير عاملةٍ تشبيها لها بما المصدرية كما في قرائة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتمُّ. (قوله: المعربات قسمان) اعترض بأن فيه إخبارا بالمثنى عن الجمع وأحسن ما أجيب به أنه لا ضرر في ذلك حيث كان المثنى جمعا في المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهنا كذلك لأن كل قسم تحته أفراد

بالفتح نحوحمدان وبالضم نحوعثمان وبالكسر كعمران. (قوله: ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لأن في أول الفعل زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم وما زيادته لغير معنى ودخل في قوله: ووزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلاء نحوحمراء وشهلاء أوعلى فعلى بضم الفاء كفضلى أولا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الأنثيين فهذا الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل. **(قوله: ولا يكون الوزن المانع إلخ)** يرد عليه نحوأحيمر وأصيفر وأفيضل فإنه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل كأبيطر وإن لم يكن حال التصغير على وزن أفعل. (قوله: **كونها أصلية**) بأن تكون موضوعة للمعنى الوضعي ابتداء وإن غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبة الاسمية أن تصير الصفة غير محتاجة إلى موصوف تتبعه فنحو أسود منوع من الصرف لأنه في الأصل موضوع لكل متصف بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالحية ومثله أرقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد واختص بذكر الحيات وكذلك أدهم وضع لكل ما فيه دهمة أي سواد ثم اختص بالقيد. (قوله: صفوان) هو في الأصل اسم للحجر الأملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفي المصباح صفوان يستعمل في الجمع والمفرد فإذا استعمل في الجمع فهو الحجارة الملس الواحدة صفوانة وإذا استعمل في المفرد فهو الحجر. (قوله: أرنب) هو في الأصل اسم للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة. (قوله: عدم قبولها) أي الصفة مع الزيادة أومع وزن الفعل. (قوله: ندمان) أي المأخوذ من المنادمة على الشراب وهي المحادثة عليه بلطائف العبارات ورقائق الإشارات وفعل هذا نادَمَ والاسم النديم ويعجبني هنا قول بعضهم:

وأهيف قلت له *هل لك في المنادمه
فقال كم من عاشق *سفكت في المنى دمه

(قوله: لقولهم: ندمانة) أي في مؤنثه وأما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى كما سبق وفعله ندم كعلم والاسم نادم. (قوله: وأرملة) أي لا زوج لها أوفقيرة وأما أرمل وصفا من قولهم: عام أرمل أي قليل المطر فإن مؤنثه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى.

(قوله: المعتل الآخر) بإضافة المعتل الى الآخر إضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض وسمي هذا القسم معتلا لما فيه من الإعلال وإنما جاز حذف الآخر هنا مع أنه ليس علامة للرفع لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال كما في يدعو ويرمي أوللتعذر كما في يخشى فلما دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة فحذفها . (قوله: أصالة) سيأتي مقابله في قوله فإن كان حرف العلة غير أصلي. (قوله: ي آخره ألف) لوأسقط في لكان أحضر وأظهر. (قوله: هذا) أي القول بأن حذف هذه الأحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله أمران الأول ما أشار إليه بقوله: وذهب سيبويه والثاني قوله: ومن العرب. (قوله: وذهب سيبويه) هذا مقابل المشهور قال الشيخ الشنواني: في عزوه لسيبويه نظر فإن سيبويه لم يذكر ما قاله المصنف وإنما ذكره ابن هشام الأنصاري بحثا تفريعا على ما ذهب إليه سيبويه من تقدير الإعراب في الأفعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه اهـ بتصرف. (قوله: محذوف عند الجازم لا به) قيل: إنه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود وأجيب بأن معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة والنظر إليها قال أبوحيان: والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم أن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع وإنما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها. (قوله: إذا العجوز) البيت لرؤبة من بحر الرجز والعجوز فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد في لا ترضاها حيث أثبت فيه الألف وقيل: إن لا نافية وليست ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على ألف ترضى والواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله: ولا تملق قال في الصحاح: الملق الود واللطف الشديد قال أبويوسف: وأصله التليين وقد ملق بالكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت:

واعمدلأخرى ذات دل مونق* لينة اللمس كمس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الأرنب. (قوله: هجوت زبان) البيت من بحر البسيط والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فما في المصنف تغيير اختل به الوزن وزبان بزاي فموحدة اسم رجل وقوله: ولم تهجو ولم تدع أي لم تهجه مشاقا له ومستمرا على هجوك إياه ولم تدعه بدون هجومستجلبا وده وأراد بهذا الإنكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لا يستمر على حالة واحدة فصار هجوه لاذم فيه كما أن اعتذاره لا شكر له عليه للحوق الأول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد في قوله: لم تهجو حيث أثبت الواومع الجازم. (قوله: ألم يأتيك) البيت من بحر الوافر والأنباء جمع نبإ بمعنى الخبر وتمني بفتح التاء المثناة فوق من نميت الحديث أنميه بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير وإذا بلغته على وجه الإفساد والنميمة قلت: نميته بالتشديد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة وبنو زياد هم الربيع بن زياد وإخوته الذين أغار قيس على إبلهم والأقرب من أوجه الإعراب هنا أن فاعل يأتي هو قوله: ما لاقت والباء زائدة وجملة قوله: الأنباء تمني معترضة وارتفاع لبون أو القلوص على أنه فاعل لاقت والشاهد في يأتيك حيث أثبتت الياء مع الجازم. (قوله: على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهوروقيل: إنه لغة قليلة كما ذهب إليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى: لا تخاف دركا ولا تخشى وأجيب بأن الألف للإطلاق والصحيح أن لا نافية هنا كالفتى قبلها أتي بالنهي في صورة الخبر كما في قوله تعالى: ﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾ وقيل: إن ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف إشباع وأما أحرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى: ﴿انه من يتق ويصبر﴾ بإثبات الياء وجزم يصبر فقد أجيب عنه بأن من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر للتخفيف. (قوله: فإن كان إلخ) هذه محترز قوله: أصالة. (قوله: بأن كان بدلا من همزة) أي موافقا لجنس ما قبلها من الحركة. (قوله:كيقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرأ. (قوله: ويقري) بضم الياء وكسر الراء مضارع أقرى. (قوله: ويوضو) بفتح الياء وضم الضاد مضارع وضو بمعنى نظف وحسن. (قوله: ثم دخل الجازم) أي بعد الإبدال فيكون الإبدال حينئذ شإذا لأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة

على الحدث فأين فاعله فالجواب ما قاله الناصر الطبلاوي أنه مصدر خبرها مضافا إلى اسمها. (قوله: صار السعر رخيصا) **تنبيه يلحق بصار** في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحوَّل وغدا وراح نحوآض زيد مسافرا وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقال:

وكان مُضلي من هديت برشده فلله مغوٍ عاد بالرشد آمرا

وفي الحديث فاستحالت غربا[١] وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة[٢] وقال بعضهم:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع[٣]

وقال تعالى: ﴿أَلقَاهُ على وجهه فارتدَّ بَصيراً﴾ وقال امرؤ القيس:

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ .فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمى تَحَوَّلنَ أَبؤُسا[٤]

وفي الحديث لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا[٥]. (**قوله: فيما تصرف منها**) أي تحول إلى أمثلة مختلفة من المضارع والأمر واسم الفاعل وأفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الأصح وأما يدوم ودم ودوام فمن تصرفات التامة[٦] وما

(١) (قوله: فاستحالت غربا) الحديث بتمامه كما في البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أُريت في المنام أني أنزع بدلو بكرة على قليب، فجاء أبو بكر فنزع ذنوبا أو ذنوبين نزعا ضعيفا والله يغفر له ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غربا، فلم أر عَبْقَرِيًّا يَفْرِي فَرِيَّهُ، حتى رَوِي الناس وضربوا بعطن».

(٢) (قوله:أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أي سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكأن، واستحسنه الرضي فلا يقال: قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾ قاله الصبان.

(٣) (قوله: وما المرأ إلخ) وهو الاسم.

(٤) (قوله: وبدلت إلخ) بالبناء للمجهول قرحًا بفتح القاف وضمها أي جرحًا داميًا أي سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضًا مثل البأساء والأبؤس كذا في المصباح إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة، وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحوّلن أبؤسًا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم والأبؤس كأفلس جمع بأس أو بأساء. صبان باختصار

(٥) (قوله: وفي الحديث إلخ) في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال.

(٦) (قوله:

ومن هذا القبيل قولك: للمفرد المذكر آمر ا له: لِ الشيءَ أي كن واليا له وق الشيء أي صنه و ع الشيء أي احفظه و د زيدا أي ادفع دريته وإ بمعنى عد بالخير فهذه الأفعال كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك في تصريف إِ وما فيه من اللغز. (قوله: أواخر أصالة) فإن لم تكن هذه الحروف أواخر أصالة بأن كانت بدلا من همز نحو اقرأ بكسر الهمزة وفتح الراء جاز حذف الألف بناء على الاعتداد بالإبدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الأصلي وجاز تركه بناء على عدم ذلك. (قوله: وضابط ذلك) في هذا الضابط قصور لأنه لا يشمل أمر جمع المؤنث فإنه مبني على السكون صحيحا كاضربن أومعتلا كاغزون ومضارعه نحو يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الأمر المؤكد بالنون فإنه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فالأولى أن يقال في الضابط: الأمر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم. (قوله: باب) بالتنوين يتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لأنه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها والمرفوعات بالواو هي هنا استئنافية لعدم ما تعطف عليه.

(**قوله: المرفاعات**) جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التأنيث كما تقدم نحو جبال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة وصفا لمؤنث أي كلمة مرفوعة فإنه وإن جمع هذا الجمع أيضا إلا أنه يمنع منه الأخبار بقوله: سبعة فإن العدد يذكر مع المؤنث فلوكان جمع مرفوعة لقيل: سبع فإثبات التاء في العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا، لكن قال بعض شيوخنا: إنه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل حذف التاء من عدد المؤنث وإثباتها في عدد المذكر إن كان المعدود مذكورا تتميزا للعدد أما إذا لم يذكر أصلا أوسبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا[١] وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأن المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدإ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم إن وخبر

(١) (قوله: جاز التذكير والتأنيث كما هنا) لكن الأولى حينئذ مراعاة القاعدة.

كان وأخواتهما وخبر ما ولا والمجرور في الأصل منصوب المحل. (قوله: اسم كان وأخواتها) أراد بالأخوات ما يوافق فدخل في أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ودخل في أخوات إن خبر لا النافية للجنس لكن يبعد هذا قوله: في أخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي أخوات إن وهي ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار الأكثر والأشهر وإطلاق لفظ الأخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظائر في العمل بالأخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم أطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الأخوات على المشبه وهو النظائر. (قوله: وهو أربعة أشياء) هو في الحقيقة خمسة فإن العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق. (قوله: لأنه أصل المرفوعات) وذلك لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الاسمية[1] ولأن عامله قوي بخلاف المبتدإ ولأنه أشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء مسده ولأن رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدإ وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فإن حكمه واحد ليس إلا وقيل: إن كلا أصل وهذا خلاف لا طائل تحته. (قوله: لأن المبتدأ فاعل معنى) لايشمل كلامه المبتدأ الذي له فاعل يغني عن الخبر نحو أقائم الزيدان وقد يجاب بأن المصنف لم يتعرض له لقلته أويقال: المراد بكونه مسندا إليه الخبر إما حقيقة أوحكما وهذا مسند إليه حكما. (قوله: لأنه مبتدأ في الأصل) والذي أخرجه عن الابتدائية دخول الناسخ بحيث لو أزيل الناسخ لأعرب مبتدأ وبهذا التقرير يندفع ما عسى أن يقال: إن اسم كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدإ ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الأولى تقديمه على المبتدإ. (قوله: وإذا اجتمعت إلخ) في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اهـ وهذا معنى النظم المشهور:

إن التوابع إن جائت باجمعها ورمت تحوي من الترتيب ما نقلا

---

(١) (قوله: التي هي أصل الجملة الاسمية) أي فيما إذا كان المسند إليه مصدرا كما في الحمد الله وهذا التعليل التي بعده لا تنتج إلا أنه أصل بالنسبة للمبتدإ إلا بالنسبة لبقية المرفوعات إلا أن يقل إن أصالته بالنسبة لغير المبتدإ أمر محقق كما هو بخط الدسوقي.

بمعنى ماز أي ميز وله مصدر وأمر فأمره زل بكسر الزاي تقول: زل ضأنك[1] من معزك أي ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاي، وأما زال ماضي يزول كقام يقوم من باب فعل يفعل كنصر ينصر فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زُل عن مكانك بضم الزاي أي انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لمحت لذلك بقولي تغزلا:[2]

لا يزال الذي فتنت معنىً ذا اكتئاب عن الهوى لا يزول
قد أجن الهوى بقلب شجي لا يزيل الغرام عنه عذول

(قوله: وفتئ) بوزن علم مضارعه يفتؤ بفتح التاء ولا يأتي منه غير الماضي والمضارع. (قوله: وبرح) بوزن علم ولا يأتي منه غير الماضي والمضارع نحولن نبرح عليه عاكفين ومثله انفك وأما البراح والانفكاك فهو مصدر التامة ومثله منفك اسم فاعل. (قوله: لأن معناها النفي) قال الرضي أصل هذه الأفعال الأربعة أن تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بمن إلى ما هو مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من علم أي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دائما وإنما أفاد دخول النفي على النفس الثبوت لأن نفي النفي إثبات وإذا قيد نفي الشيء بزمان وجب أن يعم ذلك النفي جميع الزمان. (**قوله: وسميت ناقصة إلخ**) أي لأنه لا يتم بالمرفوع بها كلامٌ بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة وعلل بعضهم نقصها بدلالتها على الزمان دون المصدر ورده الرضي بأن كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجاء أولا بلفظ دال على حصول ما ثم يعين بالخبر ذلك فكأنك قلت حصل القيام فالفائدة في إبرار مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في الإتيان بضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حدث مطلق تقييد في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييد في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اهـ ملخصا فإن قلت: إذا كانت دالة

---

(١) (قوله:

(٢) (قوله:

وإن كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحوما زال زيد يعطى الدنانير ألا ترى أن إعطاء الدنانير في أوقات متفرقة. **(قوله: بأي أداة كانت)** أي سواء كانت حرفا نحوما أولم أواسما كغير أوفعلا كليس فمثال النفي بليس قول الشاعر:

ليس ينفك أغنى واعتزاز [١]

والنفي بغير كقوله:

غير منفك أسير هوى[٢]

ومثل ذلك النفي بقلما نحوقلما يزال وسواء كان النفي ملفوظا به أومقردا كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها قياسا إلا بعد القسم وشذ الحرف بدونه كقوله: تنفك تسمع أي لا تنفك تسمع. (قوله: وهو النهي) ومثاله قول الشاعر:

صاح شمر لاتزال ذاكر المـــــــــــت فنسيانه ضلال مبين[٣]

(قوله: والاستفهام) أي الإنكاري لأنه بمعنى النفي يمثل له بقولك: هل يزال الله عالما أي لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله:

ألا يا اسلمى يا دار مي على البلا ولازال منهلا بجرعائك القطر[٤]

وقوله:

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت   لكم خالدا خلود الجبال[٥]

(قوله: زال) أي التي مضارعها يزال كخاف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل بفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض العين مغمض[٦]

وأما زال يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب يضرب فإنه تام

(١) (قوله:

(٢) (قوله:

(٣) (قوله:

(٤) (قوله:

(٥) (قوله:

(٦) (قوله:

فانعت وبين أكد وأبدلن وجيء * بالعطف بالحرف تحو العلم والعملا

فما في قول المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وإنما قدم النعت لأنه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لأنه جار مجراه ثم التوكيد لأنه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لأنه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم عطف النسق لأنه تابع بواسطة. (قوله: وهو الاسم إلخ)هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد الفعل. (قوله: المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال الناصر الطبلاوي: أي الذي نسب إليه وربط به فعل باعتبار مدلوله فسقط ما قيل: لا يخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحي أوالحقيقي الذي هو المصدر لا جائز أن يراد الأول لأنه غير قائم بالفاعل كما أنه غير قائم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه إلى قوله أوشبهه اهـ بتغييرما ثم لا بد من تقييد الإسناد بالأصالة فخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان وأخواتها فإن ما يسند إليها لا يسمى فاعلا عند الجمهور وظاهر إطلاق المصنف أنه لا فرق في الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه وأورد على المصنف أن التعريف غير مانع لأنه يدخل فيه نائب الفاعل فإن في قولك: ضرب زيد إسنادَ الضرب الذي هو مصدر المبني للمجهول أي كونه مضروبا لزيد فإنه معنى قائم به والجواب أن يراد الإسناد بحسب الأصالة والإسناد للمفعول إنما حصل بعد حذف الفاعل أويقال: إن المقصود من التعريف إيصال معنى المعرف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه مّا فلا يضر فيه كونه أعم خصوصا وقد جوّز المتقدمون من المناطقة التعريف به. (قوله: متعد) صفة فعلٌ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله متعدي استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار متعد والفعل المتعدي هو ما نصب المفعول بنفسه كضرب زيد عمرا واللازم عكسه. (قوله: أوشبهه) أي الفعل أي ما يشبهه في العمل. (قوله: اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق[١] من المصدر المستعمل في الذات التي قام

(١) (قوله: وهو الاسم المشتق إلخ) هذا تعريف لاسم الفاعل بالأعم إذ يشمل غيره.

بها ذلك المصدر كضارب فإنه مشتق من الضرب الذي هو الحدث القائم بالذات المستعمل فيها لفظ ضارب فمعناه ذات قام بها الضرب. (قوله: وأمثلة المبالغة) جمع مثال ومثال الشيء ما كان على صورته[1] سميت هذه الصيغ بها لأنها[2] مثال لكل ما وازنها فإن فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب وأكال وشراب ونحو ذلك وإضافتها للمبالغة باعتبار أنها مفيدة لها فهو من إضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل الثلاثي إلى صيغة فعال أومفعال أوفعول أوفعيل أوفعل قصدا للمبالغة والتكثير. (قوله: والصفةالمشبهة) أي باسم الفاعل وهي ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على معنى ثبوته له واستمراره كحسن مثلا المأخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره. (قوله: واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثي[3] متصرف تام مجرد قابل للتفاوت[4] غير دال على لون أوعيب وبقي على المصنف من أفراد ما أشبه الفعل المصدر نحو ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ واسم المصدر نحو قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر الذي هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله واسم الفعل نحو ﴿هيهات لما توعدون﴾ فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية توكيد لفظي وما توعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

والجار والمجرور نحو أفي الدار زيد والظرف نحوأعندك زيد إذا قدر زيد فيهما فاعلا ومنه أفي الله شك ويصح في الأمثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الجار والمجرور أوالظرف خبرا. (قوله: أي على الفاعل) قال الناصر الطبلاوي: الأحسن

---

(١) (قوله: ما كان على صورته) ضمير كان يعود للشيئ فالصلة أوالصفة جرت على غير من هي له.

(٢) (قوله: سميت هذه الصيغ بها لأنها إلخ) ثم إنه أطلقت أمثلة المبالغة على كل وازن الصيغ الخمسة وتعريف المحشي لها بما ذكره مبني على هذا الإطلاق كما هو الظاهر.

(٣) (قوله: ثلاثي) أي ثلاثي الأصول لا رباعي الأصول مثلا ثم بعد ذلك يصدق بالمزيد والمجرد فلذلك احتاج لقوله مجرد.

(٤) (قوله: قابل للتفاوت) فلا يشتق أفعل التفضيل من مادة الموت لأنه لا يقبل التفاوت.

أن ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل إلا في الوقت الذي فيه ظل وهو من الطلوع الشمس إلى غروبها وفي القاموس ظل نهاره يفعل كذا وليله سمع في الشعر اهـ فهي لاتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع النهار قال الرضي: وقد جائت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى: ﴿ظل وجهه مسودا﴾. **(قوله:وهي للتحويل والانتقال)** عطف لازم أي تحول اسمها من صفة إلى مصدر خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى: ﴿فصرهن إليك﴾ أي ضمنهن فصر فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا ينحل لغز أورده علينا بعض الأذكياء في مجلس وهو :

إني رأيت غلاما أورث قلبي خبالا * قد صار كلبا وقردا وصار بعد غزالا

ولي بذاك دليل في قول ربي تعالى

يشير إلى أن صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى: ﴿فصرهن إليك﴾. (قوله: ليس) أصلها ليس بكسر الياء بوزن علم فخففت بسكون الياء فإن قلت: القاعدة أن الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفا ولم تقلب هنا فالجواب أن ليس اما كانت فعلا جامدا غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفا. (قوله: وهي لنفي الحال) أي لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر[1] وعطف التجرد على الإطلاق للتفسير واحترز به عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ فإن الأول ماض لوجود التقييد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا مذهب الجمهور ومذهب سيبويه أنها للنفي مطلقا غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال. **(قوله: على حسب)** بفتح السين أي قدر ما يقتضيه الحال والشأن فإذا قلت ما زال الله متكلما فالمعنى ن هذا الوصف ثابت له غير منفك وإذا قلت: ما زال زيد عالما فالمعنى أنه متصف بذلك من حين إمكان حصول العلم وهو وقت التمييز إلى الموت وقس ما أشبهها قال أبوحيان: ومازال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فإن كان الموصوف قبلها في أوقات متصلة الزمن دامت له كذلك نحوما زال زيد عالما

---

(١) (قوله: أي لنفي إلخ) أشار إلى أن إضافة النفي إلى الحال لأدنى ملابسة وليست إلى المفعول.

الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها. (قوله: **ترفع (١)الاسم وتنصب الخبر**) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيين إلى أنها تنصب الخبر ويبقى المبتدأ على رفعه وزعم الفراء[٢] أن الاسم ارتفع لشبهه بالحال فقولك: كان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين ويدل عليه إتصال الضمائر بها إذ لوكان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم إذا اتصل الضمير بها أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو الضمير لأنه ليس معمولًا لها وقد فصل بينها وبين معمولها وهو الخبر. (قوله: **وهي ثلاثة عشر فعلا**) قال أبوحيان في شرح التسهيل: وقد انتهى ذكر الكلمات التي ترفع الاسم إلى إحدى وثلاثين كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه وحصرها بالعد طريقة المتأخرين وهي طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص. (قوله: وهي لِاتِّصاف المخبر عنه بالخبر) أي بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف وقس عليه الباقي وقوله: في الماضي أي إذا كان العامل كان كما مثل أما إذا كان العامل يكون فهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الحال أوالاستقبال وقوله: إما مع الدوام إلخ نبه الرضي على أن الدوام إنما يستفاد من قرينة خارجية وهي في هذا المثال وجوب كون الله غفورا رحيما اهـ وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان إذ معناها الثبوت فيما مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه. (قوله: في المساء) قال الناصر الطبلاوي: ينبغي أن يزاد على ذلك في الزمن الماضي وذلك لأن أمسى يدل على وقت المساء بتركيبه على الزمن الماضي بصيغته فيجب أن يقترن مصدر خبرها مضافا إلى اسمها بالزمانين المذكورين وفاء بما صرح ابن الحاجب وغيره من أن كان وأخواتها مقيدة لاخبارها بالوقت الذي دلت عليه الأفعال والمساء بفتح الميم والمد ما بعد الزوال إلى الغروب أوإلى نصف الليل إلى الزوال. (قوله: **في الضحى**) بضم الضاد والقصر وهو من الشروق إلى قبيل الزوال. (قوله: **وظل**) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل إلا لعمل يكون بالنهار أفاده في المصباح ووجه

---

(١) (قوله: ترفع) أي تجدد رفعه.

(٢) (قوله: وزعم الفراء) هو موافق للصريين في أن الرافع والناصب هو كان إلا أن الاسم شبيه بالفاعل والمنصوب شبيه بالحال لأنها شبيهة بفعل قاصر.

عود الضمير على الاسم لأنه المحدث عنه[١] ولأن عوده على الفاعل يلزم منه تشتيت الضمائر هذا وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة أنه لا احتياج إلى هذا القيد أي قوله: مقدم عليه أي لأن زيد في قولك: زيد قام[٢] لم يسند إليه قام بل أسند قام إلى ضمير فيه وهو وضميره مسند إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهم وروده فقيده به وليس بوارد اهـ كلامه وأما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهو طريقة الكوفيين وهي مرجوحة فلا يعتد بها وأما قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين اسجارك﴾ فأحد فاعل فعل محذووف يفسره المذكور أي وإن استجارك أحد إلخ وبشر في قوله تعالى: ﴿أبشر يهدوننا﴾ يجوز كونه فاعلا بمحذوف ويجوز كونه مبتدأ والأول أرجح كما رجح الثاني في قوله تعالى: ﴿أأنتم تخلوقونه﴾. (قوله: وهو إسناد الفعل إلى الفاعل) أي إسناد مدلول الفعل الذي هو الحدث إلى ذات الفاعل. (قوله: فإن العلم قائم بزيد) أي باعتبار أنه كفية نفسانية يوجدها المولى فيه أما إن نظر إلى العلم باعتبار تحصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال محتمل والمثال النص مات زيد. (قوله:أي أحدثه) فيكون مسندا إليه حقيقة لأنه قد قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يسند حقيقة للعبد باعتبار كونه اكتسبه وإن كان مخلوقا له تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه. (قوله: وعلم من هذين المثالين) يؤخذ منه حكمة تكرار المثال. (قوله: حقيقة) أي لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط. (قوله: ومجازا) أي لغة وإن كان حقيقة اصطلاحا لأن الفاعل اصطلاحامن قام به الفعل سواء أوجده أم لا. (قوله: ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال المذكور أواستفهام نحو أقائم زيد أونفي نحوما ضارب زيد أونداء نحو يا طالعا جبلا أوعلى مبتدإ نحو زيد ضارب بكرا فإن كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل، وهذه الشروط تجرى في أمثلة المبالغة. (قوله: أضرَّاب زيد) الهمزة للاستفهام وضراب مبتدأ

---

(١) (قوله: لأنه المحدث عنه إلخ) أي لئلا يلزم عليه الدور.

(٢) (قوله: لأن زيد في قولك: زيد قام إلخ) أي فهو خارج بقوله فعل أوشبهه فإن هذا قد أسند إليه جملة لكن بقي أنه قد يقال: إن القيد المذكور محتاج إليه لإخراج المبتدإ في نحوقولك زيد قائم فإن زيد قد أسند إليه شبه الفعل فلا يحرج إلا بقومقدم عليه لا بقوله: فعل أوشبهه وأجاب سم بأن المتبادر من قوله: المسند إليه.

وزيد فاعل سد مسد الخبر. (قوله: حسن وجهه) بتنوين حسن وبرفع وجهه على أنه فاعل له. (قوله: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) هذه المسئلة قد اشتهرت بمسئلة الكحل وقد أفردت بالتأليف وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفي أوشبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال هنا أجبينا لا سببيا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما في المثال المذكور ومثله ما جاء رجل أقبح في وجه اللحية منها في وجه زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن، وإعراب المثال ما نافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول، وأحسن صفة رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه، والكحل فاعل احسن ومنه جار ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل عليه، وفي عين زيدمتعلق بمحذوف حال من الهاء في منه والتقدير ما رأيت رجلا أحسن الكحل حال كونه في عينه منه أي الكحلِ حال كونه في عين زيد. (قوله: أولم يكفهم) الهمزة في مثل هذا التركيب إما مقدمة من تأخير والأصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لأن حرف الاستفهام له الصدارةُ، أو داخلة على مقدر والواو عاطفة عليه، وتقديره هنا أيطلبون آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا، وأصل أنا أننا فأن حرف توكيد ونصب ونا اسمها فحذفت إحدى النونات الثلاث للخفة وأدغم الآخران، فقيل: أنا ومن أمثلة الفاعل المؤول قوله تعالى: ﴿ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله﴾ وقول القائل:

يسر المرء ما ذهب اليالي وكان ذهابهن له ذهابا

وأحرف المصادر التي يسبك الفعل بعدها بمصدر المسماة أيضا بالموصولات الحرفية خمسةٌ اتفاقا وستةٌ بزيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا لا حرفيا وقد نظمت الجميع بقولي:

موصول الأحرف أن وأن وكي وما والَّذْ ولو ست أتت فلتعلما.

(قوله: على قسمين) أي مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته. (قوله: الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محتمل جعلا قسما مستقلا فإن قلت: لم قيل لهما: شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب أنه لما كان الأصل في الخبر الإفراد جعلا كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملان بحسب المتعلق أنهما جملة قيل: شبه الجملة. **(قوله: خبر المبتدإ على الصحيح)** وقال جماعة: الصحيح أنه الظرف نفسه وقال آخرون: مجموعهما قال الشنواني: والخلاف لفظي لأن القائل بأنه محذوف نظر إلى العامل الذي هو الأصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر إلى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه مجموعهما نظر إلى المقصود. **(قوله: الجار والمجرور)** أي التام فخرج الناقص نحوزيد بك أوفيك لأنه لا يفيد إلا إذا قدر خصوص واثق في الأول وراغب في الثاني ولا يفيد مع مستقر أواستقر . **(قوله: على الصحيح)** فيه ما سبق في الظرف.

تتمة قال المرادي: قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أربعة مذاهب أحدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثاني أنهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أواستقر أويستقر وهو مذهب جمهور البصريين الثالث يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وأن يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين الرابع أنهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج. **(قوله: اسم كان)** الإضافة فيه لأدنى ملابسة لأنها لما علمت فيه الرفع أضيفت إليه[1] ومثله إضافة الخبر لها في قولهم: خبر كان ويزيد هذا بأن إطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الأصلية قبل دخول كان عليه. **(قوله: اسم أخواتها)** أي نظائرها في رفع المبتدإ ونصب الخبر فإطلاق لفظ الأخت على النظير استعارة تصريحية وهذه الأفعال لتقرير الفاعل[2] على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل فمعنى كان زيد قائما أن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا أن زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل ومعنى تقرير

(١) (قوله: اضيفت إليه) الأحسن أضيف إليه لكون جاريا على ألشائع المتعارف.

(٢) (قوله: لتقرير الفاعل) وهو الاسم.

فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي وهي نفس المبتدإ وكقوله عليه الصلاة والسلام: أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله إلا الله فجملة لا إله إلا الله خبر عن قوله: أفضل وهي نفسه في المعنى أوكانت خبرا عن ضمير الشأن نحوقل هو الله أحد أوخبرا عن ضمير القصة نحوقوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾. (قوله: فلا فيها من رابط) يربطها بالمبتدإ لأنها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو إما ضمير وهو الأصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحوزيد ضربته ومحذوفا كقرائة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ أي وعده أوالإشارة نحو ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ أوإعادة المبتدإ بلفظه نحو ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ ﴿القارعة ما القارعة﴾ أوأن يكون الخبر عاما يشمل المبتدأ نحوزيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت:

إن جملة خبرا عن مبتدأً وقعت *ولم تكن عينه بمضمر قرنت

أوالإشارة أوتكرير مبتدإ * أوالعموم فهذى أربع نظمت

(**قوله: الظرف**) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظةٍ متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فإنه لا يفيد مع قولك: استقر ويفيد مع قولك: جلس مثلا. (**قوله: بمحذوف وجوبا**) فإن قلت: قد صرح به في قول الشاعر:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وما كان واجب الحذف لا يصرح به، فالجواب أن كائنا هنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة(١). (**قوله: مستقر أواستقر**) أولتنويع الخلاف فإنه اختلف هل يقدر المتعلق اسما نظرا إلى أن أصل الخبر الإفراد أوفعلا نظرا إلى أن الأصل في العمل للأفعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف والمجرور صفة أوحالا أما إذا وقع أحدهما صلة فإن المتعلق يقدر فعلا لأن الصلة لا تكون إلا جملة(٢) فإن قلت: إذا جاز تقدير المتعلق مستقرا أواستقر فالظرف أوالجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردا أوجملة فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب أنه لما كانت صورتهما

(١) (قوله: لتقرير الفاعل) وهو الاسم.

(٢) (قوله: لتقرير الفاعل) وهو الاسم.

ظاهر) المراد به ماعدا المضمر فيشمل المبهم نحوجاء هذا والذي ونحوهما. (قوله: أقسام ثمانية) لأنه إمامفرد أومثنى أو جمع سلامة أوجمع تكسير وكل منها إما لمذكر أومؤنث وتزيد هذه الأقسام بزيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا إلخ وكون الاسم نكرة أومعرفة كما لا يخفط، وكل من الماضي والمضارع يرفع الظاهر ما عدا أفعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء فإنها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا ويستثنى من المضارع **لا يكون** في الاستثناء فإنه لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا وأما فعل الأمر فلا يرفع إلا الضمير دائما. (قوله: المقابل للتثنية) فيصدق بالأسماء الستة فإنها هنا من قبيل المفرد وإن كانت في باب الإعراب ليست من قبيله كما تقدم. (قوله: صفة لجمع) لأنه المقصود بالوصف بالسلامة . (قوله: فإن قيل) هذا وارد على تثنية العلم وجمعه، ومحصل الإيراد أن العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل: ولا ورود لهذا السؤال من أصله لأن الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافي حينئذ؛ لأن شرطه اتحاد المحل، والجهة هنا منفكة. (قوله: قلت) أي في الجواب ومحصله أن العلم حين يثنى أويجمع تزول منه العلمية التي هي التشخص ويصير من قبيل النكرة فيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد، ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقي الوحدة الشائعة في حال التنكير، والوحدة مطلقا تنافي التعدد، فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت. (قوله: بدليل دخول أل عليه) ما ذكره من جواز دخول أل عليه هو المشهور، ومقابله ما حكاه الربيع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول: زيدان زيدون قال أبوحيان: وهذا القول غريب جدا. (قوله:عوضا) حال من دخول أي حال كون الدخول عوضا إلخ أومفعول مطلق أو مفعول لأجله والمراد بتعريف العلمية التعين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما. (قوله: وهو ما دل على متكلم إلخ) والمراد الدلالة على حسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم إذا كان المتكلم اسمه زيد، ونحو قولك: لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب: زيد فعل كذا؛ فإن الدلالة هنا على

المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لأن الأسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقدم المرجع بخلافها هي. (قوله: أومخاطب) أي شخص يوجه إليه الخطاب ولومفروض الوجود بتنزيل المعدوم منزلة الموجود. (قوله: أكرمنا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا أومؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظِّم نفسه إلحاقا له بالجماعة، والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن، والضمير هو صيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضي، وإنما قيد بسكون الميم لأجل أن تكون لفظة نا فاعلا بخلاف ما إذا فتحت الميم؛ فإنها تكون مفعولا وتستعمل نا مجرورة نحو الطف بنا، وليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة إلا هي ولذلك قال ابن مالك:

للرفع والنصب وجرٍّ نا صلح* كاعرف بنا فإننا نلنا المنح

(قوله: أكرمتما) زيدت الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند إشباع الفتحة للإطلاق. (قوله: أكرمتن) قال بعض البصريين إنما شددوا نون ضربتن لأن أصله ضربتن بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ما قبل النون ولا يكمن إسكان ما قبل النون وهي تاء المخاطبة لأنه لوسكن لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها لأنها علامة والعلامة لا تحذف إذا لم توجدعلامة أخرى فلما يمكن إسكان ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الأخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتن. (قوله: محله رفع) أي ذو رفع أوهو نفس الرفع على سبيل المبالغة. (قوله: فالألف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة إلا في محل رفع وقد تكون الألف في محل جر بالإضافة وذلك فيما إذا قلبت ياء المتكلم ألفا في النداء نحو ﴿يا أسفا على يوسف﴾ فإن أصلها أسفي قلبت الياء ألفا وليست لنا ألف في محل جر إلا هذه، وقد ألغزت في ذلك فقلت :

بين لنا يا إمام النحو ما ألف* محلها الجر جرت بالمضاف لها

وذهب المازني إلى أن الفاعل في أكرما وأكرموا وأكرمن ضمير مستتر وأن الألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الأخفش في الواو دون الألف والنون.

﴿باب نائب الفاعل﴾

متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة إن قدر مفردا أواسما تأويلا إن قدر فعلا فإنه حينئذ يكون جملة. (قوله: فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحوهيهات زيد فهيهات ليس مبتدأ وإن جرد عن العوامل لأن اسم الفعل لا يخبر عنه. (قوله: مطابق) يستثنى منه أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا وقع خبرا فإنه يخبر به بصورة الإفراد دائما (قوله: كثيرة جدا) المراد أفرادها فإن من أفراد قسم المفرد كونه صحيحا أومنقوصا أومقصورا أوممدودا وكونه منقولا أومرتجلا مفردا أومركبا اسما أولقبا أوكنية وكونه منصرفا أوغير منصرف فلا ينافي عده لها ثمانية. (قوله: جدا) بكسر الجيم مصدر جد جدا. (قوله: فإن الذكي) بذال معجمة وهو سريع الفطنة ومقابله الغبي. (قوله: بالمثال)هو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة وأما الشاهد فهو جزئي يذكر لإثباتها ويشترط أن يكون من كلام الله أورسوله أوالعرب الموثوق بعربيتهم. (قوله: نحن قائمون) ولا يجوز أن يفرد الخبر في ذلك وإن كان المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن قائم لأنه لا يحفظ كما في المغني وأما قوله:

والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والأركان والستر

فمحمول على الحذف والأصل نحن عامروه فحذف الواو اكتفاء بالضمة. **تتمة حكم الصفة** المعتمدة على استفهام أنها إن طابقت مفردا نحو أقائم زيد جاز كون الصفة مبتدأ والظاهر فاعلا مغنيا عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا وإن طابقت مثنى أوجمعا نحوأقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا ولا يجوز العكس إلا على ضعف لأن الصفة إنما تثنى وتجمع إذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وإن كان الظاهر مثنى أو جمعا والصفة مفردة مثل أقائم الزيدان وأقائمون الزيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد أوجمعا كأقائمون زيد فلا يجوز إذلا تجوز فاعلية الظاهر لأن الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة. (قوله: وكانت غير المبتدإ في المعنى) فإن كانت عينه بأن كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحوقولي زيد منطلق

من العوامل اللفظية لأجل إسناد غيره إليه نحو زيد قائم أوإسناده لغيره نحوأقائم الزيدان فدخل في قوله للإسناد المبتدإ بقسميه وهو ما له خبر وماله مرفوع أغنى عن الخبر. (قوله: فخرج) أي بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لأن الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وإنما يخرج عنه فهما ليسا داخلين أصلا حتى يحتاج لإخراجهما. (قوله: والفاعل مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سيبويه فإنه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد. (قوله: المسرودة) أي المتتابعة. (قوله: لا إسناد فيها) خبر عن قوله: فإنها وجملة قوله: وإن تجردت حالية فإن أضمر فيها إسنادٌ كأن أضمر مبتدأ أوخبرا كانت إما خبرا أومبتدأ فتدخل، وعلى عدم الإضمار فاستعمال اثنان بالألف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لو تركبت مع عامل الرفع. (قوله: ودخل) أي بقيد غير الزائدة الذي وقع قيدا في القيد فإن قيد القيد يكون للإدخال ومثل حرف الجر الزائدِ حرفُ الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف جر شبيه بالزائد وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف إليه ومنك متعلق بقريب الخبرِ، وقد كان الأولى للمص زيادة هذا القيد ويجاب بأنه أراد بالزائد ما ليس أصليا فيشمل الشبيه بالزائد. (قوله: بحسبك درهم) ومثله ناهيك بزيد بناء على أن ناهيك خبر وزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية، ويحتمل أن ناهيك مبتدأ وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك به. (قوله:فحسبك درهم) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لأن القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافي بأنه درهم. (قوله:والخبر هو الاسم) أي حقيقة أوتأويلا فشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فإنها مؤولة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فإنه

قال أبوحيان لم أر هذا الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اهـ قيل: وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لأنه لا يشمل ما إذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا أومجرورا نحو ضرب في الدار أوظرفا نحوضرب عندك ولأنه يصدق على المفعول الثاني من نحوأعطي زيد درهما أنه مفعول فعل لم يسم فاعله، وأجيب عن الأول بأن الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة إذا أسند لغير المفعول به لا يكون إسناده حقيقيا لأنه على خلاف الأصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لأنه شريك الفاعل، وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لأعطي منصوب، ثم إن جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظرٌ إلى أن الأصل أن يبنى العامل للفاعل وإلا فبعد بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول. (قوله: حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وإنما أضيف الفاعل للمفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول، ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أنبت الربيع البقل فإن الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لايقال له نائب فاعل. (قوله: لغرض) أي لفظي أومعنوي فالأول الإيجاز نحو ﴿ومن عاقب بمثل ما عوقب به﴾ وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء: من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم[1] كقول بعضهم:

وما المال والأهلون إلا ودائع ولا بد يوما أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو ﴿وخلق الإنسان ضعيفا﴾ والجهل به نحوضرب زيد إذا لم يعرف من ضربه، وأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو ﴿وإذا حييتم بتحية﴾ وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام: من بلي منكم بهذه القاذورات، أوتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحوطعن عمر[2] والستر على الفاعل خوفا منه أوعليه وهذه الأغراض إنما تخص علماء المعاني لأنهم هم

(١) (قوله: واصلاح النظم) اد لوبني الفعل للفاعل لا تنصب حرف لروي وهو في باقي القوافي مرفوع وذلك عيب يسمى الإصراف.

(٢) (قوله: طعن عمر) والطاعن له أبولؤلؤة وهو عبد رقيق حقير بالنسبة لسد عمر.

الباحثون عنها. (قوله: أي نائب الفاعل) إرجاع الضمير لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشتيت الضمائر ولأنه المحدث عنه. (قوله: مقامه) بضم أوله مأخوذ من أقام أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الأحكام المختصة به، وخرج بهذا القيد المفعول الثاني في نحوأعطي زيد درهما فإنه لم يقم مقام الفاعل بل الذي أقيم مقامه هو المفعول الأول فهو نائب الفاعل. (قوله: وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه إشارة إلى أن الأصل إسناد العامل للفاعل عدل عنه وأسند إلى غيره على خلاف الأصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن إسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية. (قوله: إلى صيغة فعل) أي ونظائره وكذا يقال في يفعل ليعم الفعل الخماسي والرباعي والسداسي، وإنما اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه أصلا للرباعي والمزيد فيه. (قوله: أوإلى صيغة مفعول) أي ونحوها كمكرم ومختار فتقول: مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فإن اسم المفعول من الفعل الثلاثي كضرب على وزن مفعول وأما من الرباعي فهو على وزن مفعل بضم الميم وفتح العين فإن كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة:

وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المتظر

ومختار يصلح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فإن لا حظت أن الياء مكسورة في أصله وهو مختير فهو اسم فاعل وإن لا حظت أنها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال: تحركة الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. (قوله: وأنث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور المؤنث في نحو مر بهند لأن نائب الفاعل مجموع الجار والمجرور وهو غير مؤنث. (قوله: إلى الكاف) أي بعد حذف حركتها. (قوله: فكسر الياء مقدر) ظاهره أن قوله: تحقيقا أوتقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الأول أيضا فكان الأولى أن يقول: فكسر الياء وضم الكاف، نعم يجوز في نحو بيع الضم التحقيقي كما هو مشهور وأما قوله في المضارع: تحقيقا أوتقديرا فهو تعميم في الفتح فقط وأما الضم فمحقق دائما. (قوله: قتيل عمرو) بالتنوين في قتيل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد مسد الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما أشار لذلك في الخلاصة بقوله: وقديجوز نحوفائز أواوالراشد، فإن جرينا على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويقال: بمثل ذلك في مضروب زيد ثم إن مراد المصنف بالتقدير في قوله: قتيل عمرو المعنى أي إن قتيل في معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الأصل. (قوله: نحو أكرمت) إلى آخر الأمثلة قد حذف المصنف رحمه الله تعالى العاطف في هذه الأمثلة وهو ليس بمقيس وأجاب الدماميني عن نحوذلك بأنه أخبار متعددة لأن قول المصنف مثلا أكرمت خبر لمبتدإ محذوف مع تقدير مضاف في المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كذا فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وأيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المملي على الكاتب فيقول: دار كتاب فرس من غير عطف . (قوله: مبني لما لم يسم فاعله) أي مبني للإسناد لمفعول لم يسم فاعله أي فاعل فعل ذلك المفعول أي لم يذكر أصلا فالإضافة لأدنى ملابسة كما تقدم ذلك.

﴿باب المبتدأ والخبر﴾

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا وإلا فقد يكون المبتدأ لا خبر له بل له ما يغني عن الخبر كمرفوع الوصف في نحو أقائم زيد وأمضروب عمرو ونحو أقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت؛ فإن الجملة هنا في المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر لأن احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدإ للخبر قال شيخنا: والذي يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لأن المقصود الحكم على البقرة بالكلام والإخبار عنها بذلك، ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولوجعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لأنه بمنزلة أن يقال: البقرة المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة. (قوله: هو الاسم) أي الصريح أوالمؤول فدخل نحو ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ أي صومكم خيرٌ لكم وقوله: المجرد أي الخالي وعن العوامل متعلق به وللإسناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أي الذي أتي به خاليا

أي الإعادة[1] المصورة باللفظ والمرادف لذلك اللفظ وكأنه قال: التوكيد هو المعنى[2] الأول المعاد بلفظه وإنما أولنا بذلك لأن الذي يطلق عليه تأكيد هو نفس اللفظ الثاني لا الإعادة التي هي فعل الفاعل. (قوله: قوله وجلس وقعد) جعلهما مترادفين مبني على ما هو المشهور وقال بعضهم: الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليسا بمترادفين. (قوله: ونعم جير) جعلهما مترادفين نظرا إلى اشتراكهما في مطلق الإيجاب وإلا فنعم تخالف جير باعتبار أن نعم تقع بعد الاستفهام فمعنى نعم في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب ألم يقم زيد نعم لم يقم وأما جير فإنها لا تقع بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما قال الحلبي: ومن ثم أي ومن أجل أن بعض هذه الأمثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لوعبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشموله لنحو قول بعضهم كما قال زيد عطشان نطشان وحسن بسن فإن كلا من نطشان وبسن توكيد لفظي وليس بمرادف بدليل أنه لا يفرد وكل من المترادفين يصح إفراده قال الجمال ابن هشام في شرح القطر: وليس من التوكيد قول المؤذن: الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة اهـ أي لأن الثاني إنشاء لتكبير آخر وذهب ابن سراج إلى أنه من قبيل التأكيد وقواه شيخنا وقال : أنه الحق لأن الله أكبر إخبار بثبوت الكبرياء لله والثاني توكيد ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا أنه من قبيل الإنشاء فمن أين أن الثاني غير الأول لم لا يجوز أنه أنشأ بالأول تكبيرا أي إبعادا عن كل ما لا يليق ثم أعاد ذلك التكبير نفسه على حد اضرب اضرب اهـ وليس من التأكيد اللفظي قرأت الكتاب بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا في في قوله تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك صفا صفا﴾ فإنه لا بد في التأكيد اللفظي من إعادة معنى اللفظ الأول كما قررناه سابقا وما هنا أعيد فيه الأول بلفظه لا

---

(١) (قوله: والباء للتصوير أي الإعادة إلخ) بيان ذلك أن المراد بالإعادة المعاد وإضافة الإعادة بمعنى المعاد للأول من إضافة الدال للمذلول لأن الأول واقع على المعنى وقوله: بلفظه تصوير للإعادة بمعنى المعاد فكأنه قال التوكيد اللفظي هو المعاد الدال على المعنى الأول المصور ذلك المعاد بلفظ المعنى الأول.

(٢) (قوله: وكأنه قال التوكيد هو المعنى إلخ) أي التوكيد اللفظي هو المعنى إلخ هذا الإخبار غير صحيح لأن التوكيد اللفظي ليس هو المعنى بل هو اللفظ وأيضا الباء في بلفظه في هذا الحل متعلقة بالمعاد أوهي باء الملابسة لا باء التصوير إذ لا يصور المعنى باللفظ كما لا يخفى فيخالف ما سبق له من أنها للتصوير وجل من لا يسهو.

تصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي. (**قوله: وكذا المصدر على رأي الكوفيين**) القائلين بأن الفعل أصل للمصدر فقوله وما تصرف منها أي من هذه الأفعال يدخل فيه المصدر على رأي الكوفيين. (**قوله: كئن زيد قائما**) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد على نفي واستفهام يحتمل أن الساد مسده هو الاسم وفيه أنه لم يتم به الكلام وشرط الساد أن يتم به الكلام اللهم إلا أن يقال: إن هذا الاحتياج لا يضر في كونه سادا هنا ويحتمل أن الساد مسد الخبر هو الخبر لأن به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم: ويغني عن الخبر مرفوع وصف اللهم إلا أن تكون قضية مهملة، ويحتمل أن مجموع الاسم والخبر هوالساد وفيه تأمل يعلم مما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف مخالفة لظاهر كلامهم فلا تغفل أفاده الناصر الطبلاوي. (**قوله: على رأي**) وهو جواز بناء كاد وأخواته للمفعول وهو مذهب الجمهور عليه فالأصح أنه لا يقام خبرها مقام اسمها لأنه مسند إلى اسمها فلوأنيب لبقي المسند بغير المسند إليه وهو ممتنع خلافا للفراء بل على الفول بأنها تستعمل في الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف أوالجار والمجرور فيقال: مكون فيه أوعندك قائما فما ذكره المصنف هنا من نيابة الخبر في مكون قائم مبني على قول الفراء. (قوله: فارتفع ارتفاعه) فسد مسد الاسم من حيث النسخ وسد مسد الاسم من حيث النيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص. (قوله: وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أي بناء على رأي أبي علي الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبوحيان قال لا يسمع شيء من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب إطراحه. (قوله: وفي المصدر) ومنه قول الشاعر:

يبذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير[1]

(قوله: أن تكتفي بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة. (قوله: ولا تحتاج إلى منصوب أعرب حالا. (قوله: قاصرة) أي لازمة ترفع الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أوضم فإنها حينئذ متعدية بنفسها إلى واحد ويمكن أن يقال:

---

(١) (قوله: لتقرير الفاعل) وهو الاسم.

استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفله كثير من النحاة. **(قوله: فمعنى كان وجد)** أي حصل وثبت نحوكان الله ولا شيء معه قوله تعالى: ﴿وإن كان ذوعسرة﴾. (قوله: والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾. (قوله: ودام بقي) ومنه قوله تعالى: ﴿ما دامت السموات والأرض﴾ أي بقيت ولم يذكر المصنف معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق هي فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل أيضا رجع فتتعدى بإلى كقوله تعالى ألا إلى الله تصير الأمور أي ترجع.

﴿باب خبر إن وأخواتها﴾

(قوله: تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود فإن عامله قد زال لأن الرافع المبتدأ وقد زال وصف الابتدائية عند بدخول العامل اللفظي وهو إن وإنما عملت هذه الأحرف هذا العمل لأن فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى أما لفظا فمن حيث بنائها على ثلاث أحرف ولزوم آخرها الفتح كالماضي وأما معنى فمن حيث إن في إن وأن معنى حققت وأكدت كأن معنى شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى تمنيت ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب على المرفوع قصدا للفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول الأمر وتنبيها يجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وغير ذلك من النكات. **(قوله: ستة أحرف)** لم يذكر في التسهيل أن المفتوحة نظرا إلى كونها فرع المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اهـ طبلاوي **(قوله: لتوكيد)** أي تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند إليه أونفيه فيؤتى بأن في مقام الإثبات نحوإن الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحوإن الله لا يظلم الناس شيأ وقوله: ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب فإن رفع الشك أي التردد(1) في النسبة والإنكار لها يزول بالتوكيد لكنه في مقام الإنكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما إذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكا ولا منكرا فإن الكلام يلقى إليه مجردا عن التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني. **(قوله: أمر لأمر)** الأمر الأول المشبه والثاني المشبه به وقوله: في معنى هو وجه الشبه

(١) (قوله: فإن رفع الشك أي التردد إلخ) صوابه حذف رفع.

وأعرف الضمائر التكلم ثم خطاب غيبة متمم

(قوله: إذا لم تؤول بالمشتق) فإن أولت به نحومررت برجل أسد أي شجاع نعت بها. (قوله: أي الحاضر) فيه الإشارة إلى أن أل لتعريف العهد الحضوري وإن رجلا وإن كان جامدا إلا أنه مؤول بالمشتق. (قوله: وباسم الإشارة نحوجاء الرجل هذا) قال تلميذه هذا سهو منه لأن اسم الإشارة أعرف من المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة للمقرون بأل إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا محصله ذلك إلى أن قال: قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحمل كلام المصنف عليه وإن كان ضعيفا لكنه يخالف الحمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله: وذو اللام لا يوصف إلا بمثله أوبالمضاف إلى مثله إلخ فإن ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف أعرف أومساويا للصفة وحينئذ فكان الأولى إسقاطَ هذا المثال اهـ مع زيادة من الناصر وبقي أن المصنف لم يمثل لنعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف جائني أبو زيد العاقل ومثاله نعت الموصول جاء الذي في الدار العاقل. (قوله: ما رفع المنعوت لفظا) وذلك فيما عدا اسم الإشارة وقوله: أومحلا وذلك في اسم الإشارة وهذا العامل لفظي وقيل: الرافع للنعت معنوي وهو كونه تابعا وهو قول الأخفش فإنه ذهب إلى أن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان معنوي كما في المبتدإ والخبر ورد بأن هذا خلاف الظاهر لأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظ كالشاذ النادر فلا يصار إليه إذا أمكن غيره وقيل: إن عامل الثاني مقدر من جنس الأول ورد هذا أيضا بأنه خلاف الأصل. (قوله: التوكيد) ويقال فيه: التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفا على القياس في نحو رأس والأول أفصح قال تعالى: ﴿ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها﴾ ومعناه لغة إحكام الشيء والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المؤكد. (قوله: نسبة للفظ) من نسبة الخاص للعام ومثله يقال: في معنوي. (قوله: إعادة الأول) أي المعنى الأول وقوله: بلفظه أي بلفظ المعنى الأول فإن أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدا كما سيأتي والباء للتصوير

جنس أي في إفراد جنس موجودة تلك الأفراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الأمر الكلي الشامل للنوع والصنف وإنما قدرنا المضاف وهو أفراد لأن الجنس الذي هو الأمر الكلي لا يتصور فيه شيوع بل شيء واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي يحصل في الخارج أفراده. (قوله: كرجل) أي هذا الاسم فإنه شائع في زيد وعمرو وبكروغيرهم من الأفراد الموجودة لمفهوم الآدمي الذكر الذي هو الأمر الكلي الذي وضع له لفظ رجل فإنه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي إطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم. (قوله: مقدر وجوده) أي وجود أفراد مقدرة له غير هذا الفرد الموجود كشمس فإنها موضوعة للكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولووجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها. (قوله: فحقها أن تصدق على متعدد) وإنما عرض له الخصوص بسبب أنه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به تنبيه كما أن المعارف مترتبة كذلك النكرات فما كان أكثر أفرادا فهو أشد تنكيرا مما تحته كإنسان فإنه أشد تنكيرا من رجل لشموله للمرأة ورجل أشد تنكيرا من عالم وأنكر النكرات على الإطلاق مذكور أي شيء تعلق به الذكر وجرى على اللسان ذكره فإن لفظ مذكور عام في المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت:

وأنكر المنكرات حدثوا   مذكور موجود يليه محدث
فجوهر ثمة جسم مطلق   كذاك نامٍ حيوان حققوا
كذاك إنسان يليه رجل   فعالم فالحصر فيها يكمل
وإن أردت أعرف المعارف   خذها على الترتيب والترادف
فمضمر فعلم إشارة   كذاك موصول محلى يثبت
وما لواحد يضاف فهو في   رتبته إلا الضمير فاعرف
فإنه في رتبة للعلم   وأطلق ابن مالك فاستفهم

وهو الجرائة في قولك: زيد كالأسد وإنما جعلنا وجه الشبه هو الجرائة دون الشجاعة لأن الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للتشبيه غير مانع لشموله نحوقاتل زيد عمرا صيغة فاعل دلت على مشاركة زيد لعمروفي معنى وهو المقابلة وليس ذلك تشبيها فكان الأولى أن يزيد في التعريف بالكاف ونحوها لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوي والظاهر وفاقا لبعضهم أن التشبيه الذي تدل عليه كأن أوالكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذي ذكره المصنف اهـ وتحقيق هذا المبحث في علم البيان. (**قوله: برفع ما يتوهم ثبوته أونفيه**) مثال الأول قولك: زيد شجاع فيتوهم منه ثبوت الكرملتلازمهما عادة فترفع ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل والثاني كقولك ما قائم زيد لكن عمرا قائم لأنه اما قيل ما قائم زيد فكأنه توهم أن عمر أمثله لشبه بينهما وملابسة فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك. (قوله: ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحوقوله:

ألا ليت الشباب يعود يوما فإخبره بما فعل المشيب

فإن عود الشباب مستحيل وقوله: أوما فيه عسر وذلك في الجائز نحو ليت مالا فأحج منه وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون التمني في الواجب أي المحقق الحصول وإن كان في نفسه جائزا عقليا فلا يقال ليت الشمس تطلع. (قوله: طلب الأمر المحبوب) نحو لعل الله يرحمنا والترجي ارتقاب شيء[1] لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشتقاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب والإشفاق ارتقاب مكروه نحولعلك تموت الساعة[2]. (قوله: لا بد أن يطلبها عامل) فتقع فاعلا نحو ﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا﴾ أونائبا عنه نحوقل أوحي إلى أنه استمع نفر من الجن﴾ أومفعولا نحو ﴿ولاتخافون أنكم أشركتم﴾ أومبتدأ نحو

(١) (قوله: والترجي ارتقاب شيء إلخ) يشير إلى اعتراض على الشارح حاصله إن التحقيق أن الترجي ليس طلبا بل هو ارتقاب وأن التعريف بما ذكره لا يشمل إلا أحد نوعي الترجي ولا يشمل النوع الآخر وهو الإشفاق.

(٢) (قوله: لعلك تموت) أيإذا كان المخاطب محبوبا للمتكلم أما إذا كان مبغوضا له فهي للترجي.

﴿من آيته أنك ترى الأرض خاشعة﴾ أوخبرا عن اسم معنى غير قول[١] ولا صادق عليه عليه خبرها نحواعتقادي أنه فاضل أومجرورة بحرف ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾. (قوله: بخلاف المكسورة) ويجب كسر همزة إن إذا وقعت في ابتداء الكلام حقيقة نحوإنا أنزلناه أوحكما نحوألا إن أولياء الله وبعد القسم نحو ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾ وبعد القول نحو قال وبعد القول نحو ﴿قال إني عبد الله﴾ وقبل لام الابتداء المعلقة للعامل نحو ﴿والله يعلم أنك لرسوله﴾ وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحوزيد إنه فاضل وفي أول الصلة نحوجاء الذي إنه فاضل وفي أول الصفة نحو جاء رجل إنه فاضل وفي أول الجملة الحالية كزرته وإني ذوأمل وفي أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل[٢] نحوجلست حيث إن زيدا جالس. (قوله:والأصل إن زيدا كأسد إلخ) هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم إلى أنها بسيطة لأن الأصل عدم الركيب.**خاتمة** قد يرفع بعد إن المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون والأصل أنه أي الشأن كما قال:

إن من يدخلِ الكنسية يوما يلق فيها جآذرا[٣] وظباء

وإنما لم تجعل من اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلايعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم إن يأباه غير الأخفش من البصريين لأن الكلام إيجاب والمجرور معرفة على الأصح والمعنى يأباه أيضا لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله في المغني، وأما نحو إن الماءُ بكسر همزة إن مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أن زيدٌ الماءَ بفتح همزة أن وهو فعل ماض أي صب وزيد فاعل والماء مفعول فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت همزة إن لغة من يكسر فاءَ الفعل الثلاثي المضاعف إذا بني للمفعول ومنه قوله تعالى:

(١) (قوله: غير قول) خرج به نحوقولي إنك فاضل.

(٢) (قوله: ما يختص بالفعل) ما الموصولة نائب فاعل لقوله: المضاف إليها.

(٣) (قوله: جاذرا) جمع جؤذ بضم الجيم مع فتح المعجمة وضمها ولد البقرة الوحشية استعارة للحسان من النسان والبيت للأخطل وكان نصرانيا ولذلك كان أغلب شعره من هذا القبيل فقد ضيق عليه الكفر قوله: وبعد هذا البيت: ليت كان كنسية الروم إذذا كخباء علينا قطينة وحاء.

إليه إلا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم وأطلق ابن مالك. (قوله: بخلاف إضافة الوصف إلخ) دخل فيه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما ذكرنا وهذا مقابل لقوله: إضافة محضة. (قوله: غدا أوالآن) قيد بذلك ليشير إلى أن محل كون إضافة اسم الفاعل غير محضة إذا أريد به الاستقبال أوالحال أما إذا أريد به الاستمرار فإن إضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة للمعرفة كما لك يوم الدين وقد تقدم ذلك. (قوله: ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان للمجهول أي لا يقع منعوتا ولا يقع نعتا فلا تقول: مررت به الكريم ولا جاء رجل هو بناء على أن الضمير منعوت أونعت. (فلأنه غني عن الإيضاح) أي والنعت في المعارف للإيضاح فيلزم تحصيل الحاصل. (قوله: ما ينعت) أي يقع منعوتا فتقول: جاء زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعتا فلا تقول: مررت بأخيك زيد بجعل زيد نعتا بل هو بدل. (قوله: الاشتراك الاتفاقي) وهو العارض بسبب التكرار في وضع العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وإبهام فاحتيج إلى النعت لزوال ذلك. (قوله: لما بينهما) أي العلم والمشتق. (قوله: لأن العلم) علة لحصول التضاد ومراده التضاد بالمعنى اللغوي وهو مطلق التنافي أي لما بين العلم والمشتق من التنافي. (قوله: على الوحدة) أي الذات مجردة عن قيد فمدلول العلم هو الذات وحدها. (قوله: على التعدد) وهو الذات المتصفة بالحدث كقائم فإن يدل على ذات متصفة بالقيام. (قوله: وهو الإشارة) تذكيرالضمير وإفراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الإشارة ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال النعت به قوله تعالى: ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ وقوله تعالى: ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ ومثال نعته ﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾ ﴿أهذاالذي يذكر آلهتكم﴾ ونقل عن الكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت بأسماء الإشارة ولا تنعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه الأمثلة ونحوها تُخرّج على البدلية. (قوله: ما سوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم الواسطة في الخالي من التنوين كما ومن وأين ومتى وكيف. (قوله: وهي ما) أي اسم شاع أي استعمل على سبيل الشيوع والبدل في

صفة لمجرور وظرف أي مفيدين نحوجاء الذي في الدار أوعندك فخرج ما لا يفيد إلا إذا ذكر متعلقه الخاص فلا يقال: جاء الذي بك أوفيك وقوله : وإلى عائد أي وهو الضمير أوما يخلفه من اسم ظاهر كما في قوله:

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

وقوله:

سعاد التي أضناك حب سعادا وإعراضها عنك استمروزادا

أي في رحمته وأضناك حبها واحترز به عن نحو حيث وإذ وإذا مما يفتقر دائما لجملة يضاف إليها لكن لا يفتقر إلى عائد. (قوله: والأولى) مقصور كالعلا وقد يمد. (قوله: واللاتي واللائي) وقد تحذف ياؤهما فيقال: اللات واللاء وقد تجمع اللاتي على اللواتي. (قوله: إضافة محضة) اعلم أن الإضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضا لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر في المضاف وهو كونه صفة وأمر في المضاف إليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا لا تخصيصا وإنما سميت غير محضة لأنها في نية الإنفصال إذ الأصل ضارب زيدا وسميت لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فإن ضارب زيد أخف من ضارب زيدا والإضافة المحضة عبارة عما انتفى فيه الأمران المذكوران أوأحدهما نحوغلام زيد فإن الأمرين فيه منتفيان وضرب زيد فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا لها لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى المضي فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لأنها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحوغلام زيد أوتخصيصه إن كان نكرة نحوغلام رجل. (قوله: فالمضاف إلى الضمير) وهل هو في رتبة الضمير أوفي رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور إلى الثاني فقالوا: إن المضاف إلى شيء من هذه المعارف في رتبة ما يضاف

﴿ردت الينا﴾ ﴿ولورد﴾ بكسر الراء فيهما وهي قرائة شاذة.

﴿باب تتميم النواسخ﴾

المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي المتمم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتممة لأنواع النواسخ[١] وإنما قدرنا أنواع لأن المصنف لا يستوف في هذا الباب ما بقي من أفراد النواسخ التي لم تذكره قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الجزئين، كما أنه فيما سبق إنما ذكر نوع ما يرفع المبتدأَ وينصب الخبرَ، وما ينصب المبتدأ وما يرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الأفراد ولم يستوف جميع أفراد النواسخ، والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النسخ وهو الإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل إذا أزالته، أطلق لفظ الناسخ على هذه الأدوات لما فيها من الإزالة لأن كلا منها يزيل حكم المبتدإ والخبر أي الحكم الذي كان حاصلا له قبل دخول الناسخ وهو الإعراب ويتجدد له إعراب آخر يجلبه الناسخ، واعلم أن أفعال هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب وصفت بذلك[٢] لأن معانيَها قائمة بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذي [٣]حكمُ المتكلم على المبتدإ بمضمون الخبر صادر عنه، ففي علمت زيدا قائما حكمك بالقيام على زيد صادرٌ عن علم، وفي ظننت زيدا قائما وقس الباقيَ، وهذه الأفعال غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المصنف إذ بقي منها نحوعدا وحجا ودرى الأولان للظن والأخير للعلم، القسم الثاني أفعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد: وما أشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الآتية. (قوله: وهو) تذكير الضمير وإفراده باعتبار الخبر أوبتأويل كل واحد أو أنه عائد على الناسخ المذكور معنى؛ لدلالة لفظ النواسخ عليه أوراجع لتتميم بمعنى المتمم ولوأرجعه للفظ النواسخ ولا حظ ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر لأنث وقال: وهي. (قوله: ظننت) أي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية

---

(١) (قوله: المسائل المتممة لأنواع النواشخ) الأولى النوع المتمم لأنواع النواسخ .

(٢) (قوله: وصفت بذلك) أي سميت بذلك.

(٣) (قوله: حكم المبتدإ) مبتدأ خبره صادر.

ففي تعبير المصنف مساهلة حمله عليها ظهور المعنى المراد، وشرط عملها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا كما هو الغالب، وعليه يحمل كلامه الآتي أوجازما كقول المؤمن: ظننت الله يحاسب الخلق، فإن لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحوسُرق لي مالٌ فظننت زيداً أي اتهمت. (قوله: وحسبت) وشرطها كظننت أما إذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة تقول حسب زيد أي صار أحسب وهو الذي في شعره شقرة فإن كانت بمعنى عدَّ كحسبت المالَ تعدت لواحد. (قوله: وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط، ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فإن كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحوزعمت زيدا بمعنى كفلته وضمنته، وإن كانت بمعنى رأس أي صار رئيسا أوبمعنى هُزل[1] أوسمن أوطمع كانت لازمة. (قوله:وخلت) بمعنى اعتقد راجحا[2] لا بمعنى تكبر نحوخال زيد أوبمعنى ظلع[3] نحوخال الفرس أي ظلع والظلع بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فإنها في هذه تكون لازمة فإن كانت بمعنى نظر وأبصر تعدت لواحد نحوخال زيد الهلال أي أبصره ونظره فإن ذكر منصوب ثان فهو حال كخال زيد الهلال. (قوله: علمت) أي إذا كانت بمعنى اليقين أوالرجحان فإن كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحوعلمت المسئلة أي عرفتها. (قوله: ورأيت) أي إذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلها رأي الحلمية علي الأصح فإن كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فإن وجد بعده منصوب ثان فهو حال نحورأيت زيدا قائما أوبمعنى اعتقد تتعدى لواحد أيضا نحو رأى أبوحنيفة[4]وجوب الوتر أوبمعنى أشار كذلك نحو رأى زيد كذا أي أشار به. (قوله: ووجدت) بمعنى اعتقد اعتقادا جازما فإن كانت بمعنى

(١) (قوله: هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبني للفاعل فضد الجد كما في الصحاح.

(٢) (قوله: وخلت بمعنى اعتقد راجحا) أي أوجازما بدليل قوله: فيما يأتي وغالبا فيما عداها.

(٣) (قوله: أوبمعنى ظلع) من باب نفع.

(٤) (قوله: أوبمعنى اعتقد) أي اعتقادا ناشئا عن اجتهاد وقوله: فيتعدى إلى واحد يرد عليه قولهم: رأى أبو حنيفة كذا حلالا وأجيب بأنها فيه بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بأن رأى الاعتقادية متعدية إلى اثنين وقال الرضي لا دلالة في قولك: رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التي من الرأي متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة إلى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اهـ انظر الصبان في هذا المقام

الإشارة والصلة في الموصول ونحوذلك ثم العلم إما شخصي نسبة إلى الشخص بأن يكون موضوعا لشخص معين في الذهن وفي الخارج ومثاله ما ذكره المصنف وإما جنسي نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة في الذهن فيكون مدلوله معينا ومشخصا في الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كأسامة فإنه موضوع لماهية السبع المعينة في الذهن باعتبار كونها معينة معلومة كثعالة وذؤالة فإن الأول وضع لماهية الثعلب المعينة في الذهن والثاني لماهية الذئب كذلك. (قوله: وإشارة إليه) خرج بهذا القيد ما عدا اسم الإشارة من المعارف والمراد بالإشارة الحسية بنحو يد فإذا استعمل اسم الإشارة فيما لا يمكن أن يشار إليه إشارةً حسيةً كان مجازا نحوسمعت هذا الصوت فإن الصوت لا يشار إليه إشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار إليه إشارة حسية لا بد أن يكون مشاهدا. (قوله: كهذا) ها حرف تنبيه وذا اسم إشارة للمفرد المذكر ولوحكما لصحة قولك: هذا الجمع وهذا الركب وغير ذلك. (قوله: للمؤنث) ولوحكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة أوالطائفة ونحو ذلك. (قوله: وهذان) مبني على الألف كهاتان في حالة الرفع وعلى الياء في حالتي الجر والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك إلى أن هذه الصيغ معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل. (قوله: وهؤلاء) ها للتنبيه وأولاء بضم أوله وكسر آخره ممدودا عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم. (قوله: لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانوا عقلاء أوغيرهم كقوله:

ذم المنازل بعد منزلة اللوي والعيش بعد أولئك الأيام

فقد أشير به للأيام وليست من العقلاء. (قوله: وهو ما افتقر إلى الوصل إلخ) أي دائما فخرج بهذا الزيادة النكرة الموصوفة[1] بجملة نحوجاء رجل يكتب فإن النكرة في حال وصفها بالجملة تفتقر إليها وإلى العائد لكنها لا تفتقر إليها أبدا بل في حالة الوصف وقوله: بجملة خبرية خرجت الجملة الإنشائية فلا تقع صلة فلا يقال: جاء الذي اضربه وإنما اشترطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية لأن مضمون الصلة لا بد أن يكون معهودا بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك إلا في الجمل الخبرية وقوله: تامين

(١) (قوله: فخرج بهذا الزيادة النكرة الموصوفة إلخ) لا داعى لهذه الزيادة التي بني عليها الإخراج إذ النكرة الموصوفة بجملة غير مفتقرة بدليل أنه يصح وصفها بالمفرد فهي خارجة بالافتقار .

والصفة بالحروف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل للفظ المتصل به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت: سببي لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير. (قوله: والمعارف ستة) زاد بعضهم قسما سابعا وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل بناء على أنه معرف بالقصد وذهب بعضهم إلى أن تعريفه بأل مقدرة لا بالقصد وعليه يكون داخلا في المعرف بأل وقد نظمتها على الترتيب بالمثال فقلت:

إن المعارف سبعة فيها سهل أنا صالح[1] ذا ما الفتى ابني يا رجل

وإنما تعرض المصنف لعدها دون تعريفها لأمرين الأول أن تعريفها فيه عسر على المبتدي المقصود بوضع هذه المقدمة الثاني أن تعريفاتها لا تخلوا عن تعقبات ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط في علم الوضع فليراجع هناك. (قوله: المضمر) ويسمى ضميرا ويسميه الكوفيون الكناية والمكني عنه[2] وقد المضمر لأنه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم إلى آخر الترتيب الذي ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل: غير ذلك في ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، واختلف في ضمير الغائب العائد إلى نكرة نحوجائني رجل فأكرمته فقال الجمهور: إنه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم: إنه نكرة وقال أبوحيان قال بعض أصحابنا: وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف أسماء الإشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للعبيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس. (قوله: وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله: يعين مسماه فصل أخرج النكرة وقوله: بلا قيد فصل ثان أخرج بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بقيد أي بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ كالإشارة الحسية في اسم

(١) (قوله: فيها سهل أنا صالح إلخ) أي سهل في ضبطها بالمثال قولك: أنا صالح إلخ.

(٢) (قوله: والمكني عنه) هذا بيان للاسم باعتبار أصله قبل الحذف والإيصال وإلا فقد تقدم للمحشي أن الكوفيين يسمونه الكناية والمكني بدون عنه وقال هناك أنه من باب الحذف والإيصال وقد يقال لا مانع من أنهم يسمونه بهذا الاسم الذي لا حذف فيه ولا إيصال كما يسمونه بالاسم الذي فيه الحذف والإيصال فيؤخذ من مجموع الكلامين التسمية بالاسمين.

أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أوبمعنى استغنى أوحقد أوحزن فهي لازمة كوجد زيد أي استغنى أوحقد أوحزن. (قوله: فالأربعة الأول) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت. (قوله: تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تفيد أن الحكم على المفعول الأول بمضمون الثاني صادر على طرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك في غير الغالب. (قوله: تفيد تحقيق وقوعه) أي تفيد أن الحكم على المفعول الأول بمضمون الثاني صادرٌ عن علم وتحقيق دائما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح في غير الغالب. (قوله: وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وأشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لامحل لها من الإعراب، والخبر محذوف تقديره مثلها أي مثل الأفعال السبعة في العمل لا في المعنى، ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله: ظننت فيكون في محل رفع خبرا لأن المعطوف على الخبر خبر وقوله: مما ينصب مفعولين بيان لما ومراده بما ينصب مفعولين أعم من أن يكون من أفعال القلوب التي لم يذكرها سابقا نحو درى[1] تقول: دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾[2] أومن أفعال التصيير كجعلت الطين إبريقا أي صيرته ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا، وتحصل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب إذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات والنور وبمعنى أوجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أي فرضه وبقي في كلام المصنف بحث وهو أنه إن جعل[3] المشار إليه بقوله: ذلك الأمثلة السابقة أي وما أشبه ذلك هذه الأمثلة فلا إشكال في ذلك مع قوله السابق: وهي سبعة لكن قوله في الشرح

(١) (قوله: درى) يمكن أن يكون عدم ذكره لما قاله الأشموني من أن الأكثر فيه أن يتعدى إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا.

(٢) (قوله: قوله تعالى: وجعلوا الملائكة) الاستشهاد بالآية مبني على أن جعل بمعنى اعتقد كماقال ابن مالك في شرح الكافية أما على ما قال الزمخشري من أن جعلوا فيها بمعنى صيروا فالآية من قبيل ما بعده.

(٣) (قوله: وهو إنه أن جعل إلخ) مقابله ما ذكره في الاستدراك وقوله: وأجيب باختيار الشق الثاني إلخ وهذا هو الذي جرى عليه في أول القولة ولا يخفى ما في كلامخ من عدم حسن السبك.

هنا: مما ينصب مفعولين يعين أن مرجع الإشارة الأفعال التي ذكرت سابقا فالمعنى وما أشبه هذه الأفعال من الأفعال التي تنصب مفعولين فيعكر على قوله سابقا: وهي سبعة وأجيب باختيار الشق الثاني وهو أن المشار إليه الأفعال السابقة بقرينة قوله: مما ينصب مفعولين وأن قوله: فيما سبق وهي سبعة الحصر فيه إضافي أي بالنسبة للمصرح به هنا.
(قوله: لأن مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره أنه لا بد في مفعولي جميع النواسخ من صحة حمل الثاني على الأول ويرد عليه أنه لا يصح الإخبار عن الطين بأنه إبريق في قولك: جعلت الطين إبريقا ولا عن العدوّ بأنه صديق ولا عن الجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال: إنه يصح الإخبار في هذه المذكورات بضرب من التأويل والتجوز كان يرتكب مجازُ الأوّل أي الطين آيل لأن يكون إبريقا والعدوّ قابل لأن يؤول صديقا ونحوذلك وأما نحوزيد درهم فلا يصح الإخبار فيه ولا بذلك التأويل فإن قدر مضاف بأن قيل: زيد آخذ درهم وجعل من مجاز الحذف صح الإخبار حينئذ لكن يكون الخبر في الحقيقة هو آخذ ودرهم مفعول اسم الفاعل الذي وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا فاتضح الفرق. **تتمة:** أفعال الحواس كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب أبوعلى إلى أن سمع إن دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثاني وإن دخلت على ما يسمع تعدت لواحد نحوسمعت كلام زيد، والتحقيق أنها كبقية أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد فجملة يتكلم في محل نصب حال ليست سادة مسد المفعول الثاني.[1]

﴿ باب تابع المرفوع﴾

(قوله: والمراد به) ظاهر كلامه أن الضمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله: كل ثان إلخ غيرَ مانع لأنه يشمل تابع المرفوع وغيره، فالأحسن أن يجعل الضمير عائدا للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أومنصوب أومجرور لأن التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع والمعرف أيضا مطلق التابع فساوى المعرَّف التعريف. (قوله: كل ثان) أي لفظ ثان في الرتبة أعرب بإعراب أي بجنس إعراب سابقه

(١) (قوله: أوبمعنى ظلع) من باب نفع.

لغة من يلزم الفعل والوصف علامة التثنية أوالجمع إذا أسند لمثنى أوجمع فتقول على هذه اللغة: مررت برجال حسنَين غلاما هما وحسنِين غلمانهم فإن لم تجر على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الإفراد وإن رفع مثنى أوجمعا كما سشير إليه بقوله: والأفصح. (قوله: والأفصح في النعت إلخ) مقابل لقوله: على لغة يعني أن الأفصح الإفراد في النعت مطلقا ولوكان المرفوع مثنى أوجمعا يذكر لتذكير مرفوعه ويؤنث لتأنيثه فيقال: مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال: حسُن غلاماهما وحسُن غلمانهم وحسُن غلامها وحَسُنت جاريته وحسُن غلمانهم.
(قوله: والأحسن في نعت جمع التكسير الجمع) في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه الذي شاهدته بخط المؤلف والأحسن في جمعه التكسير اهـ ومعنى هذه العبارة أن الأحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح يعني إذا أريد جمعه على خلاف الأفصح فيصح أن يجمع جمع تصحيح فتقول: مررت برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول: قعود والأحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي أن الإفراد أولى من جمع التكسير فلا تناقض على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التي كتبوا عليها هنا فإنها مناقضة لقوله: والأفصح إلخ. (قوله: لأنه) أي النعت في المعنى أي في الواقع والحقيقة بيانه أنك إذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام في الحقيقة وصفٌ قائم بالأب وإن وقع صفة في اللفظ لرجل. (قوله: لا للجاري عليه) أي ليس نعتا في المعنى للمنعوت الجاري ذلك النعت عليه. (قوله: سمي سببيا) نسبة للسببي بياء النسبة في المنسوب إليه أيضا فلما نسب إليه حذفت ياء النسبة من المنسوب إليه كما تقول: في النسبة للشافعي: شافعي فإن المنسوب إليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب إليه فقوله: لكونه قائما إلخ بيان لوجه نسبته للسببي أي إنما نسب إليه لكونه ذلك النعت وصفا قائما به ورافعا له وذلك السببي المنسوب إليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سبب لأن السبب لغة والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به الربط في الجمل التي تقع خبرا وفي جملة الصلة بالموصول

فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أوفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح أوكان أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة فإنه يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا أومؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت بجملة فإنها لا توصف بتعريف ولا تنكير ولا إفراد وتثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وإن كانت توصف بالإعراب باعتبار محلها، نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال: إنها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد. (قوله: لا يقال إلخ) هذا وارد على قوله: ويتبع منعوته إلخ والتعبير بلا يقال: يؤذن بضعف السؤال أي لا ينبغي أن يقال: هذا القول لأنا نقول في جوابه إلخ. (قوله: المراد بالتبعية في الإعراب) أي لا في اللفظ فالمشروط إنما هو التبعية في الإعراب وسيبويه وهذا متوافقان في الإعراب غايته أن الإعراب محلي لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لأن الاتفاق في اللفظ ليس بشرط. (قوله: والمراد بالمفرد إلخ) أي فسقط الاعتراض بالأمثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب. (قوله: ومضمون الجملة إلخ) أي فلا يرد مررت برجل يكتب مما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككتاب في جاء رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف للمسند إليه ولا الثبوت وبقي أيضا النقض بنحوقوله تعالى: ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا﴾ حيث وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالنكرة في قوله تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين﴾ فإن إضافة مالك الذي هو اسم فاعل ليوم الدين لا تفيده تعريفا لأنها إضافة لفظية والجواب أما عن الأول فأن الموصول يعرب بدلا وليس نعتا وأما عن الثاني فأن اسم الفاعل إذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت إضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به. (قوله: على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أي أن النعت السببي يطابق مرفوعه في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع إذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا إن جرينا على لغة أكلوني البراغيث وهو

ونوعه، وإنما قدرنا ذلك لأن شخص إعراب السابق[١] لا ينتقل عنه إلى الثاني، وإنما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الإعراب من رفع أو نصب أو جر وقوله: الحاصل والمتجدد وصفان لإعراب المضاف السابق، والمراد بالحاصل ما نطق بعامله[٢] أوّلاً سواء كان رفعا أونصبا أوجرا، والمراد بالمتجدد ما طرأ على ما نطق بعامله أوّلا. (قوله: فخرج) أي بقيد المتجدد. (قوله: المتجدد بدخول الناسخ) الباء للسببية فإن قلت: قد يعرب الخبر بالإعراب المتجدد أيضا كما إذا كان الناسخ مما ينصب الجزئين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر في هذه الصورة أنه أعرب بإعراب سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول الناسخ في زيد قائم والمتجدد فإن قائما في ظننت زيدا قائما أعرب بإعراب سابقه وهو النصب فيدخل في تعريف التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالإعراب المتجدد كل إعراب تجدد بحيث يكون الثاني تابعا للأول في كل إعراب ورد على الأول وما هنا ليس كذلك فإن قائما وإن تبع زيدا عند دخول الناصب الناسخ لا يتبعه إذا دخل على المبتدإ ناسخ آخر ككان أوإن. (قوله: وحال المنصوب) معطوف على الخبر أي خرج حال المنصوب وإنما قيد الحال بكونه حال المنصوب؛ لأجل أن يشمله قوله: أعرب بإعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد أما حال المرفوع فليس بداخل أصلا حتى حتاجَ لإخراجه فإن راكبا في قولك: جاء زيد راكبا لم يعرب بإعراب سابقه الحاصل، وبقي أن هذا التعريف الذي ذكره المصنف غير مانع لأنه يدخل فيه الخبر الثاني إذا تعددت الأخبار نحوالرمان حلوحامض؛ فإن حامض يعرب بإعراب سابقه الحاصلِ والمتجددِ بدخول الناسخ، ويجاب بأن الخبر الثانيَ خارج بقولنا: ثان فإنه ليس المراد ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما نبهنا عليه سابقا، ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل إنما هو مقصود بعد قصد الأول المتبوع وبطريق التبع له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول؛ فإنهما في القصد سِيَّان فهما في قوة شيء

(١) (قوله: لأن شخص إعراب السابق إلخ) فيه إن كثيرا ما يتسامح في نحوهذا خصوصا عند الأدباء فالأظهر أن يقول في التعليل لئلا يرد جاء زيد أخوك وجاء الرجال الصالحون ونحوذلك.

(٢) (قوله: ما نطق بعامله إلخ) لا يشمل العامل المعنوي كالابتداء ولوقال ما حصل عامله أولا إلخ لشمل ذلك.

واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد، وزاد المرادي في التعريف قيدا لإخراج الخبر الثاني فقال: وليس خبرا واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد أيضا وغير حال ليخرج الحال الثانية نحوجاء زيد ضاحكا راكبا فإن الحال الثاني ملازم للأول وأجيب عنه بأن قوله أعرب بإعراب سابقه إلخ معناه أن يكونا صالحين لغير إعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الأول إذ إعرابهما واحد لا يتغير وهو النصب وأورد علي التعريف أنه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظي في أسماء الأفعال نحو:

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خلٌّ بالعقيق نواصله

وفي الأفعال كقوله:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وفي الحروف نحوقوله:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على مواثقَ وعهودا

ويجاب بأن معنى أعرب بإعراب سابقه إلخ أي إن كان له إعراب فدخلت المذكورات لأنه بحيث لوكان للسابق إعراب لأعرب اللاحق بذلك الإعراب. (قوله:أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق. (قوله:النعت والعطف إلخ) وإذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال: جاء الرجل الفاضل أبوبكر نفسه أخوك وزيد. (قوله: النعت) ويرادفه الوصف والصفة. (قوله: وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله: المشتق بالفعل أوبالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة[1] ولا مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحوجاء زيد الفاضل الفاضل الأول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله: الموضح لمتبوعه أوالمخصص له فإن التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحداً من هذين الأمرين، ثم كونه موضحا أومخصصا هو الأصل الكثير الغالب وإلا فقد يأتي لمجرد المدح أوالذم أوالترحُّم وقد يكون للتأكيد نحو ﴿تلك عشرة كاملة﴾ وللتعميم نحو إن الله

---

(١) (قوله: مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة) فيه إن البدل قد يكون مشتقا وكذلك عطف النسق بل والبيان والتوكيد إلا أن يقال: المراد المشتق لزوما وهذه ليست كذلك لكن يعكر على هذا الجواب قوله: وبقي التوكيد اللفظي المشتق فتدبره.

يحشر الناس الأولين والآخرين وللتفصيل نحومررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل وللإبهام نحوتصدقت بصدقة قليلة أوكثيرة وللتعليل نحوعظم زيدٌ العالم ولبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز. (قوله: العالم)أورد عليه أن أل في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له وأجيب بأن محل كون أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة إذا أريد به الحدوث أما إذا أريد به الثبوت كالمؤمن والكافر والعالم فأل فيه معرِّفة وليست موصولة. (قوله: وهو اسم الفاعل) شامل لأمثلة المبالغة نحومررت برجل علامة. (قوله:الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فإنه في قوة عادل أوذي عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى: ﴿واتقوا يوما ترجعون إلى الله﴾ فإن جملة ترجعون في محل نصب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوما مرجوعا فيه إلى الله. (قوله: رفع الاحتمال في المعارف) بيانه أن زيدا في قولك: جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم لا يدري من الجائي منهم فإذا قلت: العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فإن قلت: قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير أن الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أوإشارة إلى قلة الاشتراك في المعارف أولأن اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي. (قوله: ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أي قبيل وقد أرجعه الناصر الطبلاوي لكل من القسمين فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لأن الفعل رافع لضمير المنعوت أو لأنه في قوة قائم ونحومررت برجل قام أبوه يرجع للسببي لأن الفعل رفع اسما ظاهرا متصلا بضمير المنعوت. (قوله: يتبع منعوته في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخلوّ عن المانع أما إذا وجد مانع وفقد تتخلف تبعيته في بعض تلك الأمور وذلك إذا كان النعت صفة يستوي

أن المراد بالوقوع مطلق التعلق. (قوله: ولا يلي إلا في الاختيار) أي في حالة الاختيار فخرجت حالةالضرورة كما في قول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك ديار

إذ القياس إلا إياك فأتى بالمتصل موضع المنفصل وأنكر المبرد ورود ذلك وأنشد بدل إلاك سواك وكقول آخر:

أعوذ بربِ العرش من فئة بغت علي فما لي عَوضُ إلاهُ ناصر

أي إلا إياه ثم إن الجمع بين القيدين أي قوله: ما لا يتقدم على عامله ولا يلي إلا في الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل وإلا فأحدهما يستلزم الآخر وبقي أن تعريف ضمير النصب المتصل بقوله: ما لا يتقدم إلخ غير مانع لأنه يصدق على التاء من قمت مع أنها ضمير رفع والجواب أن ما في قوله: ما لا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام والتمثيل فهذا تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب أو إن ما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل. (قوله: وهو ما يتقدم على عامله) أورد عليه أيضا أن تعريف المنفصل غير مانع لصدقه على أنا فإنه يقع بعد إلا تقول: ما قام إلا أنا وهو ضمير رفع لا نصب والجواب كالذي قبله. (قوله: بفتح الميم) قيد بذلك لأن نا مع سكون الميم تكون فاعلا والحاصل أن ما قبل نا إن كان مفتوحا كانت مفعولا نحو أكرمنا وضربنا وإن كان ساكنا كانت فاعلا نحو أكرمنا وضربنا. (قوله: والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها) وقيل المجموع ضمير وكذا إياك وقيل: إيا مضاف للضمير بعده ثم هو ضمير أيضا أو اسم غير ضمير وقيل: إيا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله خلاف بلا ثمرة مترتبة. (قوله: الثاني المفعول المطلق) أي عن التقييد فلفظ المطلق كما قال السيد إشارة إلى عدم التقييد لا للتقييد بالإطلاق. (قوله: أي الذي يصدق إلخ)هذا تفسير لمعنى الإطلاق ويصدق أي يحمل فإن الصدق في المفردات بمعنى الحمل أي الإخبار فيقال: مثلا في ضربا من ضربت ضربا مفعول بدون تقييد بله أوبه إلخ. (قوله: حرف أوظرف) بدل من جار بدل بعض من كل فالمقيد بالحرف الجار المفعول به

بمعناه بل بمعنى يغاير الأول فإن المراد بابا بعد باب ومثله يقال في البقية فإن قلت: ما إعراب هذه المذكورات حيث لم تجعل توكيدا فالجواب أنها أحوال والمعنى على التأويل بلفظ مفرد كمرتبا ونحوه وليس من التأكيد اللفظي أيضا قوله تعالى في سورة والمرسلات: ﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾ مكررا وفي سورة الرحمن: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ لأن كل مرة ذُكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الأول كما بينه بعض المفسرين. (قوله: وإنما جيء به إلخ) شروع في بيان النكات الموجبة للتأكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذكر أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول. (قوله: لقصدالتقرير) أي تقرير المؤكد بفتح الكاف أي تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا إذا قلت: جائني زيد زيد أوأسد ليث جيء بالثاني لئلا يتوهم أن الجائي غيره كعمرو مثلا وذئب مثلا وإنما ذكر زيد أو أسد على سبيل السهو أوالغفلة. (قوله: أوخوف النسيان) أي نسيان الأول ومثله يقال في البقية واعترض بأن التأكيد لخوف النسيان أوعدم الإصغاء فيه تقرير فلا فائدة في ذكرهما بعده وأجيب بأنه وإن لزم ذلك للتقرير إلا أنه فرق ما بين القصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب بمقصود الكتاب وتلخص من كلام المصنف أن التوكيد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه أوخوف نسيانه أوخوف عدم الإصغاء إليه واعلم أن التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهو نحوجائني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي عمرو وإنما ذكر زيد على سبيل السهو قال في المطوّل: ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد في حواشيه بأنه إذا قيل: جائني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جائني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو. (قوله: تقدير إضافة) أي مضاف وقوله: أوإرادة الخصوص مجرور معطوف على تقدير أي أوالرافع احتمال إرادة أومعطوف على إضافة أي احتمال تقدير إرادة إلخ. (قوله: بلفظ النفس) أي بمعنى الجثة والذات فإن أريد بها الدم كانت بدلا ففي رأيت زيدا نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل. (قوله: بمعنى النفس) فإن أريد بها الباصرة كانت بدلا كرأيت زيدا عينه إذا أردت العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل

وأو في قوله: أوالعين مانعة الخلوّ تجوز الجمع فيؤكد بالنفس والعين معا بلا عطف فيقال: جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس عليه وقيل يحسن. (قوله: من الإسناد المجازي) وهو إسناد الشيء إلى غير ما هو له والأصل جاء رسول زيد مثلا فحذف المضاف وأسند الفعل إلى المضاف إليه الذي هو زيد وقوله: بالنقص الباء سببية أي المجاز الإسنادي الحاصل بسبب النقص أي حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان أن المجاز الإسنادي هو المجاز العقلي وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلي بل قسم آخر مغاير للعقلي واللغوي على ما حقق في محله. (قوله: فترفع بذكر إلخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرتفع بما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور إلى أنه إنما ضعف ولم يرتفع من أصله وهو متجه والمنسوب لسيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد. (قوله: جمع قلة) احترز به عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد بهما وقيد بكون جمع القلة على أفعل احترازا عن جمع عين جمع قلة أيضا على أعيان فإنه لا يؤكد به. (قوله: جاء الزيدان أوالهندان أنفسهما أوأعينهما) قال أبوحيان في شرح التسهيل: وترك الأصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير إلى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى ووهم ابن المصنف بدرالدين محمد فأجاز أن تقول في تأكيد المثنى: قام الزيدان نفساهما عينهما ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين اهـ كلامه ومنعه الناصر الطبلاوي بأن ابن إياز قال في شرح الفصول: ولوقلت: نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية والمختار الجمع نحوقوله تعالى: ﴿فقد صغت قلوبكما﴾ ويترجح الإفراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس. (قوله: بكلا إلخ) اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المثنى صحة وقوع مفرد موقعه ليمكن إرادة البعض باسم الكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما إذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين واعلم أن التوكيد بكلا وكلتا في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لأن المثنى نص في مدلول لا يطلق

ونحوأحب أن تفهم فإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك. (قوله: الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بلا واسطة فخرج المجرور في نحومررت بزيد فإنه وقع عليه فعل الفاعل وهو المرور لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحويا عبد الله فإنه وإن كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله : وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى: ﴿خلق الله السموات والأرض﴾ مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال الحلبي: والصواب أنه مفعول به على حد بنيت الدار فإن قلت: إن التعريف غير مانع لشموله زيد في قولك: زيد ضربته فإن الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون واقعا عليه في المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع للدلالة[1] على أنه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فإن الفعل وإن كان واقعا عليه في المعنى إلا أنه لم يوضع للدلالة على ذلك[2] وإنما وضع للإخبار عنه. (قوله: ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنواني: الأولى أو نفي عنه ووجهه شيخنا بأن المراد النفي بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل لأو لا للواو ولعل الواوفي قوله: ويصح بمعنى أو[3] وذلك لأن المراد أن المفعول به إما أن يتعلق به الفعل أوينفي عنه لا أنه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفي عنه وإلا لما دخل نحو ما ضربت زيدا لانتفاء القيد الأول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض[4] به وبعد هذا كله اعترض بأنه لا حاجة لتلك الزيادة لأن المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أوالنفي وكل هذا مبني على أن قوله: ويصح إلخ من التعريف كما هو المتبادر ويصح أن يكون كلاما مستأنفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فأفاد أنه يصح النفي أي وهو داخل لما

(١) (قوله: وضع للدلالة) أي ذكر في التعريف لأجل الدلالة بسبب حالته التي هو عليها وهي النصب.
(٢) (قوله: لم يوضع للدلالة على ذلك إلخ) أي لم يذكر في نظم الكلام لأجل الدلالة على أنه وقع عليه الفعل بل لأجل الدلالة على أنه مخبر عنه.
(٣) (قوله: ولعل الواوفي قوله: ويصح بمعنى أو) أي ويراد من الصحة الحصول بالفعل مجازا من إطلاق اللازم وإرادة الملزوم.
(٤) (قوله: أي الشنواني وكذا الضمير فيما بعد) أي بكائن.

مشبه بها. (قوله: المفعول به) قدمه كجمع من النحاة لأنه أحوج إلى الإعراب إذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لأنه المفعول حقيقة. (قوله: اسم لا) قيل: حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فإن هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يعدها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطبلاوي بأنه يمكن إدخال خبر لا في أخوات إن وكذا اسم كاد وما الحجازية وأخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اهـ بتصرف ما. (قوله: المنادى المضاف وشبهه) الأولى عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فإنه في محل نصب كاسم لا لأن الكلام هنا في عد المنصوبات مطلقا ولومحلا ويدل لهذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول إلى ظاهر وإلى مضمر فإن المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من المنصوبات لكن إن كان مضافا أوشبيها بالمضاف نصب لفظا وإلا نصب محلا فهو منصوب إما لفظا أومحلا.
(قوله: إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل به شيء) أي يقتضي بناء كنون النسوة ونوني التوكيد ولك أن تقول: لا حاجة إلى هذا القيد أي قوله: ولم يتصل إلخ لأن الكلام في المنصوبات ولومحلا والفعل الذي لحقته إحدى النونات ودخل عليه الناصب فهو وإن كان مبنيا يكون في محل نصب. (قوله: الأول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صلته والهاء في به عائد على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول إذ التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا قرر الناصر الطبلاوي قال شيخنا: يلزم على جعل نائب الفاعل ضميرا مستترا في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الإبراز بأن يقال: المفعول هو به فالأحسن إن نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء للإلصاق أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي. (قوله: هو الاسم) أي حقيقة كضربت زيدا أوتأويلا كقوله تعالى: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم﴾ أي الإشراك

على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالأولى أن التأكيد هنا لدفع توهم أن يكون الجائي واحدا منهما والإسناد إليهما إنما وقع سهوا. (قوله: ما له أجزاء) أي سواء كانت تلك الأجزاء متعددة في نفسها كالقوم أوباعتبار عاملها كالعبد في قولك: اشتريت العبد فإن التعدد في العبد باعتبار العامل وهو تجزؤ الشراء فإن أجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء البعض كالنصف أما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال: جاء زيد كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بأن التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال. (قوله: مضافة إلى ضمير المؤكد) وحال كونها أيضا مطابقة له تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وجمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء عنه بنيته وأما جميعا في قوله تعالى: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾ فهو حال لا تأكيد ولا يجوز إقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل:

يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

فهو نعت لا تأكيد والنعت هنا وإن كان جامدا إلا أنه مؤول بمشتق أي الكاملين. (قوله: جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن﴾ وقول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري   أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشري: اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت. (قوله: مجازا) أي مرسلا من إطلاق الكل وإراة الجزء وقوله: إما لأنك بيان لسبب المجاز. (قوله: لم تعتد بالتخلف) أي لقلته أوحقارته مثلا. (قوله: في حكم شخص واحد) لتعاونهم واشتباك مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بما فعله بعضهم ونحوذلك. (قوله: ويخلف كلا) مفعول متقدم وفي هذا الغرض متعلق بيخلف وأجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك أن أجمع وجمعاء إلخ قد تخلف كلا في التأكيد لرفع احتمال الخصوص بما ظاهره العموم. (قوله: وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع لجمعاء ولم يسمع تثنية أجمع ولا جمعاء. (قوله: وإن شئت جمعت) أي حيث أردت مزيد التأكيد وقوله: بشرط

تقدم إلخ أي وبشرط عدم العطف كما سيأتي في كلامه ثم إن أريد زيادة في التأكيد على ذلك جيء بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء لأن هذه الصيغ تفيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لقلة التأكيد بها فإن أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم أجمع وأخواته من أكتع إلخ تقول: جاء الجيش نفسه عينه كله أجمع أكتع وبقي أنه إذا تعددت المؤكدات هل يكون كل واحد تأكيدا لما قبله أوكلها تأكيد للمؤكد الأول كالصفات المتتالية ذهب إلى الأول ابن برهان وغيره إلى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم. (قوله: فسجد الملائكة كلهم أجمعون) قال المبرد والزجاج إن كل دال على الشمول وأجمعون دال على أن السجود منهم في حالة واحدة قال الرضي: وليس بشيء لأنك إذا قلت: جائني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة. (قوله: أحدها أنه لا يتبع نكرة عند البصريين) المعنى أنه لا يأتي بعد النكرة توكيدا لها وليس المعنى أن التأكيد لا يوافق النكرة في التنكير لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بعضها بالإضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعهما ومقابل قول البصريين ما ذهب إليه الكوفيين فإنهم أجازوا تأكيد النكرة قال ابن هشام: وهو الصحيح حيث كان المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الإحاطة نحواعتكفت أسبوعا كله وقول الشاعر:

يا ليت عدة حول كله رجب

بخلاف صمت زمانا كله لأن النكرة غير غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة ثم محل الخلاف هو التوكيد المعنوي أما التوكيد اللفظي فإنه يتبع النكرة اتفاقا نحوجائتني رجل رجل. (قوله: لا يعطف بعضها على بعض) خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك أن ألفاظ التوكيد ليست مستقلة فلوعطفت لكان كعطف الشيء على نفسه وهذا أيضا خاص بالتوكيد المعنوي أما اللفظي فإنه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله:

ذلك لتخلفه في نحونفعني زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه. (قوله: مشعرا) أي دالا عليه وقوله ومتقاضيا أي طالبا والضمير في قوله ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له أي للمبدل وإنما كان مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند إليه بحسب الظاهر كما في سرق زيد ثوبه فإن السرقة لا تناسب زيدا وإنما تناسب البدل وهو الثوب. (قوله: بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة أي وذلك الإشعار والتقاضي مصور بحالة هي أن تبقى النفس إلخ. (قوله: إلى ذكره) أي البدل وقوله: فيجيء هو) أي البدل. (قوله: الذي ذكر غلطا) أي سبق إليه اللسان فالمراد الغلط اللساني وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعاني لأنهم لا يتكلمون إلا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فإن مباحثهم لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال: الأولى عدم تعرضهم له لم يصب وبقي من أقسام البدل بدل النسيان وبدل البداء ويقال له: بدل الإضراب فإ بدل الغلط يصدق بهذه الأنواع الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء قيل: وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلبي للقسمين فراجعه ثم التحقيق أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان مستقلتان فإذا قلت: أكلت الرغيف ثلثه كأنك قلت: أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع فإن العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز تعدد البدل أولا قال أبوحيان: أما بدل البداء فيتعدد وأما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه إلا أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على أنه لا يتكرر.

المنصوبات

ما قيل في المرفوعات من أنه جمع مرفوع أومرفوعة يقال: هنا. (قوله: ستة عشر) حصرها في هذا العدد استقرائي وبدأ منها بالمفاعيل لأنها الأصل وغيرها محمول عليها

وإن تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فإن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حينئذ حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين غايته أن فيه إظهارا في محل الإضمار أي عليهم قال الناصر: وسدُ الضمير مسد أل ومصحوبها علامة على أن أل للعهد الذكري بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة المرشدة أهـ وبهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام المصنف في قوله على الأصح. (قوله: ولا شرطية) أي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لأنه لا حاجة لتكلف الحذف مع إمكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال أبوحيان: قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل اهـ فعلى هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لأنه يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح. (قوله: على الأصح فيهما) أي في كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الأصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع أنه يلزمه الأمر له بالحج أوتجعل أل عهدية على التقرير السابق وجعلهما شرطية، وبه قال الكسائي وقد ترجح بما سمعت. (قوله: بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فخرج البعض من الكل وهذا البدل أيضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لأنه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما في مثال المصنف أومقدر كقوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود﴾ فالنار بدل من الأخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا. (قوله: لا كاشتمال الظرف على المظروف) معناه أن المنظور إليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون المبدل منه مشتملا بطريق الإجمال على البدل بأن يكون فيه إشعار به وإن وجد اشتمال الظرف على المظروف كما في المثال فإن الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور إليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد

وهند أتى من دونها النأي والبعد

(قوله: لا يقطع عن متبوعه) لأنه يصير كقطع الشيء عن نفسه وأيضا ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقي من وجوه المخالفة أنه لا يجوز حذف المؤكد غالبا وإقامة التأكيد مقامه كما يفعل في الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جائني جمع لأن الغرض من التوكيد هو تمكين الشيء المؤكد وليس كذلك الصفة في مثل جاء العاقل. (قوله: العطف) وهو لغة الرجوع والالتفات ويطلق اصطلاحا بمعنيين أحدهما المعنى المصدري والثاني المعنى الاسمي الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلا منهما. (قوله: عطف بيان) سمي بذلك لأن أصله العطف فإذا قلت جاء أخوك زيد فالأصل أخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبوحيان. (قوله:لإيضاح متبوعه) أي الذي يحصل باجتماعه مع متبوعه من الإيضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع وحده فلا يشترط في عطف البيان أن يكون في حد ذاته أوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب. (قوله: كأقسم بالله أبوحفص عمر) هذا بيت من مشطور الرجز[1] وبعده:

ما مسها من نقب[2] ولا دبر[3] فاغفر اللهم إن كان فجر

يروي هذا الشعر لأعرابي قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: إن ناقتي دبرت ونقبت أي رق خفها فاحملني على غيرها فقال له سيدنا عمر: كذبت ولم يحمله ثم حمله سيدنا عمر على بعير وكساء لما تبين له صدقه. (قوله: صديد) هو ما يسيل من أجساد أهل جهنم وقد يجيء عطف البيان لغير التخصيص والإيضاح كالمدح ومنه قول الزمخشري: إن البيت الحرام عطف بيان على الكعبة في قوله تعالى: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام﴾ جيء به لمجرد المدح. (قوله: وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر

(١) (قوله: من مشطور الرجز) الحامل له على جعله من مشطوره دون كامله أن كلام الشاعر يكون ثلاث أبيات إذا جعل من المشطور وبيتا ونصفا إذا جعل من الكامل وذلك لا يصح.

(٢) (قوله: من نقب) بفتح النون والقاف فسره المحشي بعد برقة الخف وفعله نقب كفرح.

(٣) (قوله: لا دبر) بفتح الدال والباء الموحدة وجمع دبرة بفتحهما أضا كشجر وشجرة وهي قروح الدابة مطلقا سواء كانت في ظهرها أم لا .

بمعنى اسم المفعول يقال: نسقت الكلام أنسقه أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين. (قوله: أخرج ما عدا المحدود من التوابع) قيل عليه إنه لا يخرج النعت المعطوف نحوجاء زيد العالم والعاقل فإنه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وأجيب بمنع أن المعطوف نعت في الحقيقة بل هو معطوف على العالم وإطلاق النعت عليه لما أن المعطوف على النعت نعت. (قوله: على أنه بيان أوبدل) قال في التصريح: وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هذا. (قوله: خلافا للكوفيين) القائلين بأنه عطف نسق بناء على أن أي من حروف العطف عندهم قال أبوحيان: وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حق حرف العطف المعطوف به في غير توكيد أن يكون ما بعده مباينا لما قبله وما بعد أَيْ بخلاف ذلك، الثاني أن حقه إذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرد حذفه وأي بخلاف ذلك فلك أن تقول: مررت بغضنفر أي أسد وأن تقول بغضنفر أسد وتستغنى عن أي استغناء مطردا. (قوله: إما الثانية) وأما الأولى فليست عاطفة اتفاقا لأن حرف العطف لا يتقدم على المعطوف.

(قوله: لمطلق الجمع) أي الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق فقوله: من غير تقييد في معنى التفسير للإطلاق وإضافة مطلق للجمع من إضافة الصفة إلى الموصوف فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء وماء مطلق فإنما هو اصطلاح ولا مشاحة فيه. (قوله: للترتيب) أي كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف المفصل على المجمل ومعنى التعقيب هو أن يكون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فإن الترتيب ملازم له فذكر التعقيب يغني عنه وأجيب بأنه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع. (قوله: إلا مدة الحمل) قال في المغني: وإن كانت مدة متطاولة وتقول: دخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدتين. (قوله: فجاءها بأسنا) لا يخفى أن مجيء البأس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه والآية أفادت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء: إن الفاء لا تفيد الترتيب وأثبت ذلك للواو فقال: إنها مفيدة له. (قوله: على ما يقبل التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد الله﴾ في قراءة الجر فإن لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل الكل من الكل أن تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وإن لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لأنه عينه. (قوله: بدل بعض من كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الأول ولوكان مساويا له أو أكثر منه كأكلت الرغيف نصفه أوثلثيه وهو يفيد أيضا توكيد النسبة ولا بد أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا أومقدرا كمثال المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد أثبته طائفة ونفاه آخرون ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن﴾ فجنات عدن بدل كل من بعض وهو جنة ورد بأن أل في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر:

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فإن طلحة الطلحات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز أن يراد بالأعظم جملة الشخص وإنما خصها بالذكر لأنها قوام البدن فيكون بدل كل من كل. (قوله: من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لأنه بدل من الناس المجرور. (قوله: بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على أل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل. (قوله: وليست من فاعل إلحج) الذي هو مصدر فإضافته للبيت من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كائن لله على الناس أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فإذا لم يحج المستطيع أثم الباقون وهذا باطل لأنه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن التكليف إنما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا فساد في المعنى هذا كله إن جعلت أل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من فاعلا والناس

لانتفى رفع المعطوف ونصب أوجزم. (قوله: والبدل) تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى: ﴿عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها﴾ واصطلاحا ما ذكره المص. (قوله: بالنسبة) أي الحكم بأن يكون المقصود بالذات من النسبة إلى المتبوع النسبة إلى التابع ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو أن يكون المبدل منه غير مقصود أصلا بل المعنى أنه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود بها بالذات إنما هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم: إن المبدل منه في نية الطرح قال الرضي: لا بد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لولم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى ﴿وجعلوا لله شركاء الجن﴾. (قوله: بغير واسطة) أي واسطة حرف العطف وإنما حملنا الواسطة المنيفة على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر﴾ فإن قوله: لمن كان يرجوا إلخ[1] بدل من قوله: لكم وبينهما واسطة لكن بغير حرف العطف. (قوله: وبغير واسطة خرج به عطف النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق إما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر وإما مقصود هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله: المقصود بالحكم[2] فإن معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات وهذا خارج بقوله: بغير واسطة والعطف بلكن بعد الإثبات مذهب كوفي. (قوله: بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لأن مذهب الجمهور أن إدخال أل على كل وبعض لحن قالوا: لأنها مضافة تقديرا أي كل الشيء أوبعضه وأل لا تجامع الإضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظرا إلى أن لفظ كل إنما يطلق

(١) (قوله: فإن قوله: لمن كان يرجوا إلخ) المناسب أن يقول فإن من في قوله: لمن كان يرجوا إلخ بدل من الكاف في لكم وبينهما واسطة لكنها ليست حرف عطف بل هي لام الجر لأن الإبدال من الضمير المجرور يعاد فيه الجار.
(٢) (قوله: خارجان بقوله: المقصود بالحكم) الأولى بالنسبة إلا أنه عبر بالمعنى.

تقدير الإرادة) الأولى أن يقول: الإهلاك مستعمل في الإرادة على طريق المجاز المرسل التبعي من إطلاق المسبب وهو الإهلاك وإرادة سببه وهو الإرادة ثم اشتق منه أهلكنا بمعنى أردنا فهو من قبيل ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ أي أردت قراءته وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾ أي أردتم القيام لها وأما لفظ تقدير في كلام المصنف فيفيد أن الإرادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف والحال أنه ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال[1] لفظ الإهلاك في الإرادة يراد بها التعلق التنجيري الحادث المعتبر قبل إيجاد الشيء وتعلق القدرة به أي تعلقت إرادتنا تعلقا تنجيزيا حادثا بالإهلاك فجاءها بأسنا ولا يحمل تعلق الإرادة على التعلق الأزلي لأن المجيء ليس عقبة والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو أن الآية من قبيل القلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة في تعلق الإهلاك بهم حتى كأنهم أهلكوا قبل مجيء البأس. (قوله: واعترض المعنى الثاني) وهو التعقيب. (قوله: فجعله غثاء) يابسا أحوى أي أسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء على هذا التفسير أما إن فسر الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري فيكون حالا من المرعى أي أخرج المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقيب غثاء وتأخيره لتناسب الفواصل وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو أن المرعى إنما يكمل ويتناهى اشتداده بعد مضي مدة طويلة والإخراج متعلق به شيأ فشيأ إلى أن ينتهي اشتداده ثم يعقب ذلك جعله غثاء أحوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المصنف. (قوله: ثم قلنا للملائكة اسجدوا إلخ) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فإذا قدر المضاف أي خلقنا آباكم حصل الترتيب لأن المراد بالأب آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من إقامة الظاهر مقام المضمر لأن المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للإضمار أي ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعدل عنه إلى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب آخر وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كما في قوله تعالى: ﴿هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها

(١) (قوله: ثم على استعمال) أي مع استعمال أوبناء على استعمال إلخ لا بناء على بقائه على حقيقته المجاوبة بما يانى وليس المراد بناء على استعمال إلخ لا بناء على تقدير المضاف لعدم صحته.

زوجها﴾. (قوله: كهز الرديني) البيت من بحر المتقارب والجيم في العجاج من المصراع الأول والرديني نسبة لردينة امرأة كانت تقوم الرماح وتعدلها والعجاج الغبار والأنابيب جمع أنبوبة ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد في قوله: ثم اضطرب حيث عطف بثم والحال أنه لا تراخي لأن الهز إذا جرى في أنابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فإن قلت: إن زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب فالجواب أن الترتيب لكونه حصل في لحظات لطيفة لم يكد يدرك وقد تأتي ثم للترتيب الذكري والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى بدون اعتبار التراخي بين تلك الدرج ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه   ثم قد ساد قبل ذلك جده

المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فأبتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده لأن سيادة نفسه أخص به ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد وإن كانت سيادة أبيه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه. (قوله: للتدريج والغاية) التدريج معناه أي ينقضي ما قبلها شيأ فشيأ إلى أن يبلغ الغاية أي الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجي الذي في الفاء وثم بل معناه ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأقوى إلى الأضعف أوبالعكس أومن الأشرف إلى الأخس أوبالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضي قول من قال أن حتى موضوعة للترتيب. (قوله: قهرناكم إلخ) البيت من بحر الطويل. (قوله: جمع كمي) كغني وهو الشجاع مأخوذ من الكمى وهو الستر لأنه يستر نفسه بالدرع والبيضة. (قوله: كسب الحجام خبيث) يريد بالخبث فيه الكراهية وإلا فالحجامة مباحة. (قوله: متصلة ومنقطعة) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل: سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادتها التسوية في الاستفهام وقال الناصر الطبلاوي: يريد بقوله المعادلة للهمزة إنها شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صارتا بمعنى أي فيطلب بهما التعيين كما يطلب بأي وسميت المنقطعة بذلك لأن الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين

الصيغة وقوله تعالى: ﴿تبارك الذي(١) إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا﴾ فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى: ﴿ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك﴾ ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن إن كان لم يسمع من العرب أصلا فمسلم وإلا فما المانع من قام أمس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿إن المصديقين والمصدقات وأقرضوا﴾ وقوله: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ فإن اسم الفاعل لما دل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولأن اسم الفاعل يؤول بالفعل إذا حل محل الفعل كأن وقع صلة لأل فمعنى إن المصدقين والمصدقات إن الذي تصدقوا كما أن الفعل إذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول به فإن التقدير في يقبضن قابضات لأنه حال كما أن المعطوف عليه وهو صافات حال أيضا والأصل في الحال أن يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشري معطوفا على فالق وبقي أن الحكم على الفعل بأنه معطوف فيه تجوز لأن المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب العطف إلى الفعل كذا قيل واستشكل بأنه لوكان من عطف الجمل لما ظهر الإعراب في المعطوف لأن إعراب الجمل محلي فظهور الإعراب في الفعل المعطوف دليل على أنه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لأننا لونظرنا للفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغي أن يتنبه له أنه إذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما إذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجرد الفعل الأول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا هذا توضيحا أن الفعل الأول لو انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب أوجازم

(١) (قوله: وقوله تعالى: تبارك الذي إلخ) الشاهد في ويجعل على قرائة الجزم عطفا على جعل الذي هو في محل جزم لأنه جواب الشرط.

كانت بعد نفي أونهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فالنفي نحوما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهي نحولا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وإن كانت بعد إيجاب أو أمر فهي لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها نحوقام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فما قبل بل في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب إلى أن الأول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا. (قوله: إما للإبطال) أي إبطال ما قبلها وإثبات ما بعدها. (قوله: وإما للانتقال) أي من أسلوب إلى آخر. (قوله: والتاسع لا للنفي) أي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب أو إفراد. (قوله: بشرطين) ويزاد شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جائني رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جائني رجل لا امرأة وعكسه ويشترط أيضا أن لا تقترن بالواو نحوما جائني زيد ولا عمرو فإنها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو. (قوله: إفراد معطوفها) فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث أجاز زيد قائم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو. (قوله: جاء زيد لا عمرو) تقول: هذا ردا على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد فيكون قصر قلب أواعتقد اشتراكهما في المجيء فيكون قصر إفراد. (قوله: واضرب زيدا لا عمرا) مثال للأمر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتحضيض نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والنداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي. (قوله: وعطف الفعل على الفعل) بشرط أن يتحد الزمن وإن اختلفت الصيغة فالأمثلة التي ذكرها المصنف اتحد الفعل فيها زمنا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى: ﴿يقدم[1] قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ فأورد معطوف على يقدم لاتحادهما في الزمن دون

(١) (قوله: يقدم) فأوردهم معطوف على يقدم لأنه بمعنى يوردهم كما قاله أبوالبقاء وانظر هل هو في محل رفع يعامل الأول وهو التجرد أولا لضعفه فلا يعمل في المحل قال شيخ الإسلام زكريا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف في اللفظ وأورد عليه المحقق أن زمني المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضي زمن الإتباع واستقبال زمن الإيراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل ويحتمل أنه يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل.

متعاطفين لوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستا في تأويل المفرد أولعدم صيروتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا أونعم لأنه استفهام مستأنف وحصر أم في هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة وقال في قوله تعالى﴿أفلا تبصرون أم أنا خير﴾: إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير. (قوله: ولكن شككت في عينه) وحينئذ يكون الجواب بالتعيين فتقول: زيد أوعمرو ولوكان بدل أم أو فقلت: أقام زيد أوعمرو ولم يكن جوابها تعيينَ شخص وإنما جوابها نعم أولا لأنها مقدرة بالأحدية فكأنك قلت: أأحدهما عندك. (قوله: المعادلة للهمزة) أي المشاركة لها. (قوله: بعد همزة التسوية) أي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء أم لا كما أبالي وما أدري وليت شعري وضابطها أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحوسواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحوما أبالي أقمت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالي بقيامك أم قعودك. (قوله: سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خبر مقدم وعلى جار ومجرور متعلق بسواء وأقام زيد إلخ في تأويل مصدر أي قيام زيد وقيام عمرو مبتدأ مؤخر وقوله: أم عمرو أي أم قام عمرو فالفعل مقدر لأن أم بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين قال في المغني: وإذا عطفت بعد الهمزة بأو فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا. (قوله: والمنقطعة غيرهما) أي غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين أو بعد همزة التسوية. (قوله: معنى الإضراب) الإضافة بيانية والمراد الإضراب الإبطالي أوالانتقالي وتختص بالجمل المستقلة لأنها بمعنى بل الابتدائية. (قوله: مع ذلك) أي الإضراب. (قوله: استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقي هو طلب الفهم والعلم. (قوله: وقد لا تقتضيه) أي الاستفهام الحقيقي بأن لا تقتضي استفهاما أصلا بل تفيد الإضراب المحض أوتقتضي الاستفهام الإنكاري. (قوله: إنها لإبل أم شاء) الإبل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع أيضا. (قوله: أي بل أهي) أتى ببل إشارة لمعنى الإضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقدر هي لما علمت أن أم المنقطعة مختصة بالجمل ولا تدخل على المفرد. (قوله: الثاني) أي

كونها للإضراب أي الانتقالي مع عدم الاستفهام أصلا وهو الإضراب المحض. (قوله: لأن الاستفهام إلخ) علة لعدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال: بل أهل كما قيل في بل أهي شاء وسكت المصنف عن الإضراب الانتقالي مع الاستفهام الإنكاري ومثاله قوله تعالى: ﴿أم له البنات لكم البنون﴾ أي بل أ له إذ لوجعل للإضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح إرادة الاستفهام الحقيقي هنا فتعين أنها للإضراب الانتقالي مع الاستفهام الإنكاري. (قوله: فهي للشك) أي التردد من المتكلم وقوله : أو الإبهام ويقال له: التشكيك أيضا وقد مثل للأول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف: ﴿قالوا لبثنا يوما أوبعض يوم﴾ وللثاني بقوله تعالى: ﴿وإنا أوإياكم لعلى هدى أوفي ضلال مبين﴾ قال في المغني والشاهد في أوالأولى وتعقبه الدماميني بما نصه لا أدري لم امتنع من كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وإن أحد الفريقين منا أو منكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أوفي ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على الهدى وأن من عبد غيره من جماد أوغيره فهو في ضلال. (قوله: يجامع العلم) أي من المتكلم لأن الغرض منه إيقاع السامع في الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال. (قوله: وتكون أو لأحد الأشياء) وهي في هذه الحالة أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الإبهام وبعد الطلب للتخيير بين تلك الأشياء أو إباحةالجمع بينها فلا فرق بين هذه وبين التي لأحد الشيئين فلو قدم هذا قبل قوله: فإذا وقعت بعد الطلب لأفاد هذا المعنى الذي ذكرناه وإلا فصنيعه يفيد المخالفة بين أو التي لأحد الشيئين وأو التي لأحد الأشياء تأمل. (قوله: باعتبارين) مراده في نحو هذا المثال خاصة لا في سائر أحوالها وحاصله أنه أشار إلى الجواب عما قد يقال: قد مثل العلماء للتخير بآيتي الكفارة والفدية مع إمكان الجمع. (قوله: لا يجوز الجمع بين الجمع على اعتقاد إلخ) وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخييز ونظر فيه بعضهم بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الأمر أنه إذا جمع بينها مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الأسنوي في تمهيده: لوأتى بخصال الكفارة كلها أثيب على واحد فقط وهو أعلاها إن تفاوتت لأنه لو اقتصر عليه لحصل ذلك له فإضافة

غيره إليه لا تنقصه وإن تساوت فعلى أحدها لأنه لواقتصر عليه لأجزئه وإن ترك الجميع عوقب أفاده الناصر قال الحلبي: فإن قيل: يمكن تصحيح كلام المصنف بجمل الجواز في كلامه بمعنى الإجزاء ويوجه عدم الإجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لأنه لمانوي بمجموع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا: نظم كلامه يأبى ذلك.

تتمة ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك إذا لم تشك ولم تقصد الإبهام نحو هذا إما أن يكون جوهرا أويكون عرضا إذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أوعلى أنه عرض فقط أو ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم إما نكرة أومعرفة وللإضراب نحو ﴿ وأرسلناه إلى مئة ألف أويزيدون﴾ أي بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين: إنها في الآية بمعنى الواو وقيل: هي للشك مصروفا للرائي. (قوله: ويباح الجمع بينها إذا لم يعتقد ذلك) أي إن جميع الأشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الإباحة لا على التخيير. (قوله: لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال: هذا لمن اعتقد أنك ما مررت برجل طالح أيضا قال الرضي: كلام النحاة صريح في أنه إنما يقال: ما جائني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد أن زيدا جائك دون عمرو كما وقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك معا فيكون من قصر الأفراد فلم يقل به أحد اهـ بتصرف ما. (قوله: حرف ابتداء) أي تبتدأ بعدها الجملة وتستأنف فهي لمجرد الاستدراك دون العطف. (قوله: كقوله) أي قول زهير ابن أبي سلمى بضم السين يمدح الحرث والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع باردة وهي الحدة قال العيني: الذي في ديوان زهير بدل قوله: بوارده غوائله وهي ما يكون من شر وفساد والوقائع جمع وقيعة وهي القتال والشاهد في قوله: لكن وقائعه فإنها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبتدأ خبره تنتظر. (قوله: أي ولكن كان رسول) أشار به إلى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة على لكن لأن متطاعفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب. (قوله: والثامن بل) وحالها في الإضراب مختلف فإن

هذا تخريج للتلاوة على وجه مرجوح لأن الإتباع مرجوح عند التميمين حرره. (قوله: أي في المتصل والمنقطع) أي والمقسم أنه من كلام تام غير موجب نحو ما قام إلا زيدا القوم ومنه قول الشاعر:

وما لي آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

(قوله: فإن المتبوع) وهو أحد أخر عن تابعه وهو مثلك إذ الأصل ما مررت بأحد مثلك فمثل صفة أحد قدم عليه وقيل ما مررت بمثلك أحد صار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أوعطف بيان. (قوله: برفع المستثنى) أي وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذي هو ناصر هذا كله بحسب الأصل وهو ما لي ناصر إلاأباك وأما الآن في هذا التركيب وهو مالي إلا أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ ولي خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أوعطف بيان والمستثنى منه محذوف أي ما لي أحد إلا أبوك ناصر واعلم أن المقصود من هذا التركيب حصر الناصر في الآل وهو بعيد على جعل ناصر صفة لأحد المحذوف وقد فصل بينهما بإلا ومدخولها أو إنه خبر مبتدإ محذوف والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا لأنه لما قال: ما لي إلا أبوك كأنه قيل: هذا الأب لك دون غيره في أي شيء فقال هو ناصر أفاده شيخنا. (قوله: وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أي بغير وسوى لا بالإضافة على الأصح من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لمغايرة ما بعدها لما قبلها إما بالذات نحومررت برجل غير زيد وإما بالصفات نحودخل بوجه غير الذي خرج به وسوى في الأصل اسم للمكان المستوى ثم استعمل بمعنى المكان فقط ثم بمعنى بدل نحو أنت لي سوى عمرو أي بدله ثم بمعنى الاستثناء وما ذكر المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قالا سوى كغير معنى وإعربا ويؤيده أتاني سواك حكاه الفراء والذي ذهب إليه سيبويه الجمهور أنها ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر نحو وقوله:

ولم يبق سوى العدوا*ن دناهم كما دانوا

قال الناصر: ومعنى قول الجمهور بظرفيتها أنها منصوبة في حال الاستثناء نظرا لأصلها والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف الجار المفعول معه فمصدوق الجار الحرف أوالظرف وهو خصوص مع في معه فإنها جارة بالإضافة ومصدوق المجرور الضمير العائد على أل قال ابن الصائغ في شرحه للجمل: وإنما سمي المصدر مفعولا مطلقا لأنه المفعول حقيقة وإطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي وإلا فزيدا من ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم أنه المفعول به فإذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه بالإطلاق أوبسم يخصه وهو المصدر. (قوله: وهو المصدر) المصدر في اللغة هو الحدث الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ الجاري على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا نظرا لدلالته على الحدث الذي هو مفعول للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدّس سره اسم للأثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقار بين لم يفرق بينهما أهل اللغة وقالوا إن المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق أنه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر واعلم أن المصنف حذف قيدين من التعريف وكان عليه أن يقول: وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحوقولك: ضربك ضرب شديد فضرب الذي وقع خبرا وإن كان مصدرا مؤكدا لعامله وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من المفعول المطلق لأنه عمدة لا فضلة وخرج بقيدغير الحال نحو قوله تعالى: ﴿ولى مدبرا﴾ فإن مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لأنه حال. (قوله: المؤكد لعامله) أي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربت ضربا مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه مؤكدا له أنه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث بمنزلة تكرير الفعل فرجع لمعنى التوكيد اللفظي قال الرضي: التأكيد في الحقيقة للمصدر المنفهم من الفعل لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك: ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضربا صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل.

تنبيه المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق والمختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه واختلف في النوعي والمشهور الجواز وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين.

(قوله: أوالمبين لنوعه) أي لنوع الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم الأول. (قوله: أولعدده) أي أوالمبين لعدده أي لعدد الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد فعلم أن التأكيد قدر مشترك في الجميع.

(قوله: إما بالوصف) أي يكون مبينا بسبب ذلك الوصف أعم من أن يذكر الموصوف كمثال المصنف أولا كقوله تعالى ﴿من عمل صالحا﴾ أي عملا صالحا وفي جعل هذا القسم مبينا بالوصف تسمح لأن المبين في الحقيقة نفس الوصف. (قوله: أوبالإضافة) أي ويكون مبنيا بسبب الإضافة أي إضافةالمصدر لغيره. (قوله: ضرب الأمير) أي مثل ضربه. (قوله: ضربت ذلك الضرب)هذا المثال ليس من المصدر المبين وإنما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فإن اسم الإشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الإشارة بالمصدر الذي وقع بعده كان كأنه المصدر.

خاتمة التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب فإن الغالب أن يكون مصدرا وإلا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت أحسن السير أوضمير المصدر نحو﴿لا أعذ به أحدا﴾ أي لا أعذب هذا التعذيب أوإشارة كضربته ذلك الضرب أومشارك للمصدر في مادته وهو ثلاثة اس مصدر كأغتسلت غسلا واسم عين من نحو قوله تعالى: ﴿والله أنبتكم من الأرض نبتا﴾ ومصدر لفعل آخر كقوله تعالى: ﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾ أودال على نوعه كرجعت القهقرى أوعلى عدده نحو ﴿ثمانين جلدة﴾ أوعلى آلته ضربت سوطا أو وقته كقوله:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا

أولفظة كل نحو ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ أوبعض كضربته بعض الضرب وغير ذلك.

(قوله: الثالث المفعول لأجله) أي الذي فعل الفاعل لأجله بأن كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب في ضربت ابني تأديبا فإنه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وإنما قدمه على المفعول فيه لأنه أدخل منه في المفعولية

ومثال النهي قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ قرأ ابن كثير بالرفع على الإبدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى: ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾ قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في يقنط.

(قوله: والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال: قام القوم إلا ثعبانا. (قوله: بأن تقدم عليه نفي) سواء كان ذلك النفي صريحا نحوما جائني أحد إلازيد أومؤولا نحو ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ أي لا يغفرها أحد إلا الله ومن النفي المؤول قرائة بعض السلف ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ بالرفع أي لم يتركوه بدليل ما قبله وهو فمن شرب منه فليس مني. **(قوله: بدل بعض من كل)** ولم يحتج هنا للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الرابط هنا لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كون المبدل منه منفيا والبدل مثبتا خلافا لثعلب. **(قوله: وعطف نسق عند الكوفيين)** ليس المراد أنها دائما لعطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لأن إلا عندهم من حروف العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثناء في مثل هذه الصورة. **(قوله: ما زاد هذا المال إلا النقص)** أي بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصح تسليط العامل عليه إذ لا يقال: زاد النقص بل يقال: كثر النقص لما بين الزيادة التي هي النمو والنقصان من التضاد. **(قوله: فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى)** أي يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجوزون فيه الإتباع إذ لا يصح فيه الإبدال حقيقة لأن المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضي امتناع الإبدال بأن بدل الغلط غير موجود في فصيح كلام العرب يعني ولو أبدل كان بدل غلط وهو غير موجود في كلامهم. **(قوله: والتميمون يجيزون فيه الإتباع)** هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر يجوزون وقوله: الإتباع أي للمستثنى منه قال الناصر: وعليه حمل الزمخشري قوله تعالى: ﴿قل لايعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ وأطال في بيانه ولخصه بعض المفسرين بقوله إلا الله رفع بدلا من مَنْ لأنه فاعل يعلم تقديره لا يعلم إلا الله الغيب في السموات ولا يجوز جعل إلا هنا استثناء متصلا ولا يخفاك أن

الى المستثنى قبل الإخراج منه ذكرا هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا. (قوله: في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي إن الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرها من الأحوال كالرفع والجر فليس داخلا في المنصوبات وإن أطلق عليه أنه مستثنى. (قوله: وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهو إلا عند الجميع وحاشا عند سيبويه(١) واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا يكون ومنها ما هو متردد بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيبويه(٢) قاله في التوضيح. (قوله: وللمستثنى بها أحكام) قال أبوحيان في شرح التسهيل: ولا يستوي في الأدوات التي بمعنى إلا الاستثناء المتصل والمنفصل فإن الأفعال التي يستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول: ما في الدار أحد خلا حمارا. (قوله: تاما موجبا) محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لأنه إما أن يكون الكلام تاما موجبا أو تاما ليس موجبا أو ليس تاما ولاموجبا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام وأجاب الناصر الطبلاوي بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الأغلب فلا يصح أن تقول: قام إلا زيدا وذلك لأن من هذا قام جميع الناس إلا زيدا وهو بعيد نعم إن استقام المعنى جاز نحو قرأت إلا يوم كذا(٣) إذ لا يبعد وقوع القرائة في جميع الأيام إلا اليوم المعين. (قوله: بفتح الجيم) اسم مفعول أي مثبتا احترازا عن المكسور الجيم فإنه اسم فاعل صفة للمتكلم. (قوله: وزيدا منصوب بإلا) وجهه أن إلا نائبة عن استثنى كما أن حرف النداء نائب عن أنادي ولأن العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بإلا وقال البصريون: العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أومعنى الفعل بتوسط إلا وقيل: غير ذلك. (قوله: والمراد بالإيجاب أن لا يتقدمه نفي ولا شبهه) وهو النهي والاستفهام قال في شرح القطر: ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء

(١) (قوله: وحاشا عند سيبويه) وأما عند الجمهور فهي منرددة بين الفعلية والحرفية وكما يأتي في كلام الشارح.

(٢) (قوله: عدا عند غير سيبويه) عنده فهي فعل لا غير.

(٣) (قوله: قرأت إلا يوم كذا) ونحوقطعت الرجاء إلا من الله ونحوتحرك الفك إلا سفل عند إلا كل إلا في التمسا.

وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرا. (قوله: أي شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر في شارك عائدا على المصدر والبارز عادئا على الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال على غير منه ي له فالأولى أن يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والباروعائدا على المصدر لأن شارك صفة جارية على الحدث فجعل فاعلها ضميرالحدث أولى ويمكن تخريج كلام المصنف على هذا بأن يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا. (قوله: في الزمان والفاعل) لا فرق في مشاركته له في الفاعل بين أن تكون لفظية كضربته تأديبا أوتقديرية كقوله تعالى يريكم البرق ﴿خوفا وطمعا﴾ فإن معنى يريكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشري منصوبا على الحال قال البيضاوي: وانتصابهما أي خوفا وطمعا على العلة بتقدير المضاف أي إرادة خوف وطمع أوالتأويل بالإخافة والإطماع أوالحال من البرق أوالمخاطبين على إضمار ذوي وإطلاق المصدر بمعنى المفعول(١) أوالفاعل للمبالغة وقيل: يخاف المطر(٢) من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط ابن الخباز وغيره أن يكون ذلك المصدر قلبيا نحو جيءتك قرائة للعلم لا قتلا للكافر فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدرا وفعلا قلبيا ومشاركة المصدر للحدث في الزمان والفاعل فإن فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف التعليل الأربعة التي هي اللام والباء وفي ومن ففاقد المصدرية كقوله تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ فإن الأنام ليس مصدرا وفاقد القلبية نحو ﴿لا تقتلوا أولادكم من إملاق﴾ أي فقر فإن الإملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا ولذلك نصب في آية ﴿خشية إملاق﴾ لكون الخشية قلبيا وفاقد الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس:

فجيءت وقد نضت لنوم ثيابها

أي خلعت ثيابها لأجل النوم فإن زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة

(١) (قوله: أوإطلاق المصدر بمعنى المفعول) أي إن كان حالا من المخاطبين وقوله: للمبالغة راجع للإضمار والتأويل باسم المفعول واسم الفاعل وذلك إن في ذكر المصدر إيهام أنه عين المصدر بحسب اللفظ وإن كان المعنى على الإضمار أوالتأويل فا ندفع ما يقال: إن المبالغة لا تحصل إلا إذا أبقى المصدر على حاله.

(٢) (قوله: وقيل يخاف المطر إلخ) إشارة لدفع ما يقال: إنه لا يصح اجتماع الخوف والطمع في المخاطبين إذ هما متنافيان وانظر مقابل هذا القيل في البيضاوي.

للخلع وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي ضمر الهذالي:

وإني لتعروني لذكراك همزة كما انتفض العصفور بلله القطر

أي ينزل بي لأجل لأجل تذكرك نشاط فإن الذكرى علة لعرو الهمزة وفاعل العرو هو الهمزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكرى إياك فإضافة ذكراك من إضافة المصدر لمفعوله. (قوله: ففاعل القيام والإجلال المتكلم) ومعنى المشاركة في الفاعل هو أن يقوم الحدثان بشيء واحد. (قوله: ويجوز فيه) أي في المفعول لأجله المستوفي للشروط المذكورة أما ما فقد شرطا منها فإنه يجب فيه الجر كما تقدم. (قوله: في الأول) أي المجرد من أل والإضافة نحوقوله:

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله: وبكثرة في الثاني) أي المقرون بأل ومن القليل قوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولوتوالت زمر الأعداء

(قوله: يستويان) أي الجر والنصب في الثالث أي المضاف فمن النصب قوله تعالى: ﴿ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله﴾ ومن الحر قوله تعالى: ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾. (**قوله: الرابع المفعول فيه**) تقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له في الواقع إذ لا يخلوا الحدث عن زمان ومكان وبأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المعول معه. (قوله: وهو المسمى ظرفا عند البصريين) قال المرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولامشاحة في الاصطلاح. (قوله: وهو ما) أي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أوشبهه مذكورا أومحذوفا كان ذلك الحذف جائزا أو واجبا، ضمن ذلك الاسم معنى في دون لفظها وإنما اعتبر المعنى دون اللفظ للإشارة إلى أنه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها إذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند في قولك: جلست عند

خاتمة يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة فأما أمور الاتفاق فإنهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام وأما أمور الافتراق فالأول أن الحال يجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون إلا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبنية للهيئة والتمييز مبين للذات الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقا نحولله دره فارسا السابع أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا﴾ فشهرا فيه مؤكد لما فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثناعشر فمبين. (قوله: العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال: ما ثناك عن كذا أي صرفك عنه وفي الاصطلاح إخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق واعترض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بأن المراد بالدخول توهم الدخول أي إخراج شيء لولا ذلك الإخراج لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشيء المخرج أو أن المراد دخوله تناولا لاحكما فالمستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما لقرينة كالاستثناء وأما العام الذي أريدبه الخصوص فهو ما ليس عمومه مرادا تناولا ولا حكما وبما تقرر ينحل إشكال مشهور حاصله أن زيدا في قولك: قام القوم إلا زيدا لا يخلوا إما أن يكون داخلا في القوم أوخارجا فإن قلنا: إنه داخل في القوم والحال أننا أتينا بإلا لإخراجه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء زيد وهذا تناقض وإن قلنا: إنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع لأنهم اتفقوا على أن الاستسناء المتصل مخرج ومعلوم أنه لا يمكن إخراج الشيء إلا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الإشكال ما أشرنا إليه من أن زيدا داخل في مفهوم القوم خرج عن حكمه فلا تناقض والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر إسناده للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وإن كان الإسناد إلى

أن الفعل الذي هو الأصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعه لا تتعدى وأما قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

حيث وقع التمييز فيه معرفة بأل وهو النفس فقد أجيب عنه بأن أل زائدة وليست معرفة فتكون النفس في معنى النكرة هذا وقد ذهب الكوفيين وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا استشكال في البيت. (قوله: بمعنى من الاستغراقية) أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفي على النكرة. (قوله: لا المبينة) أي التي لبيان الجنس. (قوله: يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الأخيرة منها فمن أسماء المقادير لأنه يعرف بها مقدار الشيء وكميته وأما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير إذا نصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل والموزون. (قوله: تشبيها بالمشتق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لأجل كونه أشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الإبهام في كل منهما وفي الرضي أن الاسم المذكور عمل لمشابهة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها فإذا تم بذلك فقد شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام اهـ ونقل عن الأخفش أن هذا التمييز لا ناصب له وإنما هو مشبه بالمفعول به. (قوله : أوقع في النفس) لحصوله بعد الطلب ولأن فيه إفادة علمين وهما خير من علم واحد قيل الحكيم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين إجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن إليه. (قوله: والعلة فيه) أي في التحويل أي الباعث ما تقدم من أن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا أوقع في النفس. (قوله: زيد أكرم الناس رجلا أي من جهة الرجولية لا من جهة الأبوة ولا من جهة الخؤولة وغيرهما. (قوله: أوشبهه) أي شبه الفعل وذلك كما في المثال الثالث والرابع وهو أكثر وأكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناصب التمييز في المواضع الأربعة هو الفعل أوشبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم إلى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز.

زيد إذلا يصح أن يقال: في عند فخرج بقيد ضمن معنى في نحو ﴿يخافون يوما﴾ و نحو ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ فإنهما ليسا على معنى في بل كل منهما مفعول به لكن ناصب حيث محذوف[1] تقديره يعلم وليس منصوبا بأعلم لأنه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به إجماعا وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحوقوله تعالى ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ إذا قدر في لأن النكاح ليس بواحد منهما، وزاد في التوضيح قيدا آخر وهو أن يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار وسكنت البيت لأنه لا يطرد تعدي الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا تقول: صليت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض لا على الظرفية والأصل في الدار لكن قال الدماميني: مذهب جماعة ومنهم سيبويه إمام الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم: لا يقبله المكان إلا مبهما لكثرة الاستعمال. (قوله: سواء كان مبهما أومختصا) قال المرادي في شرح التسهيل: المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود هو ما له قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور[2] ونحو الصيف والشتاء والمختص غير المعدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد وما أضافت إليه العرب شهرا من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثاني وما اختص بأل أوالصفة أوالإضافة. (قوله: ما لا يقع جوابا لشيء منهما) أي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت أومتى صمت: حينا أو زمنا. (قوله: وهو ما ليس له صورة إلخ) وذلك كأسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما فإنه لاحدود محصورة لشيء منها ولا يدل شيء منها على صورة مسماه أي على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة إلا إذا ذكر المضاف إليه كفوق السماء وتحت الأرض مثلا فلا يعرف شيء من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال

---

(١) (قوله: لكن ناصب حيث محذوف إلخ) فيه نظر لأن تصرف حيث نادر لا يحمل عليه التنزيل فلذا قال الدماميني أنها ظرف والمعنى يعلم الفضل والشرف الذي هو محل في الرسالة ومحل الرسالة نفس الرسل.

(٢) (قوله: وسائر أيام الشهور) صوابه وسائر أسماء الشهور.

عليها بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فإنها تدل على صورة مسماها بنفسها ولها حدود محصورة فانتصابها في نحو سكنت البيت ونزلت الدار ليس على الظرفية بل على التوسع بإسقاط الخافض وقد تقدم أنها خارجة أيضا عن الظرف بالقيد الذي زاده ابن هشام فإن قلت: لأي شيء صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان إلا مبهما فالجواب أن أصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية أقوى من دلالته على المكان لكونها التزامية فلقوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع ما يدل عليه من أسمائه ولضعف دلالته على المكان لم يتعد إلى جميع أسمائه بل إلى نوع منها.

(قوله: الأول المبهم) هذا سبق قلم لأن يوما من المعدود لا المبهم ولذا يقع جوابا لكم قال في اللب: والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم قال السيد عبد الله: نحو اليوم والليلة تقول في جواب من قال كم صمت: يوما.

(قوله: وما أشبه ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله: خلف وما عطف عليه أي والذي أشبه ما ذكر وقوله: من أسماء الجهات بيان لما وحينئذ لا بد من تقدير مضاف أي بقية أسماء؛ إذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت، ومثل لما بقي منها بقوله: نحو أمام إلخ قال الناصر الطبلاوي: والجهات الست أسماؤها أكثر من ستة وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والأمام وإنما سميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات. (قوله: وما صيغ) أي اشتق وقوله: من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفعل بالمعنى اللغوي[1] أي الحدث الذي هو المصدر وإنما أولناه بذلك ليكون كلامه جاريا على مختار البصريين أن الاشتقاق من المصدر. (قوله: واتحدت مادته ومادة عامله) هذا قيد لا بد منه أما إن اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في القياس أن يجعل مجلس ظرفا بل يجب فيه التصريح بفي، ثم ظاهر صنيعه أن ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان وكان حقه أن ينبه على نظيره في اسم الزمان إذ قعدت مقعد زيد يصح أن يرادبه الزمان أي زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان واعلم أن المصنف مثل للمبهم بثلاثة أنواع

(١) (قوله: أو أنه أراد الفعل بالمعنى اللغوي إلخ) أي دال الفعل لأن الاشتقاق من الألفاظ لا من المعاني.

وقد تقدم تعريفها عن الرضي. (قوله: مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ثم تأكيدها للعامل إما في اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله تعالى: ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ أوفي المعنى كمثال المصنف فإن التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل: إن الحال هنا مقدرة أي فتبسم مقدرا الضحك وشارعا فيه لأن التبسم تحريك الشفتين لابتداء الضحك وليس بالضحك. (قوله: لآمن من في الأرض) من اسم موصول فاعل آمن وفي الأرض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم تأكيد وجميعا حال وما دلت عليه الحال من العموم مستفاد من لفظ من لأن الموصول من صيغ العموم خصوصا وقد قوي ذلك العموم بالتأكيد ونص المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها إشارة للرد على ابن مالك حيث مثل بالمثال المذكور للمؤكدة للعامل. (قوله: ومؤكدة لمضمون جملة قبلها) وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة فإن العطف أي الشفقة والحنو والرحمة من شأن الأبوة. (قوله: وعامل الثالثة محذوف وجوبا) وإنما وجب الحذف لأن لفظ الأب يشعر بالعطف فاستغني به عن التصريح بالعامل. (قوله: تقديره أحقه ونحوه) كأعرفه وأثبته وأبينه وعلى هذا تكون حالا من المفعول وهو الهاء فإن قدرنا ثبت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل. (قوله: التاسع التمييز) ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى: ﴿وامتازوا اليوم أيها المجرمون﴾ أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى: ﴿تكاد تميز من الغيظ﴾ أي ينفصل بعضها عن بعض. (قوله: بمعنى من) أي التي لبيان الجنس فخرجت من المبينة للاستغراق نحولارجل كما سيأتي وخرجت من الابتدائية نحوقول الشاعر:

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

(قوله: مبين لإبهام إلخ) أشار به إلى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته لقال: بمعنى من لبيان إبهام إلخ. (قوله: زيد حسن وجهه) زيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزا لأنه معرفة وإنما لم يكن مفعولا به حقيقة لأن الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكما

منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أولقيت زيدا راكبا راكبا وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا محدرة وإن لم تكن هناك قرينة فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحولقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحولقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل فعلم أن مثال المصنف ضعيف ويجوزعطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال الشاعر:

وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقديرنا

(قوله: وشاهده) أي شاهد هذا الصنيع من حيث مجيء الحال على غير الترتيب والبيت من بحر الوافر ومعناه أني أنا وسعاد متحابان فأما أنا فزدت في الهوى وأما هي فعاد أي صار هو اها سلونا بضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن في البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهي التذكير والتأنيث وهذا الخلاف الفرض في المسئلة من أنه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذي ذكره المصنف إذ لا قرينة في لقيته مصعدا منحدرا يعرف بها صاحب كل حال. (قوله: كقوله) أي امرئ القيس من معلقته التي أولها:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهي من بحر الطويل وتمام البيت الذي في المصنف

على أثرينا ذيل مرط مرحل

وأثرينا تثنية أثر ومعنى البيت أنه خرج مع المحبوبة من خبائها وقد أرخت ذيل مرطها على أثريهما ليخفى أثر أقدامها لئلا يتبعهما أحد والمرط نوع من الثياب والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أوصوف فيه أعلام. (قوله: لترادفها أي تتابعها)قال شيخنا الأولى أنه لما اتحد صاحبهما شبها بالرديفين وهما الراكبان على دابة واحدة. (قوله: هذا كله) أي ما ذكره من تعريف الحال وتقسيمها إلخ. (قوله: وهي المؤسسة) أي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها. (قوله: مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها

أسماء الجهات وأسماء المقادير وما صيغ من الفعل أما الجهات فظاهر وأما أسماء المقادير ففيها خلاف قيل: إنها من المبهم وقيل شبيهة به لا منه وأما ما صيغ من الفعل فقال المرادي: إنه من المختص لا من المبهم وقد يقال: إنه يستعمل[1] مبهما كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد.

تتمة ذهب جماعة منهم أبوالبقاء وابن هشام إلى أنه ليس من ظرف المكان قوله تعالى: ﴿قيل ارجعوا ورائكم﴾ فإنها ليست بمعنى في بل ورائكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وإنما جمع بينهما تأكيدا وإنما لم يكن ظرفا لأن الظرف إنما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا إذ لوقلت: ارجع ورائك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون إلا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا إذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي أعطينا فيه نورا والتمسوا نورا مع من يقتبس أو إلى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الإيمان وعلى هذا يكون الظرف ليس مستفادا من الفعل. (قوله: الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولا معه أنه صاحَب الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضا وحينئذ يحسن العطف كجاء الأمير والجيش أويثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فإن الاستواء للماء فقط إذ هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوت على الجودي وليس المراد به التساوى الذي لا يكون إلا بين اثنين وإلا تعين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو قاله شيخنا ثم الأصح أن المفعول معه قياسي وقيل سماعي ولذلك أخر عن المفاعيل وادعى بعضهم عدم وقوعه في القرآن يقينا ورده السيوطي بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿فأجمعوا كم وشركاء كم﴾ وأجيب بأن مراد هذا البعض[2] باليقين ما ينتفي معه احتمال غير المفعولية. (قوله: الواقع بعد واو المصاحبة) أي الواو المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد. (قوله: المسبوقة بفعل)

---

(١) (قوله: وقد يقال: إنه يستعمل إلخ) هذا قول آخر مقصل وليس إشارة للجواب عن الشارح لعدم صحته.

(٢) (قوله: بأن مراد هذا البعض إلخ) أي فتكون من جملة المنفي وهي محط النفي وليس اليقين راجعا للنفي حتى يكون المعنى إن عدم ورود المفعول معه في القرآن مقطوع به كما فهم السيوطي رحمه الله تعالى.

ولوتقديرا نحوكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد إذ المعنى كيف تصنع أنت وزيدا. (قوله: أنا سائر والنيل) ومثله أنا سائر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أوالاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لأنه قاصر لا الواو. (قوله: فخرج بقيد الاسم إلخ) جعل الاسم قيدا نظرا للمعنى وإلا فهو في التعريف جنس. (قوله: نحوجيءت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرا فإن الواو فإن الواو وإن دلت على مشاركة عمرو لزيد في المضروبية لكن لا يلزمه الدلالة على مصاحبته له في الضرب في وقت واحد. (قوله:وضيعته) بالرفع عطفا على كل والضمير راجع إلى المضاف الذي هو كل أي كل رجل مع صيغة مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دوابهم فإنه ليس المراد أن كل إنسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار الذي هو الأرض والنخل والمتاع وهي هنا عبارة عن الصنعة أي الحرفة التي يكتسب بها الإنسان سميت بذلك لأن صاحبها يضيع معاشه بتركها. (قوله: وباسم فيه معنى الفعل إلخ) يتبادر من كلامه أن كلا من قوله: مسبوقة بفعل وقوله: أوباسم فيه معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الأمرين إما الفعل وإما اسم فيه معناه وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك فلو قال: وبالمسبوقة بفعل أوباسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك لكان أسلم وأوضح. (قوله: هذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لأنه وإن تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الإشارة لأنه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر الحلبي قال شيخنا: ولا يخفى أن المصاحبة إنما هي فيما سبق الواوَ ولوكان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون جالسا[1] معه أومع كونه[2] أباك بأن كان هو أبوك وكلاهما بعيد[3] فالأحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا الظرف

(١) (قوله: بأن يكون جالسا إلخ) أي بأن يكون المشار إليه جالسا إلخ والمناسب التعبير بحاضر بدل جالسا لأنه هو الذي تقتضيهاالإشارة.

(٢) (قوله: أومع كونه) أي المشار إليه وقوله: أبيك صوابه أباك لأنه خبرا لكون من حيث النقصان.

(٣) (قوله: وكلاهما بعيد) بل غير مراد.

وبعضهم يقول يداها أطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم: ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لأن الزرافة معرف بأل الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعنى. (قوله: اليربوع) بفتح أول وسكون ثانيه وضم ثالثه جمع يرابيع. (قوله: وإلى موطئة وهي الجامدة إلخ) عبارة الرضي هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها اهـ وموطئة بكسر الطاء أي ممهدة. (قوله: وهو الملك) في الحقيقة الفاعل ضمير تمثل لكنه فسر بمدلوله إيضاحا والملك بفتح اللام وضمير لها يعود إلى مريم. (قوله: وهو المسوغ) ضمير هو يعود إلى بشرا اهـ وقوله : المسوغ أي المجوز لوقوع الحال وهو سويا وإنما كان مسوغا لأن الحال في الحقيقة هو سويا وبشرا وطأ الطريق له بمجيئه قبله موصوفا به واستشكل إعراب بشر حالا بأنه يصير المعنى حينئذ تمثل لها الملك حال كونه بشرا وليس كذلك لأنه في وقت التمثل ملك لا بشر فالأولى أن يكون منصوبا بنزع الخافض أي تمثل لها الملك ببشر أي تشبه وتصور بصورته قال الحلبي: ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة والمنتقلة وإنما تقابل المشتقة فكان الأولى أن يقول: وتنقسم إلى مشتقة كما مثلنا وإلى موطئة. (قوله: إلى مقارنة في الزمان) أي تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد. (قوله: هذا بعلي شيخا) اسم الإشارة مبتدأ خبره بعلي وشيخا حال أي كبيرا والشيخوخة مقترنة مع الإشارة التي هي العامل في زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ وهو هذا يلزم عليه أن العامل في الحال وصاحبها هو الابتداء وهو عامل ضعيف لا يعمل في شيئين وأجيب بأن المعنى أشير له شيخا فاتحد عاملهما بعد التقدير وهو أشير العامل في الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال. (قوله: وإلى مقدرة) ويقال لها: منتظرة. (قوله: ادخلوها) أي الجنة خالدين أي مقدرين خلودكم إذ الخلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده. (قوله: ويقدر الأول للثاني وبالعكس) تحرير هذه المسئلة وإيضاحها كما يعلم من كلام الرضي أنه إذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معا فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا

من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعل بفتح العين كمضرب فمجيء مرجع بالكسر شاذ أي مخالف للقياس وإن كان فصيحا في الاستعمال بدليل الآية. (قوله: فإن مرجع عامل في الحال النصب) فجميعا حال من الكاف الذي هو المضاف إليه المعمول ذلك المضاف إليه للمضاف الذي هو مرجع لأنه مما يعمل عمل الفعل إذ هو مصدر كما علمت فمرجع مبتدأ خبره إليه وهو مضاف للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من إضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها وأما العامل في الحال في المثالين السابقين فهو أن اتبع ويأكل وهما عاملان في نفس المضاف أيضا وهو لحم وملة وليسا عاملين في المضاف إليه الذي هو صاحب الحال وهو أخيه وإبراهيم واستشكل بأنه كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف إليه مع قولهم: إن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بأنه لما كان المضاف إليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لأنه كل له أوككله جاز أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال وإن لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف إليه لأن صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكأن ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه أوكبعضه. (قوله: وتنقسم الحال بالنظر إلى وصفها) أي ثلاثة أقسام. (قوله: كما مثلنا) أي في قوله سابقا جاء زيد راكبا وركبت الفرس مسرجا فإن الركوب يفارق زيدا ولا يلازمه لجواز أن ينتقل إلى صفة أخرى. (قوله: دعوت الله سميعا) فسميعا حال من المفعول وهذا الصفة ثابته له تعالى أزلا وأبدا. (قوله: وخلق الله الزرافة إلخ) قال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبومنصور موهوب بن الجواليقي في كتابه فيما يغلط فيه العامة فقال في باب ما يجيء مفتوحا والعامة تضمه: ما نصه وهي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذ من قولهم للجمع من الناس: زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها اهـ قال أبوالبقاء أعني لك فإنهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشيء استقر لك مع أبيك اهـ بتغير ما. (قوله: فلا يتكلم به) أي بهذا المثال أي لا يتكلم به منصوبا بل يقال: هذا لك وأبيك مجرورا باللام معطوفا على الكاف في لك. (قوله: خلافا فالأبي على الفارسي) حيث أجاز النصب في أباك على أنه مفعول معه ذهابا منه منه إلى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم: ما لك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا وأجيب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعي إلى تقدير الفعل في الثاني وهو تقدم ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالأفعال أولى بخلاف الأول وهو هذا لك وأباك فإنه ليس فيه إلا الثاني وهو تأخر الجار والمجرور. (قوله: الثامن الحال) ألفها منقلبة عن واو فأصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والدليل على أن الألف منقلبة عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة والجمع والتصغير يرد أن الأشياء إلى أصولها ثم الأفصح تأنيث وصفها فيقال: حال حسنة كما يذكر فيقال: حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله:

على حالة[1] لوأن في القوم حاتما

وهي نوعان مؤسسة ومؤكدة والمعرف بالتعريف الذي ذكره المصنف هو الأول وأما المؤكدة[2] نحوزيد أبوك عطوفا فقد عرفها الرضي بأنها اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون[3] جملة قال: فقولنا غير حدث احترازا عن المنصوب في رجع رجوعا. (قوله: الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف الوصف بالمعنى المصدري وهو إطلاق الصفة على الموصوف لأنه قد وصفه[4] بفضلة والذي يكون فضلة هو نفس الصفة كراكبا من جاء زيد راكبا والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة الواقعة حالا نحوجاء زيد والشمس طالعة لأنه في معنى جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس ومثله ما إذا وقع الجار والمجرور أوالظرف حالا

(١) (قوله: على حالة إلخ) تمامه على جود لضن بالماء حاتم أي بخل به.

(٢) (قوله: وأما المؤكدة) أي للازم مضمون الجملة.

(٣) (قوله: المضمون) أي للازم مضمون.

(٤) (قوله: لأنه قد وصفه إلخ) أي ولأنه هو الذي يحمل على الحال.

كرأيت الهلال في السماء أوبين السحاب فالحال في الحقيقة هو المتعلق وهو كائنا مثلا ولا يخفى أنه وصف حقيقة لا تأويلا فلا حاجة إلى إدخاله في التأويل نعم يدخل فيه نحوثبات في قوله تعالى: ﴿فانفر وإثبات﴾ فإنه بمعنى متفرقين نعم لا يشمل التعريف الحال الموطئة لأنها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن الحال في الحقيقة وصفها لا هي. (قوله: الفضلة) المراد بها ما ليس جزأ من الكلام أي ما ليس ركنا في الإسناد لا ما يستغني عنه الكلام فإن كثيرا من الأحوال يتوقف عليه صحة المعنى نحوقوله تعالى: ﴿ولا تمش في الأرض مرحا﴾ وقوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكاري﴾ وقوله تعالى: ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لا عبين﴾ ونحو ذلك وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك في قولك: زيد ضاحك فإنه وصف لكنه ليس بفضلة. (قوله: المبين لهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة وإلا لخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فإن الصدق والإسلام مبنيان لصفة التكلم والموت وهما الصدق والإسلام وليسا بمحسوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان وخرج بهذا القيد التمييز فإنه مبين للذات والنعت في مثل جائني رجل راكب فإنه ذكر لتخصيص المنعوت وإنما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا فمن ثم زاد الحلبي قيد القصد في التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا. (قوله: فاعلا كان صاحبه) فاعلا خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وهذا تعميم في صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل أومعنى نحو زيد من قولك: زيد في الدار قائما فإن قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير[1] الذي انتقل من العامل المحذوف إلى الظرف وقيل: إنه حال من زيد لأنه وإن كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لأن المعنى استقر زيد في الدار. (قوله: أومفعولا) أي أوهما معا كما سيأتي في كلامه فلو مانعة خلو تجوز الجمع وشمل كلامه المفعول اللفظي كما مثل والمعنوي نحو هذا زيد قائما فإن قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لأن المعنى أشير إلي زيد قائما

(١) (قوله: فإن قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير) فيه إن الضمير فاعل لفظا لا معنى وإن هذا التعليل غير مناسب لقوله أومعنى نحوزيد فالمناسب أن يقول فإن قائما حال من زيد وهو وإن كان مبتدأ صورة هو فاعل معنى وقيل: إنه حال من الفاعل لفظا وهو الضمير الذي انتقل من العامل المحذوف إلى الظرف.

فزيد مفعول أشير والفعل ليس بمقدر في الكلام لأن زيد خبر المبتدإ لكنه مفهوم منه. (قوله:أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) قال الزمخشري في كشافه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الإنكاري ومنها جعل ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها إسناد الفعل إلى أحدكم إشعارا بأن أحدا من الأحدين لا يحب ذلك ومنها أنه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب بأكل لحم الإنسان حتى جعل الإنسان أخا ومنها أنه لم يقتصر على أكل لحم الأخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما تكره إن وجدت جيفة ممدودة أن تأكل منها كذلك فاكره لحم أخيك وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن ينتصب من الأخ[1]. (قوله: أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) قال التفتازاني في حاشية الكشاف: حنيفا حال من المضاف إليه للإطباق على جواز ذلك إذا كان المضاف جزأ من المضاف إليه أوبمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا إبراهيم إذا اتبعوا ملته ورأيت هندا إذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الإضافة لما فيها من معنى الحال[2] المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة نسبت لإبراهيم حنيفا والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه[3] لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اهـ ومما يؤيد القول بأن العامل هو المضاف ما قاله بعض المحققين أنه يلزم على القول بأن العامل هو الإضافة جواز الحال من كل مضاف إليه وليس كذلك وقول السمين: القول بأن العامل معنى الإضافة ليس بشيء لأن معنى الإضافة لا يصلح أن يكون عاملا البتة. (قوله: إليه مرجعكم جميعا) المرجع <u>بكسر الجيم م</u>صدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لأن المصدر الميمي

(١) (قوله: ويجوز أن ينتصب عن الأخ) ظاهره إن هذا مرجوح والراجح الأول وليس كذلك لأن المتصف بالموت الشخص لا جزؤه.

(٢) (قوله: لما فيها من معنى الحال) أي لما في الإضافة اللفظية من معنى هو الحال أي الوصف وذلك الوصف هو الحدث أعنيالانتساب ولوقال لما فيها من معنى الفعل لكان أوضح.

(٣) (قوله: والصحيح أن عاملها عامل المضاف إليه) وهو ملة ولحم لأن المضاف إليه هو الأخ وإبراهيم وفيه إن هذا خلاف الصحيح والصحيح إن عاملها عامل المضاف وهو أ تبع ويا كل كما أفاده المحشي فيما يأتي ولا عبرة بإقراره لكلام التفتازاني هنا حيث قال ومما يؤيد القول إلخ نعم إن كان كلام التفتازاني مبنيا على أن الأول يسمى مضافا إليه كان موافقا للصحيح.

العاقبة في قوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا﴾ فإن اللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدوا وحزنا ولتدخل اللام الزائدة ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس﴾ ﴿يريدون ليطفؤا نور الله بأفواههم﴾ ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين﴾ وقد يقال: أراد المصنف بلام التعليل ما يشمل هذين بنوع من التأويل. (قوله: وحتى) هي بمعنى إلى إن كان مجرورها اسما صريحا نحو ﴿حتى مطلع الفجر﴾ فإن كان مؤولا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثال المصنف وتارة تكون بمعنى كي وذلم إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحوأسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلى أمر الله﴾. [1] (قوله: بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم أولا) فالأول كقوله تعالى ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ فإن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا أعني زمن التكلم وما قبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل والثاني كقوله تعالى ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ في قرائة من نصب يقول فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى زمن الزلزال لا بالنظر إلى زمن الإخبار فإن الله تعالى قص علينا ذلك بعد ما وقع فإن لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن وتعين الرفع كقولك: سرت حتى أدخلها إذا قلت: ذلك وأنت في حالة الدخول. (قوله: أختها في الجزم) المراد بالأخت هنا النظير ففيه مجاز بطريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله: في الجزم بيان لوجه الشبه أو أنها أختها في الدلالة على النفي واختلف في لما هذه فقيل مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في أينما وقيل: هي بسيطة. (قوله: فيتقرر الكلام معهما) قال الرضي: ومعنى التقرير إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه كقولك تعالى: ﴿ألم نربك فينا وليدا﴾ وقوله: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾. [2] (قوله: فالحرف إن) وهي تقتضي الربط من غير إشعار بزمن ولا شخصٍ ولا مكانٍ ولا حالٍ ومثلها إذ ما كما سيأتي فهما

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

من الظرفية وإلا ففي حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لأنها خرجت عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. (قوله: بنصب غير) واختلف في ناصبها فقال ابن خروف: انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذي بعد إلا وجعل ذلك دليلا على أن النصب في قام القوم إلا زيدا ليس بإلا لأن إلا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبني على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بإلا هو الجملة قبلها فقط لا بتقويتها ولا بإلا فقط وقال الفارسي إن غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لأن غير لا تتعرف بالإضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الإبهام.

تنبيه يجوز في المعطوف على المستثنى بغير مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب تقول: قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وما قام أحد غير زيد وعمرو وعمرا وقال الشلوبين: هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بإلا نحو قام القوم إلا زيدا وعمرو وأجاز بعضهم قاله الناصر. (قوله: واسمهما) أي ليس ولا يكون ضمير مستتر ولم يبين أن الاستتار هنا واجب أوجائز وقد صرح في خلا وعدا وحاشا بأن الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس كذلك إذ الحكم في الجميع وجوب الإضمار فكان الأولى أن يصرح هنا أيضا بأن الاستتار واجب وقوله: عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد إذ قد يتخلف في نحو القوم أخوتك ليس أو لايكون زيدا لأنه لم يتقدم فيه فعل أوشبهه ومحل ما ذكره أيضا إذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فإن كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أولا يكون زيدا أي ليس أو لا يكون هو أي المضروب زيدا فلوعبر بالوصف لكان أشمل وقوله: المفهوم من الفعل السابق الأولى زيادة أوالوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا. (قوله: قاموا ليس زيدا إلخ) جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال أومستأنفتان. (قوله: وأما المستثنى بخلا) هو في أصل الوضع فعل قاصر لأنه يقال: خلت الدار من كذا إلا أنه ضمن معنى جاوز حين جعل أداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به وأما عدا وحاشا فإنهما متعديان فإن اتصلت خلا وعدا

وحاشا بضمير خطاب أوغيبة نحوقام القوم حاشاك أوحاشاه جاز كون الضمير مجرورا وكونه منصوبا فإن قلت: حاشاي تعين الجر أوحاشاني تعين النصب . (قوله: ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لأنه قليل ومنعه سيبويه وفي التسهيل وربما قيل ما حاشا ومنه قوله:

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

واعلم أن ما هنا وإن كانت مصدرية إلا أنه لايسبك ما بعدها بمصدر لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب إما على الظرفية بتقدير مضاف أوعلى الحالية بالتأويل باسم الفاعل فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا أومجاوزين زيدا. (قوله: ما لم يحكم بزيادة ما وهو شاذ لأن ما إذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه قوله تعالى: ﴿فبما رحمة من الله﴾ والقائل بالجر مع دخول ما الكسائي والجرمي وأبوعلى نقل ذلك أبوحيان وقال معترضا على الجرمي: إن كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لأنه ليس من مواضع زيادتها وإن حكي ذلك فهو شذوذ فإن قلت: هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز ينقاس وزيادة ما قبل الحرف لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى. (قوله: الحادي عشر اسم لا النافية للجنس) أي النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه فإضافة نفي للجنس لأدنى ملابسة وبيان ذلك أنك إذا قلت: لا رجل ضارب مثلا أفادت لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض الأحكام اللاحقة للجنس وإسناد النفي إليها مجاز من إسناد ما للشيء لآلته لأن النافي حقيقة هو المتكلم والنفي في لا هذه نص بخلاف لا التي تعمل عمل ليس فإنها وإن نفت الجنس أيضا في نحوقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

لكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل إن بنفي الجنس واشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لما أن النفي في العاملة عمل إن أمكن ومن ثم قيل لها: لاالتبرئة وإنما عملت لا هذه العمل المذكور لكونها أشبهت إن ووجه الشبه أن النافي كالجزء من المنفي وكذلك النداء نحو إذن يا زيد أكرمك وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كما أشير لذلك في قول بعضهم:

اعمل إذن إذا أتتك أولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر إذا أعملتها أن تفصلا إلا بحلف أونداء أوبلا

وافصل بظر أوبمجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبلا

ولووقعت إذن بعد الواووالفاء جاز إعمالها نظرا لكون ما بعد العاطف جملة مستأنفة والغاؤها نظرا لتقدم حرف العطف وهو الأكثر نحو ﴿وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا﴾ ﴿فإذا لا يؤتون الناس نقيرا﴾ وقرئ شإذا بالنصب فيهما. (قوله: أي لعدم إسائتكم) العدم تفسير لـلا والإسائة تفسير للمصدر المنسبك من كي والفعل قال الناصر الطبلاوي: وفي كون مصدر تأسوا الإسائة نظر بل الظاهر أنه الأسى أي الحزن إذ المعنى لكيلا تحزنوا وفي القاموس أسيت عليه عليه كرضيت أسى أي حزنت فتأمل.[1] (قوله: تقدم لام التعليل عليها) قال الشهاب عميرة: إن قلت: فلوفرض في هذه الحالة النطق بأن بعدها نحوأن تقضيني قلت: هي بدل من كي لأن كي بعد اللام بمعنى أن وهذا كما أن اللام بعد كي التعليلية في نحو قولك: كي لتقتضيني بدل من كي واعترضه الشيخ محمد الشوبري كما نقل من خطه بأنه إن أراد البدل الذي هو أحد التوابع ففيه نظر لأنه لم يدخل في الحروف وإن أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه فليتأمل. (قوله: وتضمر أن إلخ) هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا إلى أن الأربعة الأول ناصبة بنفسها وقال الجرمي إن الثلاثة الأخيرة ناصبة أيضا بنفسها فإن قلت: قوله هنا وتضمر أن بعد أربعة من حروف الجر[2] مخالف لقوله: في شرح الآجرومية والحاصل أن أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليلية وحتى فالجواب أنه لا مخالفة لأن قوله هناك: وهي اللام شامل للام التعليل والجحود. (قوله: فلام التعليل) وتسمى هذه اللام أيضا لام كي لدخولها عليها ولكونها بمعناها في بعض الأحوال هذا ولو أطلق المصنف اللام عن التقييد بكوها للتعليل لكان أخصر وأشمل لتدخل لام

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

هنا إذ الشرط والجزاء كما قاله الرضي إما في المستقبل أوفي الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال. (قوله: فلأنها تخلص المضارع للاستقبال) أي تعين زمن المضارع الذي دخلت عليه للاستقبال بعد أن كان محتملا له وللحال إما لأنه مشترك بينهما على ما ذهب إليه السيد أو أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب إليه الرضي قال السيوطي: وهو المختار عندي فعلى كل من القولين تكون أن قرينة على أن المراد بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا أوحقيقة ومجازا وذلك لاحتياج كل من المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة إلا أن القرينة في المشترك لعيين المعنى المراد وفي المجاز لمنع إرادة المعنى الحقيقي.(١) (قوله: وتقول: فعل مضارع منصوب إلخ) والنصب بها اتفاق البصريين والكوفيين وربما جزمت ومنه قول الشاعر:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقد تهمل فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومنه أيضا قرائة أبي محيصن ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ بضم الميم. (قوله: فلن حرف نفي إلخ) فعل مضارع وهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وعاكفين خبره منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين وحتى حرف غاية وجر ويرجع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول الشاعر:

فلن يحل للعينين بعدك منظر

فإن يحل فعل مضارع مجزوم بلن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها(٢). (قوله: ولا يضر فصله بالقسم) نحو قوله:

إذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب

وذلك لأن القسم جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو إذن لا أكرمك لأن

(١) (قوله:)
(٢) (قوله:)

إن للمبالغة في الإثبات(١) ولا التبرئة للمبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين تشابهتا فأعملت عملها. (قوله: إذا كان مضافا) تقييد لاسم لا أي إن اسم لا إن كان مضافا أوشبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل في باب المنصوبات وأما إذا كان اسمها مفردا فإنه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الأولى له ترك هذا القيد لأن المراد بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع أقسامه. (قوله: أوشبيها بالمضاف) قيل: ويسمى المطوّل والممطول من مطلت الحديدة إذا مددتها وإنما يطول الاسم إذا لفظ بالمعمول. (قوله: في العمل فيما بعده) بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بأن بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة وثلاثين لأن المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما يرجي لكل عظيم غير الله أوالمنعوت بما يشبه الجملة من ظرف أوجار ومجرور نحو لا حليما عندك أوفي الدار مقيم فإن المنعوت ليس عاملا في النعت وحينئذ فالأولى أن يجعل وجه الشبه قوله: وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وذلك لأن المضاف يتصل به شيء من تمامه وهو المضاف إليه وكذلك الشبيه به اتصل به شيء من تمامه كالأمثلة الآتية.

تنبيه سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد لا يكون متبوعا شبيها بالمضاف. (قوله: فيبى على الفتح في نحو لارجل ولارجال) ما ذكره المصنف من بناء الاسم المفرد على هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن الفتحة فيه إعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المصنف أنه مبني على الفتح لأن حذ التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير إضافة وبناء غير معهود واختلف في علة البناء فقيل تركبه مع عامله كخمسة عشر فإنه مبني اتفاقا وقيل: وهو الصحيح بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لأن قولك: لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فإنه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه إذا أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا: لا رجل وإنما بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البناء على

(١) (قوله: أن إن للمبالغة في الإثبات) أي إثبات المنسوب للمنسوب إليه ولوكان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحوإن زيدا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بأنها لتوكيد النسبة مطلقا إثباتا أونفيا.

شيء استحقته النكرة في الأصل قبل البناء وإنما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه أصالة وهو الإعراب وأما ما في الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: لا مانع لما أعطيت فإنه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان القياس أن يقال: لا مانعا بالنصب والتنوين نحو لا مارا بزيد وقد خرجه البغداديون بأنه منصوب لكن ترك فيه التنوين إجراء له مجرى المضاف وقال البصريون: إن هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت وحينئذ يكون من قبيل المفرد لا من الشبيه بالمضاف. (قوله: نحو لا رجلين) ومنه قوله:

تعز فلا ألفين بالعيش متعا ولكن لوارد المنون تتابع

(قوله: لا مسلمات) ومنه قوله:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله: وقد يفتح إلخ) قال في الخصائص: إنه لا يجيز فتحه بصرى إلا أبوعثمان قال أبوحيان: وتلخص أن في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه إلى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان في الغرة والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي[1] والرابع جواز الفتح والكسر من غير تنوين في الحالين وهو الصحيح إذ ورد به السماع. (قوله: الثاني عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادي فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك قال بفتح الدال. (قوله: وهو المطلوب إقباله) أي توجهه للمنادي بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أوبالقلب حقيقة كان نحو يا زيد أوحكما نحو قوله تعالى: ﴿وقيل يا أرض ابلعي مائك ويا سماء أقلعي﴾ فإنهما نوديا تنزيلا لهما منزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا: لا ينبغي أن يتجاسر على المولى تبارك وتعالى فيقال: إنه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لأن

(١) (قوله: الثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي) أي الفتح وجوبا ليقابل القول الرابع لكنه خلاف ظاهر الشارح لأن ظاهره إن الفتح عند المازني جائز وهو ظاهر كلام المحشي إلا أن يحمل على الوجوب لأن الجائز بعد الامتناع يصدق بالواجب فحرر.

بجر ظبية أوبين القسم ولو نحوأقسم أن لويأتيني زيد لأكرمته وسميت أن الناصبة مصدرية لأنها تسبك مع مدخولها بمصدر نحوعجبت من أن تقوم أي من قيامك ثم محل كونها ناصبة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فإن فصلت السين بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقيلة نحوقوله تعالى: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾ فإن أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون إلخ في محل رفع خبرها.[1] (قوله: ولن) وهي حرف يفيد النفي والاستقبال محدودا كان النفي نحو ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى﴾ أوغير محدود نحو ﴿إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا﴾ وقد زعم الزمخشري أن لن[2] تفيد تأكيد النفي وتأبيده فقولك: لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى: ﴿لن يخلقوا ذبابا﴾ وقد رد على الزمخشري بما لا يسع المقام ذكره قال الناصر الطبلاوي: وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم: إن منعه مكابرة. (قوله: وإذن) وهي حرف بسيط عند الجمهور وقيل: حرف مركب فقيل: من إذ وأن نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذفت الهمزة وقيل من إذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين قال الرضي: والذي يلوح لي ويغلب على ظني أن أصلها إذ حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجيع الأزمنة بعد ما كان مختصا بالماضي اهـ واختلف هل ترسم بالنون أوبالألف فذهب المبرد إلى أنها ترسم نونا حتى إنه قال اشتهى[3] أن تكوى يد من يكتبها بالألف لأنها مثل أن ولن وقيل ترسم ألفا مطلقا وقيل: إن نصبت رسمت بالألف وإن أهملت رسمت بالنون للفرق بينها وبين إذا الظرفية لئلا يقع الالتباس[4] وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه قال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك فقد أجبته وجعلت إكرامه جزاء زيارته أي إن زرتني أكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك فتقول: إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة

(١) (قوله:)

(٢) (قوله: وقد زعم الزمخشري أن لن إلخ) حمله على ذلك اعتقاده في لن تراني أنه لا يرى سبحان وتعالى وهو باطل.

(٣) (قوله:)

(٤) (قوله: لئلا يقع الالتباس) فيه إن الاتباس موجود أيضا حالة العمل لأن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العملأضا أفاده المحقق.

منه بل عامل مقدر مماثل لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة﴾ فقد أعيد الجار في المبدل وهو لبيوتهم وغير ذلك من الآي والأشعار وأما القياس فلأن البدل مستقل ومقصود بالذكر ولذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب أن العامل فيه هو العامل في المبدل منه إذ المتبوع في حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثاني وقد رد الرضي استدلال الأولين[1] كما نقله الناصر الطبلاوي في شرحه. (قوله: السادس عشر الفعل المضارع إلخ) تقييد المصنف الفعل المضارع بعدم اتصال النونين به ليكون الإعراب لفظيا ظاهرا أما إذا اتصل به نون النسوة أونونا التوكيد فإنه يكون مبنيا فإذا دخل عليه ناصب أوجازم كان إعرابه محليا وقد علمت أن المراد بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أوتقديرا أومحلا فتدبر. [2] (قوله: ونواصبه المتفق عليها إلخ) فيه نظر إذ قد ذهب الزجاج والفارسي إلى أن النصب بعد إذن بأن مضمرة وذهب الأخفش إلى أن كي بجميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة. (قوله: أن بفتح الهمزة وسكون النون) احترازا عن إن بكسر الهمزة فإنها من الجوازم وعنها بكسر الهمزة أوبفتحها مع تشديد النون فيهما فإنها ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وإنما لم يقيدها بالمصدرية لأنها المتبادرة عند الإطلاق فخرجت أن المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن أن بجار لا لفظا ولا تقديرا نحوقوله تعالى ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن أقذفيه في التابوت﴾ وخرجت الزائدة وهي التالية للما نحوفلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

كأن ظبيةٍ تعطوا إلى وارق السلم

---

(١) (قوله: وقد رد الرضي استدلال الأولين إلخ) محصله أن البدل في الآية الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر ولا يمنع وجود اللام من بدلية الاستمال واستقلال البدل يؤذن بأن العامل الأول لا مقدر لأن المتبوع أذن كالساقط فكان العامل لا يعمل في الأول ولم يباشره بل عمل في الثاني.

(٢) (قوله:)

العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فيخاطب كلا منهما كالآخر وكلاهما يمتثل ويقبل إقبال الآخر فالآية بمنزلة يا زيد اضرب عمرا إذا كانا حاضرين عندك فالإقبال فيهما إقبال امتثال اهـ كلامه ودخل في التعريف يا زيد لا تقبل فإن إقباله مطلوب لسماع النهي ونهيه عن الإقبال إنما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان وأما نحويا الله فإن المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الإجابة وخرج بالمطلوب إقباله المتفجع عليه نحويا زيداه فإنه ليس مطلوب الإقبال إذ دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع فإذا قلت: يا زيداه كأنك قلت: تعال فأنا مشتاق إليك فعلى هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من قبيل المنادى عند الرضي ومثله المستغاث. (قوله: بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب وخرج بهذا القيد أنا أطلب إقبال زيد وأنادي زيدا وأدعوك ونحو ذلك فالمطلوب إقباله هنا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص، وحروف النداء خمسة وهي يا وأيا وأي والهمزة ويا أم الأدوات وقد عمل معكوسُها وهو أيُّ عملَها فنودي بها كما نودي بيا وبذلك ألغز الحريري فقال: وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثلَ عمله. (قوله: إذا كان مضافا) قيد في كون المنادى منصوبا لفظا أما إذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو منصوب محلا وقد كان الأولى الإطلاق وترك هذا القيد ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت أن المراد بالمنصوبات سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا. (قوله: وهو ما عمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فالأولى أن يقول هو اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول له نحويا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد أومعطوف عليه عطف نسق على أن يكون المتعاطفان اسما لشيء واحد[1] نحو يا ثلاثة وثلاثين لأن المجموع اسم لعدد معين أونعت نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل كقوله:

أعبدا حل في شعبى[2] غريبا

---

(١) (قوله: على أن يكون المتعاطفان اسما لشيئ واحد) راجع كتابتنا على حاشية السيد أبي النجا.

(٢) (قوله: أعبدا حل في شعبى) عبدا منادى منصوب وشعبى وضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة وفتح الباء الموحدة مقصور اسم موضع وألفا للتأنيث فلا ينصرف وفي شعبى متعلق بحل والجملة صفة عبدا وغريبا حال من الضمير الذي في حل أفاده العينى.

وقوله:

ألا يا نخلةً من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فكل هذا مشابه للمضاف. (قوله: يا حسنا وجهه) يا حرف نداء وحسنا منادى منصوب وهي صفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف إليه. (قوله: يا طالعا جبلا) فطالعا منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جوازا وجبلا مفعوله.

(قوله: بخافض يتعلق به) فيه تسمح والأولى أن يقول: أوخفض ما بعده بخافض يتعلق هو وإياه به أي بالمنادى. (قوله: نحويا رفيقا بالعباد) رفيق من أمثلة النبالغة المحولة عن اسم الفاعل أي كثير الرفق أي اللطف بمعنى الإحسان. (قوله: نحوقول الأعمى) التقييد بالأعمى للتوضيح لظهور عدم القصد منه وإلا فقد يكون عدم القصد أيضا من البصير. (قوله: يا غافلا والموت يطلبه) هذا شطر بيت من بحر الكامل أخذ العروضة [1]مضمر الأجزاء ويصح أن يكون من بحر السريع عروضه مخبونة مطوية مكسوفة والظاهر أنه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق إتزانه ومثله لا يسمى شعرا وإن وافق الموازين كما بيناه في حواشي شيخ الإسلام على الخزرجية نسأل الله تعالى أن يجمعنا بها هي وبقية مؤلفاتنا. (قوله: لأن الأعمى والواعظ إلخ) علة لمحذوف أي وإنما كان ما ذكره من قبيل النكرة غير المقصودة لأن إلخ. (قوله: أي ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فإنها أيضا ليست منصوبة[2] أي إذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فإنه يبنى على ما يرفع به ويكون منصوب المحل. (قوله: فيبنى على الضم في نحو يا زيد) أي ويا هندات لأنهما يعربان بالضمة رفعا فهو منادى مبني على الضم في محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما أونكرة مقصودة شبهه للحرف في المعنى لأنه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي كاف الخطاب لألأن يا زيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف ككاف ذلك وكان البناء على حركة لأن له أصلا

---

(١) (قوله: أخذ العروضة) أي ذاهب وتدها المجموع وهو متحركان بعدهما ساكن وقوله مضمر أي ساكن ثانيه المتحرك.

(٢) (قوله: ومثله النكرة المقصودة فإنها أيضا ليست منصوبة إلخ) صواب العبارة وليس نكرة غير مقصودة فإنها أيضا منصوبة أي إذا لم يكن واحدا من هذه الثلاثة إلخ وتكون الثلاثة هي المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة تأمل.

جرت بين أبي عمرو وعيسى بن عُمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء [1]كان عيسى ينكر الرفع وأبوعمرو يجيزه فاجتمعا فقال له عيسى في ذلك[2] فقال له أبوعمرو: نمتَ يا أبا عمرو[3] وأدلج الناس ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ولا تميمي إلا وهو يرفع ثم وجه أبوعمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل وإلى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمي به إلى أبي عمرو وقال: هو لك بهذا فقت الناس.

خاتمة بقي مما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فإنها تعمل عمل ليس عند الحجازيين أيضا لكن عملها خاص بالشعر ويشترط تنكير معموليها نحوقوله: [4]

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

ومثلها لات فإنها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على أنها لا تعمل إلا في الحين فأخذ بعضهم بظاهره فقصرها على الحين لكن في الشذور أنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والإلآوان بقلة ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل والغالب حذف اسمها نحوقوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ أي ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب حذف الخبر وإبقاء الاسم وعليه قرئ شإذا ﴿ولات حين مناص﴾ برفع حين وكذا يعمل عمل ليس إن النافية وهي لغة أهل العالية كقول بعضهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية وقول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وإعمالها نادر كما في الأوضح تبعا لابن مالك بل ذكر الفراء وأكثر البصريين المنع. (قوله: إلا البدل) استثناء البدل من بين التوابع مبني على ما ذهب إليه الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين فإنهم قالوا: إن العامل في البدل ليس هو العامل في المبدل

---

(١) (قوله: **وأبي عمرو بن العلاء**) في عبارتهم عند أبي عمرو بن العلاء.

(٢) (قوله: **في ذلك**) أي في شأن ذلك وذلك أنه قال له عمرو ما شيئ بلغني عنك أنك تجيزه قال: وما هو قال: بلغني أنك تجيز ليس الطيب إلا المسك بالرفع فقال له أبوعمرو إلى آخر ما في المحشي.

(٣) (قوله: **يا أبا عمرو**) خطاب لعيسى لأنه كان يكنى أبا عمرو كما في معجم الأدباء للحموي.

(٤) (قوله:)

وما كلَّ من وافي منى أنا عارف[1]

بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم إلا إذا كان المعمول ظرفا أوجارا ومجرورا نحوما عندك زيد مقيما وما بي أنت معينا وذلك لأنهم توسعوا[2] في الجار والمجرور والظرف ما لم يتوسعوا في غيرهما. (قوله: إن زيد ذاهب) ومنه قول الشاعر:

بني غدانة ما أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف[3]

وروى ما إن أنتم ذهبا بالنصب وخُرِّج على أنَّ إنْ نافيةٌ مؤكدة لما[4] وليست زائدة، وإنما بطل عملها إذ اقترن بها إن لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بإن فبعدت عن مشابهتها لليس ولوجود الفاصل بينها وبين معموليها ولأن إن الزئدة في صورة إن النافية[5] فكأن النفي انتقض لأن نفي النفي إيجاب. **(قوله: نحوما في الدار رجل)** ومثله قولهم: ما مسيءٌ من أعتب وتمثيل المصنف بهذا المثال إشارة إلى أن عملها يبطل إذا تقدم الخبر مطلقا ولوجارا ومجرورا وذهب الفراء وابن عصفور إلى جوازتقدم الخبر إذا كان ظرفا أوجارا ومجرورا فلا يبطل عملها عندهما قال الربعي: إنه القياس لبقاء معنى النفي خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجرورات. (قوله: ليس الطيب إلا المسك بالرفع) فليس مهملة والطيب مبتدأ وإلا أداة حصر والمسك خبر الطيب قال في التسهيل: ورفع ما بعد إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم أي وأما لغة أهل الحجاز فهو النصب كما نقله أبوعمرو بن العلاء وهذه المسئلة

(١) **(قوله: وما كل من وافي منى أنا عارف)** صدره **قالوا تعرفها المنازل من منى** أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله: وما كل إلخ حيث أهمل ما عند تقديم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة أنا عارف في محل نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ، أراد الشاعر أنه اجتمع بمجبوبته في الحج ثم فقدها فسأل عليها فقالوا: له تعرفها يعني تطلبها وسل عنها في منازل الحج من منى فقال: ما أنا عارف كل من وافى ووصل منى حتى أسأل عنها. أنبابي

(٢) **(قوله: توسعوا)** ضمنه معنى جَوَّزوا ولذا عداه بنفسه وأعمله في ما الموصولة بلا واسطة.

(٣) **(قوله:)**

(٤) **(قوله: مؤكدة لما)** أي تأكيدا لفظيا بالمرادف.

(٥) **(قوله: ولأن إن الزائدة في صورة إن النافية إلخ)** هذا التعليل يؤدى إلى عدم العمل إذا اقترن بها إن النافية لأن الكأنِّية المذكورة أقوى حينئذ فلعل المناسب حذف هذا التعليل. أنبابي

في الإعراب وكانت خصوص الضمة فرقا بين حركة المنادى المبني وحركة المعرب نحو يا قومنا وأما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لأن الإضافة وشبهها عارضت موجب البناء وألحقتهما بأصلهما وهو الإعراب ولم تبن النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلف في العامل في المنادى فقال سيبويه: فعل مقدر وأصل يازيد يا أدعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد إلى أن الناصب حرف النداء لسده مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيا زيد كلام تام وعلى مذهب سيبويه فجزآ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء سد مسد أحد الجزئين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر: ولا مانع من دعوى سد حرف النداء مسد الجزئين وذهب الكسائي والرياشي إلى أن ضمة يا زيد ونحوه ضمة إعراب ونقله ابن الإعرابي عن الكوفيين.

تنبيه لوقلت: يا ضارب بنيته على الضم ولا ينظر إلى الضمير المستكن فيه ولوقلت: يا ضارب وزيد فإن قدرت زيدا معطوفا على ضارب بنيت ضارب أيضا وإن قدرته معطوفا على الضمير نصبت ضاربا لعمله في زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشتركا في قولك: مشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لأن الاشتراك يقتضي التعدد. (قوله: يا زيدان) ويا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة لأنهما يرفعان بالألف فإن قلت: إن العلم إذا ثني أوجمع وجب دخول أل عليه فلا تقول جاء زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم صح يا زيدان ويا زيدون بدون أل فالجواب أن يا قائمة مقام أل فهي في حكمها في إفادة التعريف فلو أوتي بأل هنا لزم اجتماع أداتي تعريف وهو يا وأل على معرَّف واحد. (قوله: في إفادة التعيين) بيان لإجراء النكرة المقصودة مجرى العلم والمعنى أن النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم في إفادة التعيين بنيت على الضم كما بني العلم قال في الضوء: المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحويا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحويا رجل فإنه لم يكن قبل النداء معرفة وإنما تعرف من حيث إنك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى أن تقول:

الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف أصحابنا في أن العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا فذهب الأكثرون إلى أنه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال: رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس وإلا لكان جمعا بين التعريين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم: يا الرجل وذهب آخرون إلى أن العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين وإنما يمتنع إذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب أنهم جمعوا بين حرف النداء واسم الإشارة نحو يا هذا مع أن اسم الإشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح. (قوله: ما لم توصف) أي النكرة المقصودة وهذا مرتبط بقوله: فإنها تبنى على الضم وقيد له يعني أن محل بناء النكرة المقصودة على الضم إذا لم توصف أما إذا وصفت بجملة كالمثال الذي في المص أوشبهها وهو الظرف كقولك: يا عظيما عند الناس والجار والمجرور نحو ياعظيما في الناس. (قوله: يا عظيما يرجي لكل عظيم) هذا شطر بيت[1] من بحر الخفيف وعظيم فعيل من أمثلة المبالغة. (قوله: لا من الملحق به) وذلك لأن ما اتصل بها معمول لها وأما توجيه الضم المرجوح فتقدر أن جملة يرجي لكل عظيم نعت بها عظيم بعد النداء لا قبله فيكون من قبيل وصف المنادى لا من نداء الموصوف[2] ووجه مرجوحيته أنه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة إن الجمل[3] بعد المعارف أحوال لا صفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على ما قاله. (قوله: الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله: الآتي ما وضع للدلالة على قرب الخبر. (قوله: وهي من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لأن معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الأفعال فأطلق على مجموعها أفعال المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن

(١) (قوله: هذا شطر بيت إلخ) وهو عجزه وصدره: وتقبل أعمالنا واعف عنا وهو من قصيدة أصبح الملك للذي فطر الخلق بتقديره العزيز العليم.

(٢) (قوله: لا من نداء الموصوف) أي المعتبر في حالة النصب.

(٣) (قوله: وهو مخالف لقاعدة إن الجمل إلخ) وإن أجاب في التصريح عن هذه المخالفة بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية.

(قوله:وأوشك) الغالب في خبرها أن يقترن بأن كقوله:

ولوسئل الناس التراب لا وشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ويقل مجيئه بدونها كقوله:

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها

ونقل في التصريح عن الشلوبين أن خبر أوشك لا يجب اقترانه بأن إلا إن جعلت للترجي كعسى وأما إن جعلت للمقارنة ككاد فلا. (قوله: ويقل مع كاد وكرب) قال الناصر الطبلاوي: وإذا اقترنت كاد وكرب وأوشك بأن فهي بتقدير حرف الجر أي كاد وكرب في أن يقوم وأوشك في إن يقرأ ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا هنا حذفه لكثرة الاستعمال. (قوله: الرابع عشر خبر ما الحجازية) نسبة لا هل الحجاز لأنهم هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر، وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿ما هن أمهاتهم﴾ ﴿ما هذا بشرا﴾ ونحوذلك ووصف ما بالحجازية احتراز عن ما التميمية أي التي نطق بها بنوتميم مهملة ليس عاملة فيقال: على لغتهم ما زيد قائم فما نافيةمهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل الحجاز ما زيد قائما ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقائما خبرها وأنشد على لسان بني تميم:

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام[1]

برفع الجزئين أي أنا تميمي لاحجازي قال الأصمعي: إن لم تجيء في الشعر إلا على لغة بني تميم أي ما خلا أبياتا قليلة، وإنما عملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في خبرها فهذه أوجه ثلاثة اشتركت مع ليس فيها. **(قوله: وإنما تعمل هذا العمل بشروط)** أي أربعة ذكر المصنف منها ثلاثة وبقي رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فإن تقدم نحو قوله:

(١) (**قوله:**) المهفهف الضامر والأعطاف جمع عطف وهو من الرأس إلى الورك فالمراد ضامر الخاصرة والبطن وقوله: انتسب أي بيّن نسبك وقوله: فأجاب أي بأن قال: جملة يعلم من التلفظ بها أنه تميمي لأن رفع الجزئين بعد ما هو لغتهم.

في محل رفع ويخصفان مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل والجملة في محل نصب خبر طفق وعلق زيد يسمع وجعل زيد يعدل وأخذ عمرو يتكلم وقام بكر ينشد وهب زيد يفعل وإعراب هذه الأمثلة واضح فلا نطيل به. (قوله: فيمتنع مع أفعال الشروع) لأن هذه الأفعال للحال وأن للاستقبال وبينهما تناف. (قوله: ويجب حرى إلخ) ههنا بحث وهو أن الإخبار بما اقترن بأن المصدرية يؤدى إلى الإخبار بالحدث عن الذات وذلك أنك إذا قلت: عسى زيد أن يقوم مثلا ينحل المعنى بعد التأويل بالمصدر عسى زيد القيام وهو فاسد لأن زيدا ليس نفس القيام بل القيام وصف له وأجيب[1] بأنه من قبيل الإخبار بالمصدر للمبالغة على حد زيد عدل أوفي الكلام مضاف محذوف يقدر قبل الاسم كأن يقال: عسى حال زيد أو قبل الخبر كأن يقال: عسى زيد صاحب أن يقوم فآل الأمر إلى أنه يصير الأصل هكذا حال زيد القيام بناء على التأويل الأول وزيد صاحب القيام على الثاني وهذا الإخبار صحيح وأما الجواب بأن أن زائدة فغير مرضي لأنها عملت النصب والزائد لا يعمل وبحث أيضا[2] بأن في كلام المصنف تنافيا لأنه صرح بأن خبر هذه الأفعال يجب أن يكون جملة ثم قال إن خبر بعض هذه الأفعال يقترن بأن المصدرية ومعلوم أن الخبر إن اقترن بأن المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة فإن الحرف المصدري يخرج ما اقترن به عن الجملة إلى الإفراد فلوقال ويشترط في خبر هذه الأفعال أن يكون فعلا مضارعا لكان أخصر وأولى لسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه. (قوله: ويغلب مع عسى) كقوله تعالى ﴿عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض﴾ ونحوذلك ومن القليل قوله:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراء فرج قريب

فأن يكون خبر عسى ولم يقترن بأن والكرب اسمها والموصول صفته وجملة أمسيت فيه صلة قال بعضهم: وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب جمهور البصريين إلى أن حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر.

(١) (قوله: وأجيب إلخ) قد يجاب أيضا بالفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول.

(٢) (قوله: وبحث أيضا إلخ) هذا البحث مدفوع بأن جعله الخبر أولا جملة فعلية إنما هو بحسب الصورة والظاهر.

غيره كإطلاق الرقبة في قوله تعالى: ﴿فتحرير رقبة﴾ على محموع ذات الرقيق وإطلاق العين على الجاسوس وكإطلاق لفظ كلمة على الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الكلمة وأما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمى تغليبا كالعمرين في أبي وعمر والقمرين في شمس وقمر وما نحن فيه من هذا القبيل. (قوله: وحقيقة الحال) بيان لوجه كون إطلاق أفعال المقاربة عليها مجازا أي وإنما كانت تسميتها بذلك مجازا لأن حقيقة الحال إلخ وأل عوض عن المضاف إليه أي حقيقة حالها أي الحال الثابتة لها في نفس الأمر أنها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتقسيمها للأقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك وأما ابن الحاجب فإنه عرف هذه الأفعال بقوله: ما وضع لدنوا الخبر رجاء أوحصولا أوأخذا فيه فظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربته أخذا فيه نحو جعل وطفق وحينئذ لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تجوز. (قوله: على قرب الخبر) أي قرب حصوله والخبر بمعنى المخبر به وفي قوله: للدلالة تجوز لأنه إنما وضع لقرب الخبر لا للدلالة عليه إذ هي أمر عارض للموضوع له لاموضوع له وأجيب بصحة أن تكون اللام للغاية لا صلة لوضع أي ما وضع لأجل الدلالة على قرب الخبر فحينئذ لا يقتضي أن الموضوع له الدلالة على قرب الخبر. (قوله: كاد) وهي أشهر تلك الأفعال ومن ثم بدأ بها ويأتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكائد وكيدا وكودا بالياء والواو. (قوله: كرب) بفتح الراء أشهر من كسرها وجاء منها المضارع يكرب بضم الراء كنصر ينصر واسم الفاعل نحوكارب ولم يجز منها المصدر. (قوله: وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعمالا من ماضيها واسم الفاعل موشك وحكي المصدر منها وهو إيشاك. (قوله: وما وضع للدلالة على رجائه) يقال: فيه مثل ماقيل في قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر وإضافة رجاء للضمير من إضافة المصدر لمفعوله أي رجاء المتكلم له أي للخبر والمراد بالرجاء هنا الاشفاق. (قوله: حرى) بفتح الراء وقد تكسر ولم تتصرف قال ابن هشام في شرح الشذور لا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبوحيان

أنه غلط فيها وأنها حرى بالتنوين اسما لا فعلا وأبوحيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطى وان طريف وأنشدوا عليها شعرا. (قوله: عسى) وتتصرف تصرفا ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسى ويعسو وليس لها المصدر. (قوله: وما وضع للدلالة على الشروع فيه) يقال فيه: ما قيل في نظيريه من أن لام للدلالة للتعليل لا صلة لوضع والمضمر المجرور بفي يعود على الخبر ومعنى الشروع في الخبر التلبس بأول أجزائه فإذا قلت: أنشأ زيد يقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزاء القرائة وقس عليه نظائره. (قوله: طفق) بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب ضرب يضرب أوعلم يعلم ولم يجيء منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على أنه من باب علم وعلى طفوق على أنه من باب ضرب. (قوله:وعلق) بكسر اللام كقوله:

أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير

(قوله: وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجيء منه اسم الفاعل ولا مصدر. (قوله: وهب) كقوله:

هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم مغريا

وقوله: بالتشديد احتراز عن هب بالسكون التي هي من أخوات ظن مما ينصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وشاهده:

فقلت أجرني أبا مالك وإلا فهبني امرأ هالكا

فإن الياء مفعول أول لهب وامرأ مفعول ثان وهالكا صفته. (قوله: وكلها) أي هذه الأفعال بأقسامها الثلاثة. (قوله: يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السببي إلا بعد عسى خاصة كقوله:

وماذا[1] عسى الحجاج يبلغ جهده

---

(١) (قوله: وماذا) ما مبتدأ وذا ملغاة أواسم موصول وعسى إلخ على إضمار القول صلة لأن الإنشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقال فيه عسى إلخ والمعنى ما الذي يرجى للحجاج أي يناله مني أحبسي أم قتلي أي لا يرجى له شيئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة وتمامه إذا نحن جاورنا حفير زياد حفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخومعاوية بن أبي سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفي فهرب من العراق اهـ تصريح.

على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين في الخبر أعني كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب وإلا فقد يكون خبر كاد مفردا كقوله:

فأبت[1] إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وكذلك خبر عسى كقوله:

أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن إني عسيت صائما

وقد يقع خبر جعل جملة اسمية كقوله:

وقد جعلت[2] قلوص بني زياد من الأكوار مرتعها قريب

وجملة ما ضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فإن جملة أرسل رسولا خبر جعل وهي جملة ما ضوية قد يحذف الخبر كقوله تعالى: فطفق مسحا أي يمسح مسحا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو ومسحا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو يمسح وجملة يمسح خبر طفق. (قوله: وكذا الباقي) الباقي مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع ظهورها الثقل وكذا مركب من كاف التشبيه واسم الإشارة فالكاف جارة ذا مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار إليه هو إعراب المثال المتقدم أي والباقي شبيه بهذا المثال في إعرابه فهو مقيس عليه كقوله:

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

وقوله:

ولوسئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وتقول حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر وقول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراء فرج قريب

وأنشأ زيد ينظم ﴿وطفقا يخصفان﴾ فالألف ضمير التثنية اسم طفق مبني على السكون

---

(١) (قوله: فأبت) أي رجعت وفهم بفتح فسكون قبيلة قال العيني وكم خبرية بمعنى كثير خبر قوله: فارقتها وقوله: مثلها بالجر تمييز وقد علم أن تمييز كم الخبرية يأتي مفردا ومجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت وجملة وهي تصفر حال أوتصفر من صفر يصفر من باب تعب إذا خلا أومن صفر الطائر يصفر إذا صوت.

(٢) (قوله: وقد جعلت إلخ) القلوص الناقة الشابة والأكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أي المنزل والمرتع المرعي ومن الأكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الأكوار لما بها من الأعيان.

تم تسويد هذه الحاشية تأليفا في سلخ ذي القعدة من شهور عام سبعة عشر بعد المئتين والألف وأنا بثغر دمياط عند توجهي من مصر لقصد البلاد الرومية وبقيت المسودة معي حتى رجعت من البلاد الرومية إلى الشامية في التارخ المسطور في الدباجة فنقلت هذه النسخة من المسودة، ووافق تمامها يوم الثلثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومئتين بعد الألف، والمقصود ممن اطلع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طغى بع القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها كل مشتغل ومحصلٍ إنه ذوالفضل العظيم والكرم الجسيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد رافع من انخفض لجلاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فقد تم بعون باريء البرية، كتابة حاشية العلامة الشيخ العطار على الأزهرية وهي حاشية نفيسة مشتملة على تحقيقات وتقريرات منيفة وضعها العلامة على طرف الثمام ولولاها قد لا يراها الطالب إلا في زمن مديد على يدِ نور الدين التلوي المديادي نفع الله بها جميع الطلاب وأرجو أن يدعو لي بالتوفيق وهو خير رفيق ١٤٣٥من هجرة سيد الأنام صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

موضوعان لمجرد الدلالة بخلاف بقية الأدوات كما ستعلمه وبدأ بها لأنها أم الباب ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء معا في الشعر نحوقوله:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن كان فقيرا معدما ما قالت وإنن

(قوله: وقيل هي اسم) وإليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي. [1] (قوله: والاسم نوعان) قال في الضوء: اعلم أن هذه الأسماء وضعت موضع إن لضرب من الإيجاز والاختصار بيانه أنك إذا قلت: من تضرب أضرب كان حقه أن يقال: إن تضرب زيدا أضرب زيدا وإن تضرب عمرا أضرب عمرا وإن تضرب خالدا أضرب خالداً إلى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيعابه فأوتي باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال إن معه فقيل من تضرب أضرب فدل ذلك على كل إنسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى إن وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كأنك قلت على تأويل: أي إنسان تضرب أضربه وإذا قلت: من يكرمني أكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تأويل: أي إنسان يكرمني أكرمه وعلى هذا فقس نحوما تصنع أصنع إذ المعنى شيأ ما إن تصنعه أصنعه لأن ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصد الشياع أتي به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرناه ومحله نصب على المفعولية. (قوله: الأقسام الخمسة) صوابه الأربعة كما في شرح الشذور وقد مشى المصنف على الصواب في شرح التوضيح فقال والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وقد سكت المصنف عن كيف فلم يدخلها في قسم من الأقسام الستة المذكورة فعليك بالتأمل في إدخالها. (قوله: وتلف جواب الشرط) قال العيني قوله: تأت من الإتيان وكذلك آتيا ووقع في بعض النسخ آبيا بالياء الموحدة من الإباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لأنه ينعكس به المعنى. (قوله: وإنك مهما تأمري القلب يفعل) صدره أغرك مني أن حبك قاتلي والبيت لامرئ القيس من معلقته. (قوله: فمهما اسم شرط) أي على الأصح والدليل عليه قوله تعالى: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾ فعاد الضمير المجرور إليها ولا يعود الضمير إلا على الاسم. [2] (قوله: فأيا اسم شرط) واما ما فزائدة للتوكيد وقيل: هي

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

شرطية كررت لما اختلف اللفظان ذكره أبوالبقاء. (قوله: ومحل الجملة الابتدائية جزم) مراده بالابتدائية المصدرة بالمبتدإ لا المستأنفة إذ لا محل لها من الإعراب والدعاء في الآية الشريفة بمعنى التسمية لا الطلب صرح به الزمخشري وغيره، وتنوين أيا عوض عن المضاف إليه وتقدير الكلام ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أي أي هذين الاسمين تسموا فهو حق وإنما وضع قوله تعالى: ﴿فله الأسماء الحسنى﴾ موضع فهو حق لأنه يفيد ذلك مع إثبات الحسن لسائر أسمائه إذلا خفاء في أن هذين الاسمين من جملتها فما ثبت لها ثبت لهما ثم ضمير له للمسمى جل وعلا لا للاسم. (قوله: متى أضع العمامة تعرفولي) صدره:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

وبعده:

فإن مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين

والياء المشددة من حميرى زائدة كما في أحمري ويحتمل أنها للنسبة وحذف الموصوف أي فإن مكاننا من سنب حميرى وحمير قبيلة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف والليث الأسد والعرين مأواه والمعنى أنا المقتحم للأمور العظام متى أضع العمامة عن رأسي تعرفوني فلست بمجهول فإن مكاننا من حمير مكان الليث في وسط عرينه الذي يألفه وفيه إيمان إلى أنه من أشراف بني حمير. (قوله: ويدرككم جواب الشرط) وقد قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ. [1] (قوله: فعل الشرط) هذا هو المشهور وبعضهم يسميه شرطا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا. (قوله: جواب الشرط إلخ) وأما وجه تسميته جوابا فلأنه لما لزم عن الأول صار كالجواب الآتي بعد كلام السائل وأما جه تسميته جزاء فلأنه لما كان مترتبا على ما قبله أشبه الجزاء على الفعل من ثواب أوعقاب قال الناصر اللقاني: وأفهم تعبيرهم بالجواب والجزاء أن الأول وهو فعل الشرط سبب للثاني فأدوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل أولهما سببا لثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل الشيء سببا أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر أوملزومية شيء لشيء وجعلها دالة عليه قال الجامي: وليس

(١) (قوله:)

ومن شرور أعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضله السيآت والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. **(قال مؤلفها)** الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهري

(**قوله: الصمد**) هو السيد الذي يصمد في الحوائج أي يقصد ولا يقدِر على قضائها إلا هو وقيل: إن تفسيره بما بعده يعني لم يلد إلخ. (**قوله: الفلق**) فعَل بمعنى مفعولٍ أي مفلوق وفي الحديث الرؤيا مثل فلق الصبح[1] قال الشاعر:

يَا لَيْلَةً لَمْ أَنمْهَا بِتُّ مُرتفقاً . أَرْعَى النُّجُومَ إِلى أَن نَوَّرَ الفلقُ

وقيل: الفلق جب في جهنم وقيل: المطمئن من الأرض وجمعه فُلْقان. (**قوله: من شر ما خلق**) بإضافة شر إلى ما الموصولة، وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة بتنوين شر وجعلوا ما نافية[2] وهي قرائة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد من أن الشر ليس مخلوقا لله تعالى. (**قوله: ومن شر غاسق**) هو الليل المظلم ووقب دخل. (**قوله: إذا حسد**) أي أظهر حسده وعمل بمقتضاه فإنه لا يتعوذ منه قبل ظهوره والعمل بمقتضاه ضرره على المحسود. (**قوله: رب الناس**) قال في الكشاف فإن قلت: لم قيل برب الناس مضافا إليهم خاصة قلت: لأن الاستعاذة وقعت من شر الموسوس في صدور الناس فكأنه قيل من شر الموسوس إلى الناس بربهم الذي يملك أمرهم. (**قوله: الواسواس**) هو اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال والزلزلة وأما المصدر فوسواس بالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمي بالمصدر كأنه وسوسة في نفسه لأنها صنعه وشغله أو أريد ذوالوسواس، والخناس مثال مبالغة من الخنوس وهو التأخر أي كثير التأخر إذا ذكر اسم الله. (**قوله: من الجنة والناس**) قال الناصر الطبلاوي: استبعد بعضهم صدور الوسوسة في الصدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى: والناس عطفا على الوسواس، وليس بشيء لأن الوسوسة صادرة من القبيلين على وجه يليق بكل منهما[3] أجارنا الله تعالى من ذلك

لان أحد لحييه أنقص من الآخر والنسبة إليه الادرمي.

(١) (**قوله: الرؤيا مثل فلق الصبح**) كذا في بعض التفاسير في هذا المقام ولم أجده في كتب الحديث والذي فيها: أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح فليراجع.

(٢) (**قوله: وجعلوا ما نافية**) قال السمين: لا يتعين أن تكون ما نافية بل يجوز أن تكون موصولة بدلا من شر على حذف مضاف أي من شر شر ما خلق عمم أولا ثم خصص ثانيا وقال ابو البقاء وما على هذا بدل من شر أو زائدة.

(٣) (**قوله: على وجه يليق بكل**) قال الإمام الرازي: كما أن شيطان الجن قد يوسوس تارة ويخنس أخرى فشيطان الإنس يكون كذلك وذلك لأنه يرى نفسه كالناصح المشفق، فإن زجره السامع يخنس، ويترك الوسوسة، وإن قبل السامع كلامه بالغ فيه اهـ

المراد أن لا يكون الفعل الأول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح أن يوردها في صورة السبب والمسبب[1] أواللازم والملزوم كقولك: إن شتمتني أكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للإكرام ولا الإكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة إظهارا لمكارم الأخلاق أعني أنه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده. (قوله: المجرورات قسمان) أل في المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصح الإخبار عنه بالمثنى أو إن القسمين لما كانا كالواحد منهما مشتملا على جزئيات كثيرة كان جمعا في المعنى فحصل من هذه الحيثية التطابق بين المبتدإ والخبر. (قوله: لا بالإضافة على الأصح) القول بأن العامل في المضاف إليه معنى الإضافة قال الرضي: إنه ليس بشيء لأنه إن أريد كون الاسم مضافا إليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وإن أريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهما وبين الفعل اهـ وبقي قول ثالث وهو أن العامل هو الحرف المقدر نظرا إلى أن معناه في الأصل هو المقوم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه إذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى المضاف قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف وهذا الخلاف إنما هو بالنسبة للإضافة المعنوية وأما اللفظية ففي عامل المضاف إليه فيها إشكال نقله الناصر الطبلاوي عن الرضي في شرحه. (قوله: ورب) بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وبضمها أيضا مع إسكان الموحدة ويقال ربت بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وتاء التأنيث قال الناصر وقد ذكرت لها في بعض التعاليق أكثر من مائة لغة.[2] (قوله: والثاني ثلاثة أقسام) هذه الأقسام الثلاثة خاصة بالإضافة المعنوية دون اللفظية. (قوله: ما يقدر باللام) بأن يكون المعنى عليها لا أن الحرف هو العامل لأنه خلاف الأصح ومعنى ذلك أن تكون الإضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام مع المضاف إليه وضابط هذه الإضافة أن لا يكون المضاف إليه جنسا للمضاف ولا ظرفه. (قوله: وما

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

يقدر بمن الجنسية) بأن يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف إليه من بيان الجنس وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف جنسا للمضاف. (قوله: وما يقدر بفي) بأن يستفاد من تلك الإضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط هذا القسم أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف. (قوله: وبعضهم حصر المجرورات في المضاف إليه) ممن ذهب إلى هذا ابن الحاجب في الكافية. (قوله: أوتقديرا) أي مرادا قال ابن الحاجب واحترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لأن حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد اهـ وقد أغفل المصنف قيدا مرادا وكان الأولى له ذكره لإخراج ما ذكر. (1) (قوله: ذكر الجمل وأقسامها) هذه ترجمة أي هذا موضع ذكر الجمل أي أحكام الجمل والمراد بالأحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الإعراب أولا ومراده بالأقسام انقسامها إلى صغرى وكبرى واسمية فعلية وغير ذلك من الأقسام الآتية. (قوله: الجملة كل مركب) أي حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادي أي في الأصل أوفي الحال وقوله: أفاد كقولك قام أم لم يفد نحو إن قام زيد فالجملة أعم من الكلام لصدقها على الأخير فالكلام يشترط فيه الإفادة بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط إلى غير ذلك مع أن شيأ من هذه الجمل وحده ليس مفيدا وذهب بعضهم إلى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجيش قائلا: إنه الذي يقتضيه كلام النحاة وأما إطلاق الجملة على الواقعة شرطا أوجوابا أوصلة فإطلاق مجازي باعتبار ما كان اهـ وتمام الكلام في هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد. (2) (قوله: وقائم زيد) كذا هو في النسخ بدون همزة الاستفهام الأحسن أن يقول أقائم زيد ليحصل الاعتماد وإعرابه قائم مبتدأ وهو مسند وزيد فاعل به أغنى عن الخبر وهذا على مذهب الأخفش ومن تبعه فإنه لا يشترط الاعتماد في إعمال الوصف فيكون المصنف جرى على طريقته أما من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل ولك أن تقول: لا يتعين جعله مثالا للمسند بل يجوز أن يكون مثالا ثانيا للمسند إليه للإشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند

(1) (قوله:)

(2) (قوله:)

موصول حرفي فتسبك ما بعدها بمصدر أي لا أعبد عبادتكم أي مثل عبادتكم المبنية على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقدير عائد. (**قوله: والفتح**) أي والفتح للبلاد عليك وعلى أمتك.(**قوله: أفواجا**) قياسه أفوج لأن فعلا بالسكون قياس جمعه أفعل(1) كفلس وأفلس لكن استثقلت الضمة على الواو فجمعوه جمع فعل بالتحريك(2). (**قوله: وهو العامل فيها**) هذا معترض بأن ما بعد فاء الجواب لا يعمل في ما قبلها فالأحسن أن يجعل العامل في إذا فعل الشرط وهو جاء كما ذهب إليه أبوحيان. (**قوله: متعلق بسبح**) ويصح أن يجعل في موضع نصب على الحال من المنوي في فسبح أي فسبحه حامدا لله. (**قوله وتب**) يصح أن يجعل الفعل الأول دعاء والثاني إخبارا أي وقد وقع المدعوبه نحو قوله:

جزاني جزاه الله شر جزائه جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقيل كل من الفعلين إخبار وقيل كل منهما دعاء. (**قوله: ما أغنى**) يجوز فيما النفي والاستفهام الإنكاري فيكون محلها النصب بأغنى، والمعنى أيَّ شيء أغنى عنه ماله. (**قوله: سيصلى**) المراد من حرف التنفيس التأكيد أي يصلي ولا بُدَّ(3). (**قوله: حمالة الحطب**) قيل: إنها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا وفي قوله: حمالة الحطب قولان أحدهما هو حقيقة، والثاني أنه مجاز عن المشيء بالنميمة ورمي الفتن بين الناس قال الشاعر:

إن بني الأدرم حمالوا الحطب هم الوشاة في الرضى وفي الغضب. (4)

(1) (**قوله: قياس جمعه أفعل**) فيه نظر يعلم من كلامه في جمع لفظ على ألفاظ، ونص عبارة ابن الحاجب فيى الشافية: اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين في القلة على أفعل، إلا أن يكون أجوفَ واويا أو يائيا، فإن الغالب في قلته أفعال: كثوب وأثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ، وذلك لانه لو قالوا: فيه أيضا أفعل نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمة على حرف العلة وإن كان قبلها ساكن، لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل، وقد جاء فيه أفعل قليلا نحو أقوس وأثوب وأعين، وقد يجيء غير الأجوف في القلة على أفعال أيضا قليلا كفرخ وأفراخ وفرد وأفراد، لكن الأغلب في الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه أولا اهـ

(2) (**قوله: فعل**) قال في الشافية: ويجمع فعل صحيح بفتح الفاء والعين غالبا، في القلة على أفعال وفي الكثيرة على فعال نحو أجمال وجمال في جمع جمَل.

(3) (**قوله: ولابد**) أي لا بد من أن يصلى أي لافراق من ذلك موجود.

(4) (**قوله: بني الأدرم**) بنوا الأدرم حي من قريش الظواهر وهم بنو تميم بن غالب بن فهر بن مالك قيل له الادرم

فيه على أقوال أحسنها أنه كل ما يستعان به وينتفع، ولم يذكر المفعول الأول للمنع إما للعلم به أي يمنعون الناس أوالطالبين، وإما لأن الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه تنبيها على خساستهم وضنهم بالأشياء التافهة المستقبح منعها عند كل أحد. (قوله: **الكوثر**) الشيء الكثير[1] سئلت أعرابية عن ابنها فقيل بم آب ابنك فقالت: آب بكوثر أي بخير كثير قال القرطبي: في الجنة حوضان قبل الصراط وقبل الميزان على الأصح لأن الناس يخرجون عطاشا من قبورهم فيردونه قبل الميزان والصراط، والثاني في الجنة

وكلاهما يسمى كوثرا، روى مسلم عن أنس بن مالك قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا في المسجد إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه مبتسما فقلنا له: ما أضحكك يا رسول الله قال: نزلت علي آنفا [2]سورة فقرأ ﴿بسم الله الرحمن الرحيم إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ثم قال: أتدرون ما الكوثر فقلنا: الله ورسوله أعلم قال: فإنه نهر وعدنيه ربى عز وجل عليه خير كثير هو حوض ترد عليه أمتى يوم القيامة آنيته عدد النجوم فيختلج العبد منهم فأقول: رب إنه من أمتى فيقول: ما تدرى ما أحدث بعدك وفي الصحيح حوضي مسيرة شهر وزواياه سواء وماؤه أبيض من الورق وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبدا. (قوله: **فصَلِّ**) الفاء عاطفة ولا يضر كونه من عطف الإنشاء على الخبر لأن النحاة يجيزونه والفاء مع العطف مفيدة أيضا للسببية لأن الإنعام سبب للشكر.[3] (قوله: **وانحر**) من النحر وهو في الإبل بمنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل لربك شكرا لإنعامه أي دم عليها مخلصا فيها لا كالساهي المرائي وانحر البدن التي هي خيار أموال العرب وتصدق بها على المحاويج لا كمن يدعهم أي ينهرهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالقابلة للسورة المتقدمة، وقد فسرت الصلاة بصلاة العيد والنحر بالتضحية. (قوله: **شانئك**) الشانئ المبغض يقال: شنأه يشنؤه أي أبغضه، والأبتر هو الذي لا عقب له ولا ذرية وهو في الأصل الشيء المقطوع من بتره أي قطعه. (قوله: **والعائد محذوف تقديره تعبدونه**) ويحتمل أن ما

(١) (قوله: الشيء الكثير) أي في الأصل وإلا فالمراد في الآية الحوض الآتي وسمي كوثرا لأنه من الخير الكثير.

(٢) (قوله: آنفا) أي قريبا بالمد ويجوز القصر في لغة قليلة وانتصابه على الظرفية لأنه من الظروف الزمانية.اهـ عيني

(٣) (قوله:سبب للشكر) هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم ومنه الصلاة والنحر.

إليه في رتبته أولا. (قوله: فجملة كيف جاء زيد) كيف استفهام في محل نصب على الحال من زيد وإنما قدمت الحال هنا وإن كان حقها التأخير لأن الاستفهام له صدر الكلام. (قوله: ففريقا كذبتم) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير لكنه قدم جوازا وفي المثال الذي قبله قدم الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل. (قوله: فإن قلت: بقي من التقسيم جملتان إلخ) قال الشهاب عميرة هذا السؤال بالنسبة للشرطية قليل الجدوى وذلك لأنها إن صدرت باسم دخلت في عبارة المتن السابقة وإن صدرت بحرف دخلت في عبارته اللاحقة. (قوله: وأما الظرفية إلخ) اعلم أن الظرف والمجرور إذا اعتمدا على أداة نفي أواستفهام ووقع بعدهما مرفوع فالأخفش والكوفيين يجيزون أن يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وسيبويه والجمهور لايجيزون رفعه دون اعتماد فقول المصنف: وأما الظرفية إلخ مع تمثيله بعندك مال بدون اعتماد إنما يتمشى على قول الأخفش والكوفيين. [1] (قوله: يجب أن يكون مفردا إلخ) ومن ثم كان قول الشاعر ابن هانئ:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهن

لحنا كما ذكره في التوضيح وقال في شرح القطر لا يجوز أن تقول: كبرى ولا صغرى ولا كبر ولا صغر ولهذا الحنوا العروضيين في قولهم: فاصلة كبرى وفاصلة كبرى ولحنوا أبا نواس. (قوله: والصغرى ما كنت خبرا) سواء كانت اسمية أوفعلية وقد ظهر مما ذكره أن الجملة الكبرى لا تكون إلا اسمية وأن الصغرى تكون اسمية وفعلية. (قوله: لا غير) استعمل المصنف لا غير مع أن ابن هشام صرح في المغني بأنه لحن قال الناصر الطبلاوي: والصحيح أنه مسموع [2]وقد أنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله:

جوابا به تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

(قوله: الأولى الابتدائية) أي الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أوفعلية قال في المغني: وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لأن الابتدائية تطلق أيضا على الجمل

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

المصدرة بالمبتدإ ولوكان لها محل اهـ وأما البيانيون فيخصون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو ﴿قالوا سلاما قال سلام﴾ فإن جملة القول الثانية جواب سؤال تقديره فما ذا قال لهم ولذا فصلت عن الأولى فلم تعطف. (قوله: فجملة أنزل صلة الذي) فلا محل لها من الإعراب وأما الموصول ففي محل جر وزعم بعضهم أن الصلة في مثل هذا وإن كان لا محل لها لكن يصح أن يقال: إن الموصول وصلته معا لهما محل وهو الجر في هذا المثال وذلك لأنهما كالكلمة الواحدة قال ابن هشام: والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول نحوقوله تعالى ﴿ربنا أرنا اللذين أضلانا﴾ ونحوقولك: ولأكرمنَّ أيهم عندك إلى غير ذلك. (قوله: فجملة نسوا صلة ما) وهي موصول حرفي على الأصح فهو مجرور بالباء بعد التأويل بالمصدر أي بنسيانهم وأما الصلة وحدها وهي نسوا فلا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له من الإعراب إذ الحرف لا إعراب له لفظا ولا محلا. (قوله: وصلة الحرفي لا تحتاج إليه) بل لا يصح تعلق الرابط به لأنه لا يعود إلا على الأسماء وأيضا يخالف الحرفي الاسمي في أنه يصح أن تقول في بما نسوا يوم الحساب: إن ما وصلتها في محل جر لأن الموصول الحرفي لا إعراب له أصلا بخلاف الاسمي. (قوله: الثالثة المعرضة) بكسر الراء على الإسناد المجازي كعيشة راضية ويجوز فتحها على أنه من باب الحذف والإيصال أي المعترض بها قال في الصحاح: واعترض الشيء صار عارضا كالخشبة المعتضة في النهر واعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية الكلام أوتحسينه أوتبينه. (١) (قوله: بين شيئين متلازمين) أي متطالبين وهذا اصطلاح النحاة وأما البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في آخر الكلام قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ونحن له مسلمون﴾ فإنه كما يصح أن تكون حالا من فاعل نعبد أومن مفعوله يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا أنا له مخلصون التوحيد قاله في المغني ورد عليه من لا يعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه أنه لا اعتراض إلا بما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين. (٢) (قوله: تفسير

(١) (قوله:)
(٢) (قوله:)

جوع) من تعليلية والتنوين في جوع للتعظيم أي من أجل جوع عظيم وقيل: من بمعنى بعد أي أطعمهم بعد الجوع الذي أصابهم في سني القحط حتى أكلوا الجيف. (قوله: أرأيت) الهمزة للاستفهام التعجبي ورأيت فعل وفاعل واختلف فيها فقيل: بصرية وقيل: علمية فتتعدى لاثنين قدره الحوفي أليس مستحقا للعذاب والزمخشري من هو ويدل على أن الرؤية علمية قراءة عبد الله أرأيتك بكاف الخطاب والكاف لا تلحق البصرية. (١) (قوله: فذلك) في الفاء وجهان أحدهما أنها جواب شرط مقدر أي إن طلبت علمه فذلك والثاني عاطفة فذلك على الذي يكذب عطف ذات على ذات أوصفة على صفة فعلى الأول الفاء واقعة في جواب الشرط واسم الإشارة في محل رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثاني يكون منصوبا لعطفه على ما هو منصوب وعلى هذا يكون الموصول نعته أوعطف بيان وبه يعرف أن المصنف لفق بين القولين حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الإشارة بأنه في محل رفع وهو فاسد لما فيه من عطف الجملة على المفرد اللهم إلا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرأيت فيندفع الفساد وإن لزمه عطف الخبر على الإنشاء أفاده الناصر. (قوله: واللام للعبد النسبي) وذلك لأن مرتبة المكذب بالدين في غاية النزول والعبد بالنسبة لمرتبة المصدق. (٢) (قوله: يدع) بضم الدال وتشديد العين قراءة العامة من دعه أي دفعه وقرأ أمير المؤمنين والحسن وأبورجاء يَدَعُ فتح الدال وتخفيف العين أي يترك ويهمل. (قوله: ومفعوله محذوف) وفي الكلام حذف مضاف أيضا والتقدير ولا يحض غيرَه على إطعام طعام المسكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الإطعام. (قوله: فويل للمصلين) أي إذا علم أنه مسئ فويل للمصلين على معنى فويل لهم إلا أنه وضع صفتهم موضع ضميرهم لأنهم كانوا مع التكذيب وما أضيف إليه ساهين عن الصلاة مرائين غير مزكين أموالهم. (قوله: يراؤون) أصله يرائيون كيقاتلون ومعمى المُراآة أن يري الإنسان عمله للناس وهم يُرونه الثناء عليه فالمفاعلة فيها واضحة. (قوله: الماعون) فاعول من المعن وهو الشيء القليل يقال: ماله معن أي قليل واختلفت عبارة المفسرين

(١) (قوله:)
(٢) (قوله:)

بزنة أكرم يقال: آلفته أولفه إيلافا وقرأ ابن عامر لـئلاف بدون ياء قبل اللام مصدر لألف ثلاثيا يقال: ألفته ألفا وإلافا أو آلف رباعيا نحو قاتل قتالا وأجمع الكل على إثبات الياء في الثاني وهو إيلافهم قال الناصر الطبلاوي: ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتها في الأول مع اتفاق المصاحف على إثباتها خطا واتفقوا على إثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا فهو أدل دليل على أن القراء متبعون الأثر والرواية لا مجرد الخط. (قوله: قريش) اسم قبيلة مأخوذ من التقرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم ومنها أنه من القرش[1] وهو الكسب وكانت قريش تجارا وقد سأل معاوية ابن عباس رضي الله عنهما فقال: سميت بدابة في البحر يقال لها: القرش تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى وأجمعوا على صرفه هنا مرادا به الحي ولوأريد به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر أسماء القبائل.

(قوله: بدل من إيلاف بدل كل من كل) وقيل توكيد لفظي للأول ولذلك اتصل[2] بضمير ما أضيف إليه قال بعض الفضلاء: أطلق الإيلاف ثم أبدل منه المقيد بالرحلتين تفخيما لأمر الإيلاف وتذكيرا بعظيم النعمة كما تقول: عجبت من إحسانك إحسانك إلى زيد.

(قوله: رحلة مفعوله) ويصح أن تكون مفعولا به للمصدر الأول المضاف إلى فاعله بناء على أن الثاني تأكيد فإن أعربناه بدلا فرحلة مفعول به للثاني لأنه المقصود حينئذ من الكلام والأصل رحلتي الشتاء والصيف فأفرد لأمن اللبس والرحلة بالكسر الارتحال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرحل إليها وبالكسر قرأ العامة وبالضم قرأ أبوالسمال.

[3] (قوله: الشتاء) لامه واو لقولهم: الشتوة وشتا يشو، وشذوا في النسبة إليه فقالوا: شتوى والقياس شتائي أوشتاوي ككسائي وكساوي. (قوله: ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط) لأن المعنى إمَّا لا فليعبدوه لإيلافهم على معنى أن نعم الله لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة اهـ وقوله لأن المعنى إما لا إلخ تقول العرب افعل هذا إما لا أي إن كنت لا تفعل غيره. (قوله: من

(١) (قوله: ومنها أنه من القرش) كان المناسب أن يقول أومن القرش.

(٢) (قوله: ولذلك اتصل إلخ) في هذا التعليل نظر.

(٣) (قوله:)

لمثل) قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التوالد بين أبوين. (قوله: وفصل الشلوبين) هو أبوعلي عمر بن محمد بن عمر الأزدي من أهل أشبيلية رئيس النحاة وشيخهم أخذ علم العربية عن أبي إسحاق بن ملكون وأبي الحسين نجعة بن يحيى بن بجسة وأبي الحسين وغيرهما وسمع من أبي بكر بن الجد كتاب سيبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية إليه يرحل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى وهو شيخ شيوخنا أبي الحسن بن الضائع وابن أبي الربيع وأبي جعفر الكلبي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله محمد ابن أبي الفضل المرسي والأستإذ أبي الحسن بن عصفور والأستاذ أبي العباس بن الحاج والأستإذ أبي زكريا بن ذي النون والأستاذ أبي جعفر بن رقيقة وغيرهم من مشايخ النحاة ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه وقد جمعت من تلاميذه نحوا من ثلاثين تلميذ ليس منهم أحد إلا مشهورا بعلم والنحو مولده سنة اثنتين وستين وخمسمائه وتوفي منتصف صفر سنة خمس وأربعين وستمائة باشبيلية والشلوبين لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التسهيل لأبي حيان في باب كان. (قوله: كإذا وأخواتها) أي نظائرها في إفادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولولا ولوما وكيف.

(قوله: ومثال الثانية) قال في المغني: والثاني أي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا نحو إن تقم أقم وإن قمت قمت أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.[1] (قوله: ولا بإذا الفجائية) فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها محل. (قوله: نحوقام زيد وقعد عمرو) هذا إذا لم تقدر الواوالداخلة على قعد للحال فإن قدرتها للحال كانت قد مقدرة والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد.[2] (قوله: والجمل التي لها محل من الإعراب) قيل هذا يقتضي أن الإعراب محل الجملة لأن المتبادر أن من للبيان مع أن محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الإعراب

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

لا نفس الإعراب وأجيب عن ذلك بأنه جعل الإعراب محلا للجملة مبالغة للزومه له عند فقد المانع أوبأن من تبعيضية وهناك مضاف محذوف أي بعض محل الإعراب.

(١) (قوله: أيضا) قال الشمني في شرحه ديباجة المغني: وكلمة أيضا لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أوحال حذف عاملها وصاحبها اهـ والتقدير على الأول أرجع إلى الإخبار بذكر الجمل التي لها محل من الإعراب رجوعا وعلى الثاني أخبر بما تقدم راجعا إلى الإخبار بذكر الجمل التي لها محل واعلم أن ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الإعراب تسعا فزاد جملتين الأولى المستثناة نحو قوله تعالى: ﴿لست عليهم بمسطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر﴾ قال ابن خروف: من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع والثانية المسند إليها نحو ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم ﴾الآية إذا أعرب سواء خبرا وأنذتهم مبتدأ فيكون محلها الرفع. (قوله: الواقعة خبرا) ومنه الجملة الإنشائية نحو زيد اضربه فجملة اضربه في محل رفع خبر لزيد على الصحيح وقيل: في محل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الإنشائية لا تقع خبرا. (قوله: مفعولا للقول) اختلف في هذه الجملة فقيل: هي مفعول به وإليه ذهب الجمهور وقيل: مفعول مطلق إذ هي دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب.(٢) (قوله: بإضافة حيث إليها) فحيث اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللمحة: وإذا سئلت عن حيث من قوله تعالى:﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ فقل: مفعول به لا ظرف مكان والمعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيأ في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا أعلم نفسه لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم. (قوله: الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم) اعترض بأنه لا يخلوا إما أن يريد بالشرط أداة الشرط أوفعل الشرط فإن أراد الأول فالجملة ليست بجواب لأداة الشرط وإنما هي جواب لفعل الشرط وإن أراد الثاني فقوله: جازم ينافيه

(١) (قوله:)
(٢) (قوله:)

نأَتْ بسُعادَ عَنك نوىً شَطونُ (١).. فَبانَتْ والفُؤادُ بها رَهينُ

ومنه قيل للجبل شطن لعبد طرفية وامتداد وقال قوم إن شيطانا مأخوذ من قولهم: شاط يشيط إذ هاج واحترق ونحوه فهو فعلان ويرد عليه على هذه الفرقة بأن سيبويه حكي أن العرب تقول: تشيطن فلان إذا فعل أفعال الشياطين فهذا يبين أنه تفيعل من شطن ولوكان من شاط لقالوا: تشيط وقال الجوهري: والشيطان نونه أَصلِيَّة ويقال: زائدة فإن جعلته فيعالا من قولهم: تشيطن الرجل صرفته وإن جعلته من تشيط لم تصرفه لأنه فعلان والرجيم فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجريح ونحوه ومعناه أنه رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل: هو فعيل بمعنى فاعل أي يرجم غيره بالإغواء والوسواس. (٢) (قوله: غير نعت الذين) فإن قلت: الذين معرفة وغير لا تتعرف بالإضافة فلا يصح أن تكون صفة له فالجواب من وجهين أحدهما أن غيرا إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة كقولك: عجبت من الحركة غير السكون وكذلك الأمر هنا لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان، الثاني أن الذين قريب من النكرة لأنه لم يقصد به قوم بأعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالإضافة فكل واحد منهما فيه إبهام من وجه واختصاص من وجه قاله أبوالبقاء.(٣) (قوله: متعلق بيعبدوا) وقيل متعلق بمحذوف تقديره فعلنا ذلك أي إهلاك أصحاب الفيل لإيلاف قريش وقيل: تقديره أعجعلوا وقيل بما في السورة قبلها من قوله: فجعلهم كعصف مأكول قال الزمخشري: ويؤيد هذا أنهما في مصحف أبي سورة واحدة بلا فصل والمعنى أنه أهلك الحشبة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الأمر في الرحلتين فلا يجتري أحد عليهم وكانت لقريش رحلتان يرتحلون في الشتاء إلى اليمن وفي الصيف إلى الشام فيمتارون ويتجرون وكانوا في رحلتيهم آمنين لأنه أهل حرم الله و وُلاة بيته فلا يتعرض لهم الناس، وغيرهم يتخطفون ويغار عليهم والإيلاف مصدر آلف رباعيا

(١) (قوله: نوي شطون) الظاهر إن نوي اسم بلدة.
(٢) (قوله:)
(٣) (قوله:)

على الخبرية ومنها لولا في من قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه بأنها جارة للضمير فإنها بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقيته أولقيت لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول ومنها خلا وعدا وحاشا إذا جرت.[1] (قوله: والمحذوف تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا إلخ) مقتضاه أن الأقسام أربعة الأول أن يكون عاما واجب الحذف الثاني أن يكون خاصا واجب الحذف الثالث أن يكون خاصا جائزا الحذف الرابع أن يكون عاما جائز الحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا أما بحسب الخارج فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الأقسام (قوله: فإن كان المحذوف عاما واجب الحذف) ربما أوهم أن العام قد يكون جائز الحذف مع أنه لا يكون إلا واجبه فلوقال: فإن كان عاما كان واجب الحذف وسمي الظرف مستقرا لكان أولى (قوله: مستقرا) بفتح القاف والضمير مستقر بكسرها. [2] (قوله: أو وقع حالا) ومنه قوله تعالى: ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ وأما قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر والصواب ما قاله أبوالبقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو (قوله: إعراب الاستعاذة) هذه ترجمة. (قوله: أعوذ) أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل أقتل استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وعياذ قال ابن عطية: ومعنى الاستعاذة الاستجارة والتحيز إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جني متمرد كافر وقيل: لكل متمرد من الجن والإنس وغيرهما واختلف في اشتقاقه فقال الحذاق: هو فيعال من شطن إذا بعد لأنه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله:

نوىً شَطُونُ أي بعيدة

قال الأعشي:

(١) (قوله:)
(٢) (قوله:)

إذ الجازم عنده إنما هو الأداة لا الفعل وأجيب بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وبالضمير في قوله: جازم الشرط بمعنى الأداة فيكون استخداما[1] (قوله: إذا كانت مقترنة بالفاء) إنما اشترط فيها ذلك لأنها حينئذ غير مصدرة بفعل يقبل الجزم لفظا نحو إن تقم أقم أومحلا نحو إن جيءتني أكرمتك. (قوله: فجملة فإن الله به عليم إلخ) فيه تصريح بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها وهو الذي عليه جمع وحينئذ فيحمل بقية كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة المقترنة بالفاء أوبإذا مجموع الجملة والفاء أوإذا. [2] (قوله: التابعة لمفرد) أي لاسم مفرد نكرة فإن الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبدا وأما المعرف بلام الجنس فهو في حكم النكرة ولهذا حمل يسبني على الوصف في قول الشاعر:

ولقد أمر على اللئيم يسبن.

(قوله: لأنها معطوفة على جملة ابتدائية) ولوقدرت الواوفي وقعد حالية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها في موضع نصب على الحال من أبوه وكانت قد فيها مضمرة لتقريب الماضي من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام أبوه والحال أنه قد قعد أخوه. (قوله: لأن تناسب الجملتين إلخ) يعني إن عطفت على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها وإن عطفت على الجملة الكبرى كنت قد عطفت جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان. [3] (قوله: ومن غير الأغلب إلخ) ظاهر كلام المصنف أنه مثال لغير الأغلب من النوعين السابقين وليس بظاهر والحق أنه مثال لغير الأغلب من النوع الثاني كما لا يخفى والتمثيل لغير الأغلب من النوع الأول إنما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها وأظنه غير واقع ولوقال المصنف: والضابط في الأغلب أن الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي تقع موقع المفرد والجملة التي لا محل لها من الإعراب هي التي لا تقع موقع المفرد لصح كونه مثالا لهما فتأمل. [4] (قوله: موقع مفرد) أي فعل وقوله: لا لفظا أي كما في المضارع وقوله: ولا محلا

(١) (قوله: استخداما)ما ذكره مبني على أن التركيب توصيفي . وهو غير متعين لجواز أن يكون إضافيا أي جوابا لفعل هو شرط للأداة الجازمة.
(٢) (قوله:)
(٣) (قوله:)
(٤) (قوله:)

أي كما في الماضي. (قوله: المحضة) قال بعض الفضلاء: أراد بالمحضة التي قصد بها التخصيص واحترز بهذا الفصل أعني الجملة التي قصد بها الحكم لكونه خبرا عن مبتدإ في الحال أوفي الأصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال في مثل زيد قام أبوه: إن جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة محضة بل هي خبر فلم تكن الجملة حينئذ محضة ولا في مثل أرجل قائم أبوه إن جملة قائم أبوه صفة لرجل لوقوعها بعد نكرة لأنها خبر أيضا. (١) (قوله: وخرج عن ذلك الجملة الإنشائية) نحوهذا عبد بعتكه تريد بالجملة الإنشاء وهذا عبدي بعتكه كذلك فإن الجملتين مستأنفتان لأن الإنشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالإفراد والجملة وهو أبوعلي وعند من منع وقوع الإنشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا في المغني. (قوله: وغير المحضة) نحولا يسمعون من قوله تعالى: ﴿وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملإ الأعلى﴾ فإن الذهن يتبادر إلى أنه صفة لكل شيطان أوحال منه وكلاهما باطل إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وإنما هي استئناف نحوي ونحو زارني زيد سأكافئه أولن أنسى له ذلك فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن ومانعان لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبالي فيتعين حينئذ الاستئناف ونحو مات فلان رحمه الله تعالى فجملة رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها فهي مستأنفة وكذا قوله تعالى: ﴿قل سأتلوا عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الأرض﴾ فجملة إنا مكنا له في الأرض مستأنفة لانقطاعها عما قبلها. (قوله: ليس مجمعا عليه) فقد ذهب ابن السراج إلى أن الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا تقدير في نحوزيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف: الناصب المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إن كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون: إن الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدإ. (٢) (قوله: فعدم ذكرهما بالكلية)

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)

مراده عدم إفرادهما بالكلام بوجه من الوجوه وقوله: إخلال بالعلم بحكمهما في الجملة وذلك لأن الإخلال حينئذ إنما يكون بالنظر إلى القول الذاهب إلى أنهما لا يتعلقان بشيء وقوله: لا سيما على المتعلمين في بعض النسخ لا سيما على التعيين أي لا سيما العلم بحكمهما على التعيين فإن ترك أفرادهما مخل به على كلا القولين.(١) (قوله: بدل اشتمال) على حد البدل في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ و علل البيضاوي البدلية بقوله: لأن الأحيان مشتملة على ما فيها قال الشيخ موفق الدين الكواشي: وفيه نظر لأن الزمان إذا لم يكن خبرا عن الجثة ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن إن جعلت إذ بمعنى أن المصدرية وهو منقول، حَسُنَ بدلُ الاشتمال وتقديره وإذكر مريم انتباذها اهـ وجوز البيضاوي أن يكون بدل كل لأن المراد بمريم قصتها وبالظرف الأمر الواقع فيه وهما واحد أو أنه ظرف لمضاف مقدر وقال أبوحيان: في النهر وإذ ظرف لما مضى لا يعمل فيه إذكر لأنه مستقبل بل التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا.(٢) (قوله: ولا بد) قال في الصحاح: وقولهم لا بد من كذا أي لا فرار منه. (قوله: ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام) ويسمى المعمول متعلقا بكسرها والسر في ذلك أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل لأن التعلق نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها. (قوله: لا تتعلق بشيء) وذلك كالباء في ﴿كفى بالله شهيدا﴾ وما ربك بغافل﴾ ومن في قوله تعالى: ﴿مالكم من إله غيره﴾ وفي قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله يرزقكم﴾ والسر في عدم تعلق الزائد أن الحروف الأصلية دخلت لربط الأفعال القاصرة عن العمل في الأسماء بالأسماء والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الأصلية التي أشبهت بها فلا تتعلق أيضا بشيء إلحاقا لها بالزائدة فمنها لعل في لغة عقيل كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف جر شبيه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده

(١) (قوله:)

(٢) (قوله:)